

زَوَّاجٌ فِي وَجْهِ السُّنَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا

تأليف

صَلَوَحُ الدِّينِ مَقْتُولُ الْعَمْرُ



مجمع البحوث العلمية الإسلامية

تحت إشراف

مركز "أبوالكلام آزاد" للتوعية الإسلامية

٨/١ جوغاباتي، نيودلهي - ١١٠٠٢٥ (الهند)

سلسلة المطبوعات (١٠)

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م



ISLAMIC SCIENTIFIC RESEARCH
ACADEMY

RUN BY

ABUL KALAM AZAD
ISLAMIC AWAKENING CENTRE

8/1, JOGABAI, NEW DELHI-110025 (INDIA)

مجمع البحوث العالمية الإسلامية

تحت إشراف

مركز "أبو الكلام آزاد"

للتوعية الإسلامية

٨/١ جوغاباي - نيودلهي - ١١٠٠٢٥ (الهند)

POSTAL ADDRESS

4-JOGABAI, NEW DELHI-110025 (INDIA)

Telephone: (9111) 6842920

عنوان المراسلات :

٤ - جوغاباي - نيودلهي - ١١٠٠٢٥ (الهند)

هاتف : ٦٨٤٢٩٢٠ (٩١١١)

زَوَّاجٌ
فِي
وَجْهِ السُّنَّةِ
تَرْيماً وحديثاً

الإهداء

إلى كلّ من يعتزّ بدينه وعقيدته، ولا يخاف في
إحقاق الحق، وإبطال الباطل لومة لائم، ويدافع عن
علم الكتاب والسنة، وينفي عنه تحريف الغالين،
وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيُخس حقّه
ويُظلم ويرمى بالرجعية والتفوق والشنوذ والغربة.
فطوبى للغرباء.

المقدمات

- * كلمة الناشر: عبد الحميد بن عبد الجبار الرحمانى.
- * تقديم الدكتور: ربيع بن هادى المدخلى.
- * كلمة المؤلف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد :

فقد قال الله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]

وقال رسول الله ﷺ فيما صح عنه:

«تركتم فيكم شيئين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي ولن يترفقا حتى يردا على الحوض» (رواه الحاكم عن أبي هريرة. صحيح الجامع الصغير للألباني رقم ٢٩٣٧)

* * * * *

ومن هنا صار للشريعة معينان ينبع عنهما ما ينجي به المسلم حياة طيبة مرضية عند الله في جميع شئونه. ولا سعادة له في حياة لا يحكم فيها كتاب الله وسنة خاتم أنبيائه محمد ﷺ. وبما أنهما المصدران الأساسيان للشريعة الخالدة ضمن الله لحفظهما وقال:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

وهذه الآية كما أنها تنص على محافظة القرآن كذلك هي تتضمن حفظ السنة لأن الله تعالى يقول:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾

[النحل: ٤٤]

فقد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بتبيين القرآن للناس فلو كان بيان الرسول ﷺ للقرآن غير محفوظ لما أمكن التمسك بالقرآن والعمل به. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]
وقال: ﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥]

ولا شك أن ما يتعلق من كلام الرسول ﷺ بالدين كله وحى وكله ذكر وكله محفوظ بحفظ الله تعالى له.

أما القرآن فهو كله محفوظ ومنقول بنقل متواتر.
وأما السنة التي هي بيان القرآن وشرح له ومخصّص لعمومه ومقيّد لمطلقه فقد وفق الله جمعا عظيما من المحدثين في كل عصر ومصر لروايتها ودراستها وتعميمها وتلويها ونفى الباطل عنها والقيام بخدمة مثالية لانظير لها في تاريخ العالم. ولاشك أن حفظ الكتاب لا يتم إلا بحفظ سنة رسول الله ﷺ. وذلك لأن معاني القرآن تمثلت في أخلاقه وتجسدت في أعماله. فصار إنكار شيء من السنة الثابتة وإهماله وهجره، أو التحريف فيه، أو تأويله بغير ما قصد منه، وحمله على مالا حجة فيه من الشرع تركاً للقرآن وهجراً له، وقد نصّ الكتاب على تحكيم السنة في آيات كثيرة ومنها:
* ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]
* ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]
* ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]
* ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الاحزاب: ٣٦]
* ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]

* ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]

* ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]

* ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]

* * * *

ونصّ الرسول ﷺ مبيناً أهمية السنة في الدين فقال:

«كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا ومن أبى، قال من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى» (البخارى عن أبى هريرة).

وقال: «تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما كتاب الله وستى ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض» (رواه الحاكم. صحيح الجامع: ٢٩٣٧).

* * * *

وقام أصحاب الرسول ﷺ ومن بعدهم من أتباعهم، وقام محدثوا الأمة ومفسروها وفقهاؤها بل الأمة الإسلامية كلّها بالاحتكام إلى السنة الصحيحة، وبذل علماءها ما استطاعوا من الجهود لخدمة السنة حفظاً ودراسة وبحثاً وتحقيقاً واستنباطاً وتمسكاً.

ولكن الأمر الذى كان الرسول ﷺ حذره منه أمته في حديثه: «ألا إني أو تيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه».

ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ولا كل ذى ناب من السباع ولا لُقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل بقوم، فعليهم أن يُقروه فإن لم يُقروه فله أن يَعْضِبَهُمْ بِمَثَلِ قِرَاهِ» (أحمد وأبو داود عن معديكرب = صحيح الجامع: ٢٦٤٣)

* * * *

إن هذا الأمر المنكر المحذور منه قد حدث وحاول الهدّامون فصل السنة عن الكتاب، وتقديم الآراء والأهواء على النصوص الصريحة، وقد تجرأ في عصور من التاريخ الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية وأصحاب الرأي المذموم والفلاسفة والمتكلمون على النيل من السنة، والتشكيك في حجيتها، ورفض ما لا توافق عقولهم المريضة ولو كان صحيحاً متصلاً غير منقطع ولا مُعَلَّل ولا شاذ. ولكن المولى الحكيم الذي أرسل الرسل وبعث الأنبياء وأنزل الكتاب وأمر بأخذ ما يؤتينا الرسول ﷺ وفق في كل عصر ومصر من عباده المخلصين المؤمنين من قام بدحض فتنة هؤلاء المرجفين وتفنيد شبههم وإنكار باطلهم والقضاء على مؤامراتهم على حدّ قول الرسول ﷺ:

«لاتزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس» [متفق عليه]
وقوله ﷺ:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (البيهقي). وقال أحمد: صحيح. تعليق الألباني على المشكاة رقم (٢٤٨)

* * * *

فقد قام في القديم من أمثال ناصر الحديث الإمام محمد بن إدريس الشافعي وتلميذه إمام السنة أحمد بن حنبل وتلميذه أمير المؤمنين وسيّد الفقهاء الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، والإمام ابن حبان البستي، والإمام ابن قتيبة الدينوري، والإمام أبي محمد علي بن حزم الظاهري، والإمام العزّ بن عبد السلام وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته: ابن القيم وابن كثير والذهبي وغيرهم.

وفي العصور المتأخرة محمد بن إبراهيم الوزير، والفلاّني وغيرهم — رحمهم الله تعالى — بجهود مشكورة محمودة لخدمة السنة والدفاع عنها، ودحض شبهات الشاكين والمشككين.

ولما حاولت الجهمية والمعتزلة الجدد إحياء تلك الفتن القديمة المقضى عليها في هذا القرن، وجعلوا يهجمون على السنة الصحيحة، وخاصة على أحاديث الصحيحين للبخارى ومسلم، ويهدمون كل ما وضعه سلف هذه الأمة من أصول علمية لمعرفة عدالة الرجال وصدقهم ولنقد الأحاديث والأخبار والاستنباط والاجتهاد، ويثيرون أحقاداً عنصرية وجغرافية فقام أمثال:

* أنى سعيد محمد حسين البتالوى (— ١٣٣٨ هـ)

* وعبد العزيز الرحيم آبادى (— ١٣٣٦ هـ)

* وعبد السلام المباركفورى (— ١٣٤٢ هـ)

* وأبوالقاسم البنارسى (— ١٣٦٩ هـ)

* ومحمد إسماعيل السلفى (— ١٣٨٧ هـ)

وغيرهم في شبه القارة الهندية.

وأمثال:

* العلامة محمد عبدالرزاق حمزة (١٣١١ - ١٣٩٢ هـ)

* الإمام عبدالرحمن بن يحيى المعلمى البغدادى (— ١٣٨٦ هـ)

* وعلامة الشام محمد بهجة البيطار (— ١٩٧٨ م)

* والمحدث الكبير الشيخ أحمد محمد شاكر (— ١٣٧٧ هـ) رحمهم الله تعالى.

* والعلامة المصلح محمد ناصر الدين الألبانى والأستاذ محمد سرور نايف

زين العابدين، والعالم الشاب الشيخ سلمان العودة، والدكتور ربيع هادى

وغيرهم — حفظهم الله وتولاهم — في العالم العربى قاموا في وجه هؤلاء

المتتورين من أدعياء العلم، وبذلوا كل ما كانوا يملكون من الوسائل للقضاء

على هذا العداء السافر والمؤامرة الخبيثة ضد السنة وأهلها. فجراهم الله

أحسن الجزاء.

* * * *

غير خاف على من يتابع المؤامرات التى تنسج حول الإسلام بصفة

عامة، وحول السنة بصفة خاصة أن بعض الشخصيات في العالم الإسلامى

انتهجت منهج ملاحدة المستشرقين من اليهود والنصارى في دراسة السنة، ومن أهمهم:

سيد أحمد خان، وجراغ على، وأمير على، وعبدالله الجكرالوى، وأسلم الجيراجفورى، وغلان أحمد برويز، وخليفة عبدالحكيم، وآصف الفيضى وغيرهم في شبه القارة الهندية.

ومحمد عبده، وقاسم أمين، وعلى عبدالرازق، ومحمود أبورية، وأحمد أمين، وحسين هيكل، ومحمد الخضرى، وحسن الترانى، ومحمد الغزالى، وغيرهم في العالم العربى.

وهناك أذيال لهم من صغار الكتاب المعاصرين يركضون وراء انحرافاتهم ويكبرونها ويخدعون السذج من طلاب العلم بلوامع أسمائهم وألقابهم، مع تفاوت درجاتهم في الانحراف عن السنة، ومنهم:

فهيمى هويدى، ومحمد فتحى عثمان، ومحمود الشرقاوى، ومحسن عبدالحميد، وجمال الدين عطية، وعبدالله العلابلى، وأحمد أبوالمجد، ومحمد العوا، ومحمد النوبهى، وسهيرلطفى، ونوال السعداوى، وحسين أحمد أمين، وحسن حنفى، وخالد محمد خالد، ومحمد خلف الله، وزكى نجيب محمود، ومحمد أحمد الغرب، وعبدالقادر جغلول، ومحمد أركون، ومحمد عابد الجابرى، وعبدالله العروى، وأحمد خالد وغيرهم.

وهؤلاء وأمثالهم يعرفون بمحاولاتهم لرفض السنة في أساليب متنوعة، ونوايا مختلفة من جهل وغفلة وانخداع وادعاء للتطور والتنوير والتجدد والشقف. ولا ينسى ما بذله علماء السنة الذين أشرنا إليهم من الجهود المشكورة ضد هؤلاء وأمثالهم، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء.

* * * *

ولا يفوتنى هنا ذكر بعض الشخصيات الإسلامية البارزة في العالم الإسلامى التى عرفت بجهودها في مجال الدعوة والثقافة وتوجيه الجيل الجديد إلى الإسلام بأساليب عصرية، ولكن صدر من أقلامهم ما أضرت بالسنة

النبوية لإنكارهم بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في الصحيحين، وإيقاع شبهات وأوهام في قلوب الناشئة حول الأسس والأصول العلمية الدقيقة التي وضعها سلف هذه الأمة لنقد الحديث، وتلقاها الأمة بالقبول، وتجريح من أجمع أئمة الجرح والتعديل على توثيقهم بدون أى دليل، سوى أن أهواءهم وعقولهم تخالف روايتهم.

ومن هؤلاء، على اختلاف درجاتهم في الإنكار والتشكيك والتجريح، والاستهانة بالسنة، ونقد رجالها بدون حق:

عمر كريم البتنوى، وشبلى النعماني، والشاعر محمد إقبال، وحמיד الدين الفراهي، وأبو الأعلى المودودي، وظفر أحمد التهانوي، وأحمد رضا البجنوري وغيرهم في شبه القارة الهندية.

ومحمد زاهد الكوثري وتلامذته — وعلى رأسهم عبدالفتاح أبوغدة — وسعيد رمضان البوطي، ومحمد الغزالي، ويوسف القرضاوي وغيرهم في العالم العربي.

* * * *

وهذا الكتاب الذي نقدته اليوم حلقة من سلسلة الدفاع عن السنة والتحذير من كيد الكائدين ضيّدّها، ونقد مواقف طوائف الأمة حولها، وكفى به شرفاً. والكتاب في نظري ناجح في موضوعه، شامل لأكثر جوانبه خاصة في تأريخ من تجرأ على إنكار حجية السنة في العقيدة والعمل، وإهمال تطبيقها والإقدام على تحريفها عن ألفاظها ومعانيها، والتشكيك في ثبوتها، وتأويلها حسب الأهواء، وحملها على غير محملها خلاف مذهب إليه السلف الصالح.

واستطاع مؤلفه الأخ صلاح الدين مقبول أحمد أن يُقدّم بعض النماذج لهذه التيارات الفكرية التي تولّت تضليل كثير من المسلمين الجهلة بعلوم الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح في أشكال متنوعة وأمصار متعددة وعصور مختلفة، وقام بعرض آرائها وأهوائها والرد عليها وحثّ الشباب المسلم

والمتقّف على التنبّه لخطورتها. وكل ذلك في أسلوب علمي مقبول إن شاء الله.
ولاشك أن الحاجة كانت ماسة إلى كشف القناع عما تقوم به بعض
الجماعات والحركات والشخصيات من نبذ السنّة المطهرة الثابتة، أو
التشكيك فيها من ناحية، والدس فيها مالميس منها من ناحية أخرى.

فاغتربت السنة على دعاة الاسلام والممثلين عنه والقائمين به
والمنتصرين له فعادت تولول وتنادى قومها فقام لها رجالها أحسن قيام في
العرب والعجم، والشرق والغرب على مستوى الأفراد والهيئات.

وبما أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا يجمع ملخص تلك الجهود التي
بذلها أعداء السنة وأصدقاؤها القاصرون قديماً وحديثاً، وكيفية مناهضتها كان
جديراً بأن يطلع عليه طلبة العلم، فاخترته "مجمع البحوث العلمية
الإسلامية"، التابع لمركز "أنى الكلام آزاد"، للتوعية الإسلامية بنبو دلهي
من أول يومه لنشره وتوزيعه. ومع ماضى أكثر من ثلاثة أعوام على صفّ
حروفه لم يوفّق المجمع لطبعه قبل هذا الوقت المقدّر له. وليس لنا على هذا الآ
أن نقول: قدّر الله وما شاء فعل.

* * * *

ولإذا كان هناك ملاحظة فهي أن الكتاب لكونه قد تمّ تأليفه قبل
أربع سنوات أو أكثر لم يتمكن مؤلفه من نقد مفصّل لكتاب الأستاذ محمد
الغزالي: «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» الذي يعدّ اعتزلاً
جديداً وخطة مدبّرة لهم الأصول العلمية والقواعد الحديثية التي وضعها
أئمة الحديث في ضوء الكتاب والسنة الصحيحة وتلقّتها الأمة بالقبول.

وقد ردّ على هذا الكتاب غير واحد من محبّي السنّة والغيارى على
العقيدة والدين من طلبة العلم النبوى، وأخص منهم بالذكر كلاً من فضيلة
الشيخ سلمان فهد العودة، والدكتور ربيع بن هادي المدخلي، والأستاذ جمال
سلطان، والشيخ صالح بن عبدالعزيز بن إبراهيم آل الشيخ — حفظهم الله
وتولّاهم —.

ولكن المسألة ليست مسألة كتاب ورسالة، بل هذه شبكة عالمية دقيقة لمؤامرة دنيئة نسجت على الصعيد العالمى تحرك خيوطها من هيئات وشخصيات لم تنكشف هوياتها وأهدافها، ومنها: «المعهد العالمى للفكر الاسلامى» فى واشنطن بأمريكا.

ومجموعة فهمى هويدى، ومحمد عمارة وغيرهما فى مصر. ومجلة «المسلمون» الأسبوعية، وجريدة «الشرق الأوسط» ومجلة «سيدتى» ومجلة «المسلم العاصر» ومجلة «العربى» ومجلة «كل الناس» التى يصدرها أمثال فيليب جلاب ولويس جريس، وغيرهما من النصارى المائعين الداعوين. والعجب أن الأستاذ محمد الغزالى نفسه يشارك فى بعضها، ولها أذبال فى الهند وباكستان، وماليزيا، والمغرب، والبلاد الأخرى، وتبلغ وسائلها المادىة ميزانية الدول، وهى تشتري الضمائر، وتساهم الأقلام، وتعمل بأسلوب معقد دقيق يصطاد به السذج من الإسلاميين المساكين الذين ليس لديهم نضوج فى العلم والفكر ولا خلفيات قوية لعقيدة السلف الصالح والسنة الصحيحة. وهؤلاء يعكسون الحقائق ويسمون أنفسهم بأصحاب الفكر المستنير.

فالقضية أعمق وأدق مما نتصوره نحن وغيرنا الذين لايتابعون تحركات هذه الهيئات والمعاهد والنوادرى. وأرجو من الأخ صلاح الدين أنه سيقوم باستدراك هذه الأمور فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب إن شاء الله.

* * * *

وإنى أرى أن أشير على الشباب الإسلامى الذى يحبّ الأصاله ويبحث عن الحق ويلتزم معه، أن يضع بين يديه لدارسة أهمية السنة وفهم منهج السلف الصالح، كتب علماء الحديث وأئمة السنة، ومن أهمها عندى:

«الرسالة» للشافعى مع مقدمة وتعليقات أحمد محمد شاكر، ومقدمة فتح البارى للحافظ ابن حجر، ومقدمة صحيح مسلم. وصحيح ابن حبان، ونقض الدارمى على بشر المروسى، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينورى، والسنة للمروسى، والإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم، والرد على المنطقيين،

ونقض المنطق، ومنهاج السنة النبوية، واقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية، ومفتاح دارالسعادة، وإعلام الموقعين، وزاد المعاد لابن قيم الجوزية ودراسات الليب محمد معين السندی، وإيقاظ همم أولى الابصار للفلّاني، والروض الباسم في الذب عن سنة أی القاسم لابن الوزير. ومؤلفات الإمام الشوكاني.

ومعيار الحق للإمام المجدد نذيرحسين المحدث الدهلوی، والروضة الندية للسید صديق بن حسن، «وحسن البيان فيما في سيرة النعمان» للإمام المجاهد العلامة عبدالعزيز الرحيم آبادی، ومقدمة غاية المقصود وجميع مؤلفات المحدث الشيخ شمس الحق العظيم آبادی، وسيرة البخارى للمحدث الإمام العلامة الشيخ عبدالسلام المباركفوری، وحل مشكلات البخارى والأمر المبرم للعلامة أی القاسم البنارسی، و «صيانة الإنسان» للشيخ محمد بشير السهسواني، ومؤلفات وتعليقات لكل من الشيخ عطاء الله حنيف البهوجياني والعلامة نذير أحمد الرحمانی، وتقديم وتعليقات أحمد محمد شاكر على (جامع الترمذی، وعلى الباعث الحثيث لابن كثير)، و «ظلمات أی رية» لمحمد عبدالرزاق حمزة، والأنوار الكاشفة، والتشكيل بما في تأنيب الكوثری من الأباطيل، كلاهما لذهبي العصر الشيخ عبدالرحمن يحيى المعلمی اليماني، وحول ترحيب الكوثری لعلامة الشام محمد بهجة البيطار، وكافة مؤلفات محدث العصر ومصلحه الكبير الشيخ محمد ناصرالدين الألباني، و«دوام الحديث» للإمام الحافظ محمد الغوندلوی، وموقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوی للشيخ إسماعيل السلفی، و «أنوار المصاييح» للعلامة نذير أحمد الرحمانی، و «اللمحات» للأستاذ محمد رئيس الندوی.

كما أتی أشير على الشباب الإسلامي بالاعتناء الخاص في مجال السنة بكتابات بعض المعاصرين الذين لم أذكرهم وهم محدث القارة الهندية العلامة الشيخ عبيدالله الرحمانی المباركفوری، والشيخ بدیع الدين شاه الراشدی، والشيخ مقل بن هادی الوادعی، والعلامة الشيخ عبدالمحسن حمدالعباد — حفظهم الله تعالى —.

وهناك علماء ثقات آخرون من القرن الحالى منهم من توفى رحمه الله ومنهم أحياء يرزقون حفظهم الله، بنوا كتاباتهم على أساس من الوحي المعصوم وثقافتهم اسلامية أصيلة خالصة. وأشير على الشباب اقتناء كل ما كتبوه. وأخص بالذكر منهم:

علامة القصيم الشيخ عبدالرحمن السعدى، علامة جنوب المملكة العربية السعودية الشيخ حافظ الحكيمى، وعلامة نجد الشيخ سعد بن عتيق، والامام الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ، وتلميذه الإمام المجاهد الشيخ عبدالله بن حميد، وعلامة المغرب الداعية العالمى الدكتور محمد تقى الدين الهلالى، وعلامة العراق الشيخ محمود شكرى الآلوسى، وكتابات الإمام السيد محمدرشيد رضا التى أنشأها بعد وفاة أستاذه محمد عبده، وجميع مؤلفات وكتابات وتراجم مؤسس جمعية الشبان المسلمين ومحرر مجلتى «الفتح» و«الزهراء» الأستاذ الكبير محب الدين الخطيب، والدكتور أحمد محمد المغراوى، والدكتور أمين المصرى، والعلامة السلفى الزاهد الشيخ عبدالعزيز بن راشد النجدى، ومؤسس أنصار السنة المحمدية الشيخ محمد حامد الفقى والشيخ عبدالرحمن الوكيل، والدكتور خليل الهراس، وصاحب مكتبة ابن تيمية الدكتور رشاد سالم، ومؤلفات الإمام عبدالحميد باديس، والأستاذ مالك بن نبي رحمهم الله للطلاب الراغبين الناضجين في العقيدة والمنهج فقط. — وكتابات إمام العصر الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، والمربى الكبير علامة القصيم الشيخ محمد صالح العثيمين، والدكتور بكر بن عبدالله أبوزيد، والدكتور صالح الفوزان، والشيخ عبدالله بن جبرين، وأستاذ الأدباء والمثقفين محمود بن محمد شاكر، والدكتور ناصر الدين الأسد، والأستاذ أنور الجندى، والأستاذ أبو تراب الظاهري، وأبو عبدالرحمن بن عقيل باستثناء شذوذهم، وكتابات الأستاذ محمد سرور نايف زين العابدين في كشف الفرق الباطنية ونصرة عقيدة السلف الصالح والدفاع عن السنة، وتربية الشباب، ومؤلفات الشيخ سفر الحوالى في كشف المذاهب الهدامة القديمة منها والحديثة، (مثل العلمانية والاشتراكية والشيوعية وغيرها)، وكتابات الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق في نصرة العقيدة السلفية والمشاكل المعاصرة، والأستاذ

تسليم
الشيخ
عبدالله
بن
عبدالله
بن
عبدالله

والشيخ
عبدالله
بن
عبدالله

محمود مهدي الاستانبولى، والأستاذ عیدالعباسى وغيرهم.

ومن علماء القارة الهندية في هذا الباب سوى من تقدّم ذكرهم:

الإمام القاضى محمد سليمان المنصورفورى، وشيخ الإسلام أبوالوفاء ثناءالله الأمرتسرى، وأبو الكلام آزاد، ومحمد على القصورى، ومحمد حنيف الندوى مع استثناء بعض أفكاره الشاذة، وغلّام رسول مهر، والدكتور رفيع الدين، والإمام عبدالعزيز الميمنى وغيرهم.

* * * *

أذكر هنا بعض المؤلفات القيمة في الثقافة الإسلامية الأصيلة ليستفيد منها طلبة العلم. ومن أهمها عندى:

* «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» و «حصوننا مهددة من داخلها، للأستاذ محمد محمد حسين.

* «دواء الشاكين وقامع المشككين»، و «الدعوة إلى الله» و «تقويم اللسانين» للدكتور محمد تقى الدين الهلالى.

* «تحت راية القرآن»، و «وحى القلم» للأستاذ مصطفى صادق الرافعى.

* «مع الرعيل الأوّل»، ومجلة «الفتح» ومجلة «الزاهراء» للعلامة محب الدين الخطيب. ومقدماته وتعليقاته على: «العواصم من القواصم لابن العربى» و«منهاج الاعتدال للذهبي»، و «مختصر التحفة الاثنى عشرية للشاه عبدالعزيز الدهلوى».

* «الظاهرة القرآنية» للأستاذ مالك بن نبي، مع تقديم أحمد محمد شاكر.

* «خصائص التصور الإسلامى» و «مقدماته» للسيد قطب.

* «واقعنا المعاصر» لمحمد قطب.

* «مقارنة بين الغزالى وابن تيمية»، و «الثقافة الإسلامية» للدكتور محمد رشاد سالم.

* «أباطيل وأسمار»، و «المتنبى»، و «هذه ثقافتنا» للأستاذ محمود محمد شاكر.

* «مصادر الشعر الجاهلى» لناصرالدين الأسد.

* «مفهوم تجديد الدين» للأستاذ بسطامي محمد سعيد.

* * * *

نظراً لما نعيشه في محيطنا من الجهل وسوء الفهم وبطرا الحق وغمط الناس أرى التنويه بشيئين مهمين:

(أولهما): أردنا من هذا الاستعراض السريع في الموضوع الدفاع عن السنّة، والانتصار لمذهب المحدثين، وليس هدفنا أبداً الشخصيات التي ورد ذكرها في المقدمة أو الكتاب.

وزد إلى ذلك أن الأشخاص المشار إليهم في هذه المقدمة عند بيان موقفهم من السنّة، أيضاً ليسوا على منهج موحد ومستوى واحد في رفضها وإنكارها، أو محاولة التشكيك فيها، ولكنهم مع تفاوت درجاتهم يشاركون في الاستخفاف بالسنّة وتهوين العمل بها ومن ثمّ في الإضرار بالإسلام من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

(الثاني): مهما بلغت الشخصيات ذروتها في الكمال، ومهما كثرت شعبيّتها لدى الناس، ولكنها توزن عندنا في ميزان الحق. لأن إظهار الحق والدفاع عنه أغلى من كل غالٍ ونفيس، ولأن الحق لا يعرف بالرجال، بل اعرف الحق تعرف الرجال.

* * * *

وختاماً نتقدّم بشكرنا الجزيل إلى المؤلف الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد على عمله هذا الجادّ، وموقفه الشجاع الصريح من الدفاع عن السنّة. ونسأل المولى الكريم أن يجعل عمله في كفة حسناته يوم القيامة، وأن يوفّقنا جميعاً للجهاد في سبيله بكلّ ما وهبنا من الوسائل والإمكانات، وأن ينصر الحق ويهزم الباطل، ويرينا الحق حقّاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يحسن لنا عاقبتنا إنه سميع قريب مجيب.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي

قُلُوبَنَا غَلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾ [الحشر: ١٠]
«سبحانك اللهم بحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب
إليك»

عبد الحميد الرحمانى

الرئيس العام

لمركز "أبوالكلام آزاد" ، للتوعية الإسلامية

نيو دلهى

١٣ / ٨ / ١٤١١ هـ

١ / ٣ / ١٩٩١ م

تقديم

بقلم الدكتور ربيع بن هادي المدخلي
الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة الطبية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد. فإن الله ابتعث محمداً — ﷺ — والبشرية كلها تنخبط في ظلمات حالكة مطبقة من الجهل والشرك والكفر والضلال والظلم — قال تعالى: «آل كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد» [إبراهيم. ١].

فقام بهذه الرسالة على أكمل وجوها واستجاب له بعد جهاد ونضال خير أمة أخرجت للناس ممن اختارهم الله. لحمل رسالة الاسلام والجهاد والتضحية بكل غال ونفيس في سبيل نشرها والنور عن حياضها فقاموا بكل ما يتطلبه الاسلام من التلقى الواعي لما جاء به هذا الرسول — ﷺ — من كتاب لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ومن سنة مشرقة وضاء شارحة ومبينة لاهداف القرآن ومقاصده ومبادئه ومثله.

ثم بتبليغ هذين النورين — بعد تطبيقهما الكامل في حياتهم إلى ام الأرض وشعوبها — بالدعوة الواضحة والبيان وبالسيف والسنان.

فهدى الله تلك الامم وأخرجها من الظلمات إلى النور واستضاءت بنور الاسلام وتفتأت ظلاله بعد أن رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً، وبمحمد رسلاً. وأقبلت على تعاليم الاسلام وتوجيهاته من كتاب وسنة تبتل من غيرهما حفظاً واعياً وتطبيقاً صادقاً في مجال العقيدة والعبادة والاقتصاد والحكم، فبلغوا بهذه الحياة على هذين المصدرين أوج العزة وقمة السعادة في الدنيا والآخرة ونعموا بحياة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية من العدالة والأخوة والمحبة الصادقة في الله والإيثار في جنب الله والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أجناس الأمم التي انضوت تحت لواء الإسلام لا فرق بين عربهم وعجمهم ولا بين أبيضهم وأسودهم وأحمرهم.

فأثارت هذه الحياة الهنيئة الراضية مكان من الحسد والبغضاء والغیظ على هذه الأمم التي أصبحت أمة واحدة كالبنیان المرصوص وكالجلسد الواحد.

فشرع أولئك الحاقدون من سلاطات اليهود والمجوس يمحكون المكائد والدسائس ويرسمون الخطط لزلزلة هذا البنيان المحكم وتحطيم أركانه.

فررعوا ألغام الفرقة في صفوف المسلمين أولاً بالدسائس والمكائد السياسية مما أدى إلى الاطاحة بالخليفة الراشد المظلوم ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه ويقتل عليّ ابن عم رسول الله الخليفة الرابع الراشد ثم بالتالي أدى إلى تصدع صفوف المسلمين واختلافهم.

وثانياً: بعد نجاح أولئك الزنادقة في تمزيق صفوف المسلمين سياسياً شرعوا في تأكيد تلك الفرقة وترسيخها ببيت العقائد الفاسدة من يهودية ومجوسية ونصرانية ووثنية، ثم شرعوا يؤيدون تلك العقائد والاتجاهات الضالة بانتحال الكذب على رسول الله — ﷺ — وافتراء الأحاديث فاستيقظت الأمة الإسلامية لما يحاك لها من الدسائس والمكائد فوحدا صفوفهم بعد تنازل السيد النبيل الحسن بن علي بن أبي طالب وسبط الرسول — ﷺ — وابن فاطمة البتول لحقن دماء المسلمين واجتماع كلمتهم لآخيه معاوية بن أبي سفيان، فانتظم امر المسلمين وتوحدت صفوفهم سياسياً فصديق في ذلك قول الرسول الكريم: «ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»^(١) فواصل بذلك خلفاء بني أمية وبني العباس توسيع دائرة الاسلام في الشرق والغرب والشمال والجنوب حتى امتدت رقعة الاسلام إلى المحيط الاطلسي غرباً وإلى الصين شرقاً.

وكانت الأيدي الحاقدة تحرك بعض الشراذم والفلول على الأمة الإسلامية بين الحين والآخر فيتصدى لهم جند الاسلام فيقضى عليها في مهدها، هذا على المستوى السياسي.

أما على المستوى الاجتماعي والعقائدي فكان أولئك الحاقدون ومن تأثرهم من الفرق الضالة المخدولة المهزومة تواصل وتمضى في ضلالها وتؤيد تلك الانحرافات بما تختلقه من الكذب والزور على رسول الهدى — ﷺ — حتى وصلت أحاديثهم المكدوبة إلى ألوف مؤلفة، فتصدى لهم الجهابذة من نقاد أئمة الحديث ففندوا كذبهم وكشفوا عوارهم فلم يتركوا كاذبا ولا أحاديث مكدوبة إلا وجعلوها تحت المجاهر وسلطوا عليها الأضواء الإسلامية بل امتد نشاط هؤلاء العباقرة إلى وضع قواعد متينة يعرف بها الصحيح من

(١) البخارى: كتاب الصلح. (٥/ ٣٠٦ - ٣٠٧)

السقيم ولو كان غير كذب، وألفوا في ذلك المؤلفات.

ووضعوا قواعد للجرح والتعديل تميز الراوي العدل الضابط من الضعيف والمجروح، وألفوا في ذلك المؤلفات فبلغوا بهذه الأعمال الجلية في الحفاظ على سنة رسول الله وآثار الصحابة درجة لا نظير لها في تاريخ الانسانية وأضافوا إلى ذلك التأليف في العلل والموضوعات وقبلها التأليف في الصحيح والحسن فاصبح بذلك أمر السنة واضحا كالشمس لا يلتبس فيه الصحيح بالضعيف فضلا عن الموضوع والمختلق، مما حدى بأحد أئمة الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي (المتوفى سنة ٣٥٤) إلى أن يقول: «ولو لم يكن الاسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذلك انه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة حتى لا يتبأ (ان يزداد في سنة من سنن رسول الله ﷺ — ألف ولا واو كما لا يتبأ زيادة مثله في القرآن، فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين وكثرت عنايتهم بأمر الدين ولولا هم لقال من شاء بما شاء.» (كتاب المجروحين (١/ ٢٥).

ثم إلى جانب هؤلاء طوائف زائغة تبنت عقائد وأفكاراً باطلة ثم وجدوا أنفسهم وعقائدهم في مواجهة نصوص الكتاب والسنة فلجؤوا إلى التحريف والتأويل لنصوص الكتاب والمتواتر من السنة حتى تُتفق هذه النصوص في زعمهم مع معتقداتهم الباطلة ولجؤوا إلى وضع قواعد تدفع في نخور السنن أحيانا وتلوي أعناقها أحيانا إلى حيث توافق أهواءها واتجاهاتها الضالة الباطلة.

فمن تلكم القواعد قولهم أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب العقيدة «فكم أساءت هذه القولة الباطلة إلى الاسلام وكم أهانت من حديث عظيم من أحاديث رسول الله ﷺ — واستخفت به. وامتدت هذه القاعدة إلى جحود وإنكار قضايا عقدية تبلغ أدلتها حد التواتر بل بعضها تطابق في الدلالة عليه الكتاب والسنة مثل أحاديث نزول عيسى، وخروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربها، وأحاديث المهدي وغيرها مما يؤدي إنكاره إلى هدم عقيدة الاسلام من أساسها ومن تلكم القواعد الضالة:

«كل ما لم يوافق العقل وكل ما لم يوافق الذوق من أحاديث رسول الله ﷺ — يجب رده» ويجعلون من جهلهم بالكتاب والسنة ومن عقولهم القاصرة وأذواقهم الفاسدة موازين لأخذ ما شأوا ورد ما شأوا من أقوال أفضل الرسل وأعقل العقلاء الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» وكادت هاتان الطائفتان أن تقرضا ولكن عز على أعداء الاسلام ان تحبو نار الفتنة وأن تضع الحرب الموجهة ضد الاسلام أوزارها.

فهب أعداء الاسلام من يهود وماسونيين ومستشرقين ومستعمرين لإيقاظ هذه الفتنة من سباتها أو نيشها من قبورها المندثرة ثم بثها في الشرق والغرب وفي صفوف أبناء الأمة الاسلامية خصوصا المثقفين والجامعيين وانضم إلى صفوف هؤلاء الأعداء سفهاء وأغبياء من أبناء جلدتنا ومن يتكلم بلغتنا فكان هجومهم على السنة أشد وأعنف وكانوا أشد خطراً على الاسلام من أعداء الاسلام المكشوفين الواضحين.

ولكن الله الذي تعهد بحفظ دينه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) [الحجر: ٩] هؤلاء جميعا من أعداء الاسلام الواضحين وأعداء السنن المندسين في صفوف الاسلام ، واللابئين وراءه بالمرصاد. فكما جند لحماية السنة المطهرة في السابق جنودا من أئمة الحديث والسنة مخلصين ، فدحرت جيوش الباطل وجنود إبليس في السابق فكذلك جند في اللاحق وفي هذا العصر بالذات من يتصدى هؤلاء المتربصين بالسنن النبوية والعقائد الاسلامية من يدحرمهم ويردهم على أعقابهم خاسئين (ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون). [الصفافات]

فلقد هب حماة الاسلام في السابق واللاحق يدافعون عن سنن المصطفى، ويهاجمون خصومها حتى تعلق كلمة الحق وبهزق الباطل: (وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا). ففي السابق كان علماء الحديث والسنة وعلى رأسهم الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) واحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ثم ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) وابن القيم (ت ٧٥١ هـ) جنودا بوسائل في دحر هذه الشراذم الضالة.

وفي العصر الحاضر هب لدرهم علماء السنة الفضلاء مثل الأستاذ عبد الرزاق حمزة وعبد الرحمن بن يحيى المعلمي وعلامة الشام ومحدثها الشيخ ناصر الدين الألباني فنفع الله بجهودهم شباب الأمة الإسلامية فتسلموا راية السنة النبوية يطبقونها في حياتهم وينودون عن حياضها ومن هؤلاء الشباب المتمسكين بالسنة الغيورين عليها الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد أحد خريجي كلية الحديث بالجامعة الإسلامية والعاملين الآن في حقل الدعوة الإسلامية تدريساً وتأليفاً وتحقيقاً - بارك الله في حياته وكثر في شباب الأمة الإسلامية من أمثالها - فألف في الرد على الطائفة الثانية هذا الكتاب القيم بين يدي القاري قديمها وحديثها وأسهم في دحر باطلها، ودحض شبهاتها بما وفق له من الحجج والبراهين وبما نقله عن المجاهدين المناضلين - وفقه الله لمتابعة السير في هذا المضمار ونفع بجهوده الأمة الإسلامية خصوصاً شبابها حتى تميز بين الحق والباطل وتعرف الغث من السمين فإنه لا يصلح لحمل رسالة الإسلام والدعوة إليها والجهاد في سبيلها إلا هذه النوعية الواعية - أما حاطبو الليل والذين يخلطون بين الغث والسمين ويتبعون كل ناعق بغير برهان ولا دليل، ولو كان على غير منهج الكتاب والسنة في عقيدته وعبادته وفكره، ولو شدد الحملات وسدد الضربات إلى سالكي هذا المنهج هؤلاء بحاجة ماسة إلى الدعوة والتوجيه بالحكمة والموعظة الحسنة. ومنها كتابة مثل هذه البحوث التي تعالج أمراضهم وتنبه عقولهم. نسأل الله مخلصين أن يهباً الله لهم الدعاة الجادين المخلصين، وأن يعيدهم إلى حظيرة الحق، ثم حمله إلى الناس بعد فهمه ووعيه - دعوة وجهاداً - إن ربي لسميع الدعاء - وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ربيع بن هادي المدخلي

المدينة الطبية

رئيس شعبة السنة في الدراسات العليا

ذو الحجة ١٤٠٥ هـ

بالجامعة الإسلامية بالمدينة الطبية

كلمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد، وعلى آله وأزواجه وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فهذه محاولة متواضعة لإبراز بعض النقاط في تأريخ الحديث الشريف، والدفاع عن السنة المشرفة. عسى الله أن يجعلها ناجحة ومشكورة وخالصة لوجهه سبحانه وتعالى.

إن مادة تأريخ الحديث والدفاع عن السنة تحتاج إلى تدوين مركز، وكتابة واعية. والمؤلفات، مع كثرتها، في هذا الموضوع قد تهمل بعض الجوانب المهمة المتصلة بواقع حياة الأمة الإسلامية، وتتغاضى عن وضع الأصبع على بعض مواطن الضعف في تأريخ السنة، ما يجعل الدارسين والباحثين عن الحق حيارى في اتخاذ الموقف الحاسم من عديد من الفرق القديمة والمعاصرة.

ومنشأ هذه الظاهرة — في نظري — أمران:

الأول: هو اعتماد بعض الكتاب على كتابات من سبقهم بدون بحث ومناقشة.

والثاني: يرجع إلى اتجاهات المؤلفين والكتاب أنفسهم، فيقررون ما يوافقهم، ويتغاضون عما يخالفهم. ولست الآن بصدد تقديم الأمثلة على ما قلت، لأن له موضعاً آخر ووقتاً آخر إن شاء الله.

ومن هنا رأيت أنا وكثير غيري — أن يدون تأريخ السنة المشرفة على منهج أهلها، حتى يرى في ضوءه البون الشاسع بين الدعاية والواقع، وبين التأريخ والتطبيق.

هذا الكتاب أوراق منتشرة لذلك المشروع.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أشكر الله عزّ وجلّ على توفيقه لهذا العمل، ثم أقدم خالص شكرى إلى فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور ربيع بن هادى عمير المدخلى — حفظه الله ورعاه — الذى راجع أكثر أجزاء هذا الكتاب، وقدم له بمقدمة نفيسة احتوت على الاستعراض التاريخى السريع للاتجاهات المنحرفة عن السنّة النبوية، قديماً وحديثاً، وزادت أهمية الكتاب. فجزاه الله خير ما يجازى به عباده الصالحين.

وكذلك لا يفوتنى أيضاً أن أشكر فضيلة الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الحميد بن عبد الجبار الرحمانى (الرئيس العام لمركز «أبوالكلام آزاد» للتوعية الإسلامية) الذى وافق على طبع هذا الكتاب قبل سنوات، ولكن تأخر طبعه بسبب أو آخر. ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] وهامو الآن بين يدى القارى الكريم. فجزاه الله خيراً.

أدعوا الله العلى القدير أن يوفقنى لإكمال هذا المشروع، ويجعله، وجميع أعمالى، خالصة لوجهه الكريم «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم»

وصلّى الله على نبيّنا وآله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً.

الكويت

صلاح الدين مقبول أحمد

٢٢ / ٣ / ١٤٠٩ هـ.

٢ / ١١ / ١٩٨٨ م

كتاب
زوابع
في وجه السنّة
قديما وحديثا

تأليف
صلاح الدين مقبول أحمد

تأريخ

فتنة إنكار السنّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فنظرة عابرة في القرآن الحكيم تقطع بوجوب طاعة رسول الله ﷺ — التي تتمثل بعد وفاته، في اتباع سنته، والاهتداء بهديه، والعمل بأحاديثه، في جميع مجالات الحياة. ولا يمكن الاستغناء عنها في أي حال، كما يشهد عليه العقل والنقل، والمنطق والواقع. هذا الذي فهمه الرعيل الأول من حث الله في كتابه على طاعة رسوله، وطبقه في حياته، وضحي نفسه ونفيسه في اتباع أوامره.^(١)

نشأة الفتن في تاريخ الأمة:

«بقى الأمر على ذلك في عهد أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وصدر من خلافة عثمان — رضي الله عنهم —؛ ثم طفق الحال يتبدل في نفوس بعض الناس، حين كثرت الفتوحات، واشتغل بعض الناس بالدنيا عن الدين، إلى أن أدلت السياسة بدلوها، وتدخل مثيروا الفتنة يحرضهم اليهودي الماكر «عبد الله بن سبأ» حتى أشاطت الأيدي الآثمة. بدم عثمان الخليفة الراشد يوم الدار.

ومن هنا ذرّ قرن الفتن، ثم تابعت تلك الفتن، وظهرت معها الفرق. وأسماءها تدل على منزعها السياسي. فالخوارج هم الذين خرجوا على علي ومعاوية — رضي الله عنهما —. والشيعية هم المشايعون لعليّ على زعمهم. ثم كثر الجدل في الأندية، والمساجد، والمجتمعات، وتمخض ذلك الجدل عن عقائد اعتنقها هؤلاء وهؤلاء، فظهرت بدعة القول بنفي القدر من معبد الجهني، فتبرأ ابن عمر وغيره ممن يقول بهذه المقالة، ثم القول بالإرجاء من غيلان الدمشقي.

ثم حدثت بدعة الجهم بن صفوان ببلاد المشرق، فعظمت الفتنة به، فإنه نفى أن تكون لله صفة، وأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثرت في الملة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير، فكثرت أتباعه على أقواله التي تؤول إلى التعطيل، فأكبر أهل السنة بدعته، وحذروا الناس منه.

(١) قد باشرت بجمع «وقائع محسوسة من حياة الصحابة» تدل على امتثالهم بأوامر النبي ﷺ — وتنفيذها بدون توقف، وغيرتهم على تطبيق السنة. أدعو الله — عز وجل — أن يوفقني لإتمامه.

وفي أثناء ذلك حدث مذهب الاعتزال على يد واصل بن عطاء، ولم تسلك فرقة المعتزلة مسلكاً سياسياً كما هو الحال عند الخوارج والشيعة. وإنما كان مسلكها فكرياً محضاً، فقد بنت مذهبها على الجدل، واستعانت في ذلك بما وجدته من منطق اليونان وفلسفتها لتعزيز آرائها، وبذلك سمحت لنفسها برد أخبار الأحاد الصحيحة، وتأويل النصوص القطعية لتتفق مع مبادئها...»^(٢)

ان ما حدث من الخلافات بين الرعيل الأول من أصحاب النبي — ﷺ — كان مؤداهما الاجتهاد، فكانوا يتراوحون في ذلك بين أجر وأجرين، كما قال النبي — ﷺ —: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ فله أجر.»^(٣)

«إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ فله أجر.»^(٣)

وكان هذا الجيل المشهود له بالخير، مع حصول الخلاف بينه في بعض الأمور، مثلاً راعوا للتعاون والتناصح، والمحبة والمواساة، والأمانة والنزاهة، والصدق والإخلاص، لما كان فيه من الالتزام بحسن الأدب، والحب المتبادل، واحترام صحبة النبي — ﷺ —.^(٤)

ولكن أعداء الله من اليهود والأعاجم الذين كانت قلوبهم تحيش بالكراهية والحقد على انتشار الإسلام، واتساع دولته، وصدورهم توغر بالثهم الباطلة، والتحامل البغيض على جيل الصحابة، استغلوا بعض ما وقع بينهم من الخلافات الاجتهادية، وتربصوا بهم الدوائر، ونسجوا وراءهم المؤامرات، وشوهوا جمال سيرهم تشويهاً لا يوجد له نظير في تاريخ الديانات.^(٥)

(٢) راجع «كتاب الايمان لابن منده (١/ ٤) — ٥ — مقدمة محققه الدكتور على ناصر الفقيهي) طبعة الجامعة الاسلامية بالمدينة الطيبة ١٩٨١ م.

(٣) صحيح البخارى (١٣/ ٣١٨ — طبعة السلفية) وصحيح مسلم (١٧١٦) — طبعة محمد فؤاد عن عمرو بن العاص — رضي الله عنه —

(٤) راجع «حملة رسالة الاسلام الأولون، وما كانوا عليه من المحبة والتعاون على الحق والخير، وكيف شوهه المفرضون جمال سيرتهم» للاستاذ العلامة محب الدين الخطيب — رحمه الله —.

(٥) المصدر السابق.

يَصَوِّرُ هذه المأساة الكاتب الإسلامي الكبير الدكتور مصطفى السباعي قائلاً: «.... حتى إذا كانت الفتنة آخر خلافة عثمان، واندس بينهم أعداء الله من يهود وأعاجم تظاهروا بالإسلام، وكان ما قضى الله به من مقتل الخليفة الثالث، ثم الخليفة الرابع، ثم استتب الأمر لمعاوية، هناك رأينا السنة السوء تتناول على هؤلاء الأصحاب، وتستر بحب عليّ — رضي الله عنه — لتروى غيظها ممن أقاموا قواعد الدين الجديد بسواعدهم، ودمائهم، وأرواحهم، وكما تناول المتظاهرون بالتشيع لعليّ تناول الخوارج أيضاً بعد التحكيم، وكفروا بجمهور الصحابة الموجودين يومئذ، لأنهم خالفوا أمر الله في زعمهم، ومن خالف أمر الله كفر...»^(٦)

فقد وصلت شظايا هذه المعارك «السنة النبوية» بحيث أن الصحابة هم حملة السنة الأولون، والظعن فيهم يعتبر طعناً مباشراً في المكانة التشريعية للسنة، ومحاولة خبيثة لإبطال أهمية أحد المصدرين الأساسيين للإسلام.

(٦) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للدكتور مصطفى السباعي (ص ١٢٩) المكتب الإسلامي ط. ثانية ١٩٧٨ م.

بعض الفرق المحسوبة على الإسلام وموقفها من السنة

لم يوجد في عصر الصحابة — رضي الله عنهم — من شك في حجية السنة في التشريع، أو نادى بالاستغناء عنها بالقرآن الحكيم. فإن وجدت مثل هذه الحوادث فهي نادرة و فردية.

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي^(٧): «فقد وجد في عهد الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين — من لم ينتبه لقيمتها التشريعية.

قال الحسن: «بيننا عمران بن الحصين يحدث عن سنة نبينا — ﷺ — إذ قال له رجل: يا أبا نجيذ حدثنا بالقرآن! فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرأون القرآن، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها؟

أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟ ولكن قد شهدت وغبت أنت.

ثم قال: فرض علينا رسول الله — ﷺ — في الزكاة كذا وكذا. فقال الرجل: أحييتني، أحيك الله!

قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين.»^(٨)

ويبدو أن إشكالاً من هذا النوع وقع لأمية بن خالد حيث حاول أن يبحث كافة المسائل في القرآن وحده. فقال لعبد الله بن عمر: إنا نجد صلاة الحضر، وصلاة الخوف في القرآن، ولا نجد صلاة السفر في القرآن. فقال عبد الله: يا ابن أخي، إن الله بعث إلينا محمداً — ﷺ — ولا نعلم شيئاً. فإنما نفعل كما رأينا محمداً — ﷺ — يفعل.»^(٩)

(٧) «دراسات في الحديث النبوي وتأريخ تدوينه» للأعظمي (ص ٢١ — ٢٢) ط. الثالثة بالرياض.

(٨) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١٠٩ — ١١٠ — طبعة الهند) ونحوه مختصراً في «الكفاية» للخطيب (ص ١٥ — طبعة الهند)

(٩) «المستدرك» (١/ ٢٥٨) وقال رواه ثقة مدنيون. ووافقه الذهبي

ومن المحتمل أنه بتقادم الزمن ازداد عدد الذين كانوا يبحثون مشاكلهم في ضوء القرآن وحده، حتى قال أيوب السخيتاني (٦٨ — ١٣١ هـ): «إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا، وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضالٌّ ومضلٌّ.»^(١٠) هؤلاء الذين ذكرتهم آنفاً، يبدو أنهم لم يكونوا يمثلون فرقة ما، أو أي اتجاه جماعي. بل ربما كانت هذه الحالات فردية. ومن المحتمل أن عددهم قد زاد بمرور الأيام.

وهناك نقطة أخرى تسترعى الانتباه، هي أن ذلك الاتجاه لم يكن عاماً في كافة البلاد الإسلامية، بل إنه على الأغلب قد وجد بشكل خاص بالعراق، لأن عمران بن حصين كان بالبصرة — كما ذكره ابن حبان —^(١١) وكذلك أيوب السخيتاني من البصرة.^(١٢)

ويبدو أن من أنكروا حجية السنة الذين ذكرهم الإمام الشافعي على الأغلب هم كذلك من البصرة.^(١٣) في ضوء هذه النصوص التاريخية يمكن القول إن هذا الاتجاه ربما وجد مجالاً بالعراق وحده.

ثم يبين الدكتور الأعظمي التطور في رفض السنة فقال: «رأينا في عصر الصحابة بعض الأشخاص الذين لم ينتبهوا لقيمة السنة النبوية، لكن — كما أسلفنا — أن تلك الحوادث كانت فردية. ثم تطورت الأمور بعد ذلك فقبيل نهاية القرن الثاني وجدت شرزمة أنكرت حجية السنة كمصدر للتشريع.»^(١٤) ووجدت طائفة أخرى أنكرت حجية غير المتواتر منها.»^(١٥)

(١٠) «الكفاية» (ص ١٦)

(١١) «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ص ٣٧ — طبعة ألمانيا ١٩٥٩ م.)

(١٢) المصدر نفسه (ص ١٥٠)

(١٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (ص ١٤٣)

(١٤) الأم للشافعي (٧/ ٢٥٠ — طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ) حيث قال الإمام الشافعي: «باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها.»

(١٥) المصدر نفسه (٧/ ٢٥٤) «باب حكاية قول من رد الخبر الخاصة»

السنة ومنكروها
قديما

السنة ومنكروها قديماً

ثبت مما سبق أنه لما نجحت اليهود والأعاجم في تشتيت شمل الأمة، وتفريق جمعها، نشأت بعض الفرق التي أنكرت بعض جوانب السنة اتباعاً لهواها، أو اختارت لتصبح الحديث وتضعيفه قواعد لا تتفق مع أصول المحدثين من أهل السنة والجماعة، ومن هذه الفرق:

الخوارج:

كان الخوارج من أنصار عليّ — رضي الله عنه —، وبعد التحكيم أنكروا أن يحكم الرجال في كتاب الله. وقالوا: لإحكم إلا الله ثم اعتبروا ذلك التحكيم مغصية وكفراً.

ثم بدأ الانشقاق في صفوفهم، حتى توزعوا في عشرين فرقة، ومنهم «الإباضية» وعلى رأى الإمام ابن حزم أنهم كانوا أعراباً، قرأوا القرآن، ولم يتفقهوا في السنن، وبذلك تعددت طوائفهم.^(١٦)

فهم على اختلاف فرقهم يعدّلون الصحابة جميعاً قبل الفتنة، ثم يكفّرون عليّاً، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوّب الحكمين، أو أحدهما.^(١٧)

قال السباعي: «وبذلك ردّوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة، لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور على زعمهم. فلم يكونوا أهلاً لثقتهم».^(١٨)

وتعقبه الأعظمي فقال: «ولكن هذا الكلام يستدعى النظر. فمما لا ريب فيه أن كتب الخوارج انعدمت بانعدام مذهبهم، ماعدا «الإباضية»، وهم فرقة من الخوارج. وبمراجعة كتبهم نجد أنهم يقبلون الأحاديث النبوية،

١٦ «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (٤/ ١٦٨ — طبعة مصر ١٩٦٤ م.) و «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص ٥٤ — ط. ثانية ١٩٧٧ م.) و «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١١٥) طبعة الحلبي ١٩٦٨ م.) و «كتاب الإيمان» لابن منده (١/ ٣٩ — مقدمة المحقق)

١٧ انظر «الفرق بين الفرق» (ص ٥٥)

١٨ انظر «السنة ومكانتها» (ص ١٣٠)

ويروون عن علي، وعثمان، وعائشة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك وغيرهم — رضوان الله عليهم أجمعين — (١٩)

وأما أخذهم بخبر الآحاد مما كتبوه في أصول الفقه. ومن هنا يثبت أنه لا يجوز إطلاق القول بأن كافة الخوارج يرفضون السنة التي رواها الأصحاب بعد التحكيم أم قبله. (٢٠)

الشيعة:

هم الذين شايعوا علياً — رضي الله عنه — على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته، ووصيته إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده.

وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة، تناط باختيار العامة، ينتصب الإمام بنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين..

والشيعة فرق كثيرة تكفر بعضها بعضاً، وجمهور طوائف الشيعة. يجرحون بل يكفرون جمهور الصحابة إلا نفرًا ممن عرفوا بولائهم لعلي — رضي الله عنه — وقد ذكر بعضهم أنهم خمسة عشر صحابياً فقط، وأقاموا على ذلك مذاهبهم في رد أحاديث جمهور الصحابة إلا ما رواه أشياخ علي منهم، على أن تكون رواياتهم من طريق أئمتهم، لا اعتقادهم بعصمتهم، أو من هو على نحلته. والقاعدة العامة عندهم، أن من لم يوال علياً فقد خان وصية الرسول، ونازع أئمة الحق، فليس أهلاً للثقة والاعتماد.

وقد خالف جمهور الشيعة في هذا الرأي فريق منهم، وهم الزيدية القائلون بتفضيل علي على أبي بكر وعمر — رضي الله عنهم — مع الاعتقاد بصحة خلافتهما، والإشادة بفضلهما، وهؤلاء يعدّون أكثر طوائف الشيعة اعتدالاً، وفقههم قريب من فقه أهل السنة. (٢١)

(١٩) انظر مثلاً «مسند الربيع بن حبيب الفراهيدي».

(٢٠) دراسات في الحديث النبوي (ص ٢٢ — ٢٣)

(٢١) انظر «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٤٦) و «الفرق بين الفرق» (ص ٢٤)، ورجال

الكشي (ص ١٢ — ١٣)، والإيمان لابن منده (١/ ٣٩ — المقدمة)، و «السنة ومكانتها»

(ص ١٣١)، و «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٥)

المعتزلة:

حدث مذهب الاعتزال علي يد «واصل بن عطاء» (ت ١٣١ هـ)، ولم تسلك فرقة المعتزلة — كما تقدم أنفاً — مسلكاً سياسياً، كما هو الحال عند الخوارج والشيعة، وإنما كان مسلكها فكرياً محضاً. فقد نبت مذهبها على الجدل، واستعانت في ذلك من منطق اليونان وفلسفتها لتعزيز آرائها.

أما موقف المعتزلة من السنة، فقد استنتج الشيخ الخضري^(٢٢) — كما قال الأعظمي^(٢٣) — من كتابات الشافعي، ومال إلى ذلك السباعي^(٢٤) أيضاً — بأن الفرقة التي ردت الأخبار كلها هي المعتزلة.^(٢٥)

والواقع أن نقول العلماء — كما قال السباعي — قد اضطربت في موقف المعتزلة من السنة: «هل هم مع الجمهور في القول. بحجيتها، بقسميها المتواتر والاحاد؟ أم ينكرون حجيتها بقسميها؟ أم يقولون بحجية المتواتر، وينكرون حجية خبر الاحاد؟»^(٢٦)

وذكر السباعي نقولاً عن الأمدى، وابن حزم، وابن القيم، ثم قال: «وهذه النقول — كما ترى — متضاربة لا تعطينا حكماً صحيحاً في المسألة، وقد رأيت أن أرجع إلى كتب الكلام فأقف على ما يذكره علماء الملل والنحل عن المعتزلة من رأيهم في هذه المسألة، فرأيت الإمام أبا منصور البغدادي، وصاحب المواقف والرازي ينقلون عن النظامية (وهم فرقة من المعتزلة): إنكار حجية المتواتر وإفادته العلم، وتجويز وقوع التواتر كذباً، واجتماع الأمة على الخطأ. كما نسب الرازي إلى النظامية إنكار حجية خبر الاحاد.»^(٢٧)

(٢٢) راجع «تأريخ التشريع الإسلامي» (ص ١٨٥)

(٢٣) «دراسات في الحديث» (ص ٢٣)

(٢٤) «السنة ومكانتها» (ص ١٤٣)

(٢٥) «الأم للشافعي» (٧/ ٢٥٠)

(٢٦) «السنة ومكانتها» (ص ١٣٤)

(٢٧) المصدر نفسه (١٣٤ — ١٣٥)

إن المعتزلة افترقت فيما بينها اثنتين وعشرين فرقة، وكل فرقة منها تكفر سائرهما. (٢٨) ولما كان موقف هذه الفرق من السنة يتوقف على موقفها وموقف زعمائها من الصحابة، فإليك آراءها في الصحابة نقلاً من «الفرق بين الفرق» لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ).

ذكر البغدادي أولاً العقائد المتفق عليها بين فرق المعتزلة، ثم قال في آخره «وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه، فأما الذي اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما نذكره في تفصيل فرقهم — إن شاء الله عز وجل —» (٢٩). ثم ذكر فرق المعتزلة، ومنها:

الواصلية:

هؤلاء أتباع واصل بن عطاء الغزال، رأس المعتزلة، وداعبهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني، وغيلان الدمشقي. وقال — بعد ذكر عقائد هذه الفرقة —:

«ثم إن واصلاً فارق السلف ببدعة ثالثة، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين في علي وأصحابه، وفي طلحة والزبير وعائشة وسائر أصحاب الجمل. فزعمت الخوارج أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجمل كفروا بقتالهم علياً، وأن علياً كان على الحق في قتال أصحاب الجمل، وفي قتال أصحاب معاوية بصقن إلى وقت التحكيم، ثم كفر بالتحكيم.

وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين في حرب الجمل، وأصحاب الجمل كانوا عصاة مخطئين في قتال علي، ولم يكن خطوهم كفراً ولا فسقاً يسقط شهادتهم، وأجازوا الحكم بشهادة من كل فرقة من الفريقين.

وخرج واصل عن قول الفريقين، وزعم أن فرقة من الفريقين فسقة، لا بأعيانهم، وأنه لا يُعرف الفسقة منهما. وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه، كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار بن ياسر، وأبي أيوب الأنصاري، وسائر من كان مع علي يوم الجمل.

وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة وطلحة، والزبير وسائر

(٢٨) «الفرق بين الفرق» (ص ٩٣)

(٢٩) المصدر نفسه (ص ٩٦)

ثم قال في تحقق شكه في الفريقين:

«لو شهد عليّ وطلحة، أو عليّ والزبير، أو رجل من أصحاب عليّ ورجل من أصحاب الجمل عندي علي باقة بقل، لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين لعلمي بأن أحدهما فاسق، لا بعينه.

ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما. ولقد سخرت عيون الرافضة القائلين بالاعتزال بشكّ شيخ المعتزلة في عدالة عليّ وأتباعه.

ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا:
مقالة ما وصلت بواصل بل قطع الله به أوصالها^(٣٠)

العمريّة:

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بنى تميم. وقد شارك عمرو واصلًا في بدعة القدر، وفي ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين، وفي ردّها شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل، والآخر من أصحاب عليّ.

وزاد عمرو علي واصل في هذه البدعة، فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل. وزعم أن شهادتهما مردودة، وإن كان من فريق واحد لأنه قال بفسق الفريقين جميعاً.

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة، فقال النظام، ومعمر، والجاحظ في فريقى يوم الجمل بقول واصل.

وقال حوشب، وهاشم الأوقص: «نجت القادة، وهلك الأتباع». وقال أهل السنة والجماعة بتصويب عليّ وأتباعه يوم الجمل. وقالوا: إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائباً، فلما بلغ وادي السباع قتله بها عمرو بن حرمون غرة. وبشّر عليّ قاتله بالنار.

عمرو

(٣٠) المصدر نفسه (٩٦ — ١٠٠)

وهم طلحة بالرجوع، فرماه مروان بن الحكم — وكان مع أصحاب
الجمال — بسهم قتله. وعائشة — رضي الله عنها — قصدت الإصلاح بين
الفريقين، فغلبها بنو أزد، وبنو ضبة على أمرها، حتى كان من الأمر ما كان.
ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دونهم. هذا قول
أهل السنة فيهم، والحمد لله على ذلك. (٣١)

الهذيلية:

هؤلاء أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف. كان
مولى لعبد القيس، وقد جرى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع
منهم.

وفضائحه تترى، تكفرو فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في
الاعتزال، ومن غيرهم.

ثم ذكر عبد القاهر البغدادي عشرًا من فضائحه. (٣٢) ومنها:
الفصيحة السادسة: قوله: إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن
الحواس من آيات الأنبياء — عليهم السلام —، وفيما سواها لا تثبت بأقل
من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة، أو أكثر.

ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقة حجة، وإن بلغوا عدد التواتر
الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب، إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة.
وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً. ومن فوق الأربعة
إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم، وقد لا يقع العلم بخبرهم.
وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم
منه لا محالة. واستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى:

(إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) [الأنفال: ٦٥]
وقال: لم يباح لهم قتالهم إلا وهم حجة.

(٣١) المصدر نفسه (١٠٠ — ١٠٢)

(٣٢) المصدر نفسه (ص ١٠٢ — ١١٣)

وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم. لأن الواحد في ذلك الوقت، كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجة عليهم.

قال عبد القاهر: «ما أراد أبو الهذيل باعتباره عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها، لأنه أراد بقوله: «ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة» واحد يكون على بدعته في الاعتزال، والقدر، وفي فناء مقصورات الله عز وجل، لأن من لم يقل بذلك، لا يكون عنده مؤمناً، ولا من أهل الجنة.

ولم يقل قبل أبي الهذيل أحد على بدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه.» (٣٣)

النظامية:

هؤلاء أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام وكان في زمان شبابه قد عاش قوماً من الثنوية، وقوماً من السمتية، وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي، فأدخل بدع هؤلاء وشبههم في دين الإسلام.

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم أبو الهذيل، والجبائي، والإسكافي، وجعفر بن حرب. وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها.

ومن أهم فضائحه:

* إنكار إعجاز القرآن في نظمته، وأنه ليس بمعجزة للنبي — ﷺ —.

* وإنكار ما روى في معجزات النبي — ﷺ —.

* وأنه استشق أحكام الشريعة في فروعها، ولم يجزأ على إظهار رفعها فأبطل الطرق الدالة عليها، فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع، وحجة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري.

وأن الخبر المتواتر مع خروج ناقله عند سامع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين، واختلاف دواعيهم يجوز أن يقع كذباً. هذا مع قوله بأن من أخبار الأحاد ما يوجب العلم الضروري. تجويزه إجماع الأمة في كل عصر، وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال، ويلزمه على هذا الأصل أن لا يشق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه لجواز خطئهم فيه عنده.

وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه، وأخذوه عن اجتهاد وقياس. وكان النظام رافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وأبطل القياس، وخبر الواحد إذا لم يوجب العلم الضروري، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطال طرقها

وأنه عاب أصحاب الحديث، ورواياتهم أحاديث أبي هريرة وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس.

وأنه طعن في أخبار الصحابة وفتاويهم، ونسبهم إلى الجهل والنفاق، ويترتب عليه خلودهم في النار، لأن الجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمد للخلاف بلا حجة منافق فاجر، وكلاهما من أهل النار على الخلود.

— طعن في الفاروق عمر — رضي الله عنه — وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه، وشك يوم وفاة النبي — ﷺ —.

— وعاب عثمان — رضي الله عنه — بإيوائه الحكم بن العاص إلى المدينة، واستعماله الوليد بن عقبة على الكوفة، حتى صلى بالناس وهو سكران، وزعم أنه استأثر بالحمى.

— وذكر علياً — رضي الله عنه — وزعم أنه سئل عن بقرة قتلت حماراً، فقال: أقول فيها برأى. ثم قال بجهله: من هو حتى يقضى برأيه.

هكذا عاب كثيراً من أصحاب النبي — ﷺ —. وما للصحابة رضي الله عنهم عند هذا الملحد الفري، ذنب غير أنهم كانوا موحدين

ثم إن النظام مع ما ذكر من ضلالاته وفضائحه كان أفسق خلق
الله — عز وجل — وأجرأهم على الذنوب العظام، وعلي إدمان شرب
الخمر. (٣٤)

ملخص آراء المعتزلة في الصحابة والسنة:

قال الدكتور السباعي، بعد ما ذكر كلام أبي منصور عبد القاهر
البغدادى (ت ٤٢٩ هـ): «ومنه نرى أن المعتزلة ما بين شاكَّ بعدالة
الصحابة منذ عهد الفتنة كـ «واصل» وما بين موقن لفسقهم كعمرو بن
عبيد وما بين طاعن في أعلامهم، ومتهم لهم بالكذب، والجهل، والنفاق
كالنظام.

وذلك يوجب ردّهم للأحاديث التي جاءت عن طريق هؤلاء
الصحابة، بناءً على رأي «واصل» و «عمرو» ومن تبعهما
وأن أخبار الآحاد لا تثبت عند «أبي الهذيل» حكماً إلا إذ رواها
عشرون، بينهم واحد من أهل الجنة.

وأن النظام ينكر حجية الإجماع والقياس، وقطعية المتواتر. (٣٥)

(٣٤) المصدر نفسه (ص ١١٣ — ١٣٦)

(٣٥) «السنة ومكانتها» (ص ١٤٠). وقال: «وقد كان لموقف المعتزلة من السنة، هذا الموقف
المتطرف المبين لعقيدة جمهور المسلمين أثر كبير في الجفاء بين علماء السنة، ورؤوس
المعتزلة، وقد تطوّر الجفاء بين الفريقين إلى أن وقعت فتنة خلق القرآن التي حمل المأمون
لواءها سنة ٢١٨ هـ وجعل الدولة رسمياً تجبر الناس على ما لا يعتقدون. وكان للمحدثين
موقف مشرف في الدفاع عن الحق، وما لقيه إمام السنة أحمد بن حنبل — رحمه الله —
في ذلك من سجن وضرب مدى ثلاثة عشر عاماً، أبلغ دليل على ما نال علماء السنة
من اضطهاد وأذى، حتى ولّى المتوكل الخلافة سنة ٢٣٢ هـ، فأعلن ميله إلى أهل
السنة، وأزال عن الناس تلك المحنة، ورفع من أقدار المحدثين. وتضاءل المعتزلة بعد ذلك
حتى لم تقم لهم من بعدها قائمة. وأدّى — مع الأسف — هذا الصراع إلى نتيجتين
خطيرتين فيما يتعلق بالسنة:

أولاهما: ما فتحه رؤساء المعتزلة من ثغرات في مكانة الصحابة، استطاع منها أن يلج
المتعصبون من المستشرقين حتى أولئك الذادة الميامين من صحابة رسول الله، وأن يجزّوا
على رمهم بالكذب والتلاعب في دين الله، مستندين إلى ما افتراه النظام، وأمثاله عليهم.
وقد تبع المستشرقين في هذا بعض الكتاب المسلمين....»

مع هذا وذاك توجد نصوص في كتب المعتزلة تدل على قبول خبر الآحاد ولو بشروط. وأورد أبو الحسن محمد بن علي المعتزلي البصري (ت ٤٣٦ هـ) في كتابه «المعتمد في أصول الفقه» أبواباً تدل على ذلك. مثلاً:

«باب في أن خبر الواحد لا يقتضي العلم.» (٣٦)

«باب فيما يقبل فيه خبر الواحد، وما لا يقبل فيه.» (٣٧)

«باب في جواز ورود التعبد بأخبار الآحاد.» (٣٨)

«باب في التعبد بخبر الواحد.» (٣٩)

«باب الدلالة على صحة القول بالإجماع.» (٤٠)

«باب في بيان وقوع العلم بالأخبار.» (٤١)

«باب شروط وقوع العلم بالخبر المتواتر.» (٤٢)

قال الدكتور الأعظمي، بعد ما ذكر بعض هذه النصوص من كتب المعتزلة: «هذه النقول تعطينا فكرة واضحة عن مذهب المعتزلة، بأنهم كانوا يأخذون بالأحاديث النبوية.

وما نقل عن النظام فهو مضطرب، وإن ثبت عنه ردّ السنّة، فيكون مذهبه. وهو في هذا لا يمثّل جمهور المعتزلة....»

والذي نميل إليه - بعد هذه الشواهد — أن المعتزلة كانوا مع جمهور

والثانية لما أشرغت الخصومة بين أهل الحديث وأهل الاعتزال، جرح المحدثون كل من قال بخلق القرآن. وجّر ذلك بعض المغالين منهم إلى أن يجرح كثيراً من أصحاب أبي حنيفة، بحجة أنهم يقولون بالرأي ولا ذنب لهم إلا أن مذهب أبي حنيفة كان مذهب خصومهم المعتزلة... (ص ١٤٠ — ١٤٢) انتهى مختصراً.

(٣٦) راجع «المعتمد» لأبي الحسين المعتزلي (٢/ ٥٦٦ — طبعة محمد حميد الله بدمشق ١٩٦٥ م)

(٣٧) المصدر نفسه (٢/ ٥٧٠)

(٣٨) المصدر نفسه (٢/ ٥٧٣)

(٣٩) المصدر نفسه (٢/ ٥٨٣)، و «زيادات المعتمد» لأبي الحسين أيضاً (٢/ ١٠٢٦)

(٤٠) زيادات المعتمد (٢/ ١٠١٩)

(٤١) «المعتمد» (٢/ ٥٥١) وزياداته (٢/ ١٠٢٥)

(٤٢) المصدر نفسه (٢/ ٥٥٨) وزياداته (٢/ ١٠٢٥)

الأمة، في الأخذ بالأحاديث النبوية، وربما طعنوا في صحة بعض الأحاديث عندما وجدوها تقف في سبيل نظرياتهم. لكنه لم يكن من مذهبهم ردّ الأحاديث جملة.» (٤٣)

خبر الواحد وموقف المتأخرين منه:

عرفنا مما مضى أن الفرق التي نشأت بعد وقوع الفتن في الأمة، مع تعددها وتشعبها لم تنكر الأحاديث بالكلية، بل كان إنكارها للحديث جزئياً، مثلاً «الخوارج» أنكروا الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت، و «المعتزلة» نادى إلى إنكار الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل، و «الشيعة» تبنت إنكار الأحاديث الواردة في مناقب الصحابة — رضي الله عنهم أجمعين —.

أما الأحاديث الواردة في الأبواب الأخرى فكانوا يستدلون بها في الفرعيات. حتى جاء متكلمو المعتزلة فقالوا ما لم يقله السابقون في خبر الواحد، يؤكد الإمام ابن حزم بقوله:

«وأيضاً فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد بثقة عن النبي — ﷺ — يجرى على ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالقوا الإجماع في ذلك.» (٤٤)

فقد وصلت شظايا هذا الهجوم الاعتزالي على الحديث، أتباع المذاهب الفقهية اللهم إلا الحنابلة، وأهل الحديث. وجاء بشر الميرسي (ت ٢١٨ هـ) وكان في الفقه على المذهب الحنفي، وكذلك القاضي «عيسى بن أبان» (ت ٢٢١ هـ) وغيرهما، فبدأوا ينظرون إلى «خبر الواحد» بعين الشبهة، حتى قيل:

(٤٣) دراسات في الحديث النبوي (ص ٢٤ — ٢٥)
(٤٤) الأحكام لابن حزم (١/ ١٠٢ — طبعة أحمد شاكر)

«وأما رواية من لم يعرف بالفقه، ولكنه معروف بالعدالة والضبط، مثل «أبي هريرة» و «أنس بن مالك»، فإن وافق القياس عمل به، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة.»^(٤٥)

هذه الفكرة لم تلق رواجاً لدى المتقدمين من الفقهاء، لأجل هذا قال القاضي عبد العزيز البخاري شارح أصول البزدوي:

«إن شرط فقه الراوي لتقديم الحديث على القياس مذهب عيسى بن أبان فقط، وذهب إليه القاضي أبو زيد الدبوسي أيضاً، وخرجوا حديث «المصرة» وحديث «العرايا» على هذه الأصول، فأخذها كثير من المتأخرين...»^(٤٦)

وكلما تأخر الزمن بدأ المتأخرون يقبلون كلام القاضي عيسى بن أبان، ولاشك أنه بهذا فُتح باب سري لإنكار العمل بخبر الواحد، وإنكار الأحاديث التي لم تُرو عن الرواة الفقهاء.

حتى وصل الأمر إلى أن خرجت الأصول والفروع على مذهب القاضي عيسى بن أبان لدى المتأخرين من الحنفية، وأولت الأحاديث الصحيحة في بعض المواضع تأويلات بعيدة عن المقصود.

والمذهب الصحيح في خبر الواحد هو الذي اختاره جمهور أهل السنة. وما ذهب إليه القاضي عيسى بن أبان، ومن تبعه من متأخري الحنفية تفوح منه رائحة الاعتزال. وأما وجهة نظر المحدثين في خبر الآحاد فتختلف عن وجهة أكابر الحنفية ومتقدميها أيضاً بعض الاختلاف.^(٤٧)

٤٥) أصول البزدوي على حاشية كشف الأسرار (٢/ ٣٧٧ - ٣٨٣) طبعة بيروت ١٩٧٤ م.

٤٦) راجع «كشف الأسرار (٢/ ٣٧٧ - ٣٩١)

٤٧) راجع مبحث «خبر الواحد والتشكيك فيه» في كتاب «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث» لمحمد إسماعيل السلفي. (فائدة): لقد دافع عن خبر الواحد الإمام الشافعي في «الرسالة»، والبخاري في «صحيحه»، وابن حزم في الإحكام، والشاطبي في الموافقات، وابن القيم في «الصواعق المرسلة» وغيرهم من العلماء المتقدمين في كتبهم.

وأجاد من المتأخرين هذا الموضوع: الدكتور السباعي في «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» والشيخ عبد العزيز بن راشد في كتاب «ردّ شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد. والعلامة محمد ناصر الدين الألباني في «حجية خبر الآحاد»؛ والدكتور عمر الأشقر في «أصل الاعتقاد»، والأستاذ سالم البهناوي في «السنة المفترى عليها» وغيرهم من الكتاب المعاصرين المحققين. فجزاهم خيراً.

السنة ومنكروها
حديثاً

السنة ومنكروها حديثاً

إن الفرق التي أثارت الشبهات حول السنة قديماً، وأنكرت بعض أجزائها التي كانت تقف في سبيل إثبات نظرياتهم الزائفة، عفى عليها الزمن، بفضل الله عز وجل ثم بجهود المحدثين المتواصلة في الدفاع عن السنة، وصارت أكثرها في ذمة التاريخ، ولم تقم لها بعد ذلك قائمة.

ولقد أعادت فتنة إنكار الحديث تأريخها، حينما قامت الجيوش الصليبية بالهجوم الكاسح على بلاد الإسلام، لاستعمار أراضيها ونهب ثرواتها من جانب، واستعباد شعوبها وإذلال كرامتها من بجانب آخر، ومنيت بهزائم متتالية نكراء خلال حروب دامت مائتي سنة. ويئست من الاستيلاء على بلاد الإسلام عسكرياً، ففكرت في غزوها فكرياً وثقافياً، وجندت رجالاً لتحقيق هذا الهدف، لدراسة شعون الأمة الإسلامية، وعقائدها. فاشتغلوا بالدراسات العربية والإسلامية بتشجيع حكوماتهم التي وفرت لهم ما يساعدهم في مجال البحث والتحقيق من تسهيلات وفرة المصادر، والتفرغ للدراسة، ورغدة الحياة، وكثرة المادة، وعملوا مستنئين بالدراسة والتحقيق، ما لم يعمله المسلمون لإمكانيتهم المحدودة، وأوضاعهم الاقتصادية.

وما يؤسف له أن تلامذة هؤلاء المستشرقين من المثقفين ثقافة غربية، الملمين بلغات أجنبية خاصة، اغتروا ببحوثهم المذيلة بكثرة المصادر، ودراساتهم المغرضة، فانساقوا وراء مزاعمهم بدون تثبت وتأكد، ورددوا في كتبهم وأبحاثهم ما سجله أساتذتهم، فمنهم من يفاخر بأخذه من المستشرقين، ومنهم من يلبسه ثوباً إسلامياً جديداً. (٤٨)

وهكذا نجح المستشرقون في إثارة الشبهات حول مقومات الإسلام، ووصل الأمر إلى «أن أقواماً سخرتهم شياطين الإنس لهدم الإسلام من داخله، بوسيلة مكشوفة تتمثل في إظهار التمسك بالقرآن، والاكتفاء به، لأن السنة ظن، إذ لم تدون وقد تسرب إليها الضعف خصوصاً سنة الآحاد». (٤٩)

(٤٨) راجع «السنة ومكائنها» (ص ١٨٧ — ١٨٩)، و «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٦).

(٤٩) «السنة المفتى عليها» (ص ٥٧)

فتنة إنكار الحديث في العالم العربي

لما نصب الاستعمار برائته في قلب العالم العربي والإسلامي، وتخيّمت الغيوم السوداء على أجوائه، تأثر كثير من أدعياء العلم بأفكار المستشرقين ضد مقومات الإسلام. ونادوا باسم «الإصلاح» إلى التحرر من استعباد المصادر الإسلامية البالية. وقاموا بشن الهجوم على العلوم الإسلامية عامة، وعلى السنة النبوية، ودواوينها خاصة، وكل ذلك بدعوى التجرد والموضوعية، والعلم والتحقيق.

«ومن الملاحظ أن هؤلاء الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين، والمؤرخين، والكاتبين من أعداء الإسلام الغربيين، يوقعهم في الفخ الذي نصبه لهم هؤلاء أحد أربعة أمور غالباً:

١ — إما جهلهم بحقائق التراث الإسلامي، وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.

٢ — وإما انخداعهم بالأسلوب العلمي المزعوم الذي يدّعيه أولئك الخصوم.

٣ — وإما رغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربة التقليد كما يدعون.

٤ — وإما وقوعهم تحت تأثيرات «أهواء» و «انحرافات» فكرية، لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين، والكاتبين.^(٥٠)

ولقد برز عديد من الكتاب في العالم العربي في مجال عدم حجية السنة في التشريع الإسلامي، أو رفض بعض أجزائها، أو عدم الثقة بخبر الآحاد، أو التشكيك في دواوين السنة، أو إثارة الشبهات حول رواة الحديث من الصحابة ومن بعدهم، وكل هذا يؤدي إلى إنكار السنة. ومنهم:

الأستاذ محمد عبده:

يرجع تأريخ فتنة إنكار السنة حديثاً إلى عهد الأستاذ محمد عبده في مصر، إن كان ما يذكره «أبو رية» ويستنتجه صحيحاً.^(٥١)

(٥٠) «السنة ومكانتها» (ص ٣ — ٤)

(٥١) راجع «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٦)

قال أبو رية: «قال الأستاذ الإمام محمد عبده — رضي الله عنه —: إن المسلمين ليس لهم إمام في هذا العصر غير القرآن، وإن الإسلام الصحيح هو ما كان عليه الصدر الأول قبل ظهور الفتن.»
«وقال رحمه الله تعالى:

«لا يمكن لهذه الأمة أن تقوم ما دامت هذه الكتب فيها (أى الكتب التي تدرس في الأزهر وأمثالها، كما ذكره بالهامش)، ولن تقوم إلا بالروح التي كانت في القرن الأول، وهو «القرآن».^(٥٢) وكل ما عداه فهو حجاب قائم بينه وبين العلم والعمل.»^(٥٣)

وقال الأستاذ محمد عبده أيضا:

«لا يمكن أن يعتبر حديث من أحاديث الآحاد^(٥٤) دليلاً على العقيدة»^(٥٥)

هذا هو موقف الأستاذ محمد عبده من السنة النبوية، وقد ذكر الدكتور السباعي — رحمه الله — ماله وما عليه بهذا الصدد فقال:

«أما الشيخ محمد عبده — رحمه الله — فلا شك أنه كان من أكبر رواد الإصلاح^(٥٦) في عصرنا الحديث، وأنه كان في عصره فيلسوف الإسلام، ولسانه الناطق، وعقله المفكر، وسلاحه الذائد عن حماه من كل عدو ومفتري من الغربيين، وخاصة المستعمرين منهم، ونوره المشرق تجاه الجمود الذي ران على العالم الإسلامي من مئات السنين.

٥٢ راجع للرد في مسألة الاكتفاء بالقرآن رسالة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني «منزلة السنة وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن».

٥٣ أضواء على السنة المحمدية» لخمود أي رية (٤٠٥ — ٤٠٦) ط. ثالثة، دار المعارف، القاهرة.

٥٤ اقرأ حول هذا الموضوع رسالة «حديث الآحاد حجة في العقائد والأحكام» للعلامة الألباني.

٥٥ «السنة المفتى عليها» للبهنساوي (ص ١٤٣) نقلا عن «الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده» (٣٧/ ٥) للشيخ محمد عمارة عن رسالة التوحيد للأستاذ الإمام.

٥٦ ترجم له الأستاذ أحمد أمين في كتاب «زعماء الإصلاح» (ص ٢٨٠ — ٣٣٧) طبعة النهضة المصرية ١٩٤٨.

ولكنه — مع هذا — كان قليل البضاعة من الحديث. وكان يرى في الاعتماد على المنطق والبرهان العقليين خير سلاح للدفاع عن الإسلام.

ومن هذين العاملين وقعت له آراء في السنّة وروايتها، وفي العمل بالحديث، والاعتداد به، ما صحّح أن يتخذ مثل «أي رية» تكأة يتكي عليها، ليخرج على المسلمين بمثل الآراء التي خرج بها.^(٥٧)

لأجل هذه الدعوة الحرّة إلى فهم النصوص، وممارسة حق الإنسان في تأويلها كيفما يشاء، بدعوى اختيار الآراء العلمية الحرّة، فقد ثقته لدى الأوساط الدينيّة، ولكنه حاز إعجاب الكتاب من اليهود والنصارى، وأظهر المخطط الصليبي ومفكره وفلاسفته رضاهم عن اتجاه المدرسة الإصلاحية، وتشجيعهم لها.

ومن ذلك قول (جب) في كتابه (إلى أين يتّجه الإسلام؟):

«لسوء الحظ، ظلّ قسم كبير من المسلمين المحافظين، ولاسيما في الهند، لا يخضعون لهذه الحركات الإصلاحية المهدئة، وينظرون إلى الحركة التي تزعمتها «مدرسة عليكره بالهند»^(٥٨)، و «مدرسة محمد عبده بمصر» نظرة كلهارية وسوء ظنّ لا تقلّ عن ريبتهم في الثقافة الأوربية نفسها.»^(٥٩)

(٥٧) «السنة ومكائنها» (ص ٣٠)

(٥٨) وصاحب هذه المدرسة بالهند: السيد أحمد خان. وسيأتي ذكره قريباً في «فتنة إنكار الحديث في القارة الهندية».

(٥٩) راجع «السنة المفترى عليها» (ص ٢٠٧ — ٢٠٨ — نقلاً عن «جب») وزاد صاحب السنة: «ولكن الإصلاح الذي ينشده المستشرق (جب) أوضحه في نفس الكتاب إذ قال: إن مشكلة الإسلام بالقياس إلى الأوربيين، ليست مشكلة أكاديمية خالصة فحسب، فإن لتعاليم الدين الإسلامي من السيطرة على المسلمين في كل تصرفاتهم ما يجعل لها مكاناً بارزاً في أى تخطيط لاتجاهات العالم الإسلامي» والتخطيط الذي يريده سجله في هذا الكتاب بقوله: «والسبيل الحقيقي للحكم على مدى التغريب — أى أن يصبح الإسلام غربياً — وهو أن نتيّن إلى أى حدّ يجرى التعليم على الأسلوب الغربي، وعلى المبادئ الغربية، وعلى التفكير الغربي. وهذا هو السبيل الوحيد، ولاسبيل غيره» ثم يقول: «إن التعاليم الدنية ومظاهرها عند أشد المسلمين محافظة على الدين، وتمسكاً به، قد أخذت في التحول ببطء، خلال القرن الماضي — وإذا حدث هذا، فإن معناه أن الموازين الدينية، والتعاليم الأخلاقية في الإسلام آخذة في التحول، وتنتج نحو تقريبه من الموازين الغربية في الأخلاق، التي هي في الوقت نفسه متمثلة في التعاليم الأخلاقية للكنيسة المسيحية».

هذا، وقد مشى الدكتور «توفيق صدقي» على منهج الاكتفاء بالقرآن، حيث كتب مقاليتين في مجلة «المنار» بعنوان «الإسلام هو القرآن وحده»^(٦٠) وأيده السيد رشيد رضا بهذا الصدد، إلى حد كبير. ولكنهما — والحمد لله — رجعا^(٦١) عن موقفهما هذا المناوي من السنة النبوية.

الدكتور أحمد أمين:

هو صاحب «فجر الإسلام» و «ضحاه» و «ظهره»، وكان كاتباً بارزاً سلك مسلك المستشرقين في شن الهجوم على السنة ودواوينها، وإثارة الشبهات حولها، مقنعاً بستار العلم والبحث، ومفضلاً الدراية والمخاطلة، حتى لا يثير صاحبه عليه ثائرة الجمهور. وهذا اللون من الهجوم أخصب أثراً، وأسوأ نتيجة، وأقوى سلاحاً. «ولقد تحدث في كتابه «فجر الإسلام» عن الحديث، فمزج السم بالدم، وخلط الحق بالباطل»^(٦٢)

(٦٠) مجلة «المنار» السنة: ٩، العدد ٧، ١٢.

(٦١) أما السيد رشيد رضا — رحمه الله — فقال الدكتور السباعي: «... يظهر أنه كان في أول أمره متأثراً بوجهة أستاذه الشيخ محمد عبده — رحمه الله —، وكان مثله في أول الأمر قليل البضاعة من الحديث، قليل المعرفة بعلمه، ولكنه منذ استلم لواء الإصلاح بعد وفاة الإمام محمد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية والحديثية وغيرهما، وأصبح مرجع المسلمين في أنحاء العالم، في كل ما يعرض لهم من مشكلات، كثرت بضاعته من الحديث وخبرته بعلمه، حتى غدا آخر الأمر حاملاً لواء السنة، وأبرز أعلامها، في مصر خاصة نظراً لما كان عليه علماء الأزهر من إهمال لكتب السنة وعلموها وتبحرهم في المذاهب الفقهية والكلامية واللغوية وغيرها.

لقد أدركته — رحمه الله — في آخر حياته، وكنت أتردد على بيته، فأستفيد من علمه وفهمه للشريعة، ودفاعه عن السنة ما أجده من حق تاريخه علي أن أشهد بأنه كان من أشد العلماء أخذاً بالسنة القولية، وإنكاراً لما يخالفها في المذاهب الفقهية. وإني على ثقة بأنه لو كان حياً حين أصدر «أبورية» كتابه، لكان أول من يرد عليه في أكثر من موضع من كتابه. (السنة ومكانتها: ص ٣٠)

وأما الدكتور «توفيق صدقي» فإنه أيضاً رجع أخيراً عن آرائه، وأصبح مذهبه كمذهب «السيد رشيد رضا» (مجلة «المنار» ١٠: ١٤٠)، و (دراسات في الحديث النبوي: ص ٣٢

— التعليق رقم ٧)

(٦٢) راجع «السنة ومكانتها» (ص ٢٣٦)

«وبقى على آرائه حتى مات، وهو مع الأسف الشديد لا يمت إلى العلم بصلة بل يبعث الشك في نزاهته العلمية» (٦٣)

وعلى سبيل المثال نذكر «نصا واحدا» من كتابه، حاول فيه أن يثير الشبهات حول السنة ودواوينها خاصة «صحيح البخاري» منها، وأن يأتي على صرح السنة الشاخص من بنيانه إذ قال:

«وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم — والحق يقال — غنوا بنقد الإسناد أكثر مما غنوا بنقد المتن» (٦٤)

فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ — لا يتفق والظروف التي قيلت فيه أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه. أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي. أو أن الحديث يشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا.

٦٣ «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٧)

٦٤ في هذا الكلام حيف وظلم للجهود التي بذلها المحدثون لحفظ الحديث الشريف، وتخليصه من كل ما يشوبه، فإن علماء الجرح والتعديل تناولوا نقد سند الحديث كما تناولوا نقد متنه، وإن الجهود التي بذلوها في نقد المتن لا تقل عن جهودهم في نقد السند. ونستطيع أن نرد على كل من يدعى أن نقد العلماء كان منصبا على «السند» دون «المتن» بأنهم — كما وضعوا علامات تمييز السند الضعيف من السند الصحيح — وضعوا علامات تميز متن الخبر الموضوع عن غيره. وهذه العلامات ثمانية للمتن، وأربعة للسند:

علامات الوضع في المتن:

- ١ — ركاكة اللفظ في المروى بحيث يدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي ﷺ — ولكن المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع. أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصيح. نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ — فكاذب.
- ٢ — فساد المعنى: كالأحاديث التي يكذبها الحس، وتبطلها الشواهد الصحيحة.
- ٣ — ما يناقض نص الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع القطعي.
- ٤ — كل حديث يدعى تواطؤ الصحابة على كتمان أمر، وعدم نقله كما تزعم الشيعة في حديث خلافة علي.
- ٥ — كل حديث يخالف الحقائق التاريخية التي جرت في عصر الرسول ﷺ — أو اقترن بقرائن تثبت بطلانه. مثل حديث «وضع الجزية عن أهل خيبر»
- ٦ — أن يكون خبراً عن أمر جسم كحصر العدد للحاج عن البيت، ثم لا ينقله منهم إلا واحد، لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار في مثل ذلك. —

ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم. حتى نرى البخاري نفسه — على جليل قدره، ودقيق بحثه — يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية، والملاحظة التجريبية على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال...» (٦٥)

إن هذه الشبهات التي أثارها الدكتور أحمد أمين حول نقد السنة، تنم عن عدم اطلاعه على منهج المحدثين في نقد متون الحديث، واهتمامهم الكبير بذلك، لأنه قلما يوجد كتاب من كتب مصطلح الحديث إلا وتناول قواعد نقد المتن كما تناول قواعد نقد السند، كما لا يخفى على من له إلمام بالحديث وعلومه، هذا من ناحية.

٧ — موافقة الحديث لمذهب الراوي، وهو متعصب مغالٍ في تعصبه، كأن يروى رافضى حديثاً في فضائل أهل البيت، أو مرجى حديثاً في الإرجاء.

٨ — اشتغال الحديث على مجازفات، وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير. وإلى جانب هذه القواعد، قد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة، نتيجة لدراستهم حديث رسول الله ﷺ — وحفظه ومقارنة طرقه، فأصبحوا يعرفون — لكثرة ممارستهم هذا — ما هو من كلام الصادق المصدق، وما ليس من كلامه. «السنة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب: ص ٢٣٩ — ٢٤٨ ط ثلاثة (١٩٨٠). وراجع أيضاً: قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٦٤ — طبعة الحلبي)، و (مقدمة تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الضعيفة والموضوعة» لابن عراق). و (المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم) و (عناية المحدثين بمتن الحديث للدكتور محمود الطحان) و (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي للدكتور صلاح الدين الأديبي). هذا، ويوجد مبحث نقد المتن في جميع كتب مصطلح الحديث، وبهذا — والله الحمد — تتبخر شبهات المستشرقين وتلامذتهم من المسلمين حول الموضوع.

«فجر الإسلام» (ص ٢١٧ — ٢١٨ — طبعة النهضة المصرية ١٩٧٥ م) (فائدة): لقد ردّ على الأستاذ أحمد أمين كل من: الدكتور السباعي في «السنة ومكانتها» (٢٣٦ — ٣١٩) والدكتور محمد عجاج الخطيب في «السنة قبل التدوين» (ص ٢٥٥ — ٢٥٩)، والأستاذ سالم البهناوي في «السنة المفترى عليها» (ص ٢٦٣ — ٢٦٦، ٢٩٢ — ٢٩٥)، وصلاح الدين مقبول أحمد في كتابه «دفاع عن السنة، وردّ شبهات المستشرقين»:

ومن ناحية أخرى هذه الشبهات ليست وليدة افكاره، بل سرقتها من كتابات بعض المستشرقين^(٦٦)، ونسبها إلى نفسه مع دعوى البحث والتحقيق، لئلا يتنفر منها الناس، ولا يثير عليه ثائرة الجمهور.

وهذا هو المنهج الهدام الخطير الذي اختاره لنفسه، وينصح الآخرين للالتزام بذلك لبث الأفكار الاستشراقية في الأوساط العلمية بدون ذكر المستشرقين، وكشف عن حقيقة هذا الأمر الدكتور السباعي إذ قال:

«ولما ثار النقاش في الأزهر حول الإمام الزهري عام ١٣٦٠ هـ، قال الأستاذ أحمد أمين للدكتور علي حسن عبد القادر^(٦٧) وهو الذي أثبت الضجة حوله:

(٦٦) تعرض (غاستون ويت) كاتب مقال (الحديث) في التأريخ العام للديانات، لنقد الحديث فقال: «وقد درس رجال الحديث الستة بإتقان، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى (السند) ومعرفة الرجال، والتقائهم، وسماع بعضهم من بعض...»

وقال أيضاً: «لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودوّنوه، إلا أن هؤلاء لم ينقلوا المتن...» (السنة قبل التدوين: ص ٢٥٤ نقلاً عن «التأريخ العام للديانات: ص ٣٦٥ — مادة الإسلام) وهل كلام الأستاذ أحمد أمين إلا صدى لشبهات هذا المستشرق؟!«

(٦٧) كان الدكتور علي حسن مجازاً من كلية أصول الدين في قسم التأريخ بالأزهر، وأخذ شهادة الدكتوراه في قسم الفلسفة من ألمانيا، وعين أستاذاً لتأريخ التشريع الإسلامي في عهد الشيخ المراغي. فكان أول درس — كما قال الدكتور السباعي — تلقيناه عنه أن بدأه بمثل هذا الكلام:

«إني سأدرس لكم تاريخ التشريع الإسلامي، ولكن على طريقة علمية لا عهد للأزهر بها، وإني اعترف لكم بأنّي تعلمت في الأزهر قرابة أربعة عشر عاماً، فلم أفهم الإسلام، ولكن فهمت الإسلام حين دراستي في ألمانيا.»

والعجيب أنه بدأ درسه من تأريخ السنة النبوية من كتاب — دراسات إسلامية لجولد تسبير المستشرق المجري اليهودي (السنة ومكانتها ص ١٩)

وفيما بعد كتب الدكتور علي حسن كتابه «نظرة عامة في تأريخ الفقه الإسلامي» يندندن فيه أيضاً حول رأى (جولد تسبير) في الحديث، وتأخر تدوينه، وأنه نتيجة للتطور الديني، والسياسي، والاجتماعي، للإسلام في القرنين الأول والثاني، وأنه ليس صحيحاً، يقال: إنه وثيقة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج. =

«إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرّة، فخير طريقة لبث ما تراه مناسباً من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم بضرحة، ولكن ادفعها إلى الأزهرين على أنها بحث منك، وألبسها ثوباً منك لا يزعجهم مسّها كما فعلت أنا في «فجر الإسلام» و «ضحى الإسلام».

هذا ما سمعته من الدكتور علي حسن يومئذ نقلاً عن الأستاذ أحمد أمين....» (٦٨)

هكذا يدسّ أدعياء العلم المنافقون الموالون للمستشرقين على الإسلام والمسلمين، ويمزجون السم بالدسم، ويخلطون الحق بالباطل، فيقع من لا رسوخ له في الشريعة. وعلومها فريسةً لأفكارهم المستوردة، ظناً منه أن أصحابها من الكتاب المسلمين، الذادة الميامين عن حياض الإسلام!!!

إسماعيل أدهم:

هذا أيضاً من أدعياء العلم المغرورين بدراسة المستشرقين، ومن لفّ لفهم من الكتاب المسلمين مثل الأستاذ أحمد أمين وغيره. وحاول في رسالة له التشكيك في دواوين السنة بما فيها الصحيحان للبخاري ومسلم. وذكره الدكتور السباعي بقوله:

«فقد نشر أحد الملاحدة المسلمين في مصر (إسماعيل أدهم) رسالةً في عام ١٣٥٣ هـ عن تأريخ السنة، أعلن فيها أن هذه الثروة الغالية من الحديث، الموجودة بين أيدينا، والتي تضمنتها كتب الصحاح، ليست ثابتة الأصول والدعائم، بل هي مشكوك فيها، ويغلب عليها صفة الوضع.

وقد قبلت هذه الرسالة بنقمة الأوساط الإسلامية، حتى اضطرت الحكومة الإسلامية، بناءً على طلب مشيخة الأزهر إلى مصادرة الرسالة من الأيدي، وقد اضطّر إلى أن يدافع عن نفسه في كتاب أرسله إلى إحدى المجلات الإسلامية^(٦٩) زعم فيه أن ما ذهب إليه من الشك في صحة

تدويقول في الهامش: هذا الرأي الذي ننقله هو رأى جولد تسيهر في كتابه «دراسات إسلامية». (نظرة عامة في تأريخ الفقه الإسلامية (ص ١٢٦ — ١٢٧ — طبعة مصر. ثانية ١٩٥٦ م) ودائرة المعارف الإسلامية مادة «حديث»، وانظر التفصيل في «السنة قبل التدوين: ص ٢٤٩) هكذا كان معجباً بآراء المستشرقين ضد السنة وغيرها، ولأجل هذا لعل الأستاذ أحمد أمين علّمه طريقة بثّ أفكارهم في الأوساط العلمية بصمت!!

(٦٨) السنة ومكانتها: (ص ٢٣٨).

(٦٩) مجلة الفتح، عدد ٤٩٤ ص ١٢.

السنة لم ينفرد به، بل قد وافقه عليه جماعة من كبار الأدباء والعلماء، وذكر منهم الأستاذ أحمد أمين بكتاب أرسله إليه. وانتظرنا أن يكذب الأستاذ هذا الزعم فلم يفعل، بل كتب في بعض المجلات الأسبوعية الأدبية^(٧٠) ما يفيد تألمه مما حصل لصاحبه، واعتبار ذلك محاربة لحرية الرأي، وحجة عثرة في سبيل البحوث العلمية.^(٧١)

هكذا كل من هؤلاء، يحاول في هدم بناء السنة، والتشكيك في هذه الوثيقة التاريخية العظيمة التي لا يوجد لها نظير في أديان العالم، متستراً بالدراسة والتحقيق، وبدعوى حرية الفكر، معتمداً على كتابات أعداء الإسلام من المستشرقين، ومن هذا حذوهم من الكتاب المسلمين. كما قال (إسماعيل أدهم) بأنه ليس منفرداً فيما ذهب إليه من الشك في صحة السنة، بل وافقه الأستاذ أحمد أمين أيضاً.

ولاشك أن كل من جاء بعده من أذعياء العلم المهاجمين على السنة اعتمد على كتاباته إلى حد كبير، وأخيراً اختار ابنه (حسين أحمد أمين) أيضاً موقفه من الرد على السنة في كتابه «دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين» ما يندى له جبين العلم والتحقيق.

محمود أبو رية:

هو رجل حقود على السنة ودواوينها، وحملتها من الصحابة، خاصة على الصحابي الجليل أبي هريرة — رضي الله عنه — الذي هو أكثر الصحابة رواية وحفظاً للأحاديث لما دعا له النبي — ﷺ — بذلك^(٧٢).

(٧٠) هي مجلة الرسالة.

(٧١) «السنة ومكانتها» (ص ٢٣٧ — ٢٣٨). وعنه الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٧ — ٢٨).

(٧٢) صحيح البخاري مع الفتح (١/ ٢١٥) طبعة السلفية، وصحيح مسلم رقم (٢٤٩٢) طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.

فلم يعجبه ذلك حتى سوّد وجهه بكتاب أسماه بـ «شيخ المضيرة أبو هريرة»^(٧٣)، نال فيه من كرامة هذا الصحابي الجليل الذي دعا له النبي — ﷺ — ولأمه فقال:

«اللهم حبّب عبيدك هذا — يعنى أبا هريرة — وأمه إلى عبادك المؤمنين، وحبّب إليهم المؤمنين. (يقول أبو هريرة): فما خلق مؤمن يسمع بي، ولا يرانى إلا أحبّنى.»^(٧٤)

(٧٣) حكى الإمام الحاکم أبو عبد الله (ت ٤٠٥ هـ) في كتابه «المستدرک على الصحيحين» كلام شيخه إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) في الردّ على من تكلم في أبي هريرة، فكأنما هو يردّ على أهل عصرنا، وهذا نصّ كلامه: «وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره، من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار. «إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم الذي هو كفر، فيشتمون أبا هريرة، ويرمونهم بما الله تعالى قد نزهه عنه، تمويهاً على الرعاء والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة!

«وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة عن النبي — ﷺ — خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، لم يجد حيلة في دفع أخباره بنجّة وبرهان، كان مفزعه الواقعة في أبي هريرة!!

«أو قدرى اعتزل الإسلام وأهله، وكفر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قدرها عن النبي — ﷺ — في إثبات القدر، لم يجد حجة تؤيد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها! «أو جاهل يتعاطى الفقه، ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة يخالف مذهب من اجتنب مذهب واختاره، تقليداً بلا حجة ولا برهان، تكلم في أبي هريرة، ودفع أخباره التي تخالف مذهب، ويحتج بأخباره على مخالفه إذا كانت أخبار موافقة لمذهبه!

وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها....» (المستدرک للحاکم (٣/ ٥١٣)

(٧٤) صحيح مسلم (٢٤٩١)

وكتابه «أضواء على السنة المحمدية» الذي هو نتيجة بحثه وتحقيقه في تأريخ السنّة، والتشكيك في صحتها، وتقليل أهميتها في أعين المسلمين، لقد خرج فيه على رأى جمهور المحققين من السلف والخلف.

محتويات هذين الكتاين تنم عن جهله بحقائق التراث الإسلامى، وانخداعه بالأسلوب العلمى المزعوم، ورغبته فى الشهرة الرخيصة، وادعائه بالتحرز الفكرى، ووقوعه فريسة لأهواء المستشرقين، وانحرافات أدعياء العلم المغرورين من القدامى والمحدثين.

ولا تتعدى مواد هذين الكتاين المصادر التالية:

- * آراء أئمة الاعتزال التى نقلت عنهم فى الكتب.
- * وآراء غلاة الشيعة التى جهروا بها فى مؤلفاتهم.
- * وآراء المستشرقين التى بثوها فى كتبهم، و «دائرة معارفهم».
- * و «حكايات» تذكر فى بعض كتب الأدب التى كان مؤلفوها موضع الشبهة فى صدقهم، وتحريمهم للحقائق.

لأجل هذا وذاك، صادف كتابه «أضواء» رغبة أعداء الإسلام، حتى اشترت إحدى السفارات الأجنبية بالقاهرة، أكثر نسخه، وأرسلتها إلى مكتبات الجامعات الغربية، لتكون بين يدي الحاقدين على الإسلام، ورسوله، وصحابته، ويستندون إليها فيما أورده من أكاذيب وأباطيل. (٧٥)

ومن جهة أخرى، صادف كتابه فى «أبي هريرة» — رضى الله عنه — رغبة الرافضة الأعداء الألداء لهذا الصحابي الجليل، فطبعه علامتهم «صدر الدين شرف الدين»، وقدم له تقديماً يشتم فيه على «العلامة المؤلف بأنه عالم متبحر يلين بيده الحديث». (٧٦)

ولم ينته الأمر إلى هنا، بل أبوه «عبد الحسين شرف الدين الآملى» أيضاً كتب كتاباً فى «أبي هريرة» — رضى الله عنه — انتهى منه إلى تكفيره، وأنه من أهل النار ببشارة رسول الله — ﷺ —!! (٧٧)

(٧٥) . «السنّة ومكانتها» (ص ٤٦٧)

(٧٦) انظر «شيخ المضيرة» (ص ٥ — ٦) ط. ثالثة.

(٧٧) «السنّة ومكانتها» (٤٦٩)

وترجم كتاب «أبي رية» في أبي هريرة إلى اللغة الفارسية مع تقديم جديد له، وترجمت هذه المقدمة إلى العربية، وهي الآن مطبوعة في آخر «شيخ المضيرة» (٧٨).

وما هذا الاعتناء البالغ بالطعن في أبي هريرة إلا لتشكيك الناس في الإسلام كله، لأن أحاديث هذا الصحابي الجليل ترشد إلى أصل، أو فرع، أو أدب من آداب الإسلام.

هكذا نال «أبو رية» شهرةً رخيصةً لدى أعداء السنة، الذين يترصدون لأهلها البوائق، ويحكون وراءهم المؤامرات، ويدبرون لهم الشرور في جميع المناسبات، وشهرته هذه في التشكيك في صحة السنة، ونقد أبي هريرة — رضي الله عنه — لا تقل عن شهرة ذلك الأعراي الذي بال في «بئر زمزم» في موسم الحج، فلما سئل عن سبب جريمته، أفاد، بأنه فعل ذلك ليتحدث عنه الناس، ولو باللعنات!!

هذا، وعلمائنا — رحمه الله — لم يألوا جهداً في الرد على خزعبلات أبي رية في كتبهم المستقلة، (٧٩) وكذلك في فصول كتبهم المتعلقة بالدفاع عن السنة (٨٠).

(٧٨) ص (٣٠٥ — ٣١٠)

(٧٩) ومن هذه الكتب المعروفة: «ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية» للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة. و «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة» للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني — رحمهما الله —.

(٨٠) انظر «السنة ومكانتها» للدكتور السباعي (ص ٤ — ١٢، ٣٢٠ — ٣٧٣، ٤٦٤ — ٤٧١) و «والسنة قبل التدوين» (ص ٤٣٦ — ٤٧١). و «السنة المفترى عليها» (ص ٢٩٥ — ٢٩٨). وكذلك راجع «دفاع عن أبي هريرة للأستاذ عبد المنعم صالح العزى، وأبو هريرة راوية الإسلام»، و «الدفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين» للأستاذ محمد محمد أبو شهبة، و «الدفاع عن الحديث النبوي، وتفنيده شبهات خصومة» للأستاذ زكريا محمد يوسف. «والسنة في مكانها وفي تاريخها» للدكتور عبد الحليم محمود.

واعترف أبو رية بكل وقاحة أنه بلغ ما صدر في نقد كتابه «أبي هريرة» إلى اليوم (الطبعة الثالثة) خمسة عشر كتاباً، في مصر، والحجاز والشام. هذا ما عدا ما نشر في المجلات... «أبو هريرة: ص ٧ — ط ثالثة»

وإليكم الآن تفسيره لكلمة «السنة»، حتى يعرف كيف يضيّق -
معناها، تضيقاً يؤدي إلى إنكارها، فقال:

«ولم تكن السنة يومئذ [يعنى في عصر النبي - ﷺ -] تعرف إلا
بالسنة العملية.» (٨٢)

وقال أيضاً: «وسنن الرسول المتواترة - وهي السنن العملية - كل
ذلك لا يسع أحد جحده، أو رفضه بتأويل، ولا اجتهاد: ككون الصلاة
المعروفة خمساً، وكون الفجر ركعتين، والمغرب ثلاثاً، والبواقي أربعاً أربعاً.
وكون كل ركعة تشمل على قيام، وقراءة، وقرآن فيه، وركوع
وسجودين الخ، ما هو معروف بالعمل من عهد الرسول - ﷺ - إلى اليوم،
هذه هي سنة الرسول - ﷺ -.

وأما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث: (٨٣) أما
بالنسبة لأحاديث الآحاد فيقول:

«ومن صحّ عنده شيء منها رواية ودلالة عمل به، ولا تجعل تشريعاً
عاماً تلزمه الأمة إلزاماً، تقليداً لمن أخذ به» (٨٤)

السيد صالح أبوبكر:

هو صاحب كتاب «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث
الإسرائيلية، وتطهير البخاري منها.» (٨٥)

== (فائدة): قد قام شيخنا الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي بدراسة مرويات أبي
هريرة، ومتابعاتها وشواهداها، وطبع جزء من هذه الدراسة بعنوان «أبو هريرة في ضوء
مروياته» وهو عنوان رسالته التي قدّمها للحصول على درجة العالمية «ماجستير».
وهو الآن في سبيل إعداد «موسوعة أبي هريرة - رضي الله عنه - وسيكون هذا
الكتاب لونا آخر للدفاع عن هذا الصحابي الجليل إن شاء الله تعالى.

٨١ انظر «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٨)

٨٢ «أضواء على السنة المحمدية» (ص ٤٠٤)

٨٣ المصدر نفسه (ص ٤٠٦ - ٤٠٧)

٨٤ المصدر نفسه (٤٠٧)

٨٥ راجع الردّ على هذا الكتاب في «السنة المفترى عليها» (ص ٢٦٧ - ٢٨٥)

يزعم واضع هذا الكتاب أن عمدة المراجع للأحاديث النبوية هو «صحيح البخاري» وقد اشتمل على مائة حديث مكذوب دسّها اليهود على النبي ﷺ - ثم جاء البخاري، وحكم بصحتها، ونسبها إلى النبي ﷺ. والمؤلف يدعى أنه قد اكتشف هذه الإسرائيلية في صحيح البخاري من خلال المراجع العلمية، وهي:

- * كتاب «الأضواء على السنة المحمدية» للمدعو محمد أبو رية
- * وروايات محرفة استند إليها للوصول إلى هدم بناء السنة النبوية.
- * وأحاديث مختلفة يحرفها لاجل إثبات ما ادعاه.
- * والاحتكام إلى العقل البشري.
- * ومقتطفات من مراجع علمية، اقتصر فيها على شطر الكلام الذي يؤيد بدعته كالذي يقتصر على قول الله (ولا تقربوا الصلاة) ولا يذكر باقي قوله (وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون).
- والحق أن المؤلف الذي يكون على هذا المستوى المنحط من العلم والثقافة جدير بأن لا يؤخذ على ما يصدر منه.
- وإن تعجب فعجب من هذا المؤلف الذي نقد أهم دواوين السنة إطلافاً، واعتبر نفسه ناقداً لعلوم الحديث بكل سهولة، وهو يعتمد في ذلك على هذه «المراجع» التي مالها أية قيمة علمية ونقدية لدى علماء الحديث.

أدعياء العلم الآخرون:

هناك أدعياء للعلم آخرون من الكتاب والصحفيين، يدلون بدلهم بدعوى العلم والتحقيق، وحرية الرأي، في هدم بناء السنة، والتشكيك في صحتها من حيث يشعرون أو لا يشعرون، مغترين في ذلك بشبهات الفرق الضالة قديماً، وبمزايع المستشرقين حديثاً. وأكثرهم لم يفعلوا ذلك في زعمهم إلا دفاعاً عن الدين فيما يفهمون، فبالتالي هم ليسوا متهمين بالعمل ضد الإسلام.

هذا لا يخفى على من له اطلاع على كتابات المؤلفين المعاصرين، المثقفين ثقافة غربية، الملمّين باللغات الأجنبية خاصة، فهم عندما يتناولون في كتاباتهم موضوعاً من مواضيع الشريعة، يخرجون فيها على تحقيق جمهور العلماء من السلف والخلف، وذلك لعدم تقيّدهم بالأصول والقواعد المعترف بها لدى علماء الأمة.

وهذه الظاهرة توجد في كتب كثيرة، ومنها:

- * «نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي»، للدكتور علي حسن عبد القادر.
- * و «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرزاق.
- * و «الإسلام والوحدة» للشيخ محمد عمارة.
- * ودليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين للأستاذ حسين أحمد أمين. وغيرها من الكتب.

هذا، ويرى الدكتور عبد الحميد متولى أن سنة الآحاد لا يمكن أن يثبت بها حكم دستوري. ويرى آخرون أنها لا تصلح في الحدود والعقوبات. (٨٦)

وينكر الشيخ شلتوت نزول عيسى — عليه السلام — في فتوى له، خلاف الأحاديث المتواترة في نزوله في آخر الزمان، وخلاف إجماع الأمة على ذلك. (٨٧)

ويرى الزميل حمد السعيدان أن الملقّين دسّوا على الطبقات الأخيرة من صحيح البخاري، وتوجد فيه أحاديث موضوعة. (٨٨)

وكذلك يترشح من بعض كتاباته أيضاً أنه يشك في صحة عذاب القبر، (٨٩) الذي هو عقيدة الأمة الإسلامية المتفق عليها، ولم ينكرها إلا المعتزلة. (٩٠)

٨٦ راجع «السنة المفترى عليها» (ص ١٤٣)

٨٧ «الدفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه» (ص ١٧٣ — مطبعة الإمام بالقاهرة)

٨٨ «صحيفة السياسة» الكويتية الصادرة يوم الثلاثاء (٥/ ٢/ ١٩٨٥ م) (الناظرة الضبابية).

٨٩ «السياسة» (٩/ ١/ ١٩٨٥ م) مع الرد على حمد السعيدان، بقلم الأستاذ طائس الجميلي في نفس الصحيفة الصادرة يوم الأربعاء (١٦/ ١/ ١٩٨٥ م)

٩٠ شرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ٨٥ — المطبعة المصرية)

فتة إنكار الحديث في شبه القارة الهندية

عندما نشب الاستعمار برأثته في قلب القارة الهندية، وسيطر المنصرون عليها تحت إشراف الحكومة البريطانية، تأثر كثير من مؤيديها بحملاتهم التنصيرية وظهرت آثارها في كتاباتهم إما بحسن نية لأنهم ما عرفوا غير ذلك. وإما بخطة مدبرة من جهة الاستعمار لتزيق صفوف المسلمين، وتشتيت وحدتهم.

ومهما كان الأمر فإن الاستعمار استفاد من تصرفاتهم كثيراً. ونجح في تحقيق كثير من أمنيته. فيما يلي ذكر بعض هؤلاء السادة ' الذين حرفوا معاني الكتاب والسنة، وأنكروها أيضاً إذا لم توافق عقولهم، ولم تناسب فهمهم' (٩١).

(٩١) مخالفاتهم منتشرة نحو الحديث والمحدثين في كتبهم ورسائلهم ومقالاتهم، فليحذر القارىء منها.

المرزا غلام أحمد القادياني (المتوفى ١٩٠٧ م):
هو المنتسبي الكذاب المعروف، كان موالياً للحكم الإنجليزي، فأفتى بعدم جواز القتال ضد الاستعمار، وأنكر الجهاد بالسيف، وطعن في الأحاديث الواردة في فضله، وكل ذلك خدمةً للاستعمار، وسادته المستعمرين.

وأنكر رفع عيسى — عليه السلام — ونزوله في آخر الزمان، وحرّف الأحاديث الواردة في هذا الأمر عن معناها العربي. ثم ادعى النبوة، وأنكر الأحاديث التي كانت تفنّد دعواه الباطلة، وتكشف عن سخفها وهرائها. وانتهى أمره بتمزيق صفوف المسلمين، فعليه من الله ما يستحقه، وعلى من أغواهم فاتبعوه على ضلاله.
وأتباعه ينتسبون إليه، فعرفت تلك الفرقة التي وقعت فريسةً لأهوائه «بالقاديانية»، أو «الأحمدية»، أو «المرزائية». (٩٢)

السيد أحمد خان (— ١٨٩٨ م):

السيد أحمد خان هو مؤسس «جامعة على كره الإسلامية»، التي هي الآن إحدى الجامعات العصرية الكبيرة في الهند. «أما شخص السيد أحمد خان فعلى ما وصفه أحمد أمين:

«هو في الهند أشبه شيء بالشيخ محمد عبده في مصر، بعد مفارقتها للسيد جمال الدين، وعودته من نفيه، والإصلاح عندهما إصلاح العقيلة بالتشقيف والتهديب». (٩٣)

(٩٢) لقد ردّ على القادياني و «نخلته» كثير من العلماء، ومنهم:

«الشيخ محمد حسين البتالوي في مجلة «إشاعة السنة» التي وقفها للرد على القاديانية.
«والشيخ أبو الوفاء ثناء الله الأمر تسرى (ت ١٩٤٨ م) الذي ضيق على القادياني بكتابات الرصنية، تضيقاً اضطرّه إلى المباهلة معه، فمات الكاذب في حياة الصادق.
وكتبه جديرة بأن تنقل إلى العربية لأنها مهمة جدًا.
«والشيخ المودودي في كتابه «القاديانية»

«والشيخ إحسان إلهي ظهير في كتابه «القاديانية: دراسات وتحليل»

وغيرهم من المؤلفين الغياري على الإسلام الذين لا يحصون كثرة. هذا، وأعلنت الحكومات الإسلامية، وعلمائها بتكفير هذه النحلة المارقة من الدين، فالحمد لله.
«زعماء الإصلاح في العصر الحديث» للدكتور أحمد أمين (ص ١٢١ — طبعة ١٩٤٨ م)

ولأجل «الإصلاح» الذي قام به السيد أحمد خان في مجال التعليم والتربية، والإسهام في سياسة البلاد لصالح المسلمين، وحثهم على التعليم الإنجليزي المهجور لدى الأوساط الإسلامية، تعتبر «على كره» مدرسة من المدارس الإصلاحية في العصر الحديث.

وكان السيد أحمد خان يوالى الحكم الإنجليزي، ولكنه كان شديد المخالفة مع التبشير النصراني في الأمور الدينية، الذي كان يببض ويفرخ في القارة الهندية في ظل الاستعمار. وبما أن السيد كتب كثيراً ضد الأعداء دفاعاً عن الإسلام، ولكنه انبهر أمام الحملات النصرانية المدبّرة، ولجأ إلى تأويل النصوص، ورأى في الاعتماد على المنطق والبرهان، خير دفاع عن الإسلام. وبين الأستاذ أحمد أمين منهجه في تفسير القرآن فقال:

«وأخذ يفسّر القرآن ويدعو إلى أن القرآن إذا فهم فهما صحيحاً، اتفق مع العقل، وأن النظر الصحيح فيه يوجب الاعتماد على روحه، أكثر من الاعتماد على حرفيته، وأنه يجب أن يفسّر على ضوء العقل والضمير.» (٩٤)

اختار هذا المنهج — منهج الطبيعة والعقل — في تفسيره للقرآن، وحكم عقله، وأول النصوص التي لم توافق طبيعته وعقليته تأويلاً لا تتحملة اللغة العربية وقواعدها، وأدّى ذلك إلى إنكار المعجزات، والأحاديث النبوية الصحيحة التي خالفت عقله حسب زعمه، فقبل ماشاء منها، ورفض ماشاء. (٩٥)

(٩٤) المصدر نفسه (ص ١٣٠ - ١٣١)

(٩٥) «إن الإيمان بالغيب لدى العقلي الفلسفي يكون ضعيفاً، فهو لا يقبل إلا ما يسمع في حدوده، وما ليس كذلك فإما يؤول أو يرفض. وهذا الذي وقع فيه السيد أحمد خان: يقول في تأويل (واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) المراد منه أنه مبني متكاً على العصاء على الجبال فوصل أى فوجد اثنتي عشرة بالصدفة.

— والمعراج عنده، هو عبارة عن سير النبي — ﷺ — في المنام.

— والمراد بالملائكة والشياطين هو الأخلاق الجليلة والأخلاق الرذيلة.

— والجنة والنار عبارة عن أمر روحي.

— والاعتقاد بالبعث والنشور، والحساب، الميزان، وما في النار من ألوان العذاب وما في

الجنة من أنواع النعيم عقيدة الناس السذج البسطاء. =

ولقد تأثر بفكرة السيد أحمد خان في إنكار السنّة لأجل مكانته في الأوساط المسلمة في الهند، بعض أדعاء العلم أمثال «المولوي جراج علي» و «عبد الله الجكرالوي» و «أحمد دين الأمرتسري»، وتسرب هذا الداء إلى صفوف المسلمين، وتطوّر بمرور الزمن، حتى نادوا بكفاية القرآن في أمور الدين، وأنه لا حاجة إلى السنّة إلا فيما يوافق هواهم.

وإذا راجعنا تأريخ الهند الإسلامي، وجدنا أن منهج السيد أحمد خان القائم على العقل والطبيعة، العاري من الالتزام بالقواعد والأصول هو الذي فتح ثغرة في بناء السنّة، بل آراؤه الحرّة في التفسير والحديث هي امتداد لفتنة إنكار السنّة في القارة الهندية.

ومع هذا — وللأسف الشديد — يعتبر السيّد أحمد خان، زعيما من زعماء الإصلاح الديني في العصر الحديث. واتجاهه هذا يتمتع بثقة المستشرقين، ورضاهم، وتشجيعهم، بل يلوم المستشرق (جب) في كتابه (إلى أين يتّجه الإسلام؟) مسلمي الهند على الابتعاد من «الحركة الإصلاحية» التي قام بها السيد أحمد خان إذ يقول:

«لسوء الحظ ظلّ قسم كبير من المسلمين المحافظين — ولاسيما في الهند — لا يخضعون لهذه الحركات الإصلاحية المهدئة، وينظرون إلى الحركة التي تزعمتها «مدرسة على كره» بالهند، و «مدرسة محمد عبده» بمصر نظرة كلها ريب، وسوء ظنّ، لا تقلّ عن ريبهم في الثقافة الأوربيّة نفسها.» (٩٦) حقّا قال (جب)، لأن المسلمين تنهوا لخطورة أفكار السيد أحمد خان في الدين، وحلّثوا الناس من أن يقعوا فريسة لعقليته المعاصرة (٩٧)، فباتوا

«أما عذاب القبر، وعلامات القيامة مثلا طلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض، — ونزول المسيح — عليه السلام — وغير ها من الأمور فليست عنده من الصحة والحقيقة في شيء» (المودودية ص ٢٠ — ٢١)

٩٦ راجع «السنّة المفترى عليها» (ص ٢٠٧)، وكذلك التعليق رقم (٥٩) من هذا المقال.

٩٧ كل من كتب حول التفسير والحديث في القارة الهندية، ردّ على السيد أحمد خان، وموقفه من تحريف النصوص، وتأويل المعجزات و الآيات التي يحرفها السيد عن معناها العربي.

على شك من أمره لمنهجه العقلي المبين لعقيدة المسلمين، وموالاته الاحتلال الإنجليزي وكان هذان العاملان في نظري، من أهم العوامل لتأخر بعض الفئات من المسلمين، من الترحيب باقتراحه حول الإسهام في التعليم الإنجليزي المعاصر، ليسايروا ركب الحياة زمن الاستعمار.

ولا يفوتني أن أعترف بأن السيد أحمد خان — رغم اتجاهه المبين لجمهور العلماء من السلف والخلف — هو رائد النهضة التعليمية المعاصرة في أوساط المسلمين بالقارة الهندية. وفي هذا المجال له جهود متظافرة يشكر عليها.

غلام أحمد برويز «رئيس جمعية أهل القرآن»: تسلم قيادة طائفة منكرى السنة أخيراً، ونظم جهودهم، وقام بنشاط واسع، وجهد متواصل في هدم بناء السنة. ونشر كتباً كثيرة في إنكار الحديث، وأسس «جمعية أهل القرآن»، وأصدر مجلة «طلوع إسلام» الناطقة باسم الجمعية، ونادى بالاكْتفاء بالقرآن وحده، وإنكار الحديث جملةً وتفصيلاً.

والتفت حوله شذمة قليلة من أدعياء العلم المغرورين بالثقافة الغربية، الملمين باللغات الأجنبية خاصةً الجاهلين بلغة الكتاب والسنة وقواعدها، حتى فهمهم للقرآن، واطلاعهم على بعض الأحاديث لنقدها وإنكارها كان رهيناً لترجمة أردية أو إنجليزية. ومع هذا لم يخجلوا من إبداء ملاحظاتهم على «السنة» بدعوى ممارسة التفكير الحر. وروا أن العالم قطع شوطاً بعيداً في الرقي والتقدم، ولا يمكن للمسلمين أن يسايروا ركب الحياة المتحضرة لطول الإسلام، وعلى فهم العلماء البالي، ففكروا اختصاره، وتهذيبه من السنة، ليلحق بالركب الحضارى المنشود. وأتوا بفارقة عظيمة لم يأت بها أحد من منكرى الحديث قديماً وحديثاً.

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: (٩٨) «... إن منكرى السنة

قديمًا وحديثاً — ماعدا «أهل القرآن» — كانوا يأخذون بالسنة العملية المتواترة، كالصلاة وهيئاتها، وركعاتها، والزكاة، والحج وما شاكل ذلك من الأمور التي تناقلها المسلمون جيلاً بعد جيل نقلاً عملياً. ولكن ذهب أهل القرآن إلى أبعد من ذلك، فأنكروا حتى هذا الجزء المتواتر العملي من الإسلام. وقالوا:

«لم يُبين لنا القرآن الأمور الجزئية إلا قليلاً، وقد تطرق في أغلب الأحيان للكليّات. فمثلاً أمر الله سبحانه وتعالى بإقامة الصلاة، ولم يبين لنا مقدارها، فإن كان الله سبحانه وتعالى يريد أن نصلي كما يصلون، لذكره في آية واحدة مثلاً: صلوا الظهر، والعصر، والعشاء أربعاً، والفجر ركعتين، والمغرب ثلاثاً.

ولا يمكن القول بأن مثل هذا التفصيل يزيد في حجم القرآن، لأن القرآن الكريم كرّر الأمر بإقامة الصلاة مرّات عديدة، فكان يمكن الاكتفاء بذكر إقامة الصلاة مرةً أو مرتين، ثم تذكر التفصيلات لإقامة الصلاة بدلاً عن التكرار، وكذلك الزكاة وهلمّ جرا.»^(٩٩)

ومن هنا يتضح جلياً أن «أهل القرآن» فاقوا جميع منكرى الحديث قديمًا وحديثاً ووصلوا في رفض السنة إلى نقطة جعلت «النبي» — ﷺ — مثل سائر الناس. ونسوا أنه ليس هناك بون شاسع بين إنكار «الرسول»، وإنكار «أحاديث الرسول» — ﷺ —.^(١٠٠)

وصدق عليهم قول الشاعر:

كبيمة عمياء قاد زمامها أعمى على عوج الطريق الحائر

(٩٩) «مقام حديث» للسيد جعفر (ص ٦٧ — ٦٨).
وهذا الأمر — عند هم — متروك لرئيس الدولة يعينه بمشورة مستشاريه حسب الزمان والمكان. (دراسات في الحديث النبوي: ص ٢٩)
(١٠٠) لقد ردّ على أفكار هذه الطائفة الضالة كثير من العلماء دفاعاً عن السنة، ومنهم: «الشيخ المودودي في المكانة التشريعية للسنة» (سنت كي آئيني حيثي) «والشيخ محمد إسماعيل السلفي في المكانة التشريعية للحديث» (حديث كي تشريعي أهمية) وفي السنة في مرآة القرآن «(سنت قرآن كي آئينه مين) وفي حجية الحديث في ضوء سيرة النبي — ﷺ —» (حجيت حديث آنحضرت كي سيرت كي روشني مين) والدكتور محمد مصطفى الأعظمي في «دراسات في الحديث» (ص ٢٨ — ٤١).

مع الكتاب المعاصرين
في
رحاب السنّة

مع الكتاب المعاصرين في رحاب السنة

لا نغنى بهم «من استولى المبشرون والمستشرقون على عقولهم وقلوبهم، فلا يرون إلا بأعينهم، ولا يسمعون إلا بأذانهم، ولا يهتدون إلا بهديهم، ولا ينظرون إلا على ضوء نارهم يحسبونها نوراً. ثم هم قد سَمَّاهم آبائهم بأسماء إسلامية، وقد عدّوا من المسلمين — أو عليهم — في دفاتر الموالي، وفي سجلّات الإحصاء. فيأبون إلا أن يدافعوا عن هذا الإسلام الذي ألبسوه جنسية، ولم يعتقدوه ديناً فتراهم يؤوّلون القرآن ليخضعوه لما تعلّموا من أستاذيهم ولا يرضون من الأحاديث حديثاً يخالف آراءهم وقواعدهم...

ولا نغنى بهم أولئك الذين كانوا كسابقيهم إلا أنّهم أراحوا أنفسهم فاعتنقوا مانفتوه في أرواحهم من دين وعقيدة. ثم هم يأبون أن يعرفوا الإسلام ديناً، أو يعترفوا به، إلا في بعض شأنهم: في التسمّى بأسماء المسلمين، وفي شيء من الأنكحة والموارث ودفن الموق.

ولا نغنى بهم أولئك الذين علّموا في مدارس منسوبة للمسلمين، فعرفوا من أنواع العلوم كثيراً، ولكنهم لم يعرفوا من دينهم إلا نزرأ أو قشورا، ثم خدعتهم مدينة الأفرنج وعلومهم عن أنفسهم، فظنوا أنهم بلغوا في المدنية الكمال والفضل، وفي نظريات العلوم اليقين والبداهة. ثم استخفّهم الغرور، فزعموا لأنفسهم أنّهم أعرف لهذا الدين وأعلم من علمائه وحفظته وخلصائه. فذهبوا يضربون في الدين يميناً وشمالاً. يرجون أن ينقذوه من جمود رجال الدين، ويصفّوه من أوهام رجال الدين. (١٠٠/١).

(١٠٠/١) تقدم الكلام عن بعض هؤلاء في مبحث «إنكار السنة حديثاً في العالم العربي». وأمثال هؤلاء الكتاب أشدّ خطراً على المسلمين وعقائدهم، لأن ما يكتبه خصوم الإسلام من اليهود والنصارى والشيوعيين يقرأه الشباب المسلم بحذر، لأن الخصومة الدينية والتأثر بالعاطفة ضد الخصوم يوحى دائماً بالانحراف عن الحقيقة إلى إرضاء العاطفة وهذا الحذر أصل من أصول البحث العلمي.

وأما إذا كتب المسلمون عن الإسلام فأننا نكتفي بأن الكاتب مسلم، وقد يكون هذا المسلم أشدّ خطراً على الإسلام من كل خصومه، ومتى ثبت الشك في =

ولانعننى بهم من كشف عن دخيلة نفسه (١٠٠ / ٢) وأعلن إلحاده في

= عقيدة المسلم، وسبقت له الجرأة على الأصول المقررة في الإسلام فإننا يجب أن نضعه فيما يسمى «القائمة السوداء»، ونقرأ ما كتب بكل دقة وحذر. وخاصة إذا كان أدبياً بارعاً في أسلوبه ساحراً في عبارته. فإنه بهذا السحر وتلك الجاذبية يجبر القارئ إلى الاقتناع بما يكتب. ولا سيما إذا كان القارئ غير مطلع على الموضوع الذى يقرأه. وأقرب مثال لهذا، هو الدكتور طه حسين. وله كتابات منحرفة. حتى تهجم على مقام النبي ﷺ حيث وضع في كتابه «على هامش السيرة» (ص ٥٠) تحت عنوان (شوق الحبيب إلى الحبيب) خياله الثانى عن كل ذوق إنسانى، فيصور سيد الخلق أمام الشباب المسلم في قضية زواجه مع السيدة زهبة بنت جحش، في صورة أى رجل لا يزال بالقيم الخلقية، فيتطلع إلى زوجة غيره. ويجعل كل همة هو الحصول على هذه الزوجة.

ومن العجيب أن كتاب (على هامش السيرة) هذا قد قرّره وزارات التربية في البلاد العربية على طلبة الشهادة الثانوية...

إن الذين قرأوا هذا الكتاب، ثم أتيح لهم قراءة كتاب (على وبنوه) لا يجلبون شيئاً غريباً في اهتمام طه حسين، عبدالله بن عباس بالسرقة، ماداموا قد قرؤوا تهجمه على رسول الله ﷺ بأنه تطلع إلى زوجة غيره من أصحابه، وهى لاتزال في عصمة زوجها!!

من بين هان الهوان عليه ما الجرح بميت إسلام.
(راجع للتفصيل كتاب «أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ» للدكتور إبراهيم

على شعوط (ص ١٩٨ — ١٩٩) المكتب الإسلامى الطبعة الخامسة ١٩٨٣ م.)

(١٠٠ / ٢) لايفوتنى أن أذكر بهذه المناسبة «حسين أحمد أمين» (صاحب كتاب «دليل المسلم الخزين في القرن العشرين» الحائز على جائزة أحسن كتاب في معرض القاهرة الدولي عام ١٩٨٤ م.) وموقفه العدائى الحاقداً من أصول الإسلام عامّة، والسنة النبوية خاصة. والعجيب أنه أخذ أسوأ ما في أبيه. فيكتب بأسلوب طفولى ماجن. ولا يشجعه على ذلك، ولا ينشر مقالاته وكتبه إلا من هو على شاكلته في معاداته للإسلام والمسلمين. فأول من نشر مقاله أحمد بهاء الدين في مجلة «العربي» الكويتية. ثم نشر بعض إنتاجه في مجلة «الدوحة» في قطر. قال فيه: «إن محاربة البدعة والجديد موقف جاهل» وجزى الله القضاة في المحاكم الشرعية في قطر على ما حكموا في هذا الأمر من الحكم العادل. فقرروا أولاً: طرد «رئيس التحرير أحمد بهاء الدين من البلاد. ثانياً: التنبيه إلى خطر هذا الكاتب: حسين أحمد أمين. (الموسم الثقافى الأوّل لجمعية إحياء التراث الإسلامى بعنوان «تراثنا الإسلامى وكيف نحياه» مقال الدكتور على السالوس (ص ١٢٠) — ونشرت مجلة «كل العرب» بالقاهرة مقابلة معه أعدها أحمد عز الدين بعنوان: «حقيقة =

هذا الدين وعداوته، ممن قال فيهم القائل: «كفروا بالله تقليداً» (٣/ ١٠٠) لانغنى بهم هؤلاء كلهم لأنهم عرفوا لدى المسلمين بولائهم للمبشرين والمستشرقين، وعمالتهم لأعداء الإسلام، ولبعض الفرق الضالة المحسوبة على الإسلام.

ولكن نغنى بهم بعض المعنيين بالأبحاث الإسلامية، ممن يتصدرون التوجيه الدينى، والإصلاح الاجتماعى، والصحة الإسلامية، والدفاع عن الإسلام، ولا يتهمون في حسن نواياهم نحو الإسلام وتشريعہ. ولكنهم أخطأوا في موقفهم من السنة حين أحاطوها بالشبهات، وقبلوا منها ما وافق هواهم — ولو كان ضعيفاً أو موضوعاً — ولم يترددوا في ردّ الصحيح الثابت منها إذا خالف هواهم، ولو رواه الشيخان.

ولقد سرى هذا المنهج الاعتزالي في كتابات هؤلاء المعاصرين. فهم يدافعون عنه بمناسبة وبدون مناسبة. ويتّجه الشباب المسلم الذى يعيش على كتبهم إلى مسار منحرف ضد السنة لأنه يأخذ كلامهم على عواهنه مغترّاً بلوامع الأسماء والألقاب فيبدأ مسيره من الاستخفاف بالسنة، وتهوين العمل

الإرهاب الدينى في مصر يكشفها صوت من بيت أحمد أمين... «السلفية كارثة شبيهة بالنازية» — تنمّ هذه المقابلة عن عدائه للصحة الإسلامية، وعن حقه على شعائر الإسلام وشرائعه فقال: ما كان أحمد أمين يفرض علينا الصلاة، ويرى أن قطع يد السارق كان إذا سرق من المسافر في الصحراء. ولكنه الآن لا يمتشى مع أهمية الجريمة، فكان لابدّ من تغيير الحكم في هذه الحالة — وسئل عن حجاب المرأة في الإسلام فقال: ليس للحجاب أى علاقة بالإسلام...» (مجلة كل العرب ص ٢٣ — ٢٧)

(٣/ ١٠٠) راجع مقدمة العلامة أحمد محمد شاكر على جامع الترمذى (١/ ٧١ — ٧٢) بتصرف يسير. وقال أيضاً: أو من رجل ممن ابتليت بهم الأمة المصرية في هذا العصر، ممن يستهيم أخونا التابعة الأديب الكبير «كامل كيلانى»: «المجديّات»....

هكذا — والله سمّاهم هذا الاسم العجيب، وحين سأله عن معنى هذه التسمية، أجاب بجواب أعجب وأبدع: «هذا جمع مخنث سالم»!!

فأقسم له سأله أن اللغة العربية في أشدّ الحاجة إلى هذا الجمع، في هذا الزمن!..

بالأحاديث، وقد انتهى إلى إنكار بعضها، إذا خالفت عقله، وفهمه للدين،
وسياسته للدعوة!!!

* * * * *

لحظات

مع السيّد أبي الأعلى المودودي في رحاب السنّة

لحظات مع السيّد أبي الأعلى المودودي في رحاب السنّة

السيد أبو الأعلى المودودي — رحمه الله — (١٩٠٣ — ١٩٧٩ م) هو مؤسس «الجماعة الإسلامية» بالقارة الهندية وأميرها. وكان كاتباً مجيداً، وصحفيًا ناجحاً، بارعاً في الأسلوب، لبقاً في الأداء، موفقاً في عرض الحلول للمشاكل الناجمة في المجتمع، ومبدعاً في تقديم الإسلام إلى غير المسلمين في الأسلوب العصري المتزن.

قام بتشكيل «الجماعة الإسلامية» سنة ١٩٤١ م، وأصدر مجلة «ترجمان القرآن»، وألّف في التفسير والحديث، والتعليم والتربية، والسياسة والقانون، والاقتصاد والاجتماع، والدفاع عن الإسلام. وردّ في كثير من كتاباته على الحضارة الغربية المزيّفة، والأفكار الإلحادية المستوردة، والحركات الهدامة المعاصرة، ونقلت بعض كتبه إلى كثير من لغات العالم الحيّة.

وكذلك حذّر المسلمين من وخيمة الشرك، والقومية، والتقليد الأعمى، والتصوف. وبذل جهداً مشكوراً مع الجماعات الأخرى في تدوين الدستور الإسلامي في باكستان، وتطبيق الشريعة.

واعتقل عدة مرّات، وحكم عليه بالإعدام أيضاً سنة ١٩٥٣ م، ولكن قامت المحكمة العليا بالعفو عنه في الآخر.^(١٠)

ولقد عاش الأستاذ المودودي حياة حافلة بالأعمال والمآثر، حتى جاءه الأجل المحتوم يوم الأحد (٣٠ من شوال سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩ م)، وهو في «مستشفى نيويورك» بالولايات الأمريكية المتحدة. ونقل جثمانه إلى باكستان، ودفن في «المنصورة» بلاهور. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه!!

(١٠) راجع سيرة الأستاذ المودودي في كتاب «أبو الأعلى المودودي: فكره ودعوته» للأستاذ أسعد حلاّتي (طبعة المنصورة بلاهور ١٩٨٣ م).

كل يخطئ ويصيب:

إن الشيخ المودودي — رحمه الله — أكثر الكتابة في مواضيع مختلفة ومتنوعة. فزلّ قلمه في بعض الأمور التي نراه قد رجع عن كثير منها، إلى الصواب الذي فقدته في كتاباته القديمة، أو أدخل تعديلاً في العبارات التي كانت مثار سوء تفاهم لدى الناس، أو وعد بذلك عند تنبيه القراء على بعض أخطائه، كما لا يخفى على من له إطلاع على كتاباته القديمة والحديثة. (١٠٢)

(١٠٢) راجع على سبيل المثال:

تفسير آية (فان كن نساء فوق اثننتين فلهنّ ثلثا ما ترك) [النساء: ١١] في تفسيره «تفهيم القرآن» (ط. أولى)، حيث أخطأ في تفسير الآية، وصحّحه في الطبقات الأخرى (انظر ج ١ / ٣٢٦ — طبعة لاهور ١٩٨٢ م.)
« وكذا في تفسير آية (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) [البقرة: ٢٣] وقع في الخطأ، وصحّحه في تفسيره «التفهيم» (طبعة لاهور ١٩٨٢ م.)
« ذهب إلى إباحة المتعة في بعض الحالات الاضطرارية (ترجمان القرآن) أغسطس ١٩٥٥ م، ص ٣٧٩، ج ٤، عدد ٦.

وحينما سئل عن توضيح هذا الأمر، قال: « كنت أريد من هذا إصلاح أفكار الذين أجازوا المتعة مطلقاً بدون شرط الاضطرار، ولكنى أتأسف على أنه نشأ سوء تفاهم من أسلوب كتابتي بأن أجاز المتعة في حالة الاضطرار، والحق اننى أقول بحرمتها قطعاً، وصرّحت بذلك قبل عدّة سنوات في « رسائل ومسائل » (٢ / ٢٠ — ٢٣). فاطمنوا على أنه سيد خل تعديل في مثل هذه العبارات عند المراجعة بحيث لا يبقى إمكان لأى سوء فهم » (« رسائل ومسائل » للمودودي: ٣ / ٤١ — ط. رابعة، فبراير ١٩٨١ م. بدلى).

فالانتقاد على الشيخ المودودي في مثل هذه المسائل، بناء على كتاباته القديمة خلاف الحق والصواب، وخلاف الأمانة العلمية أيضاً.
« ولكن الأسف أن السيد على النقوى من علماء الشيعة استغلّ كلامه لإثبات المتعة فقال: « قد أقرّ بأفادية المتعة مفكّر العصر الشهير العلامة أبوالأعلى المودودي، أمير الجماعة الإسلامية، بكتابة مقال مفصل حول الموضوع » (« الأستاذ المودودي في نظر علماء أهل الحديث » (ص ١٥ — طبعة غوجرانواله) نقلاً عن « المتعة والاسلام » للسيد على النقوى (ص ٧ — نشر المكتبة الامامية بلاهور).

« ولم يقتصر الأمر على هذا، بل الشيعة اتخذوا بعض كتابات الشيخ المودودي الأخرى أيضاً حول « الصحابة » — رضى الله عنهم — تكأة يتكئون عليها، وليس هذا مجالا للتفصيل. ومن يريد ذلك فليراجع كتابه « الخلافة والملك » الذى طبعته « دارالقلم » بالكويت.

وقد قام بالرّد على هذا الكتاب عديد من علماء شبه القارة الهندية دفاعاً عن الصحابة رضى الله عنهم .

وهذا الذي كان يرجى منه ومن أمثاله العاملين في حقل الدعوة الإسلامية، لأن الإنسان يخطئ ويصيب، وهو مركب الخطأ والنسيان، فالرجوع إلى الحق خير من التمدد في الباطل. وهذا هو دأب العلماء قديماً وحديثاً.

موقفه من الحديث النبوي:

دخل الشيخ المودودي خلال كتاباته — وللأسف الشديد — في بعض المواضيع الشائكة أيضاً التي لم يكن يحسنها، فوقع فيما لا تحمد عقباه من الأخطاء والزلات، وقام العلماء بتنبيه عليها، ولكنه — مع رحابة صدره في الرجوع إلى الحق، وترحيبه بالنقد البناء — لم يرجع عنها. (١٠٣)

وفي هذه المواضيع موقفه من الحديث النبوي، الذي نراه ثابتاً لم يطرأ عليه تغيير يذكر. وكتاباته حول نقد منهج المحدثين، والإسناد والمتن، والرواية والدراية مضطربة، ونقده لبعض أحاديث الصحيحين يلقي رواجاً في أوساط الجماعة الإسلامية بدعوى حرية التفكير والتحقيق في النظام الإسلامي. وخاصة مقالته «مسلك الاعتدال» المطبوع في التفهيمات، الذي أبدى فيه آراء متفككة في ظنية خبر الأحاد، وخرج على منهج المحدثين في نقد الحديث، ونظر إليه بنظر الريبة والشك. كما ردّ فيه على طائفة منكرى الحديث، انتقد على أنصاره أيضاً، ما ينشئ جرائم لرفض الحديث، ويفتح أبواباً سرّية لإنكاره، أمام أصحاب العقول المريضة، والأفكار السقيمة الذين يبحثون عن كلمات يتخذونها شبكة يصيدون بها سفهاء الأحلام، وصغار العقول.

١٠٣) وإليك بعض المسائل منها:

«تأويله لآيات الصفات، وعدم إمراره إياها كما جاءت، وذلك في تفسيره «تفهيم القرآن».

«وتأويله لبعض المعجزات، مثلاً قال في تفسير آية (وسخرنا مع داود الجبال والطير) [الأنبياء: ٧٩] ما معناه: «يفهم من هذه الآيات أن داود — عليه السلام — حينما كان بحمد الله تعالى، ويشئ عليه، كانت الجبال ترتج بصوته الندي الجميل، والطير تتوقف، وطرأت كيفية عجيبة» (تفهيم القرآن: ٣/ ١٧٥) هذا التأويل «لتسخير الجبال» (أي ارتجاج الجبال بالصوت) ليس خاصاً بـداود عليه السلام — بل «الارتجاج» والصدى يحصل

وقد وقع ما كان يُخَافُ منه، هذا «غلام أحمد» رئيس طائفة منكري الحديث، استشهد بالشيخ المودودي على تأييد وجهة نظره الراضة للحديث مرّات، وخاصة استغلّ هو وزملاؤه «التفهيمات» للشيخ المودودي، للردّ على أنصار الحديث في كثير من الأحيان، حتى قال هذا الغلام مستفزاً الجماعة الإسلامية:

«عقيدتي وعقيدة الشيخ المودودي في قضية إنكار الحديث سواسية، فلا تناقضني الجماعة الإسلامية فيها بدون طائل.»^(١٠٤)

في نظري، لا يريد «غلام أحمد» من قوله هذا إلا إسكات أفراد الجماعة الإسلامية، إلا أنه يعرف بأنه كذاب في قوله هذا، ومفتر على الشيخ المودودي، وهو بريء مماراه به بكل وقاحة.

فإذن ما الذي بعثه على هذا التصريح الوقح؟

والإجابة عن هذا السؤال سهل ميسور لدى العارفين بما كان «غلام أحمد» عليه من صلة بالشيخ المودودي في بداية أمره، فراه عن كتب، وتتبع كتاباته حول السنّة تتبعا تاما، وعرف مدى قيمة جهود المحدثين في نظره، وتيقن بعدم ثقته الكاملة بمنهج علماء الحديث خلال نقده عليه، فقال ما قال، وصرح بما صرح.

وأضف إلى ذلك أن أول مقال ضدّ الحديث لهذا العلام نشر بعنوان «عبودية الشخصية» في مجلة «ترجمان القرآن» للشيخ المودودي. وأيده في ذلك الوقت إلى حد كبير.^(١٠٥)

== بصوت كل واحد من الناس. ولأجل هذا عقب عليه الشيخ عبدالمجيد الدرابادي قائلاً:
«إن هذا المعنى لتسخير الجبال لداود — عليه السلام — ليس تفسيراً للقرآن، بل هو تحريف له.» (التفسير الماجدي — الأنبياء: ٧٩)
• قلة الاهتمام بالأحاديث في فهم القرآن:

(١٠٤) إضاحه الحق للقريشي (ص ٧٤) مقال الشيخ محمد يونس الدهلوي (نقلا عن «طلوع إسلام» عدد إبريل — مايو ١٩٥٥ م.

(١٠٥) «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث» (ص ٤٤ — مقدمة الفوجياني. طبعة الكويت)

لم يكن الشيخ المودودي منكرًا للحديث، ولا يقول ذلك إلا معاند، بل ردّ على منكرى الحديث في كتاباته، حتى ألف كتابه «المكانة التشريعية للسنة»، للرد على أفكار هذه الطائفة الضالة خاصة. وهو في الحقيقة يدافع عن الحديث، ولكن إذا نظر إلى بعض كتاباته بمنظار المحدثين تتصل حدودها بإنكار السنة. وذلك لنقد منهج المحدثين نقدا حرا بدون التقيد بالقواعد والأصول، ورميه إياهم بالاتكال على الرواية دون الدراية، وتشكيكه في صحة بعض أحاديث الصحيحين، وخلطه في مبحث ظنية خبر الأحاد. وإليك الآن بعض آرائه وأفكاره حول الحديث والمحدثين، اقتباساً من كتاباته التي لم يرجع عنها، ليتضح موقفه من الحديث لدى القاري، ويكون على بينة من الأمر. (١٦)

ظنية خبر الأحاد:

قال الشيخ المودودي — رحمه الله — في «مسلك الاعتدال» وهو يتكلم عن يقينية «التواتر»، وظنية «الأحاد»: «الأحاديث التي وصلت إلينا يمكن تقسيمها إلى جزئين:

- * جزء منها متواتر، سواء كان هذا التواتر عمليا، أو خبريا.
- * وجزء منها لم يتواتر.

ولقد اتفقت الأمة كلها على أن الجزء الأول يقيني. والعقل أيضا يحكم على تسليمه حقيقة ثابتة، وذلك لأن إفادة التواتر علم اليقين من المسلمات.

وأما الجزء الثاني فكل يراه ظنيا على الأصول، ولا يقول أحد بأنه مفيد للعلم الضروري. (١٧)

(١٦) التزم أن أنقل الاقتباسات من كتابات الشيخ المودودي كاملا بدون زيادة ونقص، ليتبين ماله وما عليه في الموضوع.

(١٧) هذا يشبه بما نقله الأستاذ البهناوي «في السنة المفتري عليها» (ص ١٤٨) عن بعض العلماء (أن عدم يقينية أخبار الأحاد هو ماقرره جميع فقهاء الشريعة الإسلامية، بل قيل لم نسمع أن فقيها واحدا ادعى أن أخبار الأحاد تفيد اليقين. وهذا القول غير صحيح لأن الأئمة قاطبة لم يقولوا إن أحاديث الأحاد ظنية الثبوت. كما بن الصلاح والسيوطي. وابن حزم وآخرين. —

ولكن الاختلاف الذي ينشأ حول الموضوع في أنه ماذا يعامل بخبر

وأيضاً لأن من قال إن هذه الأحاديث ظنية الثبوت لم يربط بين هذه الظنية وبين الظن
الوارد في قول الله: (إن الظن لا يغني عن الحق شيئاً) [يونس ٣٦] وفي الحديث: «إن
الظن أكذب الحديث»

ولم يجعل هذا الاصطلاح مضيقاً لهذه السنة بحيث لا تصبح حجة في بعض أمر
الدين، بل جعل الفارقة بين الآحاد والمتواتر قاصراً على حكم من شك في الحديث
النبي، فالوارد بطريق التواتر، لا مجال للشك فيه، وبالتالي من رده كان كافراً.

أما ما ورد بطريق الآحاد يصبح محلاً للنظر في مدى صحة نسبته إلى النبي ﷺ —
ومن ثم لا يكفر من شك في ثبوت حديث بذاته، أما من شك في جميع أحاديث الآحاد،
ولم يأخذ بها يكون منكراً للسنة، ويكفر بذلك)

«إفادة كثير من أخبار الآحاد العلم واليقين»

قال الشيخ الألباني في كتابه «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» (ص ٥٧):
(ثم إن ما تقدم من البحث وتحقيق القول ببطان التفريق المذكور [أي التفريق بين
العقائد والأحكام في الاحتجاج بحديث الآحاد] إنما هو قائم كله على افتراض صحة القول
بأن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن الراجح، ولا يفيد اليقين والعلم القاطع.
فينبغي أن يعلم أن ذلك ليس مسلماً على إطلاقه، بل فيه تفصيل مذكور في
موضعه، والذي يهمنا ذكره الآن هو أن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من
الأحيان، من ذلك:

* الأحاديث التي تلقها الأمة بالقبول.

* ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما مما لم ينتقد عليهما فإنه مقطوع بصحته،
والعلم اليقيني النظري حاصل به. كما جزم به الإمام ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»
(ص ٢٨ — ٢٩)، ونصره الحافظ ابن كثير «في مختصره»، ومن قبله شيخ الإسلام ابن
تيمية، وتبعه العلامة ابن قيم الجوزية في «مختصر الصواعق» (٢/٣٨٣). ومثل له بعدة
أحاديث، منها حديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «إذا جلس بين شعبها
الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل». وحديث ابن عمر: «فرض رسول الله ﷺ —
صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير، والذكر والأنثى» وأمثال ذلك. قال ابن القيم
(٢/٣٧٣): «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة
محمد ﷺ — من الأولين والآخرين.

أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع.

وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة. والمسألة منقولة
في كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنبلية مثل السرخسي وأبي بكر الرازي من الحنفية.
والشيخ أبي حامد، وأبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق من الشافعية. وابن خويز من منداد
وغيره من المالكية. ومثل القاضي أبي يعلى وابن أبي موسى، وأبي الخطاب وغيرهم من

الأحاد على ظنيته الأصولية هذه؟

الحنبلية ومثل أبي إسحاق الأسفرائيني، وابن فورك، وأبي إسحاق النظام من المتكلمين. وذكره ابن الصلاح، وصححه واختاره. ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة.

وظن من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم علم ودين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة: إن هذا الذي قاله أبو عمرو بن الصلاح انفرد به عن الجمهور. وعندهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى السيف الأمدي، وإلى ابن الخطيب. فإن علسندهم صعدوا إلى الغزالي، والجويني، والباقلاني.

(قال): وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور: أن تلقى الأمة للخبر تصديقاً وعملاً إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة، كما أن لواجتمعت على موجب عموم، أو مطلق، أو اسم حقيقة أو على موجب قياس، فإنها لا تجتمع على خطأ، فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية كما أن اخبار التواتر يجوز الخطأ والكذب على واحد واحد من الخبرين بمفرده، ولا يجوز على المجموع، والأمة معصومة من الخطأ في روايتها ورأيها.

(قال): والآحاد في هذا الباب قد تكون ظنوننا بشروطها، فإذا قويت صارت علوماً. وإذا ضعفت صارت أوهاماً، وخيالات فاسدة.

(قال): واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب كما ذكره الشيخ أبو عمرو، ومن قبله من العلماء، كالحافظ أبي الطاهر السلفي وغيره. فإن ماتلقاه أهل الحديث، وعلماءه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم، مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم. كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين، والنحاة، والأطباء. وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه، وعلمه، وهم علماء الحديث، العاملون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله، وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعهم، فكما أن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص. فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوماً لغيرهم، فضلاً أن يتواتر عند هم، فأهل الحديث لشدة عنايتهم بنبيهم، وضبطهم لأقواله، وأفعاله، وأحواله يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه مما لاشعور لغيرهم به البتة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه (١٣/ ٣٥١): (كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له، أو عملاً به أنه يوجب العلم. وهذا الذي ذكر المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة،

ذهبوا في خبر الاحاد إلى ثلاثة مذاهب:

ومالك والشافعي، وأحمد لإفارقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام وقال ابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (١/ ١١٢):

«... فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ — حتى مقطوع به موجب للعمل والعلم معاً»

هذا غييض من فيض من أقوال العلماء في خبر الآحاد، وبهذا تبطل دعوى «أنه كل يراه ظنياً، ولم يقل أحد بأنه مفيد للعلم الضروري» (راجع للتفصيل «شرح العقيدة الطحاوية» ص ٣٩٨ — ٤٠١ — طبعة المكتب

الإسلامي» «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» للعلامة اللألباني «والسنة المفترى عليها» للأستاذ البهناوي (مبحث خبر الآحاد) وكتاب موقف الجماعة الإسلامية من الحديث» للشيخ محمد اسماعيل السلفي (مبحث خبر الآحاد).

(فائدة): وعذر من يقول بهذا القول هو — كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية — نظره في كتب المتأخرين وعدم الاستفادة من كتب المتقدمين الذين فصلوا القول في الموضوع. وبين الإمام ابن قيم الجوزية في «مختصر الصواعق» (٧/ ٣٧٩) نقلاً عن ابن تيمية، سبب ادعائهم عدم إفادة الآحاد العلم:

(فاذا قالوا: أخباره — ﷺ — وأحاديثه الصحيحة لاتفيد العلم، فهم يخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم. فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم، كاذبون في إخبارهم أنها لاتفيد العلم لأهل الحديث والسنة)

وقال في (٢/ ٤٣٢): (فقولهم أن أخبار رسول الله ﷺ — الصحيحة الملتقة بين الأمة بالقبول لاتفيد العلم بل هي ظنية... فيقال له: اصرف عنايتك إلى ما جاء به الرسول ﷺ — واحرص عليه حرص أتباع المذهب على معرفة مذاهب، أئمتهم، بحيث حصل لهم العلم الضروري بأنها مذاهبهم، وأقوالهم. ولو أنكر ذلك عليهم منكر لسخروا منه.

وحينئذ تعلم هل تفيد أخبار رسول الله ﷺ — العلم أو لاتفيدة. فأما مع إعراضك عنها وعن طلبها، فهي لا تفيدك علماً. ولوقلت: لا تفيدك — أيضاً — ظناً لكنت مخيراً بخصيتك ونصيبك منها) ١. هـ مختصراً.

والحق أن كل حديث آحادى صحيح تلقته الأمة بالقبول، من غير تكثير منها عليه، أَوْضَحَ فيه، فانه يفيد العلم واليقين. وأما ما تنازعت الأمة فيه، فصححه بعض العلماء وضمعه آخرون، فانه يفيد عند من صححه الظن الغالب فحسب (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ص ١٥).

قال فريق: (١٠٨) إن ذخيرة الأحاديث ظنية، لهذا جدية بأن ترفض من حيث الكل، لأن الشيء الظني لا يثبت، والشيء غير الثابت لا يليق بأن يتبع. ولكن يتضح خطأ هذا المذهب بعد شيء من النظر والتفكير.

ولا ريب أن الشيء المظنون لا يثبت، ولكن كون الشيء غير ثابت لا يعنى أنه يكون جديراً بالرفض. (١٠٩)

إذا كان هناك شرط للاتباع أن يكون الشيء يقينياً، فقولوا كم من اليقينيّات توجد في الدنيا؟ وكَم من أمور الحياة تتقيدون فيها باليقينيّات، وتُردّ فيها المظنونات من حيث الكل؟

ويتّضح عليكم بعد تخطى عدة خطوات من التحليل أن هذه القاعدة ما جرت قطعاً، ولا يمكن أن تجري في الحياة. إن رفض المظنونات من حيث الكل أيضاً خطأ مثل تلقيها من حيث الكل.

(١٠٨) هذا الفريق هو منكر الحديث، كما هو ظاهر من تقرير الشيخ المودودي في الصفحات الآتية.

(١٠٩) غير خاف على أحد أن «الشيء الذي لا يثبت» لا يقوم له وزن في ميزان الشرع. ثم إطلاق كلمة «الظن» على أحاديث الآحاد، وربطها بقول الله تعالى (إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً) [يونس: ٣٦] خطأ مبين، حيث أورد للظن معنى واحداً حصره في المفهوم الذي اتبعه المشركون في مواجهة حقائق القرآن الكريم.

إن أراد الشيخ المودودي في قوله: (أن الشيء المظنون لا يثبت) بالظن «الوهم» فهو صحيح. ولكن القرآن لم يستعمل «الظن» بمعنى «الوهم» إلا في مقابل «الحق» كما هي الحال في الآية المتقدمة. وليس كذلك «الظن» المنسوب إلى أحاديث الآحاد.

هذا، واستعمل «الظن» في القرآن بمعنى «العلم، والحقيقة، واليقين» أيضاً.

حيث قال تعالى: (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم) [البقرة: ٤٦]

وقال: (وظنّ أهلها أنهم قادرون عليها) [يونس: ٢٤]

وقال: (وأنا ظننّا أن لن نعجز الله في الأرض) [الجن: ١٢]

وقال: (ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون) [المطففين: ٤]

وذكر الراغب الأصبهاني في كتابه «المفردات في غريب القرآن»، (ض ٣١٧ — طبعة بيروت قاعدة في الظن فقال:

«الظن اسم ما يحصل عن إمارة، ومتى قويت أدّت إلى العلم، ومتى ضعفت جدا لم يتجاوز حد التوهم، ومتى قوى، أو تصوّر تصور القوى، استعمل معه «أن» المشددة، «وأن» المخففة منها...» =

ولكنه سرعان ما ينتبه لخطورة ما قال في ظنية خبر الآحاد، فيقول: «يرفض الآحاد لا يبقى الشمول والجامعة في الدين، ولا يمكن استقاء النظام الإسلامي الكامل للحياة من القرآن الكريم، والأحاديث المتواترة فقط، بل أخبار الآحاد هي التي توفر لنا ذخيرة عظيمة للتوجيهات السديدة، والإرشادات النبوية» (١١٠)

ثم ذكر الفريق الثاني، وعتب عليه لأجل «التطرف» في قبول جميع الأحاديث التي حكم عليها المحدثون بالصحة! وأخيراً ذكر المذهب الثالث — وهو الوسط الحق (١١١) عنده —

= والظن في اصطلاح المحدثين هو: اسم لمرتبة معينة من العلم. ومعروف أن العلم البديهي يحصل من «التواتر» وإن وجدت قرائن الصدق في «الآحاد» فما يحصل بها من العلم نظراً إلى قوة القرائن أضعفها يعبرون عنه بالظن، وهو موجب للعمل. وكذلك نظراً إلى تلقى الأمة إياها بالقبول يحصل العلم النظري بها، فكأن هذا «الظن» يحصل به العلم النظري.

فهل يمكن على قول الشيخ المودودي أن يكون الشيء غير الثابت موجباً للعمل، أو يحصل به العلم النظري؟!

يتصور منكروا الحديث عامة أن الظن شيء غير ثابت، وذلك باعتبارهم مرادفاً للوهم. وهذا خلاف اصطلاح «الظنية» الذي أتى بها العلماء المحدثون.

وعلى هذا التصور الخاطئ اعتبر الشيخ المودودي أيضاً — ذهباً أو مسامحة — الظن بأنواعه غير ثابت. ولكنه لما نظر في أبعاده، ونتائجه سرعان ما حكم عليه بالقبول قائلاً: «...ولكن كون الشيء غير ثابت لا يعني أنه يكون جديراً بالرفض». (راجع لمزيد من التفصيل «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث» للشيخ محمد اسماعيل (التعليق رقم ٦) والسنة المفتى عليها» (ص ١٥٤)

(١١٠) التفهيمات (١/ ٣٥٠ — ٣٥٣ — «مسلك الاعتدال»)

(١١١) ولأجل هذا سمي الشيخ المودودي مقاله هذا «مسلك الاعتدال». و سلك مسلكاً ثالثاً بين منكرى الحديث، وبين أهله وأنصاره، في رفض الحديث وقبوله، كما يدل عليه قوله المتقدم آنفاً:

«إن رفض المظنونيات من حيث الكل أيضاً خطأ، مثل تلقيها من حيث الكل»

الذي لا يتقيّد بالإسناد كاملاً، ولا يعترف بحكم المحدثين على صحة الحديث وضعفه اعترافاً كلياً، بل يقبل الحديث أحياناً بدلالة الذوق على صحته، وإن لم يكن إسناده صحيحاً، ويرفض الحديث الصحيح لأن الذوق يأباه.

وسأتي كل ذلك قريباً مع ردّه على منكرى الحديث من جهة، وعلى أهل الحديث وأنصاره من جهة أخرى؛ ومع تأييده للمذهب الثالث، وترجيحه الدراية، وتقليله أهمية الرواية.

الشيخ المودودي يدافع عن الحديث:

قال الشيخ المودودي بعد ذلك - وهو بصدد الرد على منكرى الحديث لدعواهم بظنية الأحاديث: «يتشبّه هؤلاء لرفض الحديث كلياً بالأحاديث المتعارضة فيما بينها، أو الأحاديث التي فيها طعن بالأنبياء - عليهم السلام - أو التي تخالف العقل الصريح، أو يرونها تخالف القرآن. ويستدلون بهذه الأفراد^(١١٢) على رفض الأحاديث كلها. وهذا أشبه بالاستدلال بشروط عدة أفراد من القوم على شروط القوم أجمعين.

ولما كانت كل رواية تختلف عن الأخرى من حيث متنها وسندها، فليحكم على كل منها على حدة، بعد تحقيقها هل هي جديرة بالقبول، أو لائقة بالرفض. وعلى هذا، الحكم على المجموعة كلها حكماً واحداً لا يعتبر من عمل رجل متزن.

إذا ألقى هؤلاء نظرةً على مجموعة الأحاديث حديثاً حديثاً، وجدوا أن هناك عدداً قليلاً من الأحاديث فقط التي يشهد عليها القلب بأنها لا يمكن أن تصدر من رسول الله - ﷺ - وأما الطائفة الكبيرة منها فيجدونها مليئة بجواهر الحكم، ودالة على الأصول القيّمة للقانون والأخلاق، وملقية الضوء الكامل على حقيقة الإسلام، ومصالحه، وحكمه^(١١٣).

(١١٢) هذا تهديد من الشيخ المودودي لرفض بعض الأحاديث الصحيحة التي تخالف العقل، أو فيها طعن بالأنبياء حسب زعمه (مثل حديث «الكذبات الثلاث» لابراهيم - عليه السلام -)، والأسف على أنه أنكر بعض الأحاديث الصحيحة مشياً على هذه القواعد التي نسبها إلى منكرى الحديث هنا. راجع التعليق رقم (١٥٦) من هذا المقال.

(١١٣) التفهيمات للشيخ المودودي (١/ ٣٥٤ - «مسلك الاعتدال») ط. أربعة عشرة ١٩٨٢

يشيد بجهود المحدثين:

ثم أشاد بجهود المحدثين، وأثنى عليها في جمع الأخبار ونقدها قائلاً: «ثم لو كان هؤلاء (أى منكرو الحديث) من أهل الحق والإنصاف، لرؤوا أن المحدثين الكرام قاموا في جمع أخبار وآثار عهد النبوة وعصر الصحابة بجهد لم يقم به قوم لتدوين أحوال أى عصر من العصور، في تأريخ العالم. واختاروا طرقاً لنقد الأحاديث وتنقيحها ما لم يعهد به العقل الإنساني لحد اليوم، أحسن منها لتحقيق تأريخ أى دور من الأدوار الخالية. واستخدمت جماعة المحدثين أقصى ما يمكن للإنسان من وسائل معتبرة في مجال التحقيق، وشددت في تطبيقها تشديداً لا يوجد له نظير في أي حقبة من التاريخ» (١١٤)

وفي الحقيقة هذا هو الأمر الذي لأجله نتيقن أن هذه «الخدمة الجليلة» لم تتم إلا بتوفيق من الله عز وجل. والذي ضمن حفظ كتابه على أعجب طريق، هو الذي ضمن حفظ أسوة نبيه، وآثار هدايته ضمناً منقطع النظير». (١١٥).

يردّ على أنصار الحديث:

أنهى الشيخ ردّه على منكرو الحديث، وبدأ يردّ على أنصار الحديث وأهله قائلاً: «هذا ما يتعلق بالفرقة التي تحاول أن ترفض الأحاديث بالكلية، على ظنّيتها الأصولية، وإليكم فرقة أخرى صارت فريسةً للتطرف بهذا الصدد» (١١٦)

(١١٤) جرى الله تعالى الشيخ على هذا الاعتراف الكامل بجهود المحدثين، ولكن العجب أنه استردّ منهم ما أعطاهم، كما سيأتى قريباً تحت عنوان «يسترّد من المحدثين ما أعطاهم».

(١١٥) التفهيمات (١/ ٣٥٤ - ٣٥٥)

(١١٦) هم «أهل الحديث» وأنصار السنة الذين ينادون بالعمل بكل ما صحّ عن النبي ﷺ

هؤلاء يشددون في اتباع المحدثين أكثر بكثير من حد الجواز، ويقولون: إن المحدثين ميزوا اللبن من الماء، ونقدوا الأحاديث، وحكموا على حديث حديث بأنه إلى أي حد هو يصلح للقبول والاعتبار، أو لا يصلح لذلك. ولا يبقى لنا الآن إلا أن ننزل الأحاديث من حيث الحجية والاعتبار على ما حكم به عليها هؤلاء السادة المحدثون، فليترك «ضعيف الإسناد» في مقابلة «قوى الإسناد». وما صححوه يسلم أنه صحيح، وما قدحوا في صحته لا يعتمد عليه، ونقول بما عرفوه معروفاً، وبما أنكروه منكرًا، كأنه علينا أن نؤمن بآرائهم^(١١٧) التي أبدوها في تعديل الرواة، وتوثيقهم وضبطهم، وأن نتقيد تقيدا كاملا بمعيار اعتبارهم بالحديث أو عدم اعتبارهم به. فترجح — مثلا — «المشهور» على «الشاذ»، و«المرفوع» على «المرسل»، و «المسلسل» على «المنقطع»^(١١٨) ترجيحاً لازماً. ولا نتجاوز الحدود التي رسموها قيد شعرة. هذا هو المذهب الذي شدته دفعت كثيراً من قليلي العلم إلى الرفض الكلي للحديث، أي إلى التطرف في الجهة الأخرى المعاكسة^(١١٩)

(١١٧) نعم! «كل ما علينا اليوم من بحث هو أن نرجع إلى ما كتبه هؤلاء العلماء الذين وهبوا أنفسهم لخدمة السنة. فطهروها من محاولات التحريف التي قام بها أعداء الاسلام، لأن الذين جمعوا السنة وتخصصوا فيها كان لديهم من العلم والملاكات ما يؤهلهم لهذه المهمة، فلا يجوز في عصرنا أن نجلس على الأرائك، ونتغنى برّد الأحاديث لأن متبه يعدّ شاذاً في نظرنا عن غيره» (السنة المفتى عليها: ص ٨٠، ٧٤)

(١١٨) لقد استعمل الشيخ ههنا هذه الكلمات الاصطلاحية، من غير التقيد بمدلولاتها الميية في كتب المصطلح التي لا تخفى على من له أدنى إلمام بقواعد الحديث، وذلك لأن «المشهور» يقابله «الغريب»، لا «الشاذ»، والشاذ يقابله «المحفوظ».

وكذلك «المرفوع» يقابله «الموقوف» (وهو ما توقف على الصحابي)، لا «المرسل» (وهو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ) — .

و «المسلسل» لعل الشيخ أراد به (المتصل على المنقطع)، لأن المسلسل في اصطلاح المحدثين: (هو ما تتابع فيه رجال الاسناد واحداً واحداً، على صفة واحدة، أحوال واحدة، أو قول واحد. كأن يكونوا جميعاً من الحفاظ، أو من الفقهاء، أو من النحويين، أو يكونوا من بلد واحد كالمصريين، أو باسم واحد كالمسلسل بالمحمد بن، وهكذا) (فائدة): إني لعلّي يقين من رحابة صدر الشيخ المودودي أن لو طالع كتب الحديث وقواعدها بالدقة والعناية لما وقع فيما وقع من التناقضات، بل وجد الردود المقنعة على جميع الشبهات التي يثيرها حول الحديث والمحدثين. ولكن سبحان من لا يسهو، ولا يخطئ (وفوق كل ذي علم عليم)

(١١٩) التفهيمات (١/ ٣٥٥ — ٣٥٦)

يسترد من المحدثين ما أعطاهم:

ثم أبدى عدم ثقته بحكم المحدثين على الحديث من حيث الصحة والضعف وآثار بعض التشكيكات حول هذا الموضوع. وهكذا استردّ منهم ما منحهم من وسام الخدمة الجليلة في مجال السنة قائلا:

«خدمات المحدثين — رحمهم الله — مسلّمة. والمواد التي وقّروها لنقد الحديث مفيدة جداً، في تحقيق أخبار وآثار الصدر الأوّل، ومسلّمة أيضاً

ليس الكلام في هذا، بل الكلام فقط في أنه إلى أي حدّ يجوز الاعتماد عليه؟

مهما يكن من الأمر هم كانوا أناساً، وما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية التي عيّنها الله عز وجل لعلم الإنسان، ولم تكن أعمالهم مصنونة من النقص الفطري الذي يطرأ على أعمال الناس. (١٢٠)

فبالنظر إلى هذا، كيف يمكن أن تقول: ان ما صححوه، هو صحيح في الحقيقة أيضاً؟ بل هم أنفسهم أيضاً لم يكونوا على يقين كامل من صحة الحديث، وأكثر ما كانوا يرون أنه يغلب الظنّ على صحته. (١٢١)

(١٢٠) أشاد الشيخ المودودي بجهود المحدثين قبل قليل قائلا: «...واستخدمت جماعة المحدثين أقصى ما يمكن للانسان من وسائل معتبرة في مجال التحقيق، وشدّدت في تطبيقها تطبيقاً لا يوجد له نظير في أي حقبة من التاريخ»

ثم قوله هنا: «...وما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية التي عيّنها الله عز وجل لعلم الانسان الخ.» يدلّ على أنه كأنهم كانوا مُطالعين بأكثر من الجهد البشري. وكذلك من يرّد على جهود المحدثين ويشك في إصابتها، ويثير الاحتمالات في وقوع الأخطاء في أعمالهم، لأنها لم تكن مصنونة من النقص الفطري، هو أيضاً إنسان وليس ملكاً، ولا يتعدى الحدود الفطرية، ولا تكون أعماله مصنونة من النقص الفطري. وعلى هذا ردّ جهود المحدثين، والتشكيك فيها بإيراد الشبه والاحتمالات الضعيفة يفتح باباً أمام منكري الحديث، وخاصة إذا وجدوا مثل هذه الاحتمالات ممن يدافع عن السنة. فأنه المستعان.

(١٢١) راجع التعليق رقم (١٠٧) الذي بيّث في يقينية الحديث وظيقته، وكذلك تقدم ما مفاده أن المحدثين بعد هذا الجهد العظيم لولم يكونوا على اليقين من صحة الحديث، فلا يبقى أي معنى لكلمة اليقين في معاجم اللغة

وزد إلى أن الأساس الذي حصل لأجله الظن الغالب كان بالنظر إلى «الرواية»، لا بناحية «الدراية». وكانت وجهة نظرهم أكثر ما كانت إخبارية.

ولم يكن الفقه موضوعهم الأصلي. ولأجل هذا، كانوا ضعفاء بالنسبة للفقهاء المجتهدين، في إبداء الرأي حول الحديث بالوجهة الفقهية. (١٢٢) وعلى هذا، لابد من أي يسلم — مع الاعتراف الجائر بكمالاتهم — أن التحقيقات التي قاموا بها في الحديث، كان فيها نوعان من النقص: (١٢٣)

(١٢٢) لا يصح أن يقال: إن الدراية لاتحظى بأى أهمية في نقد الحديث، أو أن وجهة نظر المحدثين كانت إخبارية، لا فقهية، بل روعيت الدراية، واحترم العقل في نقد الحديث احتراماً كاملاً. ولا يعنى الاختلاف بين منهج المحدثين ومنهج الفقهاء أبداً أن المحدثين كانوا غافلين عن الدراية والتفقه، لأن الخلافات توجد حتى بين فقهاء العراق أنفسهم أيضاً. وهذا الذى يثبتته ابن القيم نقلاً عن شيخه الحافظ ابن تيمية قائلاً:

«قال: وقد تدبرت ما أمكنتنى عن أدلة الشرع مما رأيت قياساً صحيحاً يخالف حديثاً صحيحاً. كما أن المعقول الصحيح لا يخالف المنقول الصحيح، بل متى رأيت قياساً يخالف أثراً، فلا بد من ضعف أحدهما....» (اعلام الموقعين ٢/ ٣ — ٤ — دارالجيل)، وراجع أيضاً «فتاوى شيخ الاسلام» (١٩/ ٢٨٨)

(١٢٣) يعنى «ذخيرة السنة النبوية» ليست موثوقاً بها، لأن المحدثين لم يكونوا موفقين في نقد الأسانيد توفيقاً تاماً، لأنهم كانوا «أناساً»، وكذلك كانوا محرومين من التفقه وما كانوا يفقهون ما يروونه من الأحاديث.

ولأجل هذا القول انبرى الشيخ محمد إسماعيل السلفي فقال: «إن أنظار المحدثين أبعد بكثير من المضحكات التى أثبتت في مقالات الشيخين المودودى «والاصلاحى» ولا أدرى من هو «المهرج» الذى أرشد حضرات العلماء إلى أن المحدثين تفاضوا عن أصول الدراية، وأن وجهاتهم كانت إخبارية محضة. أقول بكل ثقة واعتماد: إن فقهاء العراق لم يضعوا في ضوء العقل، أى قاعدة من قواعد نقد الحديث حتى اليوم، بل هذا من أحلام الشيخ «شبل» والشيخ المودودى التى لا تفسر لها في دنيا الواقع، بل هو تخمين محض لا يمت إلى الحقيقة بصله.

ولأرب أن جهود علماء العراق في الأصول والقياس تستحق مائة ألف كلمة من كلمات الشكر والترحيب. وتدقيقاً لهم في المسائل، وتشقيقاتهم في الفروع حازت بالفعل، على الاعجاب والتقدير من قبل الأوساط العلمية.

ولكنه غر خاف أنها ليست من أصول العقل، بل هى تخريجات على منهج خاص، يُسَلَّم عدم تناسبها مع الأصول، حتى لدى أوساط «الجماعة الإسلامية» أيضاً. لقد نشر قريباً مقال قيم للشيخ أمين أحسن الاصلاحى، حول «تمليك الزكاة» انتقد فيه مذهب الحنفية انتقاداً صريحاً وشديداً. =

أحدهما بناحية «الإسناد»، والآخر بناحية «التفقه». (١٢٤)

يشير الشبهات حول الإسناد:

ثم ذكر الشيخ المودودي مناقشات بعض الصحابة فيما بينهم، ومناقشات علماء الجرح والتعديل في بعض الرجال، واختلاف الأقوال فيهم، مستدلاً بها على إمكان سيطرة الميول الشخصية على النقد عند جرح الرجال وتعديلهم، ذلك لأنهم لم يكونوا منزّهين عن النقائص البشرية. وبعد ذلك تناول بذكر الإسناد قائلاً:

«هذا أمر فن الرجال، والشئ الثاني المهم بعد ذلك هو: «الإسناد» لقد حاول المحدثون في تحقيق الأحاديث حديثاً حديثاً أن يعرفوا هل كان الراوي معاصراً لمن روى عنه أم لا؟ وإن كان معاصراً له فهل لقيه أم لا؟ فإن لقيه فهل سمع بنفسه ذلك الحديث منه أم سمعه من غيره، ولم يذكره. قاموا بتحقيق هذه الأمور إلى الحد الذي يمكن للإنسان تحقيقه، ولكن لا يلزم منه أنهم حصلوا على معلومات صحيحة أيضاً، في هذه الأمور عند تحقيق كل رواية.

ويمكن جداً أن تكون الرواية التي يحكمون عليها بالاتصال منقطعة في الحقيقة، ولم يعرفوا أن راويها مجهول الحال سقط من السند، ولم يكن ثقة. وهكذا الروايات المرسلة، أو المعضلة، أو المنقطعة التي تعتبر نازلة عن درجة القبول والاعتبار، يمكن أن جاءت بعضها عن طريق الثقات، وتكون صحيحة بالكلية. (١٢٥)

وكذلك فضيلة الشيخ المودودي أيضاً لم يقصر في النقد الصريح الحر على بعض المسائل الفقهية في كتابه «الحجاب».

وهذا النوع من النقد أمر متفق عليه لدينا جميعاً، فلا يتناسب أن يضيع الوقت في مثل هذه المباحث. (مبحث «الدراية وعلم الحديث» من كتاب «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث»)

(١٢٤) «التفهيمات» (١/ ٣٥٦)

(١٢٥) إيراد الشبه والاحتالات في ضعف الأحاديث الصحيحة، وفي صحة الأحاديث الضعيفة مع الاعتراف بقيام المحدثين بتحقيق هذه الأمور إلى الحد الذي يمكن للإنسان تحقيقه — يؤدي إلى أن يشك الإنسان حتى في الأمور المسلّمة. =

بناء على هذا وغيره من الأمور لا يمكن أن يعتبر علم الإسناد والجرح والتعديل صحيحاً بالكلية. (١٢٦)

هذه الاحتمالات التي أوردها الشيخ ههنا كلها ممكنة، ولاشئ في خلق الله غير ممكن. ولكن لا بد للانسان أن يقبل «الضابط» الذي يميز بين الصحيح والضعيف، والطيب والخبيث، والحق والباطل. وهذا الضابط الذي اختاره المحدثون لقبول الحديث ورده مأخوذ من كتاب الله عزوجل، في قبول الشهادات، والعمل بمقتضاه، فإن رفضناه فكأننا نرفض الأمور التي تنبئ على الشهادات، وبهذا تتسرب الشكوك في القضايا الشرعية كلها، وتعم الفوضى في حياة الانسان.

(١٢٦) يلزم مما تفضل الشيخ المودودي بأنه «لا يمكن أن يعتبر علم الاسناد، والجرح والتعديل صحيحاً بالكلية»، أن رفع القضايا إلى المحاكم الشرعية عبث لا يحتاج إليه، لأن قضاة الشريعة يقضون في جريمة السرقة بقطع اليد، وفي جريمة الزنا بالرجم بعد توفر نصاب الشهادة في كلتا الجريمتين، فإن أوردت على قضائهم مثل هذه الشبه الخطيرة، والاحتمالات البعيدة بأن قضاء هم ليس مصوناً من النقص الفطري، ولا يلزم منه أنهم حصلوا على معلومات صحيحة، ويمكن أن الشاهد كذب عليه، وهذا كله مع الاعتراف بأن القضاة بذلوا أقصى جهدهم في التحقيق في القضية، حسب حكم القرآن في قبول الشهادات — فإن أوردت مثل هذه الشبه تتعطل شريعة الله عزوجل، ولا تنفذ أحكامها أبداعاً على وجه الأرض، وتصبح جهود إقامة النظام الاسلامي هباء منثوراً.

مما لا مجال للشك في أن المحدثين — رحمهم الله استنبطوا أصول الرواية من نصوص القرآن في قبول الشهادات، وعلى هذا قبلوا أقوال العلماء في رواة الحديث جرحاً وتعديلاً، وبنوا عليه بعد توفر الشهادة فيهم صحة الأحاديث وضعفها. فان قيل: يمكن أنهم لم يحصلوا على معلومات صحيحة، لأنهم أناس ما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية لعلم الانسان.

يقال: بالله دونوا قانوناً جديداً للشهادة والرواية حتى يوثق به، ويعتمد عليه، وإلا مجرد إيراد الشبه، وإثارة الشكوك في أمور الشريعة من غير تقديم الحلول المناسبة لها يعتبر تشكيكاً في أمر الله عزوجل، وأمر رسوله ﷺ — مهما كانت النية خالصة. حتى لا يكون أمره مثل فخر الدين الرازي الذي كان يعاب بإيراد الشبه الشديدة، ويقصر في حلها، حتى قال بعض المغاربة:

«يورد الشبه نقداً، ويحلها نسيئة» (لسان الميزان: ٤ / ٤٢٨ — طبعة الهند) هذا، وإن لم يعتمد على الاسناد، وعلى علم الجرح والتعديل في نقد الأحاديث بالكلية، فكيف تعرف الصحيحة من الضعيفة. وما هو الجزء الباقي الذي لفقدانه لا يعتمد على تصحيح المحدثين وتضعيفهم بالكلية.

فان كان هذا الجزء هو «الدوق السليم» الذي حصل عليه الفقهاء، لأجل تفقههم في الدين، ونظرهم في القرآن، وسيرة الرسول ﷺ — حسب قول الشيخ المودودي، فهو حاصل للمحدثين أيضاً. (انظر لزيادة التوضيح التعليق رقم (١٢٨) الآتي.

نعم! ان هذه المادة جدية بالاعتماد عليها إلى أن يستمد منها في تحقيق السنة النبوية، وآثار الصحابة، وتراعى مراعاة مناسبة. ولكن لا تليق أن يعتمد عليها اعتمادا خاصا بالكلية.» (١٢٧)

يمجد الدراية ويقلل أهمية الرواية:

ذكر الشيخ فيما مضى أهمية الدراية، وغفلة المحدثين عنها، وعاد مرة ثانية إلى تمجيدها، وتقليل أهمية الرواية، ورميه إياهم بالاتكال عليها دون الدراية قائلا:

«أما وجهة النظر الفقهية (أي الحكم على صحة الحديث وضعفه بعد النظر في متنه) فلم تكن لها كبير صلة بموضوعهم الأصلي، ولأجل هذا كانت هذه الوجهة تغيب عن أنظارهم كثيرا، وقلما كانوا يلقون على الرواية النظرة الفقهية» (١٢٨)

(١٢٧) التفهيمات (١/ ٣٥٩ - ٣٦٠)

(١٢٨) قرر الشيخ المودودي هنا أن «النظر الفقهي و» النظر الحديثي» شيان يختلف أحدهما عن الآخر، وبالتالي ليس «الفقه» و«الحديث» بشئ واحد (راجع التعليق ١٢٢، ١٢٣) والآن نريد أن نعرف ماهو تعريف «الفقه» حتى نصل إلى أن المحدثين هل كان لهم نصيب منه أم لا؟

فالفقه — في الاصطلاح — هو: «العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال». «حصول المأمول من علم الأصول للنواب صديق حسن ص: ١ طبعة السلفية) وعلم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاص (ص ١١ — طبعة دارالقلم ١٣٧٨ م). وعلى هذا التعريف للفقه نراجع «صحيح البخاري»، فنجد أنه يورد الحديث الواحد في بعض الأحيان في عشرات المواضع تحت أبواب مختلفة وكتب مختلفة، لكثرة ما يحتوى عليه هذا الحديث من المسائل والأحكام.

فلو كان هم البخاري في صحيحه تجديد الاسناد فقط، لكفاه أن يورد الحديث في موضع واحد، وتخلص من هذا الجهد العظيم الذى جعل كتابه «أصح كتاب بعد كتاب الله في الحديث». لأن الفقه لم يكن موضوعه الأصلي.

ولكن إيراد الحديث الواحد في مواضع مختلفة من كتابه يدل على أنه لم يرد بذلك تجديد الاسناد فقط، بل أراد أيضا أن يستنبط منه الأحكام الكثيرة، ويستخرج منه المسائل الوفيرة.

وهذا لم يحصل له إلا لكفائه في فقه الدين، بل بجدارته أيضا على تفقيه الآخرين. وكذلك الأمر في سائر دواوين السنة حسب قدرات جامعها على استنباط المسائل بادراج الأحاديث تحت الأبواب الفقهية.

وبالتالي حصل في أكثر الأحيان تصحيحهم لرواية لا تصلح للقبول كثيراً من ناحية المعنى، أو حصل عدم اعتبارهم برواية أخرى، تُرى صحيحة، نظراً إلى معناها. وليس هنا مجال لتوضيح هذا الجانب بالأمثلة.... (١٢٩)»

ثم قال «اتضح من هذا البحث أن من يردّ الحديث كلياً على خطأ، كذلك أولئك الناس الذين اعتمدوا على الروايات فقط في الاستفادة من الحديث أيضاً ليسوا بمحفوظين من الخطأ. والمذهب الحق بينهما. وهذا هو المذهب الذي اختاره الأئمة المجتهدون. (١٣٠)»

وترى في فقه الإمام أبي حنيفة الكثرة الكثيرة من المسائل تنبني على الأحاديث المرسلة، والضعيفة، والمنقطعة، أو يستشهد عليها بحديث ضعيف الإسناد في مقابل حديث صحيح الإسناد، (١٣١) أو تنصّ الأحاديث هذا، ولا شك إن الاسناد روح الحديث، بل الاسناد هو الحديث. قال عبد الله بن المبارك (— ١٨١ هـ):

«الاسناد عندي من الدين، لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء» (مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي ١/ ٨٧ — طبعة ثانية بيروت) وراجع التخرّج المفصل لهذا القول في «مسألة العلو والنزول في الحديث» لابن طاهر المقدسي (ص ٤٤ — بتحقيق طبعه ابن تيمية بالكويت).

ولله درّ من قال: «العلم ما كان فيه قال حدثنا: وما سوى ذلك وسواس الشياطين اتضح من هذا التقرير جلياً أن المحدثين كما كانوا يهتمون بالأسانيـد، كذلك لم تكن تغيب عن أنظارهم الوجهة الفقهية أيضاً.

(١٢٩) لو وضّح هذا الجانب بالأمثلة لجنب كثيراً من الناس من الوقوع في الشبهات حول الحديث ولا يجوز لمسلم، فضلاً أن يكون داعية إلى الاسلام مدافعاً عن حوزته أبداً، أن يثير الشبهات حول الأحاديث، ويتركها بدون أن يفنّدها تفنيداً كاملاً.

(١٣٠) «هذا المذهب الحق» يفتح مجالاً لانكار الحديث، وبذلك صار فريسة لعدم الاعتدال، في

البحث عن مسلك الاعتدال، وصدق عليه القول السائر: «فرّ من المطر وقلم تحت الميزاب»

(١٣١) «قد سئل الشيخ المودودي عن مثال لقبول الامام ابي حنيفة حديثاً ضعيف الاسناد نظراً

إلى معناه، وتركه حديثاً صحيح الاسناد، ففضل بالردّ عليه قائلاً: «ليس أمامي الآن ذلك

المثال المطلوب، وأيضاً يطول البحث من تقديم الأمثلة هكذا.» (التفهيمات: ١/ ٣٦٤،

٣٦٦ — استدراك على مسلك الاعتدال) ورسائل ومسائل (١/ ٢٢١، ٢٢٣) لويس الأمرند

الأئمة — رحمهم الله — في ترك الاحاديث الصحيحة، كما قرّر الشيخ المودودي، وأنى لهم ذلك! بل

الواقع كما بين شيخ الاسلام ابن تيمية — رحمه الله — في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام».

فمن يريد التفصيل في ترك الأئمة الأحاديث الصحيحة، وعذرهم في ذلك فليراجعه فانه مهم.

فيها على أمر، ويرى الإمام أبو حنيفة وأصحابه أمراً آخر..» (١٣٢)

يعتبر الذوق معياراً على صحة الحديث:

بعد ما ذكر الشيخ موقف الإمام أبي حنيفة وأصحابه من الحديث، ذكر موقف الإمام مالك والإمام الشافعي أيضاً، في أسلوبه الخاص. ثم قال: «معاذ الله! ليس معنى ذلك أبداً أنهم كانوا ينحرفون عن قبول أى حديث بعد معرفتهم بصحته، بل الواقع أنه لم يكن مدار صحة الحديث لديهم على الإسناد فقط. وكان هناك «معيار آخر» أيضاً لاختبار الحديث ونقده. فمتى اطمأنوا إلى حديث ما بأنه أقرب إلى الحقيقة، قبلوه، ولو كان مرجوحاً من وجهة نظر المحدثين الأصيلة. (١٣٣)

ما هو هذا «المعيار الثاني»؟ (١٣٤) قد أشرنا إليه قبل هذا عدة مرات: إن الرجل الذي ينعم الله عز وجل — عليه بنعمة «الثقفة»، ينشأ فيه «ذوق خاص» بعد دراسة القرآن، وسيرة الرسول دراسة متأنية، تكون كيفيته مثل بصيرة «جوهري قديم» ينقد الجواهر على أدق الخصائص وأغمضها، ويكون نظره على النظام الكامل للشريعة الحققة من حيث الكل، ويعرف طبيعة هذا النظام. فمتى يرى الجزئيات، يهتدى ذوقه إلى معرفة أى منها تناسب طبيعة الإسلام، أو تخالفها. ومتى يرى الروايات، يكون هذا الذوق أيضاً معياراً لردّها وقبولها.

(١٣٢) التفهيمات (١/ ٣٦٠ — ٣٦١)

(١٣٣) هذا الكلام لادليل عليه كما تقدم في التعليق رقم (١٣١)

فإن قيل: إن مثاله حديث «المصرة» الذي رفضه بعض الفقهاء لعدم موافقته للقياس حسب زعمهم.

يقال: إن هذا القياس ليس قياساً اصطلاحياً، بل هو رأيهم الشخصي الذي نصبوه ضد الحديث النبوي الصحيح الموافق للقياس الصريح، كما فصله ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين» (٢/ ٣٨، ٢١٦ — طبعة دارالجيل)، وابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٣٦١ — ٣٦٧ — طبعة السلفية).

(١٣٤) إن كان الذوق معياراً لنقد الأحاديث، وهو معتبر في ردّها وقبولها، فما معنى أن الإمام أبا حنيفة كان يقدم الحديث الضعيف على الرأي والقياس؟!

وما سبب تصريح الأئمة بالرجوع إلى السنة الصحيحة، وترك أقوالهم المخالفة لها، كما ذكره الشيخ المودودي نفسه في التفهيمات (١/ ٣٦٣ — ٣٦٤) وقال: «إن جميع الأئمة يقولون: إن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ — يحرم عليه أن يقبل غيرها»

إن طبيعة الإسلام هي بعينها طبيعة الذات النبوية، فمن يفهم طبيعة الإسلام، ويقوم بدراسة الكتاب والسنة دراسة غائرة، يكون عارفاً بطبيعة النبي — ﷺ — (١٣٥)، بحيث تشهد بصيرته بمجرد ما يرى الروايات أيها من فعل النبي — ﷺ — وأيها أقرب إلى السنة النبوية. (١٣٦)

لا يحتاج إلى الإسناد كثيراً بعد الذوق:

حرر الشيخ فقهاء الأمة من الالتزام بقواعد نقد الحديث المتبعة لدى المحدثين، وسلم لهم الحق الكامل أن يحكموا على الحديث بما شأوا من الصحة والضعف، حسب أذواقهم، بل أعطاهم «صلاحيات واسعة» أكثر من هذا، تجعل الدين ألعب بها من يشاء وكيف يشاء. قال — رحمه الله — بعد الثناء على ذوق الفقهاء:

«لا يقتصر الأمر على هذا، بل المسائل التي لا ينص عليها الكتاب والسنة، يستطيع أن يقول فيها أيضاً، بأنه لو كانت المسألة الفلانية عرضت أمام النبي — ﷺ — لحكم فيها كذا وكذا.

(١٣٥) قال الشيخ محمد زكريا الكاندلوي ردّاً على من تأثر بكتابات الشيخ المودودي: «....اقرأوا

هذه المقالة البراقة للأستاذ المودودي، واقرأوها بعينين من أي تحمس، ثم قولوا منصفين:

أليست هذه المقالة تهدم علم الحديث؟

بل إنها تهدم دين الاسلام قاطبة، إذ أن مدار تفسير القرآن الكريم على الحديث وذخيرة الحديث عنده لا يعتمد فيها على كلام المحدثين في الاسناد، كما لا يسمح باتباعهم في صحتها وضعفها، بل الذي يطالع الكتاب والسنة بامعان، ولا تقل مدة مطالعته عن شهر، فهو يصنع عالماً بطبيعة الاسلام، ويتلشى في «الطبيعة المحمدية»، وتفتى روحه في «الروح المحمدية»، فيصبح مدار الحديث على ذوقه، فلا يحتاج إلى الاسناد، فله أن يحكم على حديث بالقبول، رده سائر الفقهاء والمحدثين، كما له أن يرفض حديثاً اتفق على قبوله جميع المحدثين والفقهاء، لماذا كل ذلك؟! (الأستاذ المودودي ونتائج بحوثه وأفكاره

للكاندلوي (ص ٥٦ — ٥٧)

(١٣٦) التفهيمات (١/ ٣٦١ — ٣٦٢)

وذلك لأن روحه تفتنى في الروح المحمدية، ونظرتة تتحد مع البصيرة النبوية، ودماعه ينصهر في قالب الإسلام. فهو يرى ويتفكر كما يريد الإسلام أن يُرى ويُتفكر. بعد ما يصل الإنسان إلى هذا المقام، لا يحتاج كثيراً إلى الإسناد، وهو يستمد منه بالضرورة، ولكن حكمه على الحديث لا يتوقف عليه وكثيراً ما يأخذ حديثاً محكوماً عليه بالغرابة، أو الانقطاع، أو حديثاً مطعوناً فيه بأى نوع من الطعون، لأن نظره الثاقب يطلع على «لعان الجوهر» في ذلك الحجر المهجور. (١٣٧)

وربما يعرض عن حديث مقبول، متصل السند، غير معلى، ولا شاذ. لأنه يرى شراب المعنى الذي هو في ذلك الكوب الذهبي مناسباً لطبيعة الإسلام، وملئاً لطبيعة النبي ﷺ — (ثم يقول — وهو يناقض نفسه بنفسه —:

(١٣٧) قال الشيخ محمد اسماعيل السلفي ما ملخصه: «بالغ الشيخ المودودي في هذا الجزء من المقال في وصف الفقهاء بل تحلى — ههنا — بحلة فضفاضة بالشعر القادياني [أى استخدم الكلمات الفخمة مثل القادياني لاثبات مقصوده — ولو كان ضعيفاً —، ولم يتقيد فيها باصطلاحات العلوم] في تعريف الفقيه فقال: روحه تفتنى في «الروح المحمدية»....»

وقال: «بعد ما يصل الإنسان إلى هذا المقام لا يحتاج كثيراً إلى الاسناد....» لا كلام في سمو مكانة الفقهاء، وعظم قدرهم، ورفعة شأنهم، ولكن كل ما قيل في الصفحات الأخيرة من «مسلك الاعتدال» عارٍ عن الدليل، بل هو شعر محض. والحق أن الأمر في هذا كله يرجع إلى الاختلاف في منهج التفكير فقط، وإلا ليس هناك «جوهراً» ولا «لعانه».

ولم ينته الأمر إلى هنا، بل القصر الذى يتاه الشيخ بطلعاته الشعرية أيضاً يهدمه بنفسه في الآخر حيث يقول:

«....وبما أن هذا الشئ ذوق محض، ولم ولن يندرج تحت أى ضابط. لأجل هذا

مازالت فيه فسحة للاختلاف ولا تزال...» (التفهيمات: ١ / ٣٦٢)

يتضح من هذا أن منهج تفكير الفقهاء أيضاً ذوق، لا أصول، فكيف يصير هذا «لعان الجوهراً».

فليدلنا أحد، ماذا منحنا الشيخ في هذه الصفحات الثلاث عشرة من مقاله «مسلك الاعتدال»؟

ويسأله منكرو الحديث: ماذا أسدى فضيلته إلينا، بعد هذا القدر من الملام، وما هو

الفرق بيننا وبينه؟؟؟!!

(موقف الجماعة الإسلامية من الحديث: الرد على الجزء الثالث من مقال مسلك الاعتدال)

«وبما أن هذا الشيء ذوق محض، ولم ولن يندرج تحت أى ضابط، لأجل هذا، مازالت فيه فسحة للاختلاف، ولا تزال. وعلى هذا، وقعت اختلافات كثيرة بين الأئمة المجتهدين في جزئيات المسائل، وليس من الضروري أن يتوافق ذوق شخص مع آخر بالكلية. (١٣٨)

وهذا هو السبب الذي لأجله اختلف أئمة المذهب الواحد فيما بينهم في كثير من المسائل. (١٣٩)

هذه هي خلاصة أفكاره نحو الحديث والمحدثين التي لم يرجع عنها، (١٤٠) وهذه هي الشبهات التي أثارها حول الاسناد. وأما إمشادته بالدراية وترجيحه لإياها على الرواية، فجعل منكرى الحديث يستدلون به للدفاع عن موقفهم المعادي من السنة.

(١٣٨) وسيلة العلم بالأحاديث عندنا هو الاسناد. وهو خصيصة هذه الأمة دون غيرها. قال ابن المبارك: «الاسناد عندي — من الدين، لولا الاسناد لقال من شاء ماشاء» وأما عند الشيخ فنوق المجتهد أيضا معيار نقد الحديث. وعرفنا من كلام الشيخ أن ذوق كل مجتهد يختلف عن الآخر، وأيضا ليس من الضروري أن يكون ذوق كل مجتهد صوابا، ولأجل هذا احتاج الأئمة إلى السنة، وصّر حوا بالرجوع إليها، وترك أقوالهم لمخالفة لها (التفهيمات: ١ / ٣٦٣)

فينشأ هنا سؤال: كيف يكون «الذوق» معيارا على السنة، وهو محتاج إليها؟ والذوق يختلف باختلاف الأشخاص، فذوق من يعتبر في نقد الحديث؟! وهذا السؤال يحتاج إلى الجواب، فهل من مجيب؟

(١٣٩) التفهيمات (١ / ٣٦٢ — ٣٦٣)

(١٤٠) قد أصّر مخلصه على الرجوع عن مثل هذه الكتابات التي تقلل أهمية الحديث، وتثير ضجة في أوساط العلماء بالحديث، تعوق سير الدعوة، ولكنه دافع عن موقفه هذا بدون أى مبالاة، وحاول إقناع المعارضين له، من غير أن يطرأ أى تغيير في موقفه. راجع «الاستدراك على مسلك الاعتدال» المطبوع في آخره.

رُسائل ومسائل» للشيخ المودودي (١ / ٢١٩ — ٢٣٥ — ط سادسة ١٩٧٤ م. باكستان)

حيث ردّ على أسئلة السائلين عن هذا الموضوع بعناوين مختلفة مثلا: «الحديث والفقه». و «حرية التحقيق في نظام الجماعة الاسلامي»، «مكانة الاسناد والتفقه في تحقيق الأحاديث» وهذه الردود تؤكد ما قاله في مسلك الاعتدال تأكيداً تاماً. ولأجل هذا الاصرار ردّ كثير من العلماء على موقفه من الحديث في كتب مستقلة، ومقالات عديدة. كما سيأتى ذكرها إن شاء الله.

رأيه في صحيح البخاري:

إن كل من يحاول أن يقلل أهمية الحديث النبوي في أعين المسلمين، وينال من ثقة المحدثين، يردّ أولاً على أحاديث الصحيحين للبخاري ومسلم، فإنه يعرف إن نجاحه في تشكيك صحة أحاديثهما — وخاصة في أحاديث البخاري — فنجاحه في تشكيك دواوين السنة الأخرى أهون. «وذلك لأنهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم عند الأمة، وهما اللذان لا مطعن في صحة حديث من أحاديثهما عند العارفين من أهل العلم».^(١٤١)

لقد وجه سؤال إلى الشيخ المودودي عن «أصح الكتب بعد كتاب الله» فقال: «لقد وجهت سؤالاً أخيراً عن كون «صحيح البخاري» أصح الكتب بعد كتاب الله. والإجابة عنه بالاختصار: ان ما وصل إلينا بأهم وأرق وسائل العلم والمعرفة في العالم هو كتاب الله. وذلك لتواتر نقله عن آلاف من الناس.

ثم الكتاب الذي وضلت إلينا محتوياته بأسانيد معتبرة أشد الاعتبار هو «صحيح البخاري». وذلك لأن مؤلفه قام بتمحيص أسانيد أكثر من تمحيص أى مؤلف آخر، وهذا الحكم عليه بالصحة بناحية الإسناد فقط. وهو صحيح من هذا الجانب قطعاً.

أما نقد أحاديثه بالنظر إلى الدراية فقد أشرت آنفاً^(١٤٢) إلى أنه لم يكن يتعلق بفن أهل الرواية إلى حد كبير.^(١٤٣) ولهذا لا يصحّ الادعاء بأن تقبل جميع الأحاديث الواردة في «صحيح البخاري» كما هي، من غير النقد

(١٤١) «دفاع عن الحديث النبوي» (ص ١٥٨) نقلاً عن العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «دائرة المعارف» (٤/ ٤٢٥)

(١٤٢) قال ما ملخصه: «إن الدراية تتعلق بمحتويات الحديث، والرواية تتعلق كلياً بالأسانيد. وإن الخدمة التي قام بأدائها أهل الرواية هي جمع الأحاديث بأسانيد معتبرة فقط. أما أخذ ما فيها من المسائل فهو من مهمات أهل الدراية.» (رسائل ومسائل) (٢/ ٣٨ — طبعة ثالثة ١٩٧٩ م.

(١٤٣) كلام الشيخ المودودي هذا لا يختلف عن كلام المستشرق (غاستون ويت) الذي تقدم في التعليق رقم (٦٦) وعن كلام أحمد أمين في فجر الاسلام (ص ٢١٧) وراجع للرّد على هذه الفكرة التمهيد ولادة قلة الاطلاع على كتب علوم الحديث، التعليق رقم (٦٤)، حيث أثبت أن جهود المحدثين في نقد متون الحديث لا تقلّ عن جهودهم في نقد الأسانيد.

وليعلم أيضا بهذا الصدد أنه لا يلزم من صحة الرواية سنداً، أن تكون محتوياتها صحيحة من جميع النواحي، وجديرة بالقبول كما هي. (١٤٥)

معروف أن علماء الحديث الفطاحل، وأساطين الجرح والتعديل قاموا بنقد أحاديث صحيح البخاري طبق أدق ما يمكن للإنسان من قواعد النقد، فوجدوها على مستواها، وصرحوا بأنه أصبح الكتب بعد كتاب الله. وتلقته الأمة بالقبول.

وبعد هذا، الدعوة إلى نقده في هذا الزمن الزمن الذي كثر فيه

(١٤٤) نشرت مجلة «النير» الأسبوعية (الصادرة في ٢٤ / شوال ١٣٧٤. هـ الموافق ١٧ — ٢٤ من يونيو ١٩٥٤ م. ص ١٣، جلد ٧، عدد ٢٣ — ٢٤) خطاباً للشيخ المودودي، ورد فيه ما يلي:

إذا انتقد أحد اليوم لأحاديث صحيح البخاري، لا يلام على مجرد نقده لها، إن كان طبق القواعد «(المودودية والأحاديث النبوية للشيخ عبد الله الأمر تسرى: ص ٢٦ — ط ثانية)

هذا، وذكر الشيخ عطاء الله حنيف (صاحب التعليقات السلفية على سنن النسائي) أن الشيخ المودودي ألقى محاضرة في قاعة «بركت علي» بلاهور، تناول فيها «البخاري» وجامعه الصحيح بدون حاجة، وقال فيه قولاً بكل صراحة، يقلل أهمية هذا الكتاب الأساسي للإسلام، ويشكك في صحة أحاديثه (مقدمة «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث: ص ٤٦ — مقدمة)

ويذكر أن الشيخ المودودي قال في المحاضرة المذكورة:

«لا يستطيع أي رجل شريف، أن يدعى أن جميع أحاديث صحيح البخاري صحيحة» (إضاحه الحق للأستاذ عبد الحق الهاشمي القرشي: ص ٧٩ — مقال الشيخ محمد يونس الدهلوي) وقال كاتب المقال: «إن صحت نسبة هذا القول إلى الشيخ المودودي فهو أشبه بقول المرزا غلام أحمد القادياني المتنبئ الكذاب: كل يقبلني الأذرية البغابا»

وزد إلى ذلك أن محاضرة الشيخ المودودي هذه، كانت دفاعاً عن السنة، وللرد على منكري الحديث، إذ نشرت مجلة «طلوع إسلام» مقالاً لرفض السنة. ولكن الأسف أن هذه المجلة استغلت محاضرتي في تأييد موقفها المعادي من السنة. (إضاحه الحق: ص ٦) راجع مجلة «الاعتصام» الصادرة (٢٧ / مايو — ٣ / يونيو ١٩٥٥ م.) للرد على محاضرة الشيخ المودودي مفصلاً.

المفرضون، وقَلَّ فيه العلماء المخلصون أمر عجيب، كم كنت أتمنى أن لو لم
يصدر مثل هذا الكلام من مثل الشيخ المودودي — رحمه الله — .

* * * *

أصول المحدثين في نقد الأحاديث

من أصول أهل العلم بالسنة أنه إذا كان رواية الحديث حفاظا عادلين، وإسناده متصلا إلى منتهاه، ومتنه خاليا من الشذوذ، والعلّة، يعتبر الحديث صحيحا، لأن الحديث الصحيح عندهم هو:

«ما رواه عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معّل ولا شاذ.» (١٤٦)

نظرة واحدة في هذا التعريف توضّح أن من شروط الصحيح عند المحدثين، «الضبط» و «العدالة» وهما يتعلقان بالراوي؛ و «الاتصال» خاصّ بالسند، وعدم «الشذوذ» وعدم «العلّة»، يشتركان بين المتن والإسناد.

ولم تكن هذه الشروط الجامعة للراوي، والمروي، والإسناد لدى المحدثين إلا لتطبيقها، ومراعاتها في الحكم على صحة الحديث. وأيضاً ما كان ظاهر اتصال السند، وعدالة الراوي، يمنعان المحدثين أبداً، من البحث في متن الحديث. وكُتِبَ «علل الحديث» أكبر شاهد على ذلك. (١٤٧)

ولقد سبّب هذا التمهّص الدقيق للسنة نشأة مصطلح الحديث الذي يحتوى على علم الحديث رواية ودراية، وعلم الجرح والتعديل، وعلم تأريخ الرجال، والناسخ والمنسوخ، وعلل الحديث، وغريب الحديث، وما إلى ذلك. وهذا يلقي الضوء الكافي على أن الأحاديث ليست كما يتصور المعترضون على السنة النبوية، أو كما يريد بعضنا من الشهرة بنقد الأحاديث بغير علم بأصول النقد ورجاله، أو كما يتصور من كانت ثقافته أجنبية عن السنة النبوية، فيستسيغ ردّ بعض الأحاديث التي لا تتفق مع الأفكار

(١٤٦) راجع «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ١٠ — طبعة نور الدين عتر)، و «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص ٢١ — مع الباعث)، و «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٢٩ — طبعة الممنكاف) و «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للسبوطي (١/ ٦٣ — طبعة عبد الوهاب)، و «قواعد التحديث» للقاسمي (ص ٧٩ — طبعة البيطار).

(١٤٧) ولا يخفى على من له إلمام بكتب العلل، أنها لا تبحث في الصحة والضعف، والجرح والتعديل، بل — كما قال الحاکم النيسابوري في «معرفه علوم الحديث» (ص ١١٢) — تبحث في (أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فان حديث المجروح ساقط، وعلّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدّثوا بحديث له علّة، فيخفى عليهم علمه) راجع «السنة المفترى عليها» (ص ٧٣ — ٧٥)

الغربية، أو الشرقية، دون أدنى جهد وبحث في هذه العلوم للوصول إلى
الحقيقة. (١٤٨)

*

*

*

(١٤٨) «السنة المفتى عليها» (ص ٦٧)

مدى حرية نقد الأحاديث لدى الشيخ المودودي

يرى الشيخ المودودي — رحمه الله — حرية التحقيق وصراحة النقد في النظام الإسلامي، ولا يختلف اثنان في أنه يطالب بها كل مسلم يريد الالتزام بالإسلام. ولكن إذا وصلت الدعوة إلى النقد والتحقيق إلى أن لا يتقيد الإنسان حتى في المجالات التي هي خارجة عن تخصصاته، ويمارس حقه في النقد والتحريض حتى في أحاديث الصحيحين التي تلقىها الأمة بالقبول على مر الدهور وكرّ العصور. فلا يبقى إلا أن تنشأ الفوضى في مسلمات الدين، وأمور الشريعة.

أما نقد الأحاديث الصحيحة من جديد، في هذا الزمن الذي لا يفرق علماءه بين الرطب واليابس، فلا داعي له إلا بعد أن يعلن عدم الثقة بجهود المحدثين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها كلياً، ثم يلعب بها من يشاء، وكيفما يشاء. ويرد الحديث نظراً إلى متنه، أو اعتماداً على فهمه الخالص للدين، أو مخالفته للدراية والتفقه. (١٤٩)

قال الشيخ — وهو بصدد الرد على السؤال عن توضيح الفرق بين الرواية والدراية —:

(في الحقيقة أن سوء التفاهم الذي ابتليت به، هو أنكم تحسبون أنني أرجح التفقه على الحديث، أو أعتبرهما متساويين، والأمر ليس كذلك. (١٥٠)
بل الواقع أن الرواية المنسوبة إلى النبي — ﷺ — تكون نفسها موضع البحث والدراسة من حيث صحة نسبتها إلى النبي — ﷺ —.
كل رواية صحّحها المحدثون بحكم إسنادها، تعتبر — عندكم — حديث النبي — ﷺ — وجوباً، ولكنه لا يجب عندي، لأنني لا أرى صحة

(١٤٩) راجع التعليق رقم (١١٧)

(١٥٠) لا، بل الأمر كذلك، لأن الشيخ نفسه قال في آخر هذا الكلام: «إذا رأى أحد في هذا الباب التساوي بينهما ما ارتكب جريمة، وكذلك إذا رجّح أحدهما على الأخرى أيضاً لم يرتكب جريمة» راجع التعليق رقم (١٥٥). وقال أيضاً في (رسائل ومسائل: ١/ ٢٢٢): «إن إسناد الحديث، وتفقه المجتهد لا يترجّح أحدهما على الأخر مطلقاً....»
ولا يخفى أن وضع الرواية والدراية في مرتبة واحدة، مذهب المعتزلة (الإضاحه ٣٢)

الإسناد دليلاً لازماً على صحة المتن، والإسناد ليس — عندي — وسيلة واحدة للعلم بصحة الحديث،^(١٥١) بل هو أحد الطرق التي يحصل بها الظنّ الغالب، في كون الرواية حديث النبي — ﷺ — .^(١٥٢)

فيجب عندنا أن ينظر في المتن، ويراعى فهم الدين^(١٥٣) الذي حصلنا عليه، من جهة العلم الكلي بالكتاب والسنة، ويلقى النظر على السنة التي لها صلة بالحادث، وثبتت بطريق أقوى.

هذا إضافة إلى نواح عديدة أخرى^(١٥٤)، لا يمكن أن ننسب أى حديث بدون مراعاتها، إلى النبي — ﷺ — .^(١٥٥)

لم يصرح الشيخ المودودي بتلك النواحي العديدة الأخرى، التي بدون مراعاتها لا يمكن أن ينسب حديث إلى النبي — ﷺ — ولكن يمكن الاطلاع عليها من خلال دراسة كتاباته التي يردّ فيها على الأحاديث

(١٥١) غرض الطرف في هذا التقرير عن جهود المحدثين في تمحيص الروايات من طرق متعددة، غير الاسناد.

(١٥٢) إذا لم يحصل بمجهود المحدثين الجبارة في نقد الحديث وتمحيصه تمحيصاً دقيقاً إلا الظن الغالب، فعلى المهتمين باللغات أن يشطبوا لفظة «اليقين» من معاجم اللغات وقواميسها لأنّ المحدثين قاموا في هذا المجال بأقصى ما يمكن من الجهد البشري — كما اعترف به الشيخ نفسه — وهم لم يكونوا مطالبين أكثر من ذلك (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولا أدرى بعد هذا من يقوم بجهد يفوق الحدود البشرية حتى ينشئ عمله على «اليقين»!!؟

(١٥٣) لا أدري فهم من يعتبر؟ أفهم الفقهاء؟ فهو يختلف اختلافاً تاماً في مسألة واحدة، أم فهم المحدثين؟ فهو متهم عندهم بالبساطة، والقشر بدون اللب. أم فهم المعتزلة لأنهم أصحاب «العقول الصريحة»؟ ولكن لا يرضى به جمهور طوائف المسلمين.

(١٥٤) لقد عرفنا ماضى من جهود المحدثين المتنوعة في نقد الأحاديث بأنهم تطرقوا إلى كل ناحية من نواحي نقد الحديث وتمحيصه، ولكن الشيخ، مع الاعتراف بفضلهم، لا أدري لماذا يصرّ أن يقول قولاً لا دليل عليه من الصحة والواقع.

(١٥٥) «رسائل ومسائل» (١/ ٢٣٣) وزاد الشيخ المودودي: «فليس الخلاف بيننا وبينكم في أنه هل يتساوى حديث الرسول واجتهاد المجتهد أم لا؟ بل الخلاف في الواقع، في أن رأى المحدث بحكم الرواية، ورأى المجتهد بحكم الدراية يتساويان في ردّ الروايات وقبولها، واستنباط الأحكام منها أم لا؟ ورأى أيهما يرجح؟

إذا رأى أحد في هذا الباب التساوى بينهما ما ارتكب جريمة، وكذلك إذا رجّح إحداها على الأخرى لم يرتكب جريمة....»

الصحيحة، وهي تتلخص في النقاط التالية: (١٥٦)

* مخالفة الحديث العقل والنوق.

* مخالفته القرآن.

* مخالفته الوقائع التاريخية.

* تعارض الأحاديث فيما بينها.

هذا، ولا يفوتني أن أقول أن رفض الأحاديث الصحيحة — التي
ظاهرها يتعارض مع القرآن، أو الأحاديث الأخرى، أو العقل، أو التاريخ —
اعتماداً على هذه الأمور، ينشأ عن قلة الاطلاع على ما كتبه علماء الأمة في
مشكل الأحاديث والآثار، وعن العجز عن التوفيق فيما بينها، ويرجع إلى عدم
الثقة بجهود المحدثين، وإلى تأليه العقول والأذواق إزاء الأحاديث الصحيحة.
وإليك الآن بعض الأحاديث الصحيحة التي رفضها الشيخ
المودودي تطبيقاً لهذه القواعد:

(١٥٦) هذه هي النقاط التي تشبث بها منكروا الحديث قديماً وحديثاً للرد على الأحاديث
الصحيحة كما ذكرها الشيخ المودودي نفسه في (التفهيمات: ١/ ٣٥٤). والفرق بينه
وبينهم هو الفرق ما بين الرد الجزئي، والرفض الكلي، لأنهم يعمّمون هذه القواعد، ويجعلونها
معيّاراً على السنة، والشيخ يردّ بها بعض الأحاديث الصحيحة وقد قال بعد ذكر هذه
النقاط، وهو بصدد الرد على منكرى الحديث — «يستدلّون بهذه الأفراد على رفض
المجموعة الحديثية كلها، وهذا أشبه بالاستدلال بشروط عدة أفراد من الجماعة، على شروط
الجماعة كلها» (التفهيمات: ١/ ٣٥٤)

حديث «الكذبات الثلاث»

عن أبي هريرة — رضي الله عنه — أن رسول الله — ﷺ — قال: «لم يكذب إبراهيم النبي — عليه السلام — قط، إلا ثلاث كذبات، ثنتين في ذات الله، وقوله: (إني سقيم)، وقوله: (بل فعله كبيرهم هذا).

وواحدة في شأن «سارة»،^(١٥٧) فإنه قدم أرض جبّار، ومعه سارة، — وكانت أحسن الناس —^(١٥٨) فقال لها: إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتى، يغلبني عليك. فإن سألك فأخبريه أنك أختى، فإنك أختى في الإسلام. فإني لا أعلم في الأرض مسلماً غيري وغيرك.

فلما دخل أرضه، رآها بعض أهل الجبّار، أتاه فقال له: لقد قدم أرضك امرأة لا ينبغي لها أن تكون إلا لك. فأرسل إليها، فأتى بها. فقام إبراهيم — عليه السلام — إلى الصلاة، فلما دخلت عليه، لم يتألم أن بسط يده إليها، فقبضت يده قبضةً شديدة.

فقال لها: ادعى الله أن يطلق يدي، ولا أضرك. ففعلت. فعاد، فقبضت أشدّ من القبضة الأولى. فقال لها مثل ذلك. ففعلت، فعاد، فقبضت أشدّ من القبضتين الأولىين. فقال: ادعى الله أن يطلق يدي، فلك الله أن لا أضرك. ففعلت. وأطلقت يده. ودعا الذي جاء بها، فقال له: إنك أتيتني بشيطان، ولم تأتني بإنسان، فأخرجها من أرضى، وأعطها «هاجر».

قال: فأقبلت تمشى فلما رآها إبراهيم — عليه السلام — انصرف.

(١٥٧) قال العلماء: والواحدة التي في شأن «سارة» هي أيضاً في ذات الله لأنها سبب دفع كافر ظالم عن مواجهة فاحشة عظيمة، وإنما خصّ اثنتين بأنهما في ذات الله تعالى، لكون الثالثة تضمنت نفعه وحظاً مع كونها في ذات الله تعالى (شرح صحيح مسلم للنووى: ١٥/ ١٢٤ — ١٢٥ — طبعة دارالفكر بيروت)

(١٥٨) في «صحيح مسلم» في حديث الاسراء الطويل، من رواية ثابت عن أنس في ذكر يوسف: «أعطى شطر الحسن». وزاد أبو يعلى من هذا الوجه: «أعطى يوسف وأمه شطر الحسن — يعني سارة — .

وفي رواية الأعرج عن أبي هريرة في آخر البيوع من صحيح البخارى (٤/ ٤١٠ — (٤١١): دخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء» (فتح البارى: ٦/ ٣٩٢)

فقال لها: مَهَيِّمٌ^(١٥٩)؟ قالت خيراً. كَفَّ الله يد الفاجر، وأخدم خادماً.
قال أبو هريرة: فتلك أمكم^(١٦٠) يا بني ماء السماء!^(١٦١)

* * *

(١٥٩) أى ما شأنك، وما خبرك. ويقال أن الخليل أول من قال هذه الكلمة.
(١٦٠) كأن أبا هريرة خاطب بذلك العرب لكثرة ملازمتهم للفلوات التى بها مواقع القطر لأجل
رعى دوابهم. ففنيه تَمَسَّكَ لمن زعم أن العرب كلهم من ولد إسماعيل.

وقيل: أراد بماء السماء زمزم لأن الله أنبعها لهاجر، فعاش ولدها بها فصاروا كأنهم
أولادها. قال ابن حبان في صحيحه: كل من كان من ولد إسماعيل يقال له ماء السماء،
لأن إسماعيل ولد هاجر، وقد رُئِيَ بماء زمزم، وهى من ماء السماء.
وقيل: سموا بذلك لخلوص نسبهم، وصفائه، فاشبه ماء السماء وعلى هذا فلا متمسك
فيه.

وقيل: المراد بماء السماء عامر ولد عمرو جد الأوس والخزرج، قالوا: إنما سُمِّيَ بذلك لأنه كان
إذا قحط الناس أقام لهم ماله مقام المطر. (فتح الباری: ٦ / ٣٩٤)

(١٦١) صحيح البخارى (٤ / ٤١٠ — ٤١١ = البيوع / باب شراء المملوك من الحر بن وهبته وعتقه)
و (٥ / ٢٤٦ = الهبة / إذا قال أخدمتك هذه الجارية) و (٦ / ٣٨٨ = الأنبياء / واتخذ الله
إبراهيم خليلاً) من طريقين. و (٩ / ١٢٦ = النكاح / اتخذ السراى) و (١٢ / ٣٢١ =
الأكراه / إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حدَّ عليها) وصحيح مسلم رقم (٢٣٧١)
واللفظ له —. وسنن أبى داود رقم (٢٢١٢)، وجامع الترمذى (٣١٦٥)

(فائدة): قلنورد ذكر «الكذبات» صراحة أو إشارة، على لسان إبراهيم — عليه السلام
— في حديث الشفاعة الطويل، الذى هو موجود في أكثر دواوين السنة.

آراء العلماء في تأويل هذا الحديث:

* قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) في تفسير قوله (بل فعله كبيرهم هذا): [الأنبياء: ٦٣]

وقد زعم بعض من لا يصدّق بالآثار، ولا يقبل من الأخبار إلا ما استفاض به النقل من العوام أن معنى قوله (بل فعله كبيرهم هذا) إنما هو: «بل فعله كبيرهم هذا إن كانوا ينطقون، فاسألوهم». أى إن كانت الآلهة المكسورة تنطق فإن كبيرهم هو الذي كسرهم.

وهذا قول خلاف ما تظاهرت الأخبار عن رسول الله — ﷺ — أن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاث كذبات...

وغير مستحيل أن يكون الله تعالى ذكره، أذن لخليله في ذلك ليقرع قومه به، ويحتجّ به عليهم، ويعرفهم موضع خطئهم، وسوء نظرهم لأنفسهم، كما قال مؤذن يوسف لإخوته (أيتها العير انكم لسارقون) [يوسف: ٧٠] ولم يكونوا سرقوا شيئاً. (١٦٢)

* وقال ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ):

«رجاء الرخصة في المعارض، وقيل: إن فيها عن الكذب مندوحة. فمن المعارض قول إبراهيم — عليه السلام — في امرأته: «إنها أختي»، يريد أن المؤمنين إخوة... (١٦٣)

* وقال نظام الدين حسن بن محمد القمي:

«... أما قوله لسارة: إنها أختي، فالمراد أنها أخته في الدين. فلم يكن

(١٦٢) «تفسير الطبري المسمى بجامع البيان في تفسير القرآن» (١٧/ ٣ — ٣١ — دارالفكر بيروت ١٩٧٨ . موهتفسير الماوردي (٣/ ٤١٨ — ٤١٩ — طبعة وزارة الأوقاف بالكويت)

(١٦٣) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٣٥ — طبعة مصر ١٩٦٦ م.

وَقَتَدِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُسْلِمٌ سَوَاهِمَا. (١٦٤)

* وقال أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦ هـ) بعد تأويل هذه الأمور الثلاثة:

«وهذه التأويلات لنفي الكذب عن إبراهيم. والأول هو الأولى للحديث فيه.

ويجوز أن يكون الله عز وجل أذن له في ذلك لقصد الصلاح، وتوبيخهم، والاحتجاج عليهم، كما أذن ليوسف حتى أمر مناديه، فقال لإخوته (أيتها العير إنكم لسارقون) ولم يكونوا سرقوا. (١٦٥)

* قال محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ): «قال المازري: أما الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالى، فالأنبياء معصومون منه. وأما ما لا يتعلق بالبلاغ، ففي إمكان وقوعه منهم وعصمتهم منه القولان المشهوران للسلف والخلف.

قال القاضي عياض: الصحيح أن الكذب فيما يتعلق بالبلاغ، لا يتصور وقوعه منهم، سواء جوزنا الصغائر منهم، أو عصمتهم منه أم لا، وسواء قل الكذب أو كثر. لأن منصب النبوة يرتفع عنه، وتجوزة يرفع الوثوق بأقوالهم.

وأما قوله — ﷺ —: «ثنتين في ذات الله تعالى، وواحدة في شأن سارة، فمعناه: أن الكذبات المذكورة هي بالنسبة إلى فهم المخاطب والسامع وأما في نفس الأمر فليس كذباً مذموماً، لوجهين:

أحدهما: أنه ورى بها، فقال في سارة: أختي في الإسلام. وهو صحيح في باطن الأمر. والوجه الثاني: أنه لو كان كذباً لا تورية فيه لكان جائزاً في دفع الظالمين، وقد اتفق الفقهاء على أنه لوجاء ظالم يطلب إنساناً مختلفاً ليقنته، أو يطلب ودیعة لإنسان ليأخذها غصبا، وسأل عن ذلك،

(١٦٤) «تفسير غرائب القرآن» المطبوع على هامش تفسير الطبري (١٧/ ٣٣)

(١٦٥) «معالم التنزيل» المطبوع على هامش تفسير الخازن (٤/ ٢٩٩ — دارالفكر بيروت ١٩٧٩ م.

وجب على من علم ذلك إخفاؤه، وإنكار العلم به. وهذا كذب جائز، بل واجب لكونه في دفع الظالم، فنبه النبي ﷺ — على أن هذه الكذبات ليست داخلة في مطلق الكذب المذموم.

قال المازري: وقد تأول بعضهم هذه الكلمات، وأخرجها عن كونها كذباً، قال: ولا معنى للامتناع من إطلاق لفظ أطلقه رسول الله ﷺ — قلت: أما إطلاق لفظ الكذب عليها فلا يمتنع لورود الحديث به. أما تأويلها فصحيح لا مانع منه» (١٦٦)

* وقال علاء الدين علي بن محمد البغدادي المعروف بالخازن (ت ٧٢٥ هـ): «... فكل هذه الألفاظ صدق في نفسها، ليس فيها كذب. فإن قلت: قد سمّاها النبي ﷺ — كذبات بقوله: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات.»

وقال في حديث الشفاعة: «ويذكر كذباته.» قلت: معناه أنه لم يتكلم بكلام صورته صورة الكذب، وإن كان حقاً في الباطن، إلا هذه الكلمات.

ولما كان مفهوم ظاهرها خلاف باطنها أشفق إبراهيم — عليه السلام — منها بمؤاخذته بها.» (١٦٧)

* قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

«فالكذب على الشخص حرام كله، سواء كان الرجل مسلماً، أو كافراً، براً أو فاجراً، ولكن الافتراء على المؤمن أشد، بل الكذب كله حرام. ولكن تباح عند الحاجة الشرعية «المعارض»، وقد تسمى كذباً. لأن الكلام يعني به المتكلم معنى، وذلك المعنى يريد أن يفهمه المخاطب. فإذا لم يكن على ما يعنيه فهو الكذب المحض.

وإن كان على ما يعنيه، ولكن ليس على ما يفهمه المخاطب فهذه «المعارض». وهي كذب باعتبار الإفهام، وإن لم تكن كذباً باعتبار الغاية

(١٦٦) شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ١٢٤) — دارالفكر بيروت ١٩٧٨ م.

(١٦٧) «لباب التأويل في معاني التنزيل» المعروف بتفسير الخازن (٤/ ٢٩٩)

السائغة. ومنه قول النبي ﷺ — لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات ... وهذه الثلاثة معاريض. (١٦٨)

* وقال شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ): «قال شيخنا — يعني ابن تيمية — رضي الله عنه:

والذي قيست عليه حيل الربوية وليست منه نوعان: أحدهما: «المعاريض»، وهي أن يتكلم الرجل بكلام جائز، يقصد به معنى صحيحاً، ويوهم غيره أنه يقصد به معنى آخر، فيكون سبب ذلك الوهم كون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو شرعيتين، أو لغوية مع احداهما، أو عرفية مع إحداهما، أو شرعية مع إحداهما، فيعني أحد معنياه، ويوهم السامع له أنه إنما عني الآخر: إما لكونه لم يعرف إلا ذلك، وإما لكونه دلالة الحال تقتضيه، وإما لقرينة حالّة، أو مقاليّة، يضمّنها إلى اللفظ. أو يكون سبب التوهم كون اللفظ ظاهراً في معنًى، فيعني به معنًى يحتمله باطناً: بأن ينوي مجاز اللفظ دون حقيقته، أو ينوي بالعام الخاص أو بالمطلق المقيّد.

أو يكون سبب التوهم كون المخاطب إنما يفهم من اللفظ غير حقيقته لعرف خاص به، أو غفلة منه، أو جهل، أو غير ذلك من الأسباب، مع كون المتكلم إنما قصد حقيقته.

فهذا كله إذا كان المقصود به رفع ضرر غير مستحق فهو جائز كقول الخليل: «هذه أختي» وقول النبي ﷺ: «نحن من ماء». وقول الصديق — رضي الله عنه — «هاديني يهديني السبيل» ومنه قول عبد الله بن رواحة: «شهدت بأن وعد الله حق» الآيات. أوهم امرأته القرآن.

وقد يكون واجباً إذا تضمّن دفع ضرر يجب دفعه، ولا يندفع إلا بذلك. (١٦٩)

(١٦٨) مجموع فتاوى شيخ الاسلام (٢٨/ ٢٢٣ — تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ) و«الجواب

الصحيح لمن بدل دين المسيح» له ايضاً (٤/ ٢٨٧ — ٢٨٨ — طبعة المجد
(١٦٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ٢٣٤ — ٢٣٥ — دارالجيل)، و «إغاثة اللهفان من
مصابيد الشيطان» لابن القيم (٢/ ١١٢ — ١١٣ — دارالمعرفة بيروت)

* وقال أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) «أما الحديث الذي رواه ابن جرير ههنا... فهو مخرّج في الصحاح والسنن من طرق. ولكن ليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يُدَمّ فاعله، حاشا وكلاً، ولَمّا.

إنما أطلق الكذب على هذا تحوّزاً، وإنما هو من المعارض في الكلام، لمقصد شرعي ديني، كما جاء في الحديث: «إن في المعارض منلوحة عن الكذب» (١٧٠)

* وقال أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ):

* قال ابن عقيل: دلالة العقل ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثقاً به، ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه. وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع. وعلى تقديره، لم يصدر ذلك من إبراهيم — عليه السلام — يعني إطلاق الكذب على ذلك، إلا في حال شدّة الخوف لعلو مقامه. وإلا فالكذب المحض في تلك المقامات يجوز. وقد يجب لتحمل أخفّ الضررين دفعاً لأعظمها. أما تسميته إياها كذبات، فلا يريد أنّها تَدَمّ، فإن الكذب، وإن كان قبيحاً مخلاً، لكنّه قد يحسن في مواضع، وهذا منها. (١٧١)

(١٧٠) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/ ١٣ — دار المعرفة بيروت) تفسير آية (فقال اني سقيم) سورة الصافات.

(١٧١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦/ ٣٩٢ — السلفية)

* وقال بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (— ٨٥٥ هـ):
«أما وجه إطلاق الكذب على الأمور الثلاثة فهو ما قاله الماوردي.
أما الكذب ما طريقه البلاغ عن الله عز وجل، فالأنبياء عليهم الصلاة
والسلام معصومون عنه. أما غيره فالصحيح امتناعه، فيؤول ذلك بأنه
كذب بالنسبة إلى فهم السامعين، أما في نفس الأمر فلا.» ثم ذكر تأويل
الأمور الثلاثة، ونقل اتفاق الفقهاء على أن الكذب جائز بل واجب في
بعض المقامات. (١٧٢)

* ونقل جلال الدين السيوطي (— ٩١١ هـ) هذا الحديث، وحديث
الشفاعة بدون أن يذكر شيئاً من التعقيبات التي تدل على ضعف هذه
الرواية أو كذبها. (١٧٣)

* وقال أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (— ٩٢٣ هـ) وهو
بصدد شرحه لهذا الحديث:

«وقد اتفق الفقهاء فيما لو طلب ظالمٌ وديةً عند إنسانٍ، ليأخذها
غصباً، وجب على المودّع عنده أن يكذب بمثل أنه لا يعلم موضعها بل
يخلف على ذلك.

ولما كان ما صدر من الخليل — عليه السلام — مفهومٌ ظاهره
خلاف باطنه أشفق أن يؤاخذ به لعلّو حاله، فإن الذي كان يليق بمرتبته
في النبوة والخلّة، أن يصدع بالحق، ويصرّح بالأمر كيفما كان. ولكنه رخص
له فقبل الرخصة.

ولذا يقول عند ما يسئل في الشفاعة: إنما كنت خليلاً من وراء
وراء...» (١٧٤)

(١٧٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٥/ ٢٤٨ — ٢٤٩) طبعة الادارة المنيرية.
(١٧٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (٥/ ٦٣٧ — ٦٣٨) دارالفكر بيروت ١٩٨٣ م.
(١٧٤) إرشاد الساري للقسطلاني (٥/ ٣٤٧) طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت.

• وقال ملا علي القاري (— ١٠١٤ هـ) بعد ما ذكر قول المازري المتقدم في ضمن كلام الإمام النووي:

«ووافقه شارح من علمائنا حيث قال: إنما سمّاها كذبات، وإن كانت من المعارض لعلو شأنهم عن الكناية بالحق، فيقع ذلك موقع الكذب عن غيرهم. أو لأنها لما كانت صورتها صورة الكذب سمّيت كذبات.» (١٧٥)

• وقال الإمام محمد بن علي الشوكاني (— ١٢٥٠ هـ) في تفسير قوله تعالى (إني سقيم): «... وهذا تورية وتعريض، كما قال للملك لما سأله عن سارة: هي أختي، يعني أخوة الدين...» (١٧٦)

هذه هي أقوال بعض الجهابذة من علماء الحديث والتفسير في شرح هذا الحديث، الذين نذروا حياتهم لخدمة الكتاب والسنة، ولم يصعب أبدا فهمه عليهم، حتى يشكوا في صحته، أو يعدّوه من الإسرائيليات المهملة اللاغية الخرقاء!!!

شبهات الرازي حول هذا الحديث:

كان فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) من أكابر المتكلمين الذين لبسوا الكلام بالفلسفة، فوقعوا فيما لا تحمد عقباه. (١٧٧)
وكان الرازي يورد شبه المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من التحقيق، ثم يورد مذهب أهل السنة والحق على غاية من الوهاء.
وكان يعاب بإيراد الشبه الشديدة، وتقصير في حلها، حتى قال بعض المغاربة: يورد الشبه نقداً، ويُخلّيها نسيئة. (١٧٨)

(١٧٥) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ٣٢٩ — ٣٣٠) طبعة دار إحياء التراث.

(١٧٦) «فتح القدير» للشوكاني (٤/ ٤٠١) طبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٤ م.

(١٧٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤/ ٦٢ — ٦٣)

(١٧٨) «لسان ميزان» لابن حجر (٤/ ٤٢٨) — طبعة الهند ١٣٣٠ هـ

وذكره الذهبي فقال: «الفخر بن الخطيب، صاحب التصانيف، رأس في الذكاء والعقليات لكنه عري من الآثار، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة، نسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا.» (١٧٩)

قال الرازي نفسه: «وأما الكتب التي صَنَّفَها، واستكثرت فيها من إيراد السؤالات فليذكرني من نظر فيها بصلاح دعائه على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ، فإنني ما أردت إلا تكثير البحث، وشحذ الخاطر، والاعتماد في الكل على الله.» (١٨٠)

من هذه التشكيكات إثارتها الشبهات حول حديث «لم يكذب إبراهيم — عليه السلام — إلا ثلاث كذبات» الذي رواه أصحاب الصحاح والسنن. ولعله هو أول من (١٨١) ثقل عليه فهم هذا الحديث ودعا إلى رفض هذه الرواية، بكلام مضطرب، لأن فيها نسبة الكذب إلى إبراهيم — عليه السلام —. وقال: «للناس فيه قولان: (أحدهما): وهو قول كافة المحدثين أنه ليس بكذب. (القول الثاني): وهو قول طائفة من أهل الحكايات أن ذلك كذب، واحتجوا بما روى عن النبي — ﷺ — أنه قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، كلها في ذات الله تعالى قوله «إني سقيم»، وقوله «بل فعله كبيرهم هذا»، وقوله في سارة «هي أختي».

وفي خبر آخر: «إن أهل الموقف إذا سألوا إبراهيم الشفاعة قال: إني كذبت ثلاث كذبات...»

ثم قرروا قولهم من جهة العقل، وقالوا: «الكذب ليس قبيحا لذاته، فإن النبي — ﷺ — إذا هرب من ظالم، واختفى في دار إنسان، وجاء الظالم، وسأل عن حاله، فإنه يجب الكذب فيه.

وإذا كان كذلك فأبي بعد في أن يأذن الله تعالى في ذلك لمصلحة لا يعرفها إلا هو.

(١٧٩) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٣٤٠ — طبعة البجاولي) وقد عاب تاج الدين السبكي على الذهبي ذكر هذا الرجل في الميزان (طبقات الشافعية: ٥/ ٣٦ — دارالمعرفة بيروت)

(١٨٠) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٥/ ٣٨)

(١٨١) وأخيراً تلقفه الشيخ المودودي فوق فيما وقع فيه الرازي من التشكيك في هذه الرواية.

واعلم أن هذا القول مرغوب عنه.

وأما الخبر الأول، وهو الذي روه فلأن يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — والدليل القاطع عليه أنه لو جاز أن يكذبوا لمصلحة، ويأذن الله تعالى فيه، فليحوز هذا الاحتمال في كل ما أخبروا عنه، وفي كل ما أخبر الله تعالى عنه. وذلك يبطل الوثوق بالشرائع، وتطرق التهمة إلى كلها.

فإن ذلك الخبر لو صحّ فهو محمول على المعارض، على ما قال — عليه السلام —: «إن في المعارض لمدوحة عن الكذب».

فأما قوله «إني سقيم، فلعله كان به سقم قليل». وأما قوله «بل فعله كبيرهم هذا»، فقد ظهر الجواب عنه، «وذكر سبعة أقوال في تأويله».

وأما قوله في سارة «إنها أختي»، فالمراد أنها أخته في الدين إذا أمكن حمل الكلام على ظاهره^(١٨٢) من غير نسبة الكذب إلى الأنبياء — عليهم السلام — فحينئذ لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلا زنديق.^(١٨٣)

* وذكر الرازي في تأويل قوله «فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم، [الصفات: ٨٨-٨٩] ثمانية أوجه. وقال في «الوجه السابع»، «قال بعضهم: ذلك القول عن إبراهيم — عليه السلام — كذبة. ورووا فيه حديثاً عن النبي ﷺ — أنه قال: «ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات.»

(١٨٢) هذا الذي تقرّر مما مضى من أقوال العلماء في تأويل هذا الحديث، ولكن الرازي يتنافر من

مجرد لفظ الكذب، فينصّ على رفض هذه الرواية بدون النظر في نتيجه.

(١٨٣) التفسير الكبير للرازي (٢٢/ ١٨٥ — ١٨٦، الطبعة الأولى) تفسير سورة الأنبياء. آية (قال بل فعله كبير هم هذا).

قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يُقبل لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز

فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدل؟

فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي، وبين نسبته إلى الخليل — عليه السلام — كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى.

ثم نقول: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد بكونه كذبا، خبراً شبيهاً بالكذب؟ (١٨٤)

وقد ردّ شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) على هذه المقالة فقال — وهو ينقل كلام ابن عقيل المتقدم في تأويل ابن حجر لهذا الحديث —:

«على كل تقدير فلم يصدر من إبراهيم — عليه الصلاة والسلام — إطلاق الكذب على ذلك — أي حيث يقول في حديث الشفاعة: «وإني كنت كذبت ثلاث كذبات — إلا في حال شدة الخوف لعلو مقامه،» (١٨٥) وإلا فالكذب في مثل تلك المقامات يجوز. وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعاً لأعظمهما.» وأما قول الإمام فخر الدين الرازي:

«لا ينبغي أن ينقل هذا الحديث لأن فيه نسبة الكذب إلى إبراهيم، وقول بعضهم له: فكيف يكذب الراوي العدل؟ وجواب الإمام له، بأنه لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي، وبين نسبة الكذب إلى الخليل، كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى.»

فليس بشيء، إذ الحديث صحيح ثابت، وليس فيه نسبة محض الكذب إلى الخليل. وكيف السبيل إلى تخطئة الراوي مع قوله (إني سقيم) وقوله (بل فعله كبيرهم هذا)، وعن سارة (أختي) إذ ظاهر هذه الثلاثة بلا ريب غير مراد. (١٨٦)

١٨٤) التفسير الكبير (٢٦/ ١٤٨ — تفسير آية (إني سقيم) سورة الصافات.

١٨٥) راجع «فتح الباري» (٦/ ٣٩٢)

١٨٦) «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» للقسطلاني (٥/ ٣٤٧ — ٣٤٨ — دار إحياء التراث العربي بيروت) وراجع كلامه الكامل في تأويل هذا الحديث عند التعليق رقم (١٧٤)

«أما محاولة رفض هذا الحديث بإثارة الشبهة حول إطلاق لفظ الكذب على هذه الأمور، فلا يمتنع لورود الحديث به، وأما تأويلها فصحيح لا مانع منه» (١٨٧)

وقال ابن حجر العسقلاني: «وأما تسميته إياها كذبات، فلا يريد أنها تذم، فإن الكذب وإن كان قبيحا محلاً، لكنه يحسن في مواضع، وهذا منها» (١٨٨)

والجدير بالذكر أن العلماء لم يفرقوا بين ما وقع ذكره في القرآن من هذه الأمور الثلاثة، وبين ما لم يذكر في القرآن، وذكر في الحديث فقط، وهو قوله في سارة «إنها أختي». وأولوا الأخير بما أولوا به الأمرين الأولين بلا تفريق بينها.

لقد اتضح مما مضى من أقوال علماء التفسير والحديث في تأويل هذا الحديث الصحيح الوارد في أكثر دواوين السنّة، بأنه لم يثقل فهمه عليهم، ولم يصطدم مع عقولهم النيرة الصافية من أكدار «الفلسفة» الزائفة و «الكلام» الفارغ وصعب فهمه على من هو رأس في الذكاء والعقليات أمثال «الرازي»، (١٨٩) ومن هذا حذوه، ولَفَّ لَفَهُ في عرض النصوص من الكتاب والسنّة الصحيحة على مبرد عقولهم لتقبل ما تشاء، وترفض ما تشاء. فنسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا. ويحبّبنا من الزيغ والضلال.

شبهات المودودي أشدّ خطورة من شبهات الرازي في ردّ هذا الحديث:
ردّ الشيخ المودودي هذا الحديث — مع دفاعه عن السنّة، وردّه على منكرها — بكلّ قناعة (١٩٠)، وتشبّث في رده بالشبهات التي لم تخطر ببال

(١٨٧) قاله النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٥/ ١٢٤).

(١٨٨) «فتح الباري» (٦/ ٣٩٢)

(١٨٩) راجع مبالغة السكّي في الثناء على الرازي في طبقات الشافعية (٥/ ٣٣)

(١٩٠) قلت: «ردّه بكلّ قناعة»، لأنّ الشيخ — رحمه الله — يقول: «إني لا أجهل بالأدلة التي

قدّمها أكابر المحدثين في الدفاع عن هذه الرواية، بل لا أقنع بها.» («رسائل ومسائل»

(٣/ ٤٩) ط رابعة ١٩٨١ م. بدلمى)

الرازي — مع شهرته قديما وحديثا، في إيراد الشبه، وإثارة التشكيكات حول مسائل من دعائم الدين —.

وإليكم الآن ترجمة كتاباته حول هذا الحديث مفصّلا، ليتّضح على القارئ اللبيب ما له وما عليه، بمجرد قراءتها. وبالله التوفيق:

* قال الشيخ المودودي في أهم كتبه «تفهيم القرآن» في تفسير الآية «بل فعله كبيرهم هذا» [الأنبياء: ٦٣]:

«ولسوء الحظّ ورد في رواية من الروايات أن إبراهيم — عليه السلام — كذب في حياته ثلاث كذبات:

(إحداها): قوله «بل فعله كبيرهم هذا» [الأنبياء: ٦٣]

(والثانية): قوله «إني سقيم» [الصفّات: ٨٩]

(والثالثة): قوله في سارة «إنها أختي». وهي لم تذكر في القرآن، بل ورد ذكرها في باب الولادة من الإنجيل. (١٩١)

فرقة تغلو في «عبودية الرواية» إلى أن يعزّ عليها صدق عدة رواة من الصحيحين للبخاري ومسلم، (١٩٢) ولا تبالي بأن تثبت بذلك تهمة الكذب في حق نبي من الأنبياء.

وفرقة تهجم على ذخيرة السنّة كلّها بسبب هذه الرواية، وتقول برفض جميع الأحاديث لوجود مثل هذه الروايات. (١٩٣)

١٩١ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الأحاديث الاسرائيليات على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما يأيدنا مما يشهد له الصدق. فذاك صحيح [وهذا الذي يدل عليه حديث: بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج] والثاني: ما علمنا كذبه مما عندما مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القليل، ولا من هذا القليل، فلا تؤمن به، ولا تكذبه، وتجاوز حكايتهما تقدم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه، تعود إلى أمر ديني (مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: ص ٤٢ — طبعة بيروت ١٩٨٠ م. ١٩٢ يلزمه «أهل الحديث» الذين يدافعون عن هذا الحديث، في ضوء أقوال المفسرين والمحدثين قديما وحديثا.

١٩٣ إن ثقلت الأحاديث الصحيحة على عقول أذعياء العلم من منكرى الحديث، لقصور فهمهم، فليس معنى هذا أن تتخلّى عنها، ونسير مع ركهم في ردّها، بل يجب على من يحترم دينه أن يدافع عنها، ولا يتركها العربية يتلاعب بها من يشاء وكيف يشاء.

ولا يلزم من وجود بعض النقائص في رواية، أو عدة روايات أن ترفض كلها ولا يلزم من صحة إسناد الرواية من وجهة نظر علوم الحديث، أن تسلم عميانا لا محالة، مهما كان منها محل النقد والاعتراض.

وعلى الرغم من قوة الإسناد، وجدارته بالقبول يمكن أن توجد هناك أسباب كثيرة ينقل لأجلها متن من متون الحديث بصورة خاطئة، ويحتوى على مواد تصرخ قبائحها بأنها لا يمكن أن تكون من أحاديث النبي — ﷺ —.

ولهذا ينظر في المتن أيضا مع الإسناد، فإن وجدت قبيحة في المتن فلا يصح أن يصّر على صحته بلا طائل. (١٩٤)

وهذا الحديث الذي ذكرت فيه الكذبات الثلاث لإبراهيم — عليه السلام — ليس محل الاعتراض لأجل أنه يثبت الكذب في حق نبي من الأنبياء فحسب، بل هذه الأمور الثلاثة نفسها أيضا محل النظر والدراسة. ولقد رأيت - حقيقة - كذبة من هذه الكذبات أنفاً، (١٩٥) ولا يطلق

(١٩٤) عرفنا ماضى في التعليق رقم (١٢٢) أن المنقول الصحيح لا يخالف المعقول الصريح أبداً ولا يوجد حديث صحيح يصرح قبائحه أنه ليس من أقوال النبي — ﷺ — أما هذا الحديث الذى نحن بصدد البحث فيه، فقد عرفنا تأويله عند العلماء، ولم يصعب على فهم أحد منهم غير الرازى الذى يزن النصوص الشرعية على عقله، ويورد الشبه فيها بدون أن ينظر في نيتها، ويرد عليها. فنسأل الله السلامة.

أما تعبير الشيخ المودودى عن مادة هذا الحديث بقبيحة فجراً في غير محلها وقلة أدب مع حديث النبي — ﷺ — الصحيح الثابت في أكثر دواوين السنة بما فيها «الصحيحان» اللذان يعتبران أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل في الحديث. فعفا الله عنا وعنهم.

(١٩٥) وهى قوله (بل فعله كبيرهم هذا) وذكر في تفسيره بأنه لم يرد بذلك الكذب، بل قاله إقامة للحجة عليهم. كما مضى في بداية تفسير هذه الآية.

الكذب على قوله هذا، رجل قليل العقل والفهم في هذا السياق، فضلاً أن نتوقع — معاذ الله — عدم فهم النبي ﷺ — إياه. وأما قوله: «إني سقيم» فلا يثبت كونه كذباً، إلى أن لا يثبت أن إبراهيم — عليه السلام — كان صحيحاً معافى حينئذ حقاً، ولم يكن يشتكى بأدنى شيء من المرض.

وهذا لم يذكر في «القرآن»، ولا في أي رواية معتبرة غير هذه الرواية التي نحن بصدد البحث فيها.

أما قوله في زوجته «سارة»: «إنها أختي» فهو بنفسه أمر مهمل، يحكم عليه الإنسان بمجرد سماعه أنه لا يكون الواقع أبداً.

يحكى أنه حدث حينما سافر إبراهيم — عليه السلام — مع زوجته إلى مصر. وكان إبراهيم حينئذ، حسب بيان الإنجيل — ابن خمسة وسبعين عاماً، وكانت سارة، بنت خمس وستين عاماً أو ما يزيد. ويخاف إبراهيم في هذا العمر أن ملك مصر سيقتله لأجل هذه المرأة الوسيمة، ويقول لزوجته: «إن أخذك المصري، ويذهب بك إلى الملك، فقلولي: «إنه أخي»، وأقول: «إنها أختي»، لتنجو نفسي من القتل [الولادة، باب ١٢]

أساس الكذبة الثالثة في هذا الحديث على هذه الرواية الإسرائيلية المهملّة اللاغية الصريحة (١) (١٩٦)

هل من المعقول أن نصرّ على نسبة متن الحديث الذي يحتوي على مثل هذه الأمور إلى النبي ﷺ —، على أن إسناده ليس مجروحاً؟!

(١٩٦) اتفق الشيخ المودودي هنا مع السيد صالح أوى بكر الذي ادعى وجود الاسرائيليات في صحيح البخارى كما تقدم عند التعليق (٨٥) وهذا القول في غاية الخطورة بحيث يؤدي إلى التشكيك في جميع الأحاديث التي تؤيد ما في الاسرائيليات، ولقد مضى في التعليق رقم (١٩١) أن الاسرائيليات على ثلاثة أقسام: قسم يؤيده ما عندنا من الكتاب والسنة فهو صادق، وفي هذا قال النبي ﷺ «بلغوا عنى ولو آية»، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج...»

هذه الرواية الاسرائيلية مما صدقها هذا الحديث، فاذا عملنا بما قال الشيخ المودودي يلزم منه إنكار حديث: «وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج» أيضاً. فيكون ضغثاً على إباءة.

هذا هو «الإفراط»^(١٩٧) الذي يفسد الأمر، ويؤدي إلى ذلك التفريط الذي يبيده منكرو الحديث. (راجع للمزيد من التفصيل كتابي «رسائل ومسائل» الجزء الثاني ص ٣٥ — ٣٩)^(١٩٨) وقال الشيخ في كتابه «رسائل ومسائل» الذي أحال إليه الآن:

«وردت هذه الرواية في كتاب أحاديث الأنبياء ١٩٦ من «صحيح البخاري»؛ وفي باب^(٢٠٠) إثبات الشفاعة من «صحيح مسلم» وغيرهما من كتب الحديث، ولا يشك أحد، نظراً إلى كثرة طرقها، في أن أبا هريرة هو راوي هذا الحديث، وذلك لأنه لا يظن في هؤلاء الرواة الكثيرين، وخاصة أغلبهم من الثقات، أنهم اختلفوا عمداً رواية مكذوبة على صاحب من أصحاب النبي — ﷺ —.

أما أبو هريرة فلا نشك فيه حتى الشك المجرد أنه ينسب قولاً مكذوباً إلى النبي — ﷺ —.

وعلى هذا تكذيبنا لهؤلاء الرواة صعب علينا، وأصعب منه أن نسلّم أن كذب نبي من الأنبياء، أو وجه النبي — ﷺ —، معاذ الله، تهمة الكذب إلى أحد منهم.

ولهذا نضطرّ قطعاً إلى فهم أنه وقع «سوء فهم» حتماً في هذا الأمر، لم ينقل لأجله قول النبي — ﷺ — على الوجه الصحيح. والدليل على ذلك أن الكذبات الثلاث التي نسبت إلى إبراهيم — عليه السلام — اثنتان منها

(١٩٧) إن العمل بكل ما صَحَّ عن النبي — ﷺ —، والدفاع عنه لا يسمى «إفراطاً»، وإنكار جميع ما ثبت عن النبي — ﷺ — ليس تفريطاً بل هو كفر.

كأن الشيخ يريد أن يمتازل «أهل الحديث» المدافعون عنه، عن الاصرار على صحة الحديث الذي صحت نسبته إلى النبي — ﷺ — من جهة، ويطلب من منكري الحديث أن لا يرفضوا جميع الأحاديث من جهة أخرى. وإذا رضي الطرفان على هذه المساومة ينشأ مذهب ثالث هو «مسلك الاعتدال» الذي لا يرفض الأحاديث كلها، ولا يقبلها كلها، بل يقبل ما يوافق العقل والتأريخ، ويرفض ما يخالفها.

(١٩٨) «تفهيم القرآن» (٣/ ١٦٧ — ١٦٨ — تعليق رقم (٦٠) طبعة إدارة ترجمان القرآن بلاهور (م. ١٩٨٢)

(١٩٩) رواه البخاري في كتاب «البيوع» و «الهيبة»، و «النكاح» و «الأكراه» أيضاً (راجع التعليق رقم (١٦١)).

(٢٠٠) مسلم (٢٣٧١).

ليستا من الكذب في شيء. (٢٠١) والكذبة الثالثة هي في الحقيقة كذبة بني إسرائيل التي نسبوها إلى إبراهيم في موضعين من الإنجيل»

ثم ذكر ان قوله «إني سقيم» وقوله «بل فعله كبيرهم» لم ينص الله-عز وجل — في كتابه على أنهما من الكذب، ولا واقع الحال يدل على ذلك. وبعد ذلك قال:

«أما الكذبة الثالثة — فهي إحدى الأساطير المهمة التي اختلقت في الإنجيل على الأنبياء. وقد ذكرت هذه الحادثة في باب الولادة من الإنجيل مرتين» وقال: الحادثة الأولى وقعت بمصر، ثم نقل من الإنجيل [باب ١٢. آيات ١١ — ٢٠] ما يشبه ما ورد في «سارة» في دواوين الستة، وقال:

«ومن الطريف أن سارة كانت بنت خمس وستين سنة حينئذ حسب الإنجيل، ثم ذكر الحادثة الثانية التي وقعت بفلسطين [باب ٢٠. آيات ٢ — ١٦] وهي أيضاً تشبه بما ورد في سارة في كتب الحديث. وذكر أن عمرها كان حينئذ تسعين عاماً. وقال:

«هاتان الحكايتان تدلان بنفسهما أنهما مكنوتتان، (٢٠٢) ولا يمكن أن نسلّم أبداً أن النبي — ﷺ — يصدق مثل هذا الكذب:

يمكن أن ينشأ ههنا سؤال في ذهن أحد عما إذا كانت هذه الأمور الثلاثة خاطئة بحكم الدراية، فلماذا ذكرها في كتبهم أهل الدراية؟

جوابه: ان الدراية تتعلق بمحتوى الحديث نفسه، والدراية غالب صلتها بالسند، وأن المسئوليات التي قبلها أهل الرواية هي أن يقوموا بجمع كل ما يوجد من أخبار عهد النبي — ﷺ — بالوسائل الموثوق بها. أما استخلاص ما في هذه الروايات من الأمور المفيدة بعد النظر فيها، فهو من

(٢٠١) والثالثة كذلك، لأن العلماء الذين أولوا الكذبتين السابقتين هم الذين أولوا الكذبة الثالثة أيضاً، بدون أن يوردوا أى شبهة في صحتها عن النبي — ﷺ —، ولكن الشيخ مصرّ على إثبات أنها تهمة على إبراهيم — عليه السلام —، وذلك بعد معرفة أقوال المفسرين، وشرح الحديث، في تأويل هذا الحديث.

«إن كنت لاتدرى فتلك مصيبة وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم»

(٢٠٢) ولكن الجزء الذى يوافقه الحديث الصحيح لا يكذب أبداً (راجع التعليق رقم (١٩١)،

(١٩٦)

عمل أهل الدراية. ولو قام أهل الرواية حسيب فهمهم بعمل أهل الدراية، وردّوا كل الروايات التي لم تكن موافقة لأرائهم، بعد نقد محتوياتها، حرّمنا من المواد الكثيرة التي لم تكن مفيدة في نظر جامعي كتب السنة، وكانت مفيدة في نظر غيرهم. (٢٠٣)

ولهذا، كان مناسباً جداً أن أوقف أهل الرواية نشاطهم عند حد نقد الأسانيد في أكثر الأحيان، وجمعوا المواد الثابتة بالأسانيد المعتبرة، لمن يقوم بخدمة نقد محتويات الروايات (٢٠٤)

«وجّه أحد من الناس خطاباً إلى الشيخ المودودي لإعادة النظر في بعض المواضع من «تفهيم القرآن» التي اختلف فيها مع جمهور الأمة، ومنها: هذا الأمر الذي نحن بصدد البحث فيه، فردّ عليه الشيخ قائلاً:

«بحث في الكذبات الثلاث لإبراهيم — عليه السلام — في موضعين من كتبي:

أولهما: «رسائل ومسائل» (ج ٢ / ٣٥ — ٣٩)

والثاني: «تفهيم القرآن» (تفسير سورة الأنبياء. التعليق رقم (٦٠)

وبيّنت في هذين الموضعين (٢٠٥) الدلائل التي لأجلها أتوقف في تسليم صحة محتوى هذه الرواية. فإن اطمأنت إلى هذه الدلائل فحسن. وإلا فلتأخذ ما تراه صحيحاً. وما الحرج لو بقيت بيننا خلافات في مثل هذه الأمور.

يجدر — عندكم — محتوى الحديث بالقبول، لأنه روى بالأسانيد المعتبرة عند البخاري، ومسلم، والنسائي، وغيرهم من أكابر المحدثين. ولكنه لا يليق بالقبول عندي، لأن فيه نسبة الكذب إلى أحد من الأنبياء. وهذا ليس من السهل أن يقبل على أساس رواية عدّة من الرواة. ولا أريد أن

(٢٠٣) راجع التعليقات (١٢٢، ١٢٣، ١٢٨) ليتبين ضعف هذه الفكر الناشئة عن قلة الاهتمام بدواوين السنة، وأعمال جامعها الضخمة.

(٢٠٤) «رسائل ومسائل» (٢ / ٣٤ — ٣٩ = ط. ثالثة ١٩٧٩ م. بدهي)

(٢٠٥) هذان الموضعان هما اللذان تقدم ذكر نصوصهما الآن بشئ من التفصيل.

أذهب^(٢٠٦) في هذا الأمر إلى ما ذهب إليه الإمام الرازي حيث قال:

«فلأن يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — (التفسير الكبير: ج ٦ ص ١١٣) (٢٠٧) وقال أيضا: «لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي، وبين نسبته إلى الخليل — عليه السلام — كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى.» (التفسير الكبير: ج ٧ ص ١٤٥) (٢٠٨)

أما أنا بالنسبة لأحد من هؤلاء الرواة الشقات فلا أقول إنه نقل كذباً، بل أقول فقط، إنه وقع عدم الاحتياط في نقله من جهة راوٍ من الرواة حتماً في أي طبقة من الطبقات. ولهذا لا يناسب أن نعتبره من أقوال النبي — ﷺ —.

وكيف نسلم عميانا مادة الرواية التي تنال من ثقة الأنبياء، اعتماداً على محض الإسناد. (٢٠٩)

ولست جاهلاً بتلك الأدلة التي قدمها أكابر المحدثين في الدفاع عن هذه الرواية، بل ما وجدتها مقنعة! (٢١٠)

أما قوله «بل فعله كبيرهم هذا»، وقوله «إني سقيم»، فاتفق جمهور المفسرين والمحدثين على أنهما لا يدخلان في تعريف الكذب. فلتراجع تفسير هذه الآيات في أي كتاب من كتب التفسير، وكذلك في شروح ابن حجر، والعيني والقسطلاني وغيرهم من شراح الحديث. لم يقل أحد منهم بأن هذين

(٢٠٦) هذا مجرد مداراة، وإلا ذهب الشيخ إلى أخطر مما ذهب إليه الرازي في إيراد الشبه في هذا الحديث الصحيح.

(٢٠٧) «التفسير الكبير» للرازي (٢٢ / ١٨٥ = ط. أولى)

(٢٠٨) المصدر السابق (٢٦ / ١٤٨)

(٢٠٩) (أى) حتى نعرضها على «الدوق»، والدراية». وعرفنا مما تقدم أن الذوق يختلف باختلاف الأشخاص، وكذلك الرواية، فدراية من تعتر؟ وذوق من يؤخذ؟! أذوق الرازي والمودودي اللذين يوردان الشبه في الأمور الثابتة، أم ذوق المفسرين وشرح الحديث من العلماء العباقة الفطاحل الذين نذروا حياتهم في خدمة الكتاب والسنة!!

(٢١٠) لمثل هذه المناسبات قال الشاعر:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم.

وأما قوله في زوجته بأنها أختي، فهو أمر أخرق، كلما حاول المحدثون في تقويمه وتوجيهه، باؤوا بالفشل)

ثم ذكر استحالة صدور قوله في «سارة» إنها أختي، واستهزأ بتأويلات (٢١٢) شرح الحديث في سبب وقوع هذا القول. وبعد ذلك قال: «أليس الاعتراف بأن النبي — ﷺ — لن يقول هذا القول أبداً، بل نقل عنه من طريق غير صحيح لأى سوء فهم — أولى من محاولة تصحيح مثل هذا الكلام المهمل بهذه التأويلات السخيفة» (٢١٣)

(٢١١) وكذلك لم يقل أحد منهم بأن القول الثالث من الكذب، فليراجع للتحقق في هذا الامر نفس المراجع التى أحال إليها الشيخ المودودى.

وبعد هذا إصراره على رمى قول إبراهيم — عليه السلام — في زوجته (إنها أختي) بأنه (أمر أخرق)، ليس لإلجاء مجنونة، وكلاماً أحق، لانتوقع أن يصدر ممن يحترم نفسه، ودينه، ودعوته. ونعوذ بالله من الشيطان.

(٢١٢) مهما كان في هذه التأويلات ضعف وسخف، ولكن السياق يدل على أن قول إبراهيم — عليه السلام — في سارة (إنها أختي) كان ليتجنب من الوقوع فيما هو أدهى منه أمر، وليدافع عن شئ عظيم لم يثبت إبراهيم — عليه السلام — ولا ذكره النبي — ﷺ — ومن جملة التأويلات التى لم يذكرها الشيخ المودودى، هو ما ذكره ابن حجر نقلاً عن المنذرى في «حاشية السنن» عن بعض أهل الكتاب:

«إنه كان من رأى الجبار المذكور، أن من كانت متزوجة لا يقر بها حتى يقتل زوجها، فلذلك قال إبراهيم: هى أختي، لأنه إن كان عادلاً خطبها منه، ثم يرجو مدافعتها عنها. وإن كان ظالماً خلص من القتل».

قال الحافظ: وليس هذا ببعيد مما قرره أولاً، وهذا أخذ من كلام ابن الجوزي في «مشكل الصحيحين» فإنه نقله من بعض علماء أهل الكتاب أنه سأله عن ذلك فاجاب به «فتح البارى: ٦ / ٣٩٣»

أما استحالة بأن «سارة» كانت عجوزاً، ولا يعقل أن الجبار يتناول عليها في هذا لعمر، فهى مجرد تخمين، ألا يمكن أن تكون العجوز جميلة، مع أنه ورد في سارة أنها كانت من أحسن النساء (راجع التعليق ١٥٨)

(٢١٣) «رسائل ومسائل» (٣ / ٤٨ — ٥١). ط. رابعة ١٩٨١ م. بدلى

هذا هو منتهى استدلال الشيخ المودودي في رفض هذا الحديث الصحيح المتفق عليه، ورميه إياه بأنه رواية اسرائيلية مهملة لاغية خرقاء. وبهذا الحكم الأخرق المبني على تحكيم العقل في نقد الحديث وافق الرازي، بل جاء بفاقرة لم يأت بها الرازي ولا غيره من خدام العقول في أمر المنقول هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا يختلف كلامه عن كلام السيد صالح أبو بكر حيث اعترف بحكمه هذا، بوجود الإسرائيليات في الصحيحين، وكل هذا باسم التحقيق العلمي، والدراسة الحرة في الحديث، متغاضيا عما قاله علماء الحديث الفطاحل في تأويل هذا الحديث خاصة، من أن إطلاق لفظ الكذب لا يمتنع لورود الحديث فيه، لأن الحديث الصحيح الثابت عن النبي ﷺ — حكم مستقل بذاته لا يحتاج لإثباته إلى أي شيء آخر.

هذا وغير مستحيل أيضا أن يكون الله تعالى، أذن لإبراهيم الخليل — عليه السلام — في ذلك ليقرع الملك الظالم به، ويعرفه موضع خطئه، وسوء نظره وكل ذلك لتوبيخه، والاحتجاج عليه.

وهذا الأسلوب من الكلام ليس بشاذ في حياة الأنبياء لقصد الإصلاح، والإرشاد إلى ما هو أفضل. ولقد أذن الله ليوسف — عليه السلام — حتى أمر مؤذنه فقال لإخوته: (أُيْتِهَا الْعِيبُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ) [يوسف: ٧٠] ولم يكونوا سرقوا شيئا.

وهذا الكيد الذي اختاره يوسف — عليه السلام — كان من تعليم الله عز وجل إياه كما هو ظاهر من قوله سبحانه وتعالى (كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) [يوسف: ٧٦] وهذا من الكيد المحبوب المراد الذي يحبه الله ويرضاه، لما فيه من الحكمة، والمصلحة المطلوبة،^(٢١٤) ولأجل هذا بقي يوسف صديقا مع صدور هذا الكلام المخالف للواقع منه، ولُقِبَ بالصدِّيق في كتاب الله حيث جاء (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتَنَّا فِي سَبْعِ بَقَرَاتِ سِمَانٍ) [يوسف: ٤٦].

وأرجو أن تزول بهذا، الشبهة التي تثار من جهة المشككين في الكتاب والسنة بأن الله عز وجل وصف إبراهيم — عليه السلام — بالصدق

فقال: (وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا) [مريم: ٤١]، فلا يمكن أن يصدر منه ما يسي بالكذب، وبالتالي الرواية التي تتحدث عن كذبات ثلاث لإبراهيم — عليه السلام — باطلة دُسَّتْ في الصحيحين وغيرهما من دواوين السنّة.

إن وهاء هذه الشبهة لا يحتاج إلى دليل، وهو أوهن من بيت العنكبوت. وأقول في نهاية المطاف إن ما هو جوابهم بالنسبة ليوسف — عليه السلام — فهو جوابنا أيضاً بالنسبة لإبراهيم — عليه السلام — وكلاهما ضديق رغم أنوف المشككين الذين يؤلّهون عقولهم في نقد الأمور النقلية. فنسأل الله السلامة والهداية.

* * * *

حديث سليمان عليه السلام: "لأطوفن الليلة على نساء"

عن أبي هريرة عن النبي — ﷺ — قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله. فقال له صاحبه: إن شاء الله، فلم يقل. ولم تحمل شيئاً إلا واحداً ساقطاً أخذ شقيقه. فقال النبي — ﷺ —: لو قالها لجاهدوا في سبيل الله» قال شعيب وابن أبي الزناد «تسعين» وهو أصح. (٢١٥)

موقف المحدثين من الاختلاف في الروايات الصحيحة:

من قاعدة المحدثين أنه إذا حصل الاختلاف في الروايات الصحيحة الأسانيد يحاولون الجمع بينها أولاً، إن أمكن. وإلا فيعتبرونها من باب الناسخ والمنسوخ، وذلك عند معرفة المتأخرة منها من المتقدمة. وإذا تعذر ذلك يرجحون إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن، والإسناد. وإذا تعذر ذلك أيضاً، يتوقفون عن العمل بها حتى يظهر عليهم ما خفى عليهم، أو يظهر على غيرهم، وذلك لقوله تعالى: (وفوق كل ذي علم عليم [يوسف: ٧٦] (٢١٦))

(٢١٥) صحيح البخارى (٦/ ٤٥٨) = أحاديث الأنبياء/باب قول الله تعالى: ووهبنا لداود سليمان

(٦/ ٣٤) = الجهاد/من طلب الولد للجهاد

(٩/ ٣٣٩) = النكاح/قول الرجل: لأطوفن الليلة على نساء

(١١/ ٥٢٣) = الأيمان والنذور/كيف كانت يمين النبي — ﷺ — (

(١١/ ٦٠٢) = كفارات الأيمان/الاستثناء في الأيمان

(١٣/ ٤٤٦) = التوحيد/باب في المشيئة والارادة

وصحيح مسلم (رقم ١٦٥٤) = كتاب الأيمان/باب الاستثناء

وسنن النسائي (٧/ ٢٥) = الأيمان/باب إذا حلف فقال له رجل: إن شاء الله، هل له استثناء/وباب الاستثناء) كلهم عن أوجه مختلفة عن أبي هريرة — رضى الله عنه.

(٢١٦) راجع «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» لابن حجر العسقلاني (ص ٣٧ — ٣٩) ط. ثلاثة بالمدينة.

الاختلاف في عدد نساء سليمان — عليه السلام —:

اختلفت الروايات في عدد نساء سليمان — عليه السلام — ومحصلها:
(ستون، وسبعون، وتسعون، وتسع وتسعون، ومائة).

ولما وقع هذا الاختلاف في العدد في الروايات الصحيحة الأسانيد
لجأ العلماء بالحديث إلى الترجيح، أو الجمع بينها، ولم يعتبروها من الناسخ
والمنسوخ لأن مخرج الحديث واحد، وهو أبو هريرة — رضي الله عنه —،
والرواة عنه هم الذين اختلفوا في الرواية.

وكذلك لم يتوقفوا عن العمل بهذا الحديث، واستخراج الأحكام
الفقهية الكثيرة منه، لأن الجمع أو الترجيح ممكن بين الروايات.

ولأجل هذا نرى أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله
سلك مسلك الترجيح حيث ذكر قول شعيب وأبي الزناد هو: «تسعين»،
فقال: «هو أصح»، كما مضى آنفاً.

وذكر الحافظ ابن حجر — رحمه الله — قول الجمع بين هذه الروايات
فقال: «إن الستين كنّ حرائر، وما زاد عليهن كنّ سراري، أو بالعكس.
وأما السبعون للمبالغة.

وأما التسعون والمائة، فكُنّ دون المائة وفوق التسعين، فمن قال:
«تسعون» ألغى الكسر، ومن قال «مائة» جبره. ومن ثم وقع التردد في رواية
جعفر في الجهاد^(٢١٧) فقال: «مائة امرأة، أو تسع وتسعون» على
الشك^(٢١٨) ونقل أيضاً جواب النووي، ومن وافقه في الجواب عن اختلاف
العدد في قصة سليمان بأن مفهوم العدد ليس بحجة عند الجمهور، فذكر
القليل لا ينفي ذكر الكثير. وقد تعقب بأن الشافعي نصّ على أن مفهوم
العدد حجة، وجزم بنقله عنه الشيخ أبو حامد، والماوردي وغيرهما. ولكن
شرطه أن لا يخالفه المنطوق.

ثم قال: «والذي يظهر مع كون مخرج الحديث عن أبي هريرة، واختلاف الرواة
عنه أن الحكم للزائد، لأن الجميع ثقات»^(٢١٩)

٢١٧ صحيح البخارى (٦ / ٣٤) = الجهاد / من طلب الولد للجهاد

٢١٨ فتح البارى (٦ / ٤٦٠)

٢١٩ المصدر السابق (١١ / ٦٠٧)

ملخص القول:

لما كان رواية هذا الحديث كلهم ثقات، ووقع الاختلاف في بيان عدد أزواج سليمان — عليه السلام —، وكان الجمع بين الروايات المختلفة، أو الترجيح ممكناً؛ لم يتأخر المحدثون لمجرد وقوع الاختلاف في العدد، عن إخراج هذا الحديث في دواوينهم.

هذا الإمام البخاري — رحمه الله — مع شدة شروطه، ودقة نظره، وطول باعه في الحديث، رواه في ستة مواضع من صحيحه. بل روى حديث جابر (٢٢٠) في قدر ثمن الجمل الذي هو أكثر اختلافاً في العدد من هذه القصة (٢٢١).

وغير خاف على من له إلمام بمنهج المحدثين أنهم اختاروا هذا المنحى المحتاط في الجمع أو الترجيح، الذي لا يوجد له نظير في قواعد العلوم الأخرى، في الحكم على الروايات الصحيحة التي اختلفت فيما بينها في بعض الأمور، لئلا يكونوا قد رفضوا ما هو صحيح.

وكذلك منحوا من ليس عنده ذاك العلم بالحديث قاعدة واضحة جلية لئلا يقع في رفض الأحاديث الصحيحة لمجرد وقوع نوع من الاختلاف في روايتها.

وبهذه الدقة في الاصطلاح قد صانوا أنفسهم من الحكم الصياني على الحديث من جهة. ومن جهة أخرى منعوا أدعياء العلم بالحديث من التلاعب به كيفما يشاؤون.

شبهة أخرى: «قال ابن الجوزي — رحمه الله —:

فإن قيل من أين لسليمان أن يخلق من مائة هذا العدد في ليلة؟ لا جائز أن يكون بوحى لأنه ما وقع؛ ولا جائز أن يكون الأمر في ذلك إليه لأن الإرادة لله.

(٢٢٠) صحيح البخاري (٥/ ٣١٤ = كتاب الشروط / باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مستى جاز)

(٢٢١) نقل الكرمانى أنه ليس في الصحيح أكثر اختلافاً في العدد من قصة سليمان — عليه السلام. وقد غاب عنه حديث جابر في قدر ثمن الجمل الذي هو أكثر اختلافاً في العدد. من هذه القصة. (فتح الباري: ١١/ ٦٦)

والجواب أنه من جنس التمني على الله، والسؤال له أن يفعل، والقسم عليه كقول أنس بن النضر «والله لا يكسر سنّها». (٢٢٢)

ويحتمل أن يكون لما أجاب الله دعوته أن يهب له ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، (٢٢٣) كان هذا عنده من جملة ذلك، فجزم به.

وأقرب الاحتمالات ما ذكرته أولاً، وبالله التوفيق. (٢٢٤)

وذكر الحافظ ابن حجر فوائد هذا الحديث، ومنها:

«ما خصّ به الأنبياء من القوة على الجماع الدال ذلك على صحة البنية، وقوة الفحولية، وكال الرجولية، مع ما هم فيه من الاشتغال بالعبادة والعلوم.

وقد وقع للنبي — ﷺ — من ذلك أبلغ المعجزة، لأنه مع اشتغاله بعبادة ربه وعلومه، ومعالجة الخلق كان متقللاً من المآكل والمشارب المقتضية من ضعف البدن على كثرة الجماع، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في ليلة بغسل واحد، وهن إحدى عشرة امرأة.

ويقال: إن كل من كان أتقى لله، فشهوته أشدّ، لأن الذي لا يتقى يتفرّج بالنظر ونحوه» (٢٢٥)

* * *

(٢٢٢) صحيح البخارى (٨/ ٢٧٤) وغويو من المواضع.

(٢٢٣) ذكر الله عزوجل على لسان سليمان فقال (قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) [ص: ٣٥]

(٢٢٤) فتح البارى (٦/ ٤٦٢) قال الحافظ: «ويحتمل أن يكون أوحى إليه بذلك مقيداً بشرط الاستثناء، فنسى الاستثناء، فلم يقع ذلك لفقدان الشرط....»

(٢٢٥) المصدر السابق (٦/ ٤٦٢)

موقف الشيخ المودودي من هذا الحديث:

لقد صعب فهم هذا الحديث على بعض الناس، فسأل الشيخ المودودي عنه في ضمن مجموعة الأسئلة التي تتعلق بالأحاديث التي فيها إهانة للأنبياء — عليهم السلام — حسب زعمه. فردّ عليه الشيخ قائلاً:

«هذا الحديث أورده الإمام البخاري في كتاب «الأنبياء»، وكتاب «الجهاد»، وكتاب «الأيمان والنذور». واختلفت الروايات في تعيين عدد نساء سليمان — عليه السلام — ما بين (ستين، وسبعين، وتسعين، وتسع وتسعين، ومائة)، وأسانيد هذه الروايات متعددة، وما وصل إلى المحدثين من هذه الأسانيد المتعددة يصعب القول فيه بأنه لا أصل له قطعاً.

بل يظهر إماماً أنه وقعت زلة في فهم أبي هريرة — رضي الله عنه — كلام النبي ﷺ — أو أنه لم يستطع أن يسمع حديثه الكامل، ثم يعطي الحديث صيغة جديدة، ويصهره في قالب جديد من عنده فيقول:

«يمكن أن النبي ﷺ — قال: إن سليمان — عليه السلام — كانت عنده نساء كثيرات، عددهن على ما تقول اليهود (٦٠، ٧٠، ٩٠، ٩٩، ١٠٠) ففهم أبو هريرة أنه من كلام النبي ﷺ — ثم يأتي إلى الشبهة الأخيرة، وهي استحالة طواف سليمان — عليه السلام — على نسائه في الليلة الواحدة فيقول:

«وكذلك يمكن أيضاً، أن النبي ﷺ — بين كلام سليمان — عليه السلام — أنه يطوف على نسائه، ويولد من كل منهن مجاهد. ففهم أبو هريرة أنه قال: إنه يطوف عليهن في الليلة الواحدة، (٢٢٦)

تتلخص شبهات الشيخ المودودي حول هذا الحديث في النقطتين اللتين تقدم ذكرهما، وردّ العلماء عليهما أنفاً، ألا وهما: اختلاف العدد في نساء سليمان — عليه السلام — . واستحالة طوافه على النساء في الليلة الواحدة.

ولما رأى الشيخ كلام العلماء حول هذا الحديث خلاف عقله، وكان مضطراً أيضاً أن يردّ على سؤال السائل دفاعاً عن السنة، لجأ إلى أمرين، كل منهما أشد خرقاً من الآخر:

أولاً:

خطأ أبا هريرة — رضي الله عنه — في فهمه كلام النبي — ﷺ — ونسي قول العلماء في اختلاف العدد انه ليس من قول النبي — ﷺ — (٢٢٧) كما زعم.

ثانياً:

أعطى الحديث صيغةً جديدةً، وألبسه معنى لا تتحمّله ألفاظ أي رواية من الروايات المختلفة، بناءً على احتمالاته العقلية المادية التي لا تساوي شيئاً أمام تحريات المحدثين في نقل الحديث، ودقّتهم في قبوله. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا يتجرّأ على نسبة القول إلى النبي — ﷺ — حسب هواه بدون دليل، إلا رجل غافل عن مغبة هذا الأمر الخطير، الذي حذّر منه النبي — ﷺ — في حديث متواتر صحيح (٢٢٨)

ثم جاء الشيخ يبرهن على سقوط هذا الحديث من درجة الاعتبار، مغمضاً عينيه من أقوال العلماء في تأويله، فيقول:

«توجد مثل هذه الأمثلة لسوء الفهم في روايات عديدة، ربّما وضّحته روايات أخرى، وبعضها تبقي غامضة.

ووقوع مثل هذا، في الروايات الشفوية ليس من العجب في شيء، ولأجل عدة أمثلة من هذا النوع، اعتباراً ذخيرة السنّة كلها ساقطة، لا يمكن أن يكون من تصرفات رجل متّزن...» (٢٢٩)

ينبيء هذا الكلام بأن الشيخ يدافع عن السنّة، ولكن الأسف أنه يردّد بعض الأحيان نفس الشبهات التي يثيرها منكرو الحديث، ويساير ركبهم أحياناً فيتقدّمهم أو يتأخّره، فنسأل الله السلامة.

(٢٢٧) فتح الباري (٦/ ٦٦)

(٢٢٨) قال ﷺ: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» (متفق عليه)

(٢٢٩) الرسائل والمسائل (٢/ ٣٢)

حديث الجساسة

قال الإمام مسلم بن الحجاج — رحمه الله — في صحيحه:
 حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، وحجاج بن
 الشاعر، كلاهما عن عبد الصمد (واللفظ لعبد الوارث بن عبد الصمد)،
 حدثنا أبي، عن جدي، عن الحسين بن ذكوان، حدثنا ابن بريدة، حدثني
 عامر بن شراحيل الشعبي — شعب همدان —؛ أنه سأل فاطمة بنت قيس،
 أخت الضحاك بن قيس، — وكانت من المهاجرات الأول — فقال:
 حدثيني حديثاً سمعته من رسول الله — ﷺ —، لا تسنديه إلى
 أحد غيره. فقالت: لأن شئت لأفعلن، فقال لها: أجل، حدثيني! فقالت:
 نكحت ابن المغيرة، وهو من خيار شباب قريش يومئذ، فأصيب في
 أول الجهاد (٢٣٠) مع رسول الله — ﷺ — فلما تأيمنت (إلى أن
 قالت) (٢٣١) فلما انقضت عدتي سمعت نداء المنادي، منادي رسول الله —
 ﷺ — ينادي: الصلاة جامعة. فخرجت إلى المسجد، فصليت مع رسول
 الله — ﷺ — فكنيت في صف النساء التي (٢٣٢) تلى ظهور القوم، فلما
 قضى رسول الله — ﷺ — صلاته جلس على المنبر، وهو يضحك، فقال:
 لَيَلَزَمَ كُلَّ إِنْسَانٍ مَصْلَاهُ.

(٢٣٠) هو: أبو حفص بن عمرو بن المغيرة، وقد ذكروا أنه عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه — وظاهر قولها في الحديث «فأصيب في أول الجهاد» أنه قتل معه — ﷺ —
 — وأن فاطمة تأيمنت بذلك. وقد روى مسلم بعد هذا الحديث، ومن طريق أخرى عن
 الشعبي عنها أنها قالت: «طلقني بعل ثلثاً».

وفي رواية أخرى في «الطلاق» من طريق أبي سلمة عبد الرحمن عنها أنه طلقها آخر
 ثلاث تطليقات. لذلك تأول العلماء قولها: «فأصيب» أى بجرحة، أرادت بذلك ذكر
 بعض فضائله، فابتدأت بكونه خير شباب قريش، ثم ذكرت الباقي. والله أعلم.

(مختصر صحيح مسلم للمنذرى ص ٥٤٦ — تعليق (١) طبعة المكتب الاسلامي)
 (٢٣١) تركت تفصيل الخطبة لها، وكيفية قضائها العدة في بيت عبد الله بن أم مكتوم اختصاراً.
 فمن أراد التفصيل فليراجع صحيح مسلم وغيره من دواوين السنة.
 (٢٣٢) في مختصر صحيح مسلم: «الذى يلي».

ثم قال: «أتدرون لِمَ جمعتكم».

قالوا: الله ورسوله أعلم!

قال: «إني، والله! ما جمعتكم لرغبة ولا رهبة، ولكن جمعتكم لأن تميماً الداري كان رجلاً نصرانياً، فجاء فبايع وأسلم. وحَدَّثني حديثاً وافق الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجال.

حدَّثني: (٢٣٣) أنه ركب في سفينة بحرية، مع ثلاثين رجلاً من لحم وجذام. فلعب بهم الموج شهراً في البحر، ثم أرقوا (٢٣٤) إلى جزيرة في البحر حتى مغرب الشمس، فجلسوا في أقرب (٢٣٥) السفينة، فدخلوا الجزيرة، فلقيتهم دابة أهلب (٢٣٦) كثير الشعر، لا يدرون ما قبله من دُبره من كثرة الشعر.

فقالوا: ويلك ما أنت؟

ف قالت: أنا الجساسة! (٢٣٧)

فقالوا: وما الجساسة؟

قالت: أيها القوم! انطلقوا إلى هذا الرجل في الدَّير، فإنه إلى خبركم بالأشواق.

قال لما سمَّت لنا رجلاً فرقنا (٢٣٨) منها أن تكون شيطانة.

قال: فانطلقنا سراعاً، حتى دخلنا الدَّير، فإذا فيه أعظم إنسان

(٢٣٣) قال النووي: «هذا معدود في مناقب تميم — رضى الله عنه — لأن النبي — ﷺ — روى عنه هذه القصة. وفيه: رواية الفاضل عن المفضل، ورواية المتبوع عن التابع. وفيه: قبول خبر الواحد (شرح صحيح مسلم ١٨ / ٨١)

وزد إلى ذلك أن حديث تميم هذا جعل أصلاً من أصول الحديث وهو: «رواية الأكاير عن الأصاغر» (تدريب الراوى ٢ / ٢٤٣ — ٢٤٤)

(٢٣٤) أى التجأوا إليها. قال في اللسان: أرقأت السفينة إذا أدنيتها إلى الجدة، والجدة: وجه الأرض، أى الشط.

(٢٣٥) جمع قارب. وهو سفينة صغيرة تكون مع الكبيرة يتصرف فيها ركاب السفينة لقضاء حوائجهم.

(٢٣٦) أى كثير الشعر غليظة.

(٢٣٧) قيل: سمَّيت بذلك لتجسَّسها الأخبار للدجال.

(٢٣٨) أى خفنا

رأيناه قطّ خلقاً، وأشدّه وثاقاً، مجموعة يدها إلى عنقه، ما بين ركبتيه إلى كعبيه، بالحديد.

قلنا: ويلك ما أنت؟

قال: قد قدرتم على خبري، فأخبروني ما أنتم؟

قالوا: نحن اناس من العرب، ركبنا في سفينة بحرية، فصادفنا البحر حين اغتلم^(٢٣٩) فلعب بنا الموج شهراً. ثم أرفأنا إلى جزيرتك هذه، فجلسنا في أقرها، فدخلنا الجزيرة، فلقيتنا دابة أهلب كثير الشعر. لا يدري ما قبله من دبره من كثرة الشعر.

فقلنا: ويلك ما أنت؟

فقلت: أنا الجساسة!

قلنا: وما الجساسة؟

قلت: اعملوا إلى هذا الرجل في الدّير،^(٢٤٠) فإنه إلى خيركم بالأشواق، فأقبلنا إليك سراعاً، وفزعنا منها، ولم نأمن أن تكون شيطانة.

فقال: أخبروني عن نخل بيسان!^(٢٤١)

قلنا: عن أي شأنها تستخبر؟

قال: أسألكم عن نخلها، هل يثمر؟

قلنا له: نعم!

قال: أما إنه يوشك أن لا تثمر.

قال: أخبروني عن بحيرة الطبرية؟^(٢٤٢)

قلنا: عن أي شأنها تستخبر؟

قال: هل فيها ماء؟

قالوا: هي كثيرة الماء.

(٢٣٩) أي هاج، وجاوز حده المعتاد.

(٢٤٠) أي دير النصارى، والمراد هنا: القصر.

(٢٤١) «بيسان»: قرية بالشام. وقيل غير ذلك. بيسان من قرى فلسطين جوار بحيرة طبريا. ردها الله =

= للمسلمين (تعليق الألباني على مختصر صحيح مسلم ص ٥٤٧)

(٢٤٢) «الطبرية»: هي بحر صغير معروف بالشام.

قال: أما إن ماءها يوشك أن يذهب.

قال: أخبروني عن عين زُغَرَ (٢٤٣)؟

قالوا: عن أي شأنها تستخبر؟

قال: هل في العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟

قلنا له: نعم! هي كثيرة الماء، وأهلها يزرعون من مائها.

قال: أخبروني عن نبي الأميين ما فعل؟

قالوا: قد خرج من مكة ونزل يثرب.

قال: أقاتله العرب؟

قلنا: نعم!

قال: كيف صنع بهم؟

فأخبرناه أنه قد ظهر على من يليه من العرب، وأطاعوه.

قال لهم: قد كان ذلك؟

قلنا: نعم!

قال: أما إن ذاك خير لهم أن يطيعوه. وإني مخبركم عني،

أنا المسيح، (٢٤٤) وإني أوشك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج فأسير

في الأرض، فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة، غير مكة وطيبة، (٢٤٥) فهما

محرمتان عليّ كلتاهما، كلما أردت أن أدخل واحدة، أو واحدا منهما

استقبلني ملك بيده السيف صلتا، (٢٤٦) يصدّني عنها، وإن على كل نقب

منها ملائكة يحرسونها.

قالت: قال رسول الله — ﷺ —، وطعن بمخصرته في المنبر: «هذه

طيبة، هذه طيبة، هذه طيبة»، يعني المدينة.

«ألا هل كنت حدثتكم ذلك؟»

فقال الناس: نعم!

(٢٤٣) «عين زغر»: هي بلدة معروفة في الجانب القبلي من الشام.

(٢٤٤) في مختصر صحيح مسلم زيادة: «الدجال» بعد كلمة «المسيح».

(٢٤٥) «طيبة»: هي المدينة، ويقال لها أيضا: طابة.

(٢٤٦) صلتا. أي مسلولا.

«فإنه أعجبنى حديث تميم أنه وافق الذى كنت أحدثكم عنه، وعن المدينة ومكة. ألا إنه في بحر الشام أو بحر اليمن. لابل من قبل المشرق؛ ما هو. (٢٤٧) من قبل المشرق، ما هو. من قبل المشرق، ما هو». وأوما بيده إلى المشرق».

قالت: حفظت هذا من رسول الله — ﷺ — (٢٤٨).
وفي صحيح مسلم من طريق غيلان بن جرير يحدث عن الشعبي...
وفي آخره قال:
«هذه طيبة، وذاك الدجال» (٢٤٩)

متابعاته وشواهده:

قال الحافظ ابن حجر — رحمه الله — في (فتح الباري ١٣ / ٣٢٨):
«وقد توهم بعضهم أنه غريب فرد (٢٥٠)، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة بنت قيس: أبو هريرة، وعائشة، وجابر».
وإليك الآن جدولاً لمتابعاته وشواهده، لئلا يلتبس الأمر على من ليس الحديث من تخصصاته:

(٢٤٧) «قال القاضي عياض: لفظة (ماهو) زائدة صلة للكلام، ليست بنافية، والمراد إثبات أنه في جهات المشرق» راجع التفصيل في «عون المعبود» (١١ / ٤٧٤ — ٤٧٥)
(٢٤٨) صحيح مسلم (٢٩٤٢)، وأبوداود (٤٣٢٥، ٤٣٢٦، ٤٣٢٧)، والترمذى (٢٢٥٣)، وابن ماجه (٤٠٧٤)، والمصنف لابن أبى شيبة (١٢٤٧٠ مختصراً)، (١٩٣٦٦، ١٩٤٨٢) أحمد (٦ / ٣٧٣، ٤١٣، ٤١٦ — ٤١٧) ومسند الطيالسى (٢١٨١) منحة المعبود) كلهم عن فاطمة بنت قيس. وأبو يعلى في مسنده (٢١٦٤، ٢١٧٨، ٢٢٠٠) عن جابر وابن أبى شيبة (١٩٤٨٢) ذكر عن عائشة وأبى هريرة أيضاً. كما سيأتى في متابعاته وشواهده.

(٢٤٩) صحيح مسلم (٢٩٤٢)
(٢٥٠) «الغريب» في اصطلاح المحدثين هو: ما يتفرد بروايته شخص واحد، في أى موضع وقع التفرد به من السند، وهو قسمان: الفرد المطلق، والفرد النسبى (نزوة النظر لابن حجر ص

- * عبد الله بن بريدة (٢٥١)
 * سيار أبو الحكم (٢٥٢)
 * غيلان بن جرير (٢٥٣)
 * أبو الزناد (٢٥٤)
 * مجالد بن سعيد (٢٥٥)
 * داود بن هند (٢٥٦)
 * قتادة السدوسي (٢٥٧)
- عامر بن شراحيل الشعبي — فاطمة بنت قيس

- * ابن شهاب الزهري (٢٥٨) — أبو سلمة بن عبد الرحمن —
 * الوليد بن جميع (٢٥٩) — أبو سلمة — جابر
 * عامر الشعبي (٢٦٠) — القاسم بن محمد — عائشة
 * عامر الشعبي (٢٦١) — المحرز بن أبي هريرة — أبو هريرة

- (٢٥١) صحيح مسلم (٢٩٤٢)، وأبو داود (٤٣٢٦)
 (٢٥٢) مسلم (٢٩٤٢)، مسند الطيالسي (٢٧٨١ — منحة المعبود)
 (٢٥٣) مسلم (٢٩٤٢).
 (٢٥٤) مسلم (٢٩٤٢).
 (٢٥٥) مسند أحمد (٦/ ٣٧٣، ٤١٦ — ٤١٧) والمصنف لابن أبي شيبة (١٩٣٦٦)، (١٩٤٨٢)
 وأبو داود (٤٣٢٧) وابن ماجه (٤٠٧٤)
 (٢٥٦) مسند أحمد (٦/ ٤١٣)
 (٢٥٧) جامع الترمذي (٢٢٥٣).
 (٢٥٨) أبو داود (٤٣٢٥).
 (٢٥٩) أبو داود (٤٣٢٨)، ومسند أبي يعلى (٢١٦٤، ٢١٧٨، ٢٢٠٠)
 (٢٦٠) ذكر ابن أبي شيبة في نهاية الحديث رقم (١٩٤٨٣) أن مجالدًا قال: «فأخبرني عامر قال: ذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد، فقال القاسم: أشهد على عائشة لحدثني هذا الحديث غير أنها قالت: الحرمان عليه حرام: مكة والمدينة»
 (٢٦١) وقال عامر: فلقيت الحرز بن أبي هريرة، فحدثته حديث فاطمة فقال: أشهد على أبي أنه حدثني كما حدثك فاطمة مانقصر حرفا واحدا، غير أن أبي قد زاد فيه بابا واحدا، قال: «فحط النبي ﷺ — بيده نحو المشرق قريبا من عشرين مرة» (المصنف لابن أبي شيبة (١٩٤٨٣))

(فائدة): من أراد التفصيل فليراجع هذه الأحاديث مجتمعة في «جامع الأصول»
 (١٠/ ٣٣٢ — ٣٤١)، وفتح الباري (١٣/ ٣٢٩، ٣٢٨) وكنز العمال (١٨/ ٢٢١ — ٢٢٤)

عقيدة أهل السنة والجماعة في الدجال

لقد تواترت الأحاديث في ظهور الدجال في آخر الزمان، وفي صفاته وما معه من مغريات ومهلكات، وشُرور وفتن. وقلما تجد ديواناً من دواوين السنة، وليس فيه باب خاص بذكره، والتحذير من فتنته. (٢٦٢) وكان النبي ﷺ — يستعِذ في صلاته دائماً، من فتنة المسيح الدجال. (٢٦٣)

«فلا يغتر بمن يدعى في هذه الأحاديث أنها آحاد، فإنهم جهال بهذا العلم. وليس فيهم من تتبّع طرقها، ولو فعل لوجدها متواترة، كما شهد بذلك أئمة هذا العلم كالحافظ ابن حجر وغيره.

ومن المؤسف حقاً أن يتجرأ البعض على الكلام فيما ليس من اختصاصهم، ولا سيما الأمر دين وعقيدة» (٢٦٤)

واهتم العلماء في جميع العصور بتحذير الناس من شرور المسيح الدجال، حتى قال عبد الرحمن المحاربي بعد رواية الحديث الذي فيه ذكر الدجال وشروره: «ينبغي أن يدفع هذا الحديث إلى المؤدّب حتى يعلمه الصبيان في الكتاب» (٢٦٥)

وكذلك لم يكن ظهور الدجال عقيدةً عند المسلمين من أمة محمد — ﷺ — فحسب، بل روى أنس بن مالك أن النبي — ﷺ — قال: «ما من نبي إلا وقد أُنذر أُمته الأعور الكذاب، ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه: «ك ف ر» (٢٦٦) وأما ما يكون عند

(٢٦٢) راجع على سبيل المثال: صحيح البخارى مع الفتح (١٣/ ٨٩، ٩١، ٣٨٩، وصحيح مسلم رقم (٢٩٣٣ — ٢٩٤٧). و «جامع الأصول» (١٠/ ٣٣٢ — ٣٦١)

(٢٦٣) صحيح البخارى (١٣/ ٩٠) عن عائشة.

(٢٦٤) شرح العقيدة الطحاوية (ص ٥٦٥) تعليق الألبانى.

(٢٦٥) ذكره ابن ماجه في سننه في نهاية الحديث رقم (٤٠٧٧) ماثلاً: سمعت أبا الحسن الطنافسى

(٢٦٦) صحيح البخارى (١٣/ ٩١، ٣٨٩)، وصحيح مسلم (٢٩٣٣) واللفظ له.

(فائدة): وقد تأوّل بعض الناس (ومنهم محمد فهم أبوعبيد) قوله: مكتوب بين عينيه

«كافر»، فقال معنى ذلك ماثبت سمات حدثه، وشواهد عجزه، وظهور نقصه.....

الدجال من مغريات ومهلكات فقد قال المغيرة بن شعبة:
«ما سأل أحد النبي ﷺ — عن الدجال ما سألت، وإنه قال لي: ما يضرّك منه، قلت: لأنهم يقولون: إن معه جبل خبز، ونهر ماء. قال: هو أهون على الله من ذلك» (٢٦٧)

مذهب أهل الحق:

* نقل النووي عن القاضي عياض قال:

« هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى... »

ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك، فلا يقدر على قتل الرجل ولا غيره، ويبطل أمره، ويقتله عيسى — عليه السلام —، ويثبت الله الذين آمنوا. هذا مذهب أهل السنة، وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافاً لمن أنكروه، وأبطل أمره من الخوارج والجهمية، وبعض المعتزلة، وخلافاً للجبائي المعتزلي، وموافقيه من الجهمية وغيرهم أنه صحيح الوجود. ولكن الذي يدعى مخارف وخیالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقاً لم يوثق بمعجزات الأنبياء. — صلوات الله وسلامه عليهم —.

وهذا غلط من جميعهم لأنه لم يدّع النبوة. (٢٦٨)

وردّ القرطبي على شبهة الجبائي وموافقيه فقال:

== قال أبو عبد الله القرطبي: «وهذا عدول وتحريف عن حقيقة الحديث من غير موجب لذلك....»

راجع «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (٢/ ٧٧٨) «ونهاية البداية» لابن كثير (٩١/ ٩١ — تعليق أبي عبيد).

(٢٦٧) صحيح البخاري (١٣/ ٨٩) واللفظ له، وصحيح مسلم (٢٩٣٩).

ومعنى قوله: «هو أهون على الله من ذلك»: أى هو أهون من أن يجعل ما يخلقه على يديه مضلاً للمؤمنين، ومشككاً لقلوب الموقنين، بل ليزداد الذين آمنوا إيماناً، ويرتاب الذين في قلوبهم مرض....» (فتح الباري ١٣/ ٩٣، ونهاية البداية ١٤٨/ ١٤٨)

(٢٦٨) شرح صحيح مسلم للنووي. (١٨/ ٥٨ — ٥٩)، ونهاية البداية (١/ ١٤٧ — ١٤٨)

«وهذا هذيان لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه، فإن هذا إنما كان يلزم لو أن الدجال يدعي النبوة، وليس كذلك، فإنه إنما ادّعى الإلهية، ولهذا قال — عليه الصلاة والسلام — : «إن الله ليس بأعور» تنبيهاً للعقول على فقره، وحدثه، ونقصه وإن كان عظيماً في خلقه.

ثم قال: مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن ومؤمنة، كاتب أو غير كاتب»

وهذا الأمر مشاهد للحس يشهد بكذبه وكفره» (٢٦٩)

* وقال الحافظ أبو الفداء ابن كثير:

«وقد أنكرت طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية، وبعض المعتزلة خروج الدجال بالكلية، وردّوا الأحاديث الواردة فيه، فلم يصنعوا شيئاً، وخرجوا بذلك عن حيز العلماء لردّهم ما تواترت به الأخبار الصحيحة من غير وجه عن رسول الله — ﷺ — كما تقدم» (٢٧٠)

والذي يظهر من الأحاديث أن الدجال يمتحن الله به عباده بما يخلقه معه من الخوارق المشاهدة في زمانه... وهذا كله ليس بمخرفة، بل يمتحن الله به عباده في ذلك الزمان، فيضلّ به كثيراً ويهدي به كثيراً، يكفر المرتابون ويزداد الذين آمنوا إيماناً.

وقد حمل القاضي عياض وغيره على هذا المعنى معنى الحديث: «هو أهون على الله من ذلك»

أى هو أقل من أن يكون معه ما يضلّ به عباده المؤمنين، وما ذاك إلا لأنه ظاهر النقص والفجور والظلم. وإن كان معه ما معه من الخوارق، وبين

(٢٦٩) التذكرة (٢/ ٧٧٨) ثم ردّ على من أوّل قوله — ﷺ — : «مكتوب بين عينيه كافر» كما

تقدم في التعليق رقم (٢٦٦) آنفاً. وراجع نهاية البداية (١/ ١٤٩) أيضاً.

(٢٧٠) نهاية البداية (١/ ١٤٨) وقال أبو عبيد في التعليق:

ردّ كل الأحاديث الواردة في الدجال أمر غير مقبول لتوافرها وتعدد طرقها، إنما المقبول والمعقول ردّ ما جاء في بعضها مما لا يلتئم وطبيعة الحياة، ولا يتفق ومصلحة البشر. ثم إنه ليس ما يمنع من أن يفهم الدجال على أنه إشارة نبوية صادقة إلى ما سيكون من ظهور دعاة للشّر، يكذبون على الله، ويموهون الحقائق.... إلى آخرها تحزّف. ونسأل الله الأيمان والثبات.

عينه مكتوب كافر كتابة ظاهرة، وقد حقق ذلك الشارع في خبره بقوله:
(ك ف ر)، وقد دلّ ذلك على أنه كتابة حسّية لا معنوية كما يقوله بعض الناس
وعينه الواحدة عوراء شنيعة المنظر ناتئة وهو معنى قوله: (٢٧١) «كأنها عنبة
طافية...» (٢٧٢)

لقد اتضح مما تقدم من الأحاديث جلياً، لا يبقى معه شك لمن له
مسحة من العقل في رأسه، وقلب مؤمن بالله ورسوله في جنبه، أن خروج
الدجال في آخر الزمان مع ما معه من الخوارق المشاهدة حق ثابت لا محيد
عنه. والأحاديث الواردة فيه حجة لمذهب أهل الحق.

وثبت أنه «ما بين خلق آدم وقيام الساعة خلق أكبر منه» (٢٧٣) ولأجل
هذا، حذر كل نبي من أنبياء الله تعالى أمته من فتنته وشره، وكان نبينا —
ﷺ — يتعوذ من فتنته دائماً.

هذه كلها أمور متفق عليها بين أهل السنة والجماعة.

ومن المؤسف جداً، أن هناك فئة من أذعياء العلم تؤمن ببعض ما
ورد في الأحاديث الصحيحة بهذا الصدد، وتنكر بعض ما فيها، بكل جراءة
وتهور. وذلك ادعاءً للتحقيق الحرّ في الحديث، استغناءً عن فهم أئمة هذا
العلم حيناً، واحتكاماً في ردّ الأحاديث إلى «العقل» و «الدوق» ثانياً، ولجوءاً
إلى أنها «آحاد» لا تثبت بها الأمور العقائدية حيناً آخر. (أ فتؤمنون ببعض
الكتاب وتكفرون ببعض) [البقرة: ٨٥]

ولأجل هذا وذاك نذكر بعض ما ورد في الدجال من التفاصيل في
الأحاديث الصحيحة (لهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة)
[الأنفال: ٤٢] وبالله التوفيق:

(٢٧١) صحيح البخاري (١٣/ ٩٠) وصحيح مسلم ما بين الرقمين (٢٩٣٢ — ٢٩٣٣)

(٢٧٢) نهاية البداية (١/ ١٤٨ — ١٤٩)

(٢٧٣) صحيح مسلم (٢٩٤٦) عن عمران بن حصين.

نبذة عن الدجال

نذكر فيما يلي أموراً وردت في الدجال في الأحاديث، تعطينا فكرة واضحة عنه، حتى لا يفهم ضعفاء النفوس أنه أسطورة ومجرد خرافة. (٢٧٤)

١ - من هو الدجال:

وردت الأحاديث الصحيحة في تعيين شخص الدجال. وهل هو «ابن صياد»، أم ذلك الشخص المحبوس في الجزيرة، الذي رآه تميم الداري كما تقدم.

قال الإمام النووي: «قال العلماء: قصة ابن صياد مشكلة، وأمره مشتبّه في أنه هو المسيح الدجال المشهور أم غيره. ولا شك في أنه دجال من الدجاجة»

قال العلماء: وظاهر الأحاديث أن النبي — ﷺ — لم يوح إليه بأنه المسيح الدجال، ولا غيره. وإنما أوحى إليه صفات الدجال، وكان في ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان النبي — ﷺ — لا يقطع بأنه الدجال» (٢٧٥)

قال ابن المنكدر: «رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن صياد الدجال، قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي — ﷺ — فلم ينكره النبي — ﷺ —» (٢٧٦)

قال ابن حجر: كأن جابراً، لما سمع عمر يحلف عند رسول الله فلم ينكر عليه، فهم منه المطابقة، ولكن بقي أن شرط العمل بالتقرير أن لا يعارضه التصريح بخلافه، فمن قال أو فعل بحضرة النبي — ﷺ — شيئاً فأقره دَلٌّ ذلك على الجواز، فإن قال النبي — ﷺ — أفعَلْ خلاف ذلك، دَلٌّ على نسخ ذلك التقرير إلا إن ثبت دليل الخصوصية» (٢٧٧) وقد تكلم ابن دقيق العيد في مسألة التقرير، فقال ما ملخصه:

«إذا أخبر بحضرة النبي — ﷺ — عن أمر ليس فيه حكم شرعي

(٢٧٤) راجع التعليق رقم (٢٤٨)

(٢٧٥) شرح صحيح مسلم (٤٦/ ١٨)

(٢٧٦) صحيح البخاري (٣/ ٣٢٣) وصحيح مسلم (٢٩٢٩)

(٢٧٧) فتح الباري (١٣/ ٣٢٥)

فهل يكون سكوته — ﷺ — دليلاً على مطابقة ما في الواقع — كما وقع
لعمر في حلفه على ابن صياد هو الدجال، فلم ينكر عليه، فهل يدلّ عدم
إنكاره على أن ابن صياد هو الدجال كما فهمه جابر، حتى صار يحلف
عليه، ويستند إلى حلف عمر — أو لا يدلّ؟ — فيه نظر.

قال: والأقرب عندي أنه لا يدلّ، لأن مأخذ المسألة ومناطها هو
العصمة من التقرير على باطل، وذلك يتوقف على تحقيق البطلان، ولا
يكفي فيه عدم تحقق العصمة، إلا أن يدعى مدّع أنه يكفي في وجوب
البيان عدم تحقق العصمة، فيحتاج إلى دليل، وهو عاجز عنه.
نعم! التقرير يسوغ الحلف على ذلك على غلبة الظن لعدم توقف
ذلك على العلم» (٢٧٨)

وقال البيهقي: «وليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي —
ﷺ — على حلف عمر، فيحتمل أن يكون النبي — ﷺ — كان
متوقفاً في أمره، ثم جاءه الثبوت من الله تعالى بأنه غيره، على ما تفتضيه
قصة «تميم الداري»، وبه تمسك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد. وطريقه
أصح. وتكون الصفة التي في ابن صياد وافقت ما في الدجال»

قال أيضاً: إن الدجال الأكبر الذي يخرج في آخر الزمان غير ابن
صياد، وكان ابن صياد أحد الدجالين الكاذبين الذين أخبر النبي — ﷺ —
— بخروجهم» (٢٧٩)

وقال ابن حجر: «وأقرب ما يجمع به بين ما تضمنه حديث تميم،
وكون ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقاً،
وأن ابن صياد شيطان تبدي في صورة الدجال في تلك المدة، إلى أن توجه
إلى أصبهان، فاستتر مع قرينه إلى أن تحجى المدة التي قدر الله خروجه فيها.
ولشدة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح، فاقصر على
حديث جابر عن عمر في ابن صياد. (٢٨٠) ولم يخرج حديث فاطمة بنت

(٢٧٨) المصدر السابق (١٣/ ٣٢٧) وزاد ابن حجر: «لا يلزم من عدم تحقق البطلان أن يكون
السكوت مستوى الطرفين، بل يجوز أن يكون المحلوف عليه خلاف الأولى»

(٢٧٩) المصدر السابق (١٣/ ٣٢٦)، وشرح صحيح مسلم (١٨/ ٤٦)

(٢٨٠) تقدم تحريجه في التعليق رقم (٢٧٦).

ذكر ابن كثير الأحاديث الواردة في ابن صياد فقال: «ويحتمل أن يكون هذا قبل أن يوحى إلى رسول الله — ﷺ — في شأن الدجال وتعيينه. وقد تقدم حديث تميم الداري في ذلك، وهو فاصل في هذا المقام...» (٢٨٢)

وقال أيضاً: «كان ابن صياد من يهود المدينة، وكان لقبه عبد الله، ويقال صاف. وجاء هذا وهذا. وكان ابنه عمارة بن عبد الله بن صياد من سادات التابعين روى عنه مالك وغيره» (٢٨٣)

وكان مالك لا يقدم عليه في الفضل أحداً. (٢٨٤) وقال ابن كثير أيضاً: وقد قدمنا أن الصحيح أن الدجال غير ابن صياد، وأن ابن صياد كان دجالاً من الدجاجلة، ثم تاب بعد ذلك، فأظهر الإسلام، والله أعلم بضميره وسيرته (٢٨٥)

٢٨١ فتح الباري (١٣/ ٣٢٨)، وراجع قصة خروج ابن صياد إلى أصهبان في «تهذيب التهذيب» (٤١٩/ ٧)

٢٨٢ نهاية البداية (١/ ١٠٤ — ١٠٥) وزاد: وسنورد من الأحاديث ما يدل على أنه ليس بابن صياد. والله تعالى أعلم وأحكم.

ثم ذكر الأحاديث التي تبين صفات الدجال وهي لا توجد في ابن صياد (النهاية ١/ ١٠٥ — ١٦٥)

«ومنها: حديث عبد الله بن عمر: «أقرب الناس به شهاب ابن قطن رجل من خزاعة» (البخاري ١٣/ ٩٠، ومسلم ٢١٣٧)

«ومنها: حديث حذيفة: «إن معه ماءً وناراً، فناره ماء بارد، وماءه نار» قال ابن مسعود: أنا سمعته من رسول الله — ﷺ — (البخاري ١٣/ ٩٠ — ٩١، مسلم ٢٩٣٥)

«ومنها حديث: «مكتوب بين عينيه كافر» (البخاري ١٣/ ٩١، مسلم ٢٩٣٣)

«ومنها حديث: «قتله الرجل ثم إحياءه، وقول الرجل فيه ! ما كنت فيك قط أشد بصيرة مني الآن» وقول النبي — ﷺ — في ذلك الرجل: هذا أعظم الناس شهادة عند رب

العالمين» (مسلم ٢٩٣٨) وغيرها من الأحاديث.

٢٨٣ نهاية البداية (١/ ١٥٧)

٢٨٤ تهذيب التهذيب (٤١٩/ ٧)

٢٨٥ قال الحافظ ابن حجر: في كلام جابر عند أبي داود [وفي كلام أبي ذر أيضاً عند أحمد] إشارة إلى أن أمره ملبس، وأنه يجوز أن يكون مظهر من أمره إذ ذاك لا ينافي ما توقع منه بعد خروجه في آخر الزمان» (الفتح ١٣/ ٣٢٩)

وأما الدجال الأكبر فهو المذكور في حديث فاطمة بنت قيس الذي روته عن رسول الله — ﷺ — عن تميم الداري، وفيه قصة الجساسة» (٢٨٦)
هذا ما ورد في الأحاديث الصحيحة بصدد تعيين شخص الدجال، وأيضاً قد منعت جلالة الأحاديث النبوية الأخرى العلماء من التغاضي عن الصحيحة منها، فسلوكوا مسلك التوفيق والترجيح والنسخ والتوقف، لأن رفض أى حديث من الأحاديث الثابتة نتيجة غفلة عن مكانة النبوة السامية. (ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى) [النجم: ٣ — ٤]

وأما ما يقال: إن الاختلاف الواقع بين العلماء في تعيين شخص الدجال يدل على أن خبر النبي — ﷺ — لم يكن مبتتياً على الوحي. لو كان كذلك لما وقع هذا الاختلاف، لأن الله تعالى يقول: (لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) [النساء: ٨٢]

فهو مجرد شبهة نشأت ولا تزال تنشأ في اذهان ضعفاء النفوس المعجبين بأرائهم، والمستبددين بعلمهم وفهمهم، والمفسرين للأمور الإيمانية والعقائدية تفسيراً مادياً، وذلك لتغاضبهم عن الاستعانة بأقوال أئمة الصنعة الراسخين في العلم، في تأويل هذه الأحاديث.

وقد تقدم تأويل أئمة الفن لحلف عمر — رضي الله عنه — على كون ابن صياد الدجال، وسكوت النبي — ﷺ — عليه، لأجل عدم التبيين له من الله عز وجل فيه حينئذ. ثم موافقته على حديث تميم الداري، وإظهار إعجابه به أخيراً.

أليس في هذا كله دلالة على كون الدجال شخصاً معيناً؟ ألا يكفي هذا للاطمئنان؟! أليس هذا أولى من رد الأحاديث الواردة كلها بهذا الصدد، والطلوع برأى آخر ما أنزل الله به من سلطان!!؟

٢ — هل كان الدجال موجوداً في عهده — ﷺ —:

إن حديث تميم الداري — رحمه الله — الذي روى عنه النبي — ﷺ — وأخرجه (مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، والطيالسي وابن أبي شيبة، وأبو يعلى) في كتبهم عن أربعة من الصحابة: وهم (فاطمة بنت قيس، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأبو هريرة — رضي الله عنهم —)

يقتضي أنه كان موجوداً في العهد النبوي، وأنه محبوس في بعض الجزائر. (٢٨٧)

٣ - متى يخرج؟

إنه يخرج عند فتح المسلمين القسطنطينية. (٢٨٨)

٤ - ما سبب خروجه؟

أخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة أنه «يخرج من غيبة يغضبها» (٢٨٩)

٥ - من أين يخرج؟

يخرج من قبل المشرق جز مأ. (٢٩٠)

٦ - ما صفته؟

صفات الدجال المذكورة في دواوين السنة، (٢٩١) وقد تقدمت آنفاً كثير منها، مثل:

* إنه أعور العين اليمنى، كأنها عنة طافية

* و «مكتوب بين عينيه كافر»

* «أقرب الناس به شهاباً ابن قطن رجل من خزاعة»

(٢٨٧) راجع حديث «الجساسة، والتعليق رقم (٢٤٨)، وفتح الباري (١٣/ ٩١).

(٢٨٨) أحمد (٥/ ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٥)، وأبو داود (٤٢٩٤، ٤٢٩٥، ٤٢٩٦)، والترمذي

(٢٢٣٨)، وابن ماجه (٤٠٩٢، ٤٠٩٣). ونهاية البداية (١/ ١٥٧)، والفتح (١٣/ ٩١).

(٢٨٩) مسلم (٢٩٣٢)، والفتح (١٣/ ٩١).

(٢٩٠) مسلم (٢٩٤٢)، أبو داود (٤٣٢٦)، والترمذي (٢٢٣٧)، وابن ماجه (٤٠٧٢) أحمد

(١/ ٤، ٢/ ٣٥٧، ٤٠٨، ٤٥٧).

(فائدة): دلت الأحاديث الصحيحة أنه يخرج من المشرق جزماً. وقد ورد في رواية أنه

يخرج من أرض المشرق يقال لها (خولسان). أحمد ١/ ٤، ٧، والترمذي ٢٢٣٧، وابن

ماجه ٤٠٧٢)

وعن أنس بن مالك: «يتبع الدجس من يهود (أصهبان) سبعون ألفاً» (مسلم ٢٩٤٤) =

= وفي رواية النواس بن سمعان: «إنه خارج بخلة بين (الشام والعراق)» (مسلم ٢٩٣٧) أى أنه

خارج ما بين البلدين، أى بالطريق بينهما.

ولا يخفى أن (خراسان وأصهبان، والخلة ما بين الشام والعراق) كل هذه الأمكنة إلى

جهات المشرق من المدينة. وحينما يخرج يمر بهذه الأمكنة وما بين الشام والعراق. فلا يجعل

ورود أسماء هذه الأمكنة المختلفة في الأحاديث سبباً لردّها، عند من يبحثون عن مثل هذه

الاختلاف لردّ الأحاديث الصحيحة حتى يشبّوها ما يروونه من الأمور.

(٢٩١) راجع «صحيح البخارى» (١٣/ ٨٩ — ٩١، ٣٨٩) ومسلم (٢٩٣٣ — ٢٩٤٧).

٧ — ما الذي يدّعيه؟:

قال ابن كثير: يظهر أولاً في صورة ملك من الملوك الجبابرة، ثم يدعي النبوة، ثم يدعي الربوبية، فيتبعه على ذلك الجهلة من بني آدم، والطغام من الرعايا والعوام، ويردّ عليه من هدى الله من عباده الصالحين، وحزب الله المتقين. (٢٩٢)

وقال ابن حجر: «فإنه يخرج أولاً فيدعي الإيمان والصلاح، ثم يدعي النبوة، ثم يدعي الإلهية.» (٢٩٣)

وقد تقدم قول القاضي، والقرطبي أنه لا يدّعي النبوة. بل يدّعي الإلهية، لهذا قال رسول الله ﷺ — : «إن الله ليس بأعور» تنبيهاً للعقول على فقره، ونقصه. ومن لا يستطيع أن يغيّر نقص نفسه فكيف يكون إلهاً؟ (٢٩٤)

٨ — ما الذي يظهر عند خروجه من الخوارق؟:

تظهر عند خروجه خوارق كثيرة، يكثر لأجلها أتباعه من جهلة الناس. ومنها:

* يكون معه جبل خبز ونهر ماء؛ ويأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبث، ويمر بالخربة فيقول أخرجني كنوزك فتنبثه كنوزها كييعاسيب النحل. * ويقتل الرجل ويحييه. وغيرها من الخوارق. (٢٩٥)

٩ — متى يهلك ومن يقتله؟:

إنه يهلك بعد ظهوره على الأرض كلها إلا مكة والمدينة، ثم يقصد بيت المقدس، فينزل عيسى — عليه السلام — فيقتله بباب لدّ، وهو مكان قريب من بيت المقدس. (٢٩٦)

(٢٩٢) نهاية البداية (١/ ١٥٧)

(٢٩٣) فتح الباري (١٣/ ٩١)

(٢٩٤) راجع التعليقات (٢٦٧ — ٢٦٩)

(٢٩٥) صحيح البخاري (١٣/ ٨٩ — ٩١)، ومسلم (٢٩٣٧) وأبو داود (٤٣٥١)

(٢٩٦) مسلم (٢٩٣٧)، وأبو داود (٤٣٢١)، والترمذي (٢٢٤١)، وابن ماجه (٤٠٧٥)

١٠ — كم يبقى في الأرض؟

عن النّوّاس بن سميّان قال: قلنا: يا رسول الله! وما لبثه في الأرض؟ قال: أربعون يوماً. (٢٩٧) يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيام كأيامكم» (٢٩٨) قلنا: يا رسول الله! فذلك اليوم الذي كسنة، أتكفيها فيه صلاة يوم؟ قال: «لا» أقدروا (٢٩٩) له قدره» (٣٠٠)

١١ — ما الذي يدفع فتنته:

من حفظ عشر آيات من أوّل سورة الكهف — وفي بعض الروايات: من آخر الكهف — عصم من الدجال. (٣٠١)

هذه نبذة يسيرة مما ورد في الدجال في الأحاديث الصحيحة، ذكرها أكثرها الحافظ ابن حجر، والإمام ابن كثير — رحمهما الله —. (٣٠٢)

هذا التفصيل الدقيق في صفات الدجال، ووجوده، وخروجه من الجهة المعينة، وظهور خوارقه، ومدة بقائه في الأرض، وقتله في مكان معين ويبد شخص مسمّى، إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على تثبّت النبي — ﷺ — في بيان هذه الأمور الغيبية التي لا تقال بالظن والقياس والرأى، كما يفهمه بعض الناس.

هذا ما نعتقد، وبه ندين. والله الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

(٢٩٧) ورد في بعض الروايات «أربعون» فقط، وفي بعضها «أربعون سنة»، والثابت ماورد ههنا والله أعلم.

(٢٩٨) قال ابن كثير: ومعدل ذلك «سنة وشهران ونصف شهر» (نهاية البداية ١/ ١٥٧) معناه: إذا مضى بعد طلوع الفجر قدر ما يكون بينه وبين الظهر كل يوم فصلوا الظهر. وهكذا الصلوات كلها.

(٣٠٠) مسلم (٢٩٣٧).

(٣٠١) مسلم (٨٠٩)، وأبو داود (٤٣٢٣)، والترمذى (٢٨٨٦) وفيه: «من قرأ ثلاث آيات من أوّل الكهف عصم من فتنة الدجال»

(٣٠٢) فتح الباري (١٣/ ٩١ — ١٠١، ٣٢٣ — ٣٢٩) ونهاية البداية (١/ ١٥٧).

تحقيق حديث الدجال عند الشيخ المودودي

سئل الشيخ المودودي — رحمه الله — عن الدجال، في الصيغة

الآتية:

«يشهر عن المسيح الدجال بأنه مقيد بالسلاسل في مكان ما، فما هو المكان الذي حبس فيه، وقد وصل الإنسان اليوم في كل زاوية من زوايا الدنيا، فما هو السبب بأنه لا يوجد له خبر ولا أثر الآن»^(٣٣)

ردّ عليه الشيخ المودودي بما يأتي:

«هذا المسيح الدجال وغيره من الأساطير»^(٣٤)، التي ليست لها أي حيثية شرعية، وأيضاً لسنا في حاجة إلى البحث عن مثل هذه الأشياء، والإسلام ليس مسئولا عما اشتهر بين العامة من الناس من هذه الأمور. فإن ثبت خطأ بعضها لا يتضرر به الإسلام شيئاً؟!»^(٣٥)

(٣٣) «الرسائل والمسائل» للمودودي (١/ ٤٤ — ٤٥) تحت عنوان «القرآن والحديث والحقائق العلمية»

(٣٤) «كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا» [الكهف: ٥]

(٣٥) «الرسائل» (١/ ٤٦) (نقلا عن مجلة «ترجمان القرآن» عدد رمضان — شوال ١٣٦٤ هـ)

= سبتمبر — أكتوبر ١٩٤٥ م.

(فائدة): قال محمد فهم أبو عبيه (رئيس بعثة الأزهر ببلبنان ١٩٤٥)

في تعليقاته على «نهاية البداية والنهاية» لابن كثير، ما يندى له جبين المأولين والمخرفين، في أمر الدجال وغيره:

* قال: «أليس الأولى أن يفهم من — الدجال — أنه رمز الشر، والبهتان، الافك؟»

(النهاية ١/ ١٥٢ — تعليق (١))

* وقال أيضا: «امتداد حياة عيسى — عليه السلام — حتى الآن ليس موضع اتفاق بين

علماء المسلمين، ولم يرد نص قاطع في هذا الأمر، ولهذا فالقول بموت عيسى أو بحياته ليس

دإخلا في نطاق ما يكلف المسلم الايمان به، فللمسلم أن يختار ما تطمئن إليه نفسه...»

(النهاية ١/ ١٦٦ — تعليق (٣))

* وقال في قوله تعالى: (...أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم...) [النمل: ٨٢]:

لماذا لا يكون تكليم الدابة للانسان بلسان الحال، لابلسان المقال؟... ولعل المراد

بالدابة هي تلك الجرائم الخطيرة التي تفتك بالانسان وجسمه.... جزاء له على بعض ما

تجنى يده من إثم ونكر (النهاية ١/ ١٩٠ — تعليق: ٢)

تعبه سائل على ذلك، فقال:

«سئلت في مجلة «ترجمان القرآن» عما هو مشهور عن المسيح الدجال، بأنه محبوس في مكان ما، فما هو المكان، وقد وطئت أقدام الإنسان كل ناحية من نواحي الدنيا، فلماذا لا يوجد له أثر ولا خبر؟ ورددت على السائل «بأن المسيح الدجال وغيره من الأساطير التي ليست لها أي حيثية شرعية»

ولكن لحد علمي ورد ذكر الدجال على الأقل، في ثلاثين رواية، ويمكن تصديقه بالرجوع إلى صحيح البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وشرح السنة، وسنن البيهقي.

فعلى ماذا ينبنى ردك على السائل عن المسيح الدجال؟^(٣٦) ردّ عليه الشيخ المودودي قائلا:

إن الأمر الذي تحققت فيه أنه «أسطورة» هو ذلك الوهم الذي يؤكد

= وقال في «خروج المهدي»: «يلاحظ أن كل ما ورد من أحاديث تتعلق بالمهدي، وظهوره إنما هو أحاديث ضعيفة على رغم كثرتها ووفرتها، وجمع بعض الناس لها في كتب خاصة بها، وهي بالتالي لا تلزم المسلم اعتقاد مضمونها، وليس ما يمنع شرعا من أن يفهم المسلم أن المهدي رمز إلى انتصار الحق والخير». (النهاية ١/ ٣٧)

(ملاحظة): لقد ذكرنا بعض هذه الأمور الاعتقادية التي تناولها «أبو عبيد» بالتأويل والتحريف هنا، لبعض الشبه الذي يوجد بين كلامه وكلام الشيخ المودودي في «الدجال» (وخاصة حديث الجساسة)، وفي «المهدي» (راجع كتاب «التجديد وإحياء الدين للمودودي»)، وفي «رفع عيسى — عليه السلام — إلى السماء»، الذي يرى فيه المودودي: «ان القرآن لا يصرح بأن الله عز وجل رفع عيسى — عليه السلام — إلى السماء بروحه وجسمه، ولا يصرح أيضا أنه مات موتا طبيعيا على الأرض، ورفع روحه فقط، ولهذا لا يمكن أن ينفي أحد الأمرين نفيا قطعيا أو يثبت على أساس القرآن» (تفهيم القرآن للمودودي ١/ ٤٢٠ — تعليق (١٩٥) تفسير سورة النساء) ثم بين الشيخ بأسلوبه الخاص رفع عيسى — عليه السلام — وأرى أن سبب هذه المزالق كلها هو قلة اهتمامه بالاستدلال بالأحاديث الشريفة أحيانا، وبردها بدعوى عدم موافقة العقل والذوق إياها حيناً آخر، وما كان للشيخ أن يتكلم فيما لا تخصص له فيه:

للحديث رجال يعرفون به وللدواوين حساب وكتاب

(٣٦) «الرسائل والمسائل» (١/ ٤٧) تحت عنوان «تحقيق حديث الدجال».

أن الدجال محبوس في مكان ما. (٣٠٧)

أما عن ظهور مفتني كبير (الدجال)، فأنا أقول بالأخبار الواردة فيه، ولا أزال أدعو في صلاتي بذلك الدعاء المأثور الذي فيه، مع التعوذات الأخرى —: «أعوذ بك من فتنة المسيح الدجال».

نظرة إجمالية في محتويات الأحاديث الواردة في الدجال، توضّح جلياً، أن العلم الذي أُعطيّه النبي — ﷺ — في هذا الأمر من الله تعالى، كان إلى حدّ أن دجالاً كبيراً يخرج، وتكون صفاته كذا وكذا، وتكون خصوصياته كذا وكذا، ولكنه لم يخبر بأنه متى يظهر؟ وأين يظهر؟ أهو خلق في عهده؟ أم يخلق بزمن بعيد بعد عهده؟ (٣٠٨)

وما ورد عن النبي — ﷺ — من أقوال مختلفة بهذا الصدد، في الأحاديث، ينبئ اختلاف محتوياته نفسه — ويترشح من أسلوب النبي — ﷺ — أيضاً (٣٠٩) عن أنه لم يقله بناءً على الوحي، بل قاله على الظن والقياس. (٣١٠)

(٣٠٧) هذا إنكار صارخ لحديث الجساسة الذي رواه النبي — ﷺ — عن تميم الداري — رضى الله عنه — وذكره المحدثون الذين كانوا قمة في الدقة والتحري، في كتبهم، كما تقدم آنفاً.

فرفض هذا الحديث واصفاً بأنه أسطورة وخرافة، بغضاً عن تحري المحققين من المحدثين فيه، وباسم التحقيق العلمي — وصمة عارٍ على جبين التحقيق والمحققين في العصر الحاضر، وجراً غبيةً على القول فيما لا يكون من تخصص القائل. ويستبعد أن يصدر هذا ممن يحترم نفسه ودينه، وخاصةً في البيئة التي تحيط بها فتنة إنكار الحديث من كل جهة. ورحم الله العلامة ابن القيم حيث قال:

«إذا كان هذا القدر مبلغ علمه • فليست بالصمت والكتمان»

(٣٠٨) هذا كلام خطير يقضى على كل ما ورد في الأحاديث الصحيحة من هذه التفاصيل كما تقدم.

(٣٠٩) العجيب أن المحدثين الذين نذروا حياتهم لخدمة السنة النبوية لم يفهموا أسلوب النبي — ﷺ — وفهمه الشيخ حسب زعمه. مع أنهم هم الأحق أن يفهموا خطاب النبي — ﷺ — وأسلوبه على ما هو عليه، لأنه تخصصهم وأما من كان تخصصه أجنبيّاً عنه، وتكلم فيه، فما يقول لإمّثل ما قال الشيخ ههنا.

(٣١٠) هذه شبهة منشأها اعتماد الرجل على فهم نفسه، بدون الرجوع إلى أقوال أئمة الفن. وإلا ليست هناك اختلافات في الأحاديث إلا وقد وفقّ بينها المعتنون بهذا العلم الشريف.

ربّما أعرب عن رأيه أن الدجال يظهر من خراسان، ومرة قال، من أصبهان، وقال أيضاً: إنه يخرج من خلة بين الشام، والعراق. (٣١١)

ومرة شك في ولد يهودي مسمى بـ «ابن صياد» الذي ولد سنة اثنتين أو ثلاث من الهجرة، في المدينة، لعله هو- الدجال. (٣١٢)

وآخر الروايات أن تميما الداري الراهب النصراني لما جاء من فلسطين وأسلم سنة تسع من الهجرة، بين للنبي ﷺ — أنه وصل ذات مرة في أثناء سيره في البحر (بحر الروم أو بحر العرب) (٣١٣) إلى جزيرة غير معمورة، فلقى شخصاً مهيباً هناك، وقال له إنه الدجال.

فلم ير النبي ﷺ — سبباً لتكذيبه أيضاً، ولكنه أظهر الشك، وقال: إن الدجال نظراً إلى هذا البيان في بحر الروم أو في بحر العرب، ولكنني أرى أنه يخرج من المشرق. (٣١٤)

فمن يلقي نظرة إجمالية على هذه الروايات المختلفة، وله شيء من الإلمام بعلم الحديث، وأصول الدين (٣١٥) لا يصعب عليه فهم أن أقوال النبي ﷺ — بهذا الصدد تشمل جزئين:

(٣١١) قد تقدم التوفيق بين هذه الروايات التي صعب فهمها على الشيخ أنفاً في التعليق (٢٩٠)

(٣١٢) لم يشك فيه، بل توقف في أمره حين وجدت قرائن محتملة في كونه الدجال، حتى جاءه التثبت من الله عزوجل في هذا الأمر. كما تقدم مفصلاً.

(٣١٣) ورد في الحديث بحر الشام أو بحر اليمن.

(٣١٤) هنا عدة ملاحظات على هذا الكلام:

الأولى: عُدَّ أئمة الصنعة رواية تميم التي رواها عنه النبي ﷺ — من مناقب هذا الصحابي الجليل كما تقدم في التعليق (٢٣٣)، والشيخ يحاول رفضه بكل مألديه من قوة وبيان.

الثانية: أعطى الشيخ المودودي هذه الرواية لونا جديداً، وأظهرها في صيغة غريبة لا تتحملها ألفاظ هذا الحديث. فليقرأ حديث الجساسة بدقة وعناية، مع مقارنته مع كلامه ههنا، ليتبين الفرق بينهما.

الثالثة: وما قاله بالنسبة لخروجه من جهة المشرق، ووقوع أسماء الأمكنة الأخرى بهذا الصدد، فليراجع عنه التعليق (٢٩٠).

(٣١٥) ممالا مجال فيه للرب أن العباقرة من أئمة هذه الصنعة الذين يتذوقون أسلوب النبي ﷺ — على ما هو عليه بدون تأويل ولا تحريف، وبكل ثقة واعتماد، قالوا خلاف ذلك. وهم الملمون بعلم الحديث بل رواده.

الجزء الأول: أن الدجال يأتي، ويكون متصفا بهذه وهذه الصفات، وينشئ هذه وهذه الفتن. هذه أخبار يقينية بالكلية، أخبرنا بها النبي ﷺ — عن الله عز وجل. ولا تختلف رواية عن أخرى في هذا الأمر.

الجزء الثاني: أن الدجال متى يظهر؟ وأين يظهر؟ ومن هو؟ ففي هذه الأمور لا تكاد تكون الروايات مختلفة فحسب، بل توجد في أكثر رواياتها ألفاظ دالة على الشك والظن والقياس أيضاً. مثلاً قوله — ﷺ — لعمر في ابن صياد:

«إن يكن الذي ترى فلن تستطيع قتله» (٣١٦) ومثلاً قوله — ﷺ —:

«إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كل مسلم» (٣١٧)

ظاهر أن الحيثية الدينية والأصولية لهذا الجزء الثاني لم ولن يكون مثل الجزء الأول. ويخطئ من يعدّ جميع تفاصيل هذا الجزء أيضاً من العقائد الإسلامية، بل لا يصح أن يدعى أيضاً على صحة جميع هذا الجزء. (٣١٨)

وقد اشتبه «ابن صياد» عند النبي ﷺ — لعله يكون الدجال. وكان عمر حلف أيضاً على كونه الدجال. (٣١٩) ولكنه أسلم فيما بعد، وعاش في أرض الحرمين، ومات مسلماً، وصلى عليه المسلمون. (٣٢٠)

هل بقي الآن مجال للشك في كون «ابن صياد» الدجال حتى اليوم». (٣٢١)

إن النبي ﷺ — استصوب بيان تميم الداري تقريباً في ذلك الحين. ولكن ألا يكفي عدم ظهور هذا الشخص الذي رآه تميم الداري محبوساً في الجزيرة منذ ثلاثة عشر قرناً ونصف قرن، ألا يكفي لإثبات عدم

(٣١٦) مسلم (٢٩٢٤)

(٣١٧) مسلم (٢١٣٧)

(٣١٨) «أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض...» [البقرة: ٨٥]

(٣١٩) قد تقدم قريباً تحت عنوان «من هو الدجال» توجيه العلماء لحلف عمر، وسكوت النبي ﷺ — على ذلك. فمن يتغاضي عن آراء العلماء لاثبات ما رآه فليقل ما يشاء.

(٣٢٠) هناك رأى آخر في أمر ابن صياد أنه توجه إلى أصبهان فاستتر... راجع التعليق

(٢٨١).

(٣٢١) لم يبق مجال للشك كما تقدم مفصلاً.

صحة إخباره بأنه الدجال (٣٢٢)

كان من خواطر النبي ﷺ — في عهده، لعل الدجال يظهر في زمنه، أو بزمان قريب بعده — ﷺ —.

ولكن أليس من الأمر الواقع أنه مضت ثلاثة عشر قرناً ونصف قرن ولم يأت الدجال بعد؟ (٣٢٣)

إن نقل هذه الأمور وروايتها الآن، كأنها من العقائد الإسلامية ليس تمثيلاً صحيحاً للإسلام، ولا يقال إنه فهم صحيح للحديث أيضاً. (٣٢٤)

إنني قلت في مثل هذه الأمور إن لم يظهر بعض منها وفق قياس النبي ﷺ — أو ظنه، أو خاطره، لن يقدح ذلك في منصب نبوته، ولا تتأثر به عقيدة عصمة الأنبياء، وأيضاً لم تكلفنا الشريعة بالإيمان بمثل هذه الأمور، (٣٢٥) وقد وضع النبي ﷺ — بنفسه هذه الحقيقة الأصولية في

(٣٢٢) لقد تعدى الشيخ حدوده في رفض هذا الحديث، مع ثبوته بالأسانيد الصحيحة كما تقدم. وألله عله أمام النص، واختار أسلوباً لانكاره ما لم يستخدمه حتى منكرو الحديث جملة وتفصيلاً، لأنهم ينكرون أن يكون الحديث وحياً، ولكنهم يعتبرونه كوثيقة تاريخية أما هذا الأسلوب النادر فيقضى حتى على مكانته التاريخية أيضاً. وقال أبو عبيد في هذا الحديث ما يشبه كلام الشيخ هنا:

«هذا الحديث عليه طابع الخيال، وسمه الوضع» (النهاية ١/ ٩٦ تعليق (٣)) وذلك لأنه لا يصدق العقل والذوق. فنسأل الله السلامة

(٣٢٣) عتب الشيخ على من صححوا هذا الحديث، وأيضاً عتب على الدجال بأنه كان كاذباً في إخباره بعمى الدار عن نفسه. ولم ينته الأمر إلى هذا، بل قال مستغفراً ما لا ينبغي أن يقوله في حق النبي ﷺ — إلا غافل عن قول الله تعالى في تركية رسوله: ﴿مَا يَنْطِقُ عَنْ اهْوَى. إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣ — ٤].

وهذا لقد أعطى الشيخ أصحاب العقول المريضة والأفكار السقيمة سلاحاً لمحاربة الأحاديث التي لا توافق عقولهم وأذواقهم وأهواءهم بأن يقولوا هذا من قياسات النبي ﷺ — وإذا وقع شيء منها خلاف الأمر الواقع فهو ليس ضد عصمة الأنبياء. ولا شك أن «العرز أقبح من الذنب».

(٣٢٤) قال الشاعر:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم

(٣٢٥) ياليت لو جعل فهرس للأمور التي لم تكلفنا الشريعة بالإيمان بها، لتبين للناس الأمور العقائدية من غيرها، وقد عرفنا ههنا بعضاً منها!!!

(٣٢٦) صحيح مسلم (٢٣٦١ - ٢٣٦٣)، وردت هذه الرواية بألفاظ متعددة:
ومنها: أنه — ﷺ قال: ما أظن يغني ذلك [التأبير] شيئاً، فخرج شيئاً، فقال: إن
كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإنني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا
حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإنني لن أكذب على الله عز وجل» (مسلم ٢٣٦١)
وفي رواية: «إذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشئ من رأيي، فإني أنا
بشر» (مسلم ٢٣٦٢)

وفي رواية: «أنتم أعلم بأمر دينكم» (مسلم ٢٣٦٣)
قال العلماء: قوله — ﷺ — من رأيي — أي في أمر الدنيا ومعاشها، لا على التشريع.
فأما ما قاله باجتهاد — ﷺ — ورآه شرعاً يجب العمل به، وليس أبار النخل من هذا
النوع، بل من النوع المذكور قبله...
وقال العلماء: لم يكن هذا القول خيراً، وإنما كان ظناً، كما بينه في هذه الروايات. وقالوا:
رأيه — ﷺ — في أمور المعاش، وظنه كغيره، فلا يمتنع وقوع مثل هذا، ولا نقص في
ذلك. وسببه تعلق همهم بالآخرة ومعارفها والله أعلم» «شرح صحيح مسلم»
(١١٦/١٥)

عرفنا مما مضى من الأحاديث، وأقوال العلماء أن تأبير النخل من أمر الدنيا ومعاشها،
وفي مثل هذا قال — ﷺ — «أنتم أعلم بأمر دينكم» أما الإخبار عن الدجال، وتعيين
شخصه ليس من أمر الدنيا في شيء، ولا يقال مثله بالظن والرأي. فبالتالي اعتبار وقوع
الخطأ في هذا الأمر منه — ﷺ — وقياسه على «تأبير النخل» قياس مع الفارق. والله
أعلم.

(٣٢٧) الرسائل والمسائل (١/ ٤٧ - ٥٠) ط. سادسة سنة ١٩٧٤. م (لاهور) تحت عنوان
«تحقيق حديث الدجال» نقلًا عن «مجلة ترجمان القرآن» للمودودي (ربيع الأول ١٣٤٥ هـ -
= فبراير ١٩٤٦ م)

التمثيل الشرعي للدفاع عن الشيخ المودودي

تناول مؤلف كتاب «دراسة علمية للاعتراضات على الشيخ المودودي»^(٣٢٨) حديث الدجال بالمناقشة والردّ مفصلاً.^(٣٢٩) ووافق على ما ذهب إليه الشيخ المودودي من ردّ حديث تميم الداري — رضي الله عنه —، ولكن ليس رفضه لهذا الحديث على طريقة الكتاب المعاصرين لردّ الأحاديث الصحيحة بالعقل والنوق والهوى. بل اختار في ردّه طريقة المتأخرين من الحنفية وغيرهم في إبطال العمل بالأحاديث، عملاً بقاعدتهم الأصولية التي تفيد أن العقائد تكون قطعية، فلا تثبت بأخبار الآحاد. — وبالتالي لا يسلم تعيين شخص الدجال كما ورد في حديث تميم الداري كعقيدة إسلامية، لأنه خبر الواحد، وهو ليس بقطعي الثبوت والدلالة.

ثم ذكر قول الحافظ^(٣٣٠) في حديث الجساسة: «وقد توهم بعضهم أنه غريب فرد، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة: أبو هريرة، وعائشة، وجابر».

لما كان قول الحافظ هذا، مناقضاً لما بنى عليه بنیان إبطال العمل بخبر الواحد في العقيدة، علّق عليه بقوله:

«إن رواية اثنين أو أربعة من الصحابة لا تجعل الحديث متواتراً، ولا تُخرجه من حيز خبر الواحد، فلا تنبني عليه العقيدة الإسلامية.»

وقال: «على فرض كون حديث» فاطمة بنت قيس «قطعي الدلالة أيضاً لا تثبت منه هذه المسألة الاعتقادية كما هو مصرّح في أسفارهم

(٣٢٨) هذا الكتاب للشيخ المفتي محمد يوسف وهو يرد فيه على الاعتراضات التي وجهت إلى الشيخ المودودي في كثير من المسائل، فحالفه التوفيق لإصابة الحق في بعضها، وجانبه في البعض الآخر. وطبع هذا الكتاب برضى الشيخ المودودي، وقال إنه تمثيل صحيح لكتاباته (دراسة علمية للاعتراضات ١/ ٤٣٣ — ٤٤٤) ولهذا، جدير أن يسمّى هذا الكتاب بالتمثيل الشرعي للدفاع عن الشيخ المودودي، وإن يطلع عليه لتزول بعض الشبهات التي أثّرت ضد الشيخ بدون حق. فرحمه الله رحمة واسعة.

(٣٢٩) انظر (١/ ٣١٣ — ٣٩١) ط. ثالثة ١٩٧١ م. (لاهور).

(٣٣٠) فتح الباري (١٣/ ٣٢٨). وراجع للتفصيل «المتابعات والشواهد» لحديث الجساسة، في بداية هذا الموضوع.

قاعدة ترك العمل بأخبار الآحاد الصحيحة في العقائد، والتفريق في الاستدلال بها على الأحكام دون الأمور العقائدية، أمر لا دليل عليه من الكتاب والسنة، بل هو أول ثغرة في بناء السنة بدون شعور، ولا أرى فتنة إنكار الحديث فيما بعد عبر القرون والأجيال في صورة فردية أو جماعية إلا امتداداً لهذه الفكرة التي هي وليدة أفكار بعض المتأخرين، ولم يجمع عليها العلماء سلفاً وخلفاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — في خبر الواحد: «هذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد — ﷺ — من الأولين والآخرين.

أما السلف فلم يكن بينهم خلاف. وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة، والمسألة منقولة في كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية...» (٣٣٢)

وقد تقدم التفصيل في هذا الموضوع حين الكلام على «ظنية أخبار الآحاد عند الشيخ المودودي». (٣٣٣) فلا حاجة إلى التكرار، وللعامل تكفيه الإشارة.

وعذر من يقول هذا القول نظره في كتب المتأخرين، وعدم الاستفادة من كتب المتقدمين الذين فصلوا القول في هذا الموضوع تفصيلاً دقيقاً، فالأمر واضح مكشوف لا غبار عليه لدى العلماء المحققين سلفاً وخلفاً:

وهبني قلت إن الصبح ليل : أيعمى المبصرون عن الضياء
فنسأل الله الإيمان والثبات عليه، والتوفيق لقبول الحق، وإنكار الباطل، وهو ولي التوفيق.

(٣٣١) دراسة علمية للاعتراضات على الشيخ المودودي (١/ ٣٤٥، ٣٦٠ - ٣٦١) وقد كرر

مثل هذا الكلام أيضاً في مواضع أخرى من هذا الكتاب.

(٣٣٢) مختصر الصواعق (٢/ ٣٧٣).

(٣٣٣) راجع لزمام التعليقات (١٠٧ - ١٠٩).

إصرار الشيخ المودودي على هذا الموقف من الحديث ورد العلماء عليه

لقد أصرَّ الشيخ المودودي على هذا الموقف من الحديث رغم المناقشات الكثيرة التي دارت حوله بينه وبين علماء شبه القارة الهندية، وتبنّاه أصحابه أيضاً — إلا من رحم ربهم — ودافعوا عنه. حتى سهل الآن على الخاصة منهم فضلاً عن العامة أن يردّوا بعض أحاديث الصحيحين بدون أي مبالاة، معتمدين على كتاباته بهذا الصدد. (٣٣٤)

وقد طلب من الشيخ بعض المحبّين له، والمخلصين لدعوته الرجوع عن الكتابات التي تقلّل أهمية الحديث، وخاصةً ما ورد في «مسلك الاعتدال»، وأثار ضجة في الأوساط الدينيّة، وعوّق سير الدعوة. ولكنه لم يزل مدافعاً عن موقفه، محاولاً إقناع المعارضين له من غير أن يطرأ عليه أي تغيير. (٣٣٥)

ولأجل إصراره على هذا الموقف من الحديث ردّ عليه كثير من العلماء في كتبهم المستقلة غير البحوث والمقالات المنشورة في الجرائد والمجالات. (٣٣٦)

(٣٣٤) زد إلى ذلك أن كتابه «مسلك الاعتدال» الذي يعتبر قاعدة كَلِيّة لنقد منهج المحدثين تُشير أخيراً في الكويت للتوزيع مجاناً، تعصّباً لرأيه فقط، لأنه لا يخدم أي جانب من جوانب الدعوة. فنسأل الله السلامة.

(٣٣٥) راجع الاستدراك على «مسلك الاعتدال» المنشور في آخرو، و «الرسائل والمسائل» (١/ ٢١٩ — ٢٣٥) حيث ردّ على السائلين عن هذا الموضوع بعناوين مختلفة، مثلاً: «الحديث والفقه»، و «حرية التحقيق في النظام الإسلامي للجماعة»، و «مكانة الإسناد والتفقه في تحقيق الأحاديث».

(٣٣٦) أما الردود على الشيخ المودودي في مجالات أخرى مختلفة فتبلغ حسيماً عرفت بالأرقام — (مائة وعشرة كتب) ما بين صغير وكبير، ورطب ويابس، وعنيف ولين.

ردّ عليه من علماء «ديوبند» الأحناف المعروفين:

- الشيخ حسين أحمد المدني.
- والشيخ محمد زكريا الكاندهلوي.
- والشيخ ميان محمد الدهلوي .

ومنهم.

- * الشيخ أبو الوفاء ثناء الله الأمرتسري.
- * والشيخ عبد الله الأمرتسري الروبري.
- * والشيخ عبد الروف الرحامي.
- * والشيخ محمد إسماعيل السلفي وغيرهم (٣٣٧)

ولا يفوتني أن أذكر بهذا الصدد، الشيخ أمين أحسن الإصلاح (٣٣٨) فإنه دافع عن موقف الشيخ المودودي من الحديث دفاعاً مستميتاً، وأبدى بعض الآراء حول السنّة التي تخالف إجماع الأمة، وأورد الشبه حول بعض

• والسيد مهدي حسن (مفتي ديوبند)

• ونظرة عابرة في فهرس الردود على الشيخ المودودي، تكشف أيضاً عن أسماء بعض الشخصيات المعروفة على مستوى العالم الإسلامي، التي التزمت بالجماعة الإسلامية، ثم انفكت عنها. وألفت في تحديد مواضع الضعف في الجماعة وأميرها حسب تجاربها. ومن هذه الشخصيات:

• السيد أبو الحسن على الندوي.

• والأستاذ أسرار أحمد.

• والأستاذ وحيد الدين خان.

• والأستاذ عبيد الله الكاشميري.

• والشيخ منظور أحمد النعماني — وغيرهم.

(٣٣٧) نقلت كتابه «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» إلى العربية. وطبعته الدار

السلفية بالكويت سنة ١٤١٧ هـ — ١٩٨٦ م.

(٣٣٨) كان الإصلاح من الأعضاء البارزين المتحمسين للجماعة الإسلامية، بل كان الرجل

الثاني فيها بعد الشيخ المودودي، وتولّى المناصب الحساسة فيها. ولكنه اعتزل عنها. وكتب

بعض المقالات بهذا الصدد، ويّين فيها أسباب اختلافاته مع الأستاذ المودودي، ووجهة

نظره نحو جماعته.

الأحاديث التي يأبأها العقل على زعمه. (٣٣٩)
ومما يؤسف له أن تلاميذه في باكستان الآن يقودون حركة إنكار
السنة. (٣٤٠) فنسأل الله السلامة.

* * *

(٣٣٩) ردّ على مزعماته الشيخ محمد إسماعيل السلفي في «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي».

(٣٤٠) كما صرّح به أستاذنا الشيخ صفى الرحمن الأعظمي أستاذ الجامعة السلفية بالهند. في تقريره عن سفر باكستان، المنشور في مجلة «محدث».

مع الأستاذ
محمد الغزالي في رحاب السنّة

مع الأستاذ محمد الغزالي في رحاب السنّة

إن الأستاذ محمد الغزالي من الكتاب المعروفين في الأوساط الإسلامية ببراعة أسلوبهم وحسن عرضهم للقضايا المطروحة على مدرج الدعوة.

ولكن الأسف على أنه إذا تكلم عن الحديث والمحدثين، والعمل بالسنّة يتحرّر من جميع القيود الدعوية. بل بلغ به تهوين العمل بالحديث، والاستخفاف بالسنّة إلى أن يرى من يدعو إلى التمسك بالكتاب والسنّة عقيدة ومنهجاً، وحكماً وتطبيقاً، أكبر عائق في سبيل الدعوة التي يراها حقّة. وهذا هو الظاهر من كتابه، «هموم داعية» و «دستور الوحدة الثقافية للمسلمين». وأما السرائر فالله أعلم بها.

وليكّم بعض الأمثلة من كتاباته حول السنّة التي تدلّ على ماقلت.

مقدمة «فقه السيرة»:

« قال الأستاذ الغزالي في مقدمة «فقه السيرة»، وهو يبيّن منهج اختياره لأحاديث هذا الكتاب:

«سّرني أن تخرج هذه الطبعة الجديدة بعد أن راجعها الأستاذ المحدث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. وقد اثبت في كل التعليقات التي ارتأها على ما نقلت في هذه السيرة من آثار نبوية...»

ولكن القاري سيّرى في تعقيبات الشيخ ناصر الدين ما يبعث ريبته في هذا الظن.

وهنا أراني مكلفاً بشرح المنهج الذي سرت عليه. قد يختلف علماء السنّة في تصحيح حديث أو تضعيفه، وقد يرى الشيخ ناصر — بعد تمحيصه للأسانيد — أن الحديث ضعيف، وللرجل من رسوخ قدمه في السنّة ما يعطيه هذا الحق أو قد يكون الحديث ضعيفاً عند جمهرة المحدثين، لكنني أنا قد أنظر لمتن الحديث فأجد معناه متفقاً كل الاتفاق مع آية من كتاب الله، أو أثر من سنّة صحيحة فلا أرى حرجاً من روايته ولا

أخشى ضيراً من كتابته. (١)

إذ هو لم يأت جديداً في ميدان الأحكام والفضائل (٢). ولم يزد أن يكون شرحاً لما تقرّر من قبل في الأصول المتيقّنة.

خدمثالاً، أول حديث حكم الأستاذ بتضعيفه: «أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمة، وأحبوني بحب الله».

قد يرى الأستاذ المحدث أن تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم لا تعويل عليهما في قبول هذا الحديث، وله ذلك.

يبد أني لم أجد في المطالبة بحب الله ورسوله ما يحملني على التوقف فيه. ولذلك أثبتته وأنا مطمئن. (٣)

وفي الوقت الذي فسحت فيه مكاناً لهذا الأثر — على ما به — صددت عن رواية البخاري ومسلم مثلاً للطريقة التي تمت بها غزوة بني المصطلق (٤)...

... ولستُ بدعاً في تلك الخطة التي اخترتها... فإن أغلب العلماء جرى على مثلها في مواجهة المرويات الضعيفة والصحيحة على سواء. (٥).

(١) يعني لا اعتماد على تصحيح المحدثين وتضعيفهم، بل وجود التوافق بين كلام وبين آية وحديث يكفي لإثباته حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وهذا الكلام في غاية الخطورة، لأنه ليس كل كلام يتفق معناه مع آية أو حديث، أيضاً يكون حديثاً وإن رده أصحاب الصنعة من المحدثين.

(٢) يأتي الكلام في غير هذا الموضع حول حكم العمل بالضعيف في فضائل الأعمال.

(٣) قال بعد كلام الألباني: «ومع نقد الأستاذ لهذا الحديث فنحن نقبله لأن معناه يوافق الآية، ولأنه في فضائل الأعمال» (فقه السيرة ص ٢٣)

(٤) وهذا مصداق قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ امْبَطُلُوا مِمَّا بَصُرْتُمْ فَإِنْ لَكُمْ مَسْأَلَةٌ...﴾ [البقرة: ٢/٦١]

(٥) هذا هو طريق أهل البدع والأهواء من المعتزلة والمتكلمين، فإنهم يقبلون الأحاديث الضعيفة والموضوعة إذا وافقت هواهم، ولا يبالون برّد أحاديث الصحيحين في إثبات دعواهم.

وَقَرُّوا أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يَعْمَلُ بِهِ مَا دَامَ مُلْتَمِثًا مَعَ الْأَصُولِ
الْعَامَّةِ، وَالْقَوَاعِدِ الْجَامِعَةِ.

وهذه الأصول والقواعد مستفادة — بداهة — من الكتاب والسنة.
وعلى ضوء هذا النظر المتصف حكيث استشارة رسول الله عليه
الصلاة والسلام للحباب في موقعة بدر — وإن وهن المحدثون سندها — لأنها
تدور في نطاق الفضائل التي أمر بها الله ورسوله، وليس في سوقها ما يُحذَرُ
قطّ.

ذلك بالنسبة إلى الأحاديث الضعاف.

أما الصحاح فإن في تفاوت دلالتها مجالاً رحباً للترجيح والرد^(٦) كما
يعلم أستاذ الحديث وما من إمام فقيه إلا ردّ بعض ماصح إيثارة لما ظهر أنه
أصح. ومعاذ الله أن نشغب على السنة^(٧) فهي الأصل الثاني للإسلام
يقيناً...

... بعد هذا لا أرى أن يلزمني أحد بقبول ما رواه الشيخان^(٨) عن
عبد الله بن عون قال: كتبت إلى نافع — رحمه الله — أسأله عن الدعاء قبل
الإسلام. فكتب إليّ إنما كان ذلك في أول الإسلام. وقد أغار عليه الصلاة
والسلام على بنى المصطلق وهم غارون، فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم،
وأصاب يومئذ جويرية...

(٦) ولكن لابد أن يكون الترجيح والردّ خاضعاً للقواعد العلمية المقررة لدى علماء هذا الفن
الشريف، فلا يسمح لكل كاتب أو داعية أن يعبت بها كيفما شاء.

(٧) إذا لم يخضع المرء لقواعد المحدثين في تصحيح الحديث وتضعيفه، مع أن الحديث ليس من
تخصّصه — لا يبقى أيّ معنى لإظهار البراءة من الشغب على السنة. وأيّ مشاغبة على
السنة أكثر من عدم التقيّد بقواعدها، ورفض حكم أهلها فيها تصحيحاً وتضعيفاً؟!

(٨) خطورة هذا الكلام لا تنحصر في هذه الكتابة فقط، بل كان للأستاذ المؤلف أن يعي أنه
فتح باب المشاغبة على السنة، وذلك لأن وراءه من يتلقف هذا الكلام، ويتبناه لردّ ما رواه
الشيخان، اعتماداً على عقله وفهمه. فيكون هذا «الأصل الثاني للإسلام» وأصحّ مصادره
عضةً لأهواء الطامعين، وفريسة لأغراض الفوضويين.

قال: حدثني به عبدالله بن عمر، وكان في ذلك الجيش (٩)...!!
وكما تجاوزت هذا الحديث، تجاوزت عن مثله أن الرسول ﷺ خطب
أصحابه وأعلمهم بالفتن وأصحابها إلى قيام الساعة (١٠) ...

فقد صحّ من كتاب الله وسنة رسوله — عليه الصلاة والسلام — لا
يعلم الغيوب على هذا النحو المفصل الشامل العجيب.
آثرت هذا المنهج في كتابة السيرة، فقبلت الأثر الذي يستقيم منته مع
ماصحّ من قواعد وأحكام، وإن وهي سنده.

وأعرضت عن أحاديث أخرى توصف بالصحة، لأنها — في فهمي

(٩) صحيح البخاري (٥/ ١٧٠)، ومسلم مع شرح النووي (١٢/ ٣٥ — ٣٦). بوب عليه
النووي بـ «باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير تقدم
إعلام بالإغارة». وقال: «في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: حكاها المازري والقاضي:
(أحدها): يجب الإنذار مطلقاً. قال مالك وغيره، وهذا ضعيف. (والثاني): لا يجب
مطلقاً. وهذا أضعف منه أو باطل. (والثالث) يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن
بلغتهم لكن يستحب وهذا هو الصحيح ... وهو قول أكثر أهل العلم. وقد تظاهرت
الأحاديث الصحيحة على معناه فمنها هذا الحديث وحديث قتل كعب بن الأشرف
وحديث قتل أبي الحقيق، ولما سئل الاستاذ المؤلف عن ردّ هذا الحديث. قال: «لقد رددت
الفهم القنر الذي استقرّ في ذهن بعض الناس لما قرأ هذا الحديث. إننا نحى السنة من
أفهام الأراذل» (مهم داعية ص ١٦٤) صدق الشاعر:

راعى الشاة يحمى الذئب عنها فكيف إذا الرعاة لها ذئاب

(١٠) يريد به المؤلف حديث حذيفة بن اليمان — رضي الله عنه — أمين سرّ النبي ﷺ: قال
حذيفة: «والله إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة، وما بي إلا أن
يكون رسول الله ﷺ أسراً إلى في ذلك شيئاً، لم يحدثه غيري. ولكن رسول الله ﷺ
قال وهو يحدث مجلساً أنا فيه عن الفتن. فقال رسول الله ﷺ وهو يعدّ الفتن: «منين
ثلاث لا يكدن يدرن شيئاً، ومنهنّ فتن كرهنا الصيف، منها صغار ومنها كبار» قال
حذيفة: فذهب أولئك الرهط كلهم غيري (صحيح مسلم رقم ٢٨٩١)

وحذيفة رضي الله عنه كان معروفاً بين الصحابة بصاحب السرّ، قال الحافظ ابن
حجر: «وفي الصحيحين أن أبا الدرداء قال لعلمة: أليس فيكم صاحب السرّ، الذي
لا يعلمه غيره — يعني حذيفة».

وفيها عن عمر أنه سأل حذيفة عن الفتنة. (الاصابة: ١/ ٣١٨) إن ثقل هذا الأمر
على فهم المؤلف بعد ثبوته في الصحيحين وتلقى الأمة له بالقبول والتصديق لا يقدم شيئاً
ولا يؤخّره.

لدين الله، وسياسة الدعوة — لم تنسجم مع السياق العام^(١١)...
ولا أرى مكاناً لبسط وجهة نظري في أمور كثيرة خالفت فيها الأستاذ
المحدث.

ولكنني أرى المكان متسعاً لتسجيل تعقيباته كلها على ما أوردت من
نصوص فأني عظيم الحفاوة بهذا الاستبحار العلمي، وهو يمثل وجهة نظر
محترمة في تمحيص القضايا الدينية^(١٢).

وأعتقد أن من حقّ القارئ على أن يعرف رأى أحد المحققين
المتشددين في الرويات التي أحصيتها هنا، سواء خالفته أو وافقته.
وشكر الله له جهده في المحافظة على تراث النبوة. وهذا نابعاً من
السييل^(١٣).

* * *

(١١) صدق الشاعر:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم
وزدالي ذلك أن كل فهم لدين الله وسياسة الدعوة، لا ينسجم مع السياق العام
للأحاديث الصحيحة فهم بدعي لأن أهل البدع هم الذين يتغاضون عن الصحاح
ويستدلون بالضعاف والموضوعات وذلك لأنهم يجدون فيها متعة لتأييد أهوائهم بكل
سهولة.

(١٢) من اطلع على «مهم» الأستاذ المؤلف يشك في صحة هذا الكلام، لأنه وقف هذا
الكتاب في الاستخفاف بالسنة وتهوين العمل بالحديث. وكيف يكون «عظيم الحفاوة بهذا
الاستبحار العلمي» وهو يدافع عن موقفه ضد هذا الاستبحار؟ إلى متى هذه التناقضات
في حياة الدعوة؟ أما أن لها أن تنتهي؟

(١٣) مقدمة «فقه السيرة» (ص ٩ — ١٣)

(قذائف الحق)

لقد دافع الأستاذ محمد الغزالي في كتاب «قذائف الحق» (ص ١٢٠ — ١٢٤) عن الأحاديث التي ردها المستشرقون والمبشرون وسماسرتهم فأجاد ثم جاء ليقرر «حقيقة إسلامية» بل اعتزالية، لينهار ما بناه من قبل. فقد قال:

«أريد أن أقرر حقيقة إسلامية ربما جهلها البعض: هل رفض حديث آحادٍ للمحظ ما يُعدُّ صدعاً في بناء الإسلام؟

كلاً (١) فإن سنن الآحاد عندنا تفيد الظن (٢) العلمي، إنها قرينة

- (١) لماذا؟ راجع التعليق (٧) الآتي. وقد وردت أخبار الآحاد في أمور الآخرة، وقد استقرت في قلوب المسلمين جميعاً. فماذا تقول في ذلك؟
 - (٢) أو العلم الظني — كما قال في «مهم داعية» — ذهب الأصوليون إلى أن «خير الواحد» ظني الثبوت، ولكن لا يراد بهذا «الظن» الحاصل منه في «اصطلاح المحدثين» إلا أن مرتبته أقل مما يحصل بالتواتر. وليس هذا «الظن» بمعنى «الوهم» كما يزعمه منكروا الحديث. إن خير الواحد من حيث الإفادة لم يكن موضع النقاش والجدال أبداً. وكان الأنبياء والرسل يرسلون الوفود للدعوة إلى الله، حتى كانت تقع الحروب على أخبار الوفود، ويقتل فيها مئات من الناس. كل ذلك اعتماداً على خبر الواحد.
- وما لا يخفى أن غالب الأخبار آحادية في كتب السنة. وقد وردت أخبار الآحاد في كثير من أمور الآخرة مثلاً «عذاب القبر»، و «رؤية الباري تعالى بالأبصار».
- قال الشوكاني: «ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم، لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، ومن هذا القسم أحاديث صحيحى البخاري ومسلم. فإن الأمة قد تلقت ما فهمهما بالقبول» (إرشاد الفحول ص ٤٩).

وقال ابن حزم: «فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجرى على ذلك كل فرقة كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدريّة، حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد مائة من التاريخ فخالفوا الإجماع في ذلك» (الأحكام لابن حزم: ١٠٢/١)

وقال العلامة محمد إبراهيم الوزير البجلي: «... ولم يخالف في هذا إلا شر ذمة يسيرة وهم متكلموا بغداد من المعتزلة. والإجماع منطبق قبلهم وبعدهم على بطلان قولهم» (الروض الباسم: ٣٢/١)

قال العلامة محمد إسماعيل السلفي: «اعترض على أخبار الآحاد في كل العصور غالباً أولئك الناس الذين كانوا غافلين عن النفسانيات الإنسانية، وجاهلين بمحدودها. وكذلك في

تستفاد منها الأحكام الفرعية في ديننا، فإذا وجد الفقيه أو المحدث أن هناك قينة ألحج منها تركها إلى الدليل الأقوى دون غضاضة.

ومن شروط الحديث الصحيح «أن لا تكون فيه علة قاذحة» فإذا بدت علة في «سنده» أو «متنه» تلاشت صحته، ولا حرج.

وأئمة الفقه الإسلامي بنوا اجتهادهم على هذا النظر الصائب. ثم ذكر أمثلة على هذا، وقال:

«ولا نريد أن ننقل إلى مباحث فقهية مفصلة، وإنما نريد أن نقول: هب أن رجلاً قال: لا أستطيع قبول رواية: «إذا وقع الذباب في شراب أحكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داء، والأخرى شفاء». — أياكون من الكافرين؟(٣)»

كلاً !! فلم يقل أحد أن أركان الإسلام تضم الإيمان بالله، واليوم الآخر وغمس الذباب في الشراب إذا سقط فيه.(٥)

وحديث الآحاد ليس مصدر عقيدة شرعية(٤) أو حكم قاطع بيد أي من باب استكمال البحث العلمي فقط أسأل: هل الحديث مردود؟ إن بعض علماء الحشرات قرر أن هذه الحشرة تفرز الشيء والشيء

= هذا العصر أيضاً يجهل الطهق للتشكيل فيها من قبل عبّاد الطبيعة والعقل الذين تعودوا

على الكلام حول السماء جالسين على الأرض.

وقصارى القول أن الضجّات ضد أخبار الآحاد أثبتت في عصور مختلفة دائماً من مثل

هذه الأوساط التي كانت بنفسها إما داعية إلى البدع، وإما متأثرة بالابتدعة نوعاً ما.

(موقف الجماعة الإسلامية من الحديث ص ٩٠)

(٣) كان إنكار ماثبت من خير الواحد كفرة في رأي جماعة من أصحاب أحمد وابن راهويه

(راجع التعليق (٧) الآتي)

(٥) هذا الكلام فيه سخريّة واضحة بسّنة رسول الله ﷺ

(٤) إن الاستدلال بخير الواحد على الأحكام دون العقائد، كما ذهب إليه بعض أهل العلم —

وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة... كما قال ابن القيم (مختصر الصواعق

المرسلة: ٢/ ٤١٢)

المضاد له فإن استقرّ هذا الرأي الفني فالحديث صحيح^(٥). وإن ثبت قطعاً أن الذباب مؤذ في جميع الأحوال التي تعرض له، ومن بينها الحالة المروية في الحديث، رددته دون غضاضة^(٦) وليس بقادح هذا في ديني وينيقي^(٧) وقد روى «البخاري» أحاديث صحيحة السند، لكن أئمة الفقه عملوا بغيرها لأدلة أقوى عندهم منها... وأنا شخصياً متوقف في هذا الحديث، لم أنته فيه إلى حكم حاسم. وعلى أية حال فهو لا يتعلّق بسلوك خاص أو عام...

إن قواعد الدين وعبادته وفضائله وقيمه تتركز أولاً على القرآن الكريم، ثم ما يشرحه من سنن استراح النقاد الاختصاصيون لها...

ومنهج المحدثين في تلقي التراث النبوي لا غبار عليه^(٨)، بل إن هذا المنهج هو ما تحتاج إليه الديانات الأخرى لتكون موضع ثقة وقبول^(٩).

(٥) ولكن عند المؤمن بالله عزوجل وبرسوله ﷺ لا يكون مدار تصحيح الحديث أو تضعيفه إلا على أقوال أهل الرواية والنقل، أيده علماء الحشرات أو لم يؤيده. لأن الحديث الصحيح الثابت دليل مستقل بذاته، أرفع بكثير من أن يحتاج إلى تأييد علماء الطب والحشرات. ولكن المسلم يزيد إيماناً حين يرى أن الطب الحديث أيضاً يوافق هذا الحديث. فثبت أن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء. فصدق النبي ﷺ، وهلك الشاكرون في كلامه المعجز.

راجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني رقم (٣٨)

(٦) يعني الاعتماد في جميع الأحوال على علماء الحشرات، لا على كلام النبي ﷺ
(٧) ليس الأمر هيئاً هكنا، بل توسيع نطاق هذا الأسلوب لرفض الحديث يؤدي إلى إنكاره. ولأجل هذا كان إنكار ماثب من خبر الواحد الصحيح كفراً في رأي جماعة من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، والإمام إسحاق بن راهويه. (مختصر الصواعق المرسله: ٢ / ٣٦٨)

وقال ابن حزم: «هذا انسلاخ من الإسلام، وهدم للدين، وتشكيك في الشرائع (الأحكام لابن حزم: ١ / ١١٠ - ١١١)

(٨) هذا مجرد الاعتراف القولي بجهود المحدثين في تدوين السنّة، ولكن حين الاستدلال بالأحاديث الصحيحة يجعل العقل عياراً عليها. كما لا يخفي على القاري الكريم.

وإذا كان لا غبار على هذا المنهج فلماذا هذا الاضطراب؟

(٩) «فدائف الحق» للأستاذ محمد الغزالي (١٢٤ - ١٢٥)

(هموم داعية)

هذا الكتاب خلاصة هموم الاستاذ الغزالي في ساحة الدعوة الإسلامية. قال في مقدمة «همومه»:

«... ومن حقّي — وأنا أحد المشتغلين بالدعوة الإسلامية — أن أصرّح بأشجاني، وأن أبث همومي، أنّه هم، وثان، وثالث...!!»^(١)

لا يخفي على من اطلع على محتويات هذا الكتاب أن أكبر هموم هذا الداعية هو أن الناس لماذا يحاولون العودة بالأمة إلى الكتاب والسنة عقيدة ومنهجاً، وعملاً وتطبيقاً في كل صغير وكبير من شئون حياتهم؟

ولماذا هذا الاهتمام البالغ بفهم أمور العقيدة الإسلامية على منهج سلف هذه الأمة؟

ولماذا العمل بأخبار الآحاد؟ ولماذا؟ ولماذا؟

ولقد اختار الأستاذ المؤلف أسلوباً لادعاء في عرض همومه، لا يلائم أبداً مع عمله في حقل الدعوة الإسلامية، مهما بلغ من العمر عتياً، وعبر عن دراسة العقيدة على منهج السلف الصالح بالتفكير الصياني^(٢)، والانحراف^(٣) الفكري والنفسي^(٤).

(١) هموم داعية (ص ١٠ — مقدمة المؤلف) دار الاعتصام — الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

(٢) المصدر نفسه (١٩) تحت عنوان «أقوام السلف في فقه الفروع»

(٣) المصدر نفسه (٢٢) تحت عنوان «حاجتنا إلى منهج يصل حاضرنا بغيرنا»

(٤) هذا مع احترامه الشديد للروافض وفكرهم الذي يحوى عن الكفريات الكبر مالا يحمله أي فكر منحرف.

ومن ذلك ادعائهم تحريف القرآن والزيادة فيه والنقصان منه وتكفيرهم لصحابة رسول الله وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعثمان وزوجات رسول الله ﷺ ورميهم بالفضاعة وكتبهم ملئية بهذا الضلال المنحط ومع هذا يبدي لهم الغزالي من الولاء والاحترام الامر الذي يثير الدهشة والعجب والى الآن لم ينس فيهم بينت شفة. (ربيع)

واليكم بعض التماذج من همومه التي تنم عن استخفافه بالسنة وتهوينه العمل بالحديث. ويرى الحق حكراً على نفسه، وينظر إلى الآخرين نظرة انتقاص واستباحة.

* «... إن العقول الكليّة لا تعرف إلا القضايا التافهة، لها نهيج، وبها تنفعل، وعليها تصالح وتخاصم...» (٤)

* «... أليس مضحكاً أن يدخل داعية في مسجد، فينظر إلى المنبر ثم يقول: بدعة. لماذا لأنه من سبع درجات. ويرى أن يقف على الثالثة لا يعلمها.

ثم يرى المحراب فيقول أيضاً بدعة.. لماذا؟ لأنه مجوف الجدار. ثم ينظر إلى الساعة ويقول: بدعة. لماذا؟ لأنها تدق كالجرس. وأخيراً يتكلّم فيخوض في موضوع غث، لا ينبّه غافلاً ولا يعلم جاهلاً، ولا يكيد عدواً. المهم عنده الاستمسك بالسنة....!! على الشكل الذي يراه.. (٥) — * «تركنا الاتجاه الإيجابي، ثم شرعنا نقول: النفاق قسيمان: نفاق في العقيدة. ونفاق في العمل — الأوّل كفر، والثاني عصيان....

نتج عن ذلك انهيار هائل في بنيان الاخلاق، واستهانة مقبوحة بجملة الفضائل....» (٦)

* «هناك من يسوّي بين الأخبار المتواترة، وبين أخبار الاحاد في إفادة اليقين، وهذا غلوّ مرفوض. (٧)

٤ المصدر نفسه (٣٢) تحت عنوان «ضرورة العناية بالقرآن الكريم»

٥ المصدر نفسه (٣٤) «هبوط علم الدين واللغة معاً»

٦ المصدر نفسه (٨٠) «واقع أليم» من اسباب انهيار الاخلاق والعقائد كتابات ودعايات المستهترين بالسنة والقيم الاسلامية مثل المحجّاب وتوفير اللحى والسخرية بالاحاديث التي تحرم التصوير والأغاني وغير ذلك مما سهل على جمهور المسلمين السقوط في حماة الرذائل الخلقية.

٧ إن أخبار الآحاد تترقى إلى درجة العلم واليقين بتلقى الأمة أيّاهما بالقبول. كحديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات» (البخاري: ٩/١، ومسلم رقم ١٩٠٧)؛ وحديث عائشة: «حتى تذوق عسيلته، ويذوق عسيلتك» (البخاري: ٢٤٩/٥، ومسلم ١٤٣٣)؛ وحديث أبي هريرة: «لا تنكح امرأة على عمتها ولا على خالتها» (البخاري: ٩/١٦٠، ومسلم ١٤٠٨)؛ وحديث عائشة وغيرها: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (البخاري:

وهناك من يرحب بأخبار الآحاد دون تطبيق للشروط العلمية المقررة
عن ضرورة خلوها من الشذوذ والعلل والقوادح» (٨)
«تمجيد الفقهاء وتوهيم المحدثين» (٩)

٦ / ٢١١، ومسلم (١٤٤٤)؛ وحديث سعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف في «تعيين

العشرة المبشرين بالجنة» (أبو داود رقم ٤٦٥، والترمذي ٣٧٤٨، ٣٧٥٨، ٣٤٧٤

قال ابن تيمية — رحمه الله — بعد سرد هذه الأحاديث وغيرها:

«فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين. وأما

السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع.

وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة. والمسألة منقولة

في كتب «الحنيفة»، و «المالكية»، و «الشافعية»، و «الحنبلية».... وإنما نازع في ذلك

طائفة كابن الباقلاني، ومن تبعه مثل أبي المعالي، والغزالي، وابن عقيل...» (مختصر

الصواعق: ٢ / ٣٧٢ — ٣٧٣)

قال البردوي: «ذهب أكثر أهل الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة

بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة، وهو مذهب أحمد بن حنبل» (كشف

الأسرار لعبد العزيز البخاري: ٢ / ٣٧١)

وقال ابن القيم — وهو يرد على من ينفي حصول العلم عن خبر الواحد —:

«فهذا الذي اعتمدته نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ حرقوا به إجماع الصحابة

المعلوم بالضرورة، وإجماع التابعين، وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية،

والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة. وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء. وإلا فلا

يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم». (مختصر الصواعق:

٢ / ٣٦٢ — ٣٦٣)

وقال الآمدي في الأحكام (١ / ٢٣٤): «واختار حصول العلم بخبره إذا احتفت به

القرائن، ويمتنع ذلك عادة دون القرائن».

وقال ابن تيمية: «والآحاد في هذا الباب قد تكون «ظنوناً» بشروطها، فإذا قويت

صارت «علوماً»، فإذا اضعفت صارت «أوهاماً» و «خيالات فاسدة» (مختصر الصواعق:

٢ / ٣٧٢).

اتضح من هذا البيان أن التشكيك في أخبار الآحاد نشأ من قبل المعتزلة والمتكلمين.

وكذلك لا يقبلها المحدثون إلا بشروطها.

وعلى هذا قول الأستاذ المؤلف «هذا غلو مرفوض». وقوله: «وهناك من يرحب بأخبار

الآحاد دون تطبيق للشروط» مجردة تقوّل على أهل الحديث.

(٨) موم داعية (١٠٩) «حديث الآحاد»

(٩) المصدر نفسه (١١١) «الإنسان صانع مستقبله» و «وهم المحدثين»

* «خبر الواحد تتلاشي صحته بمخالفته المتواتر» (١٠)

«إني اصادف هذه المناظر المؤذية في طريق الدعوة فأشعر بالنكد وآخر ما لقيت من هؤلاء شاب يقول لي: «أليس في الالتحاق بالجيش شيء من الوثنية؟ قلت ويحك كيف؟

قال — فَضَّ اللهُ فاه —: إنهم يَحْيُونَ العلم كُلَّ يوم وهذه وثنية. (١١)
* «... قضايا صغيرة تتضخم في رؤوسهم، وقضايا تستخفي، وحماس في موضع البرود، وبرود في موضع الحماس، وأحاديث ضعيفة أو منكرة تصحح، وصحيحة تضعف وترد» (١٢)

كنّا ضيوفاً عند أحد الناس.. فسكب في يدي قطرات من ماء الكلونيا. فإذا أحد الدعاة يصرخ: حرام: نجس!» (١٣)
* «تحت عنوان «نماذج من سوء الفهم» دافع عن موقفه من إنكار بعض الأحاديث (١٤)

* «... وقد ترى العابد من هؤلاء يضع يديه على صدره، وهو قائم للصلاة، ثم يعيد وضعهما بعد الرفع من الركوع، ويثير زوبعةً على ضرورة ذلك، فإذا

١٠ المصدر نفسه (١١٣). ليس أحد ينكر ذلك. ولكن المؤلف يريد القضاء على رأى الآخذين بخبر الواحد.

١١ المصدر نفسه (١٣٨) «مزاج منحرف لبعض من يتصدى للدعوة»

١٢ لعل الأستاذ المؤلف نسي أنه نفسه صحح الضعاف، وضعف الصحاح، ودافع عن هذا المنهج في مقدمة «فقه السيرة»

ملاحظة: هذا من باب «رمتني بدائها وانسلت» فقضايا العقيدة والبدع ماكان رسول الله وأصحابه والسلف الصالح يتساهلون فيها، ولا مكان للبرودة في قلوبهم نحوها. وخصوم أهل التوحيد يبدون إلى ماتحت الصفر تجاه الشرك الأكبر والأصغر والنفاق والبدع. وقد ينشطون فيتحمسون جداً في الدفاع عن هذا الباطل وأهله، ويحبونهم. ومن هذه النماذج الغزالي يصم كثيراً من العقائد والسنن النبوية بالليونة. ويضخم أموراً قد لا يكون من الاسلام فألى الله المشتكى . (تابع)

١٣ المصدر نفسه (١٦٩) «الدعوة علم وفن ورسالة وفهم»

١٤ المصدر نفسه (١٦٢ — ١٦٤)

كلفتة بعمل ترقى به الأمة اختفي من الساحة!!» (١٥)

*... إن تعلم الصلاة — وهي الركن الأول في الإسلام — لا يستغرق دقائق معدودات ولكن التدريب على اقتياد دبابة، أو طائرة، أو غواصة يحتاج إلى زمان طويل. فبأي فكر يطلع علينا القرن الخامس عشر، وجمهورنا جاهل في فنون الجهاد، وبارع في الحديث حول تحية المسجد، ووضع اليدين في الصلاة؟ مستغرق في قضايا جزئية.

إن هناك علماء — هم في حقيقتهم عوام — لا شغل لهم إلا هذه الثروات والتفكرات، وقد أضاعوا أمتهم، وخلقوا أجيالاً من بعدهم، لا هي في دنيا، ولا هي في دين!!» (١٦)

* * *

لا يخفى على قاريء «هموم الداعية» للمؤلف أنه ضاق ذرعاً بمن يدعو إلى الكتاب والسنة عقيدة ومنهجاً، وحكماً وتطبيقاً. وبذل أقصى جهده في إعطاء قارئه فكرة بأنهم أكبر عائق في دعوته إلى المنهج الذي يراه حقاً، بعد أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والشيوعيين. وذكرهم في كل موضع مكروه بمناسبة وبلون مناسبة ظلماً وعدواناً. واستهزأ بهم استهزاءً قلماً يوجد له نظير في كتابات الملاحدة، فضلاً عن الدعاة، واغتاز بالعمل بالسنة اغتيازاً يبقى وصمة عارٍ على جبينه عبر التاريخ، ونادي إلى تهوين التمسك بالحديث ضاماً صوته بصوت منكربه، وقام بالتشكيك في قبول أخبار الآحاد قياماً يتقاصر دونه أصحاب الأهواء والبدع من المعتزلة والجهمية، والخوارج والروافض.

(١٥) المصدر نفسه (١٦٧) «الاشتغال بالجزئيات على حساب الكليات» وهل كتاباتكم المتناقضة المتضاربة ترتقي بالأمة أو توقعهم في الحيرة والبلبله وما هي أعمال هذا الرجل وأمثاله التي ارتقت بها الأمة وهل يريد الرجل لامته ارتقاء ما ديا على عقائد ضاله وأعمال مبتدعة وأفكار منحرفة، فإذا تصندي المصلحون لإصلاح هذه الأساسيات صاح وزجر وأقام الدنيا واقعدها على هؤلاء المصلحين المخلصين وسخر من أساليبهم وشكك في نواياهم وإهانة قضاياهم (ربيع)

(١٦) المصدر نفسه (١٦٧) «الاشتغال بالجزئيات»

حصل كل هذا مع علمه بأن الحديث ليس من تخصصه، ولكن الأسف أنه لم يتأخر في جعل عقله عياراً حتى على «الصحيحين» اللذين هما أصح كتب بعد كتاب الله عزوجل في الحديث. وقال: «وأعرضت عن أحاديث أخرى توصف بالصحة، لأنها — في فهمي لدين الله وسياسة الدعوة — لم تنسجم مع السياق العام..» (١٧) غافلاً عن أن كل فهم لا ينسجم مع الأحاديث الصحيحة فهم بدعي. فصدق عليه، ما قال في الآخرين: «وعند ما يشتغل بالفتوى جزأً فلن تراه أبداً إلا باحثاً عن ضحية!!» (١٨) والله درالقائل:

وللحديث رجال يعرفون به وللدواوين كتاب وحساب

هكذا باسم «همومه» نفث سمومه في هذا الكتاب ضد الحديث وأهله، مع قوله: «معاذ الله! أن نشغب على السنة، فهي الأصل الثاني للإسلام يقيناً.» (١٩)

إذا كان هذا هو الاحترام «للأصل الثاني للإسلام» يجب على مجامع اللغات أن تمحو كلمة «الشغب» من معاجم اللغة وقواميسها.

«السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث»:

وأخيراً طلع له كتاب «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث» فأفرغ فيه حثالة أفكاره المريضة وتجاريه السخيفة في مجال الدعوة وأنكر بعض أحاديث الصحيحين، بل بلغ به التخريف إلى أن سوى بين شهادة الرجل والمرأة خلافاً لحكم الله تعالى. وقال في مقابلة صحفية بكل وقاحة: بنتي طالبة في كلية الآداب هل يعقل أن تكون شهادتها نصف شهادة البواب — إلى آخر ما هنالك من التخليط والتخريف. فنسأل الله السلامة والايمن

فاحفظ وقيت فتحت قدمك هوة كم. قد هوى فيها من الإنسان.

*

*

*

*

*

(١٧) مقدمة فقه السيرة (ص ١٣)

(١٨) هموم داعية (٢٠)

(١٩) مقدمة فقه السيرة (ص ١٢)

مع الشيخ سعيد حوى في رحاب السنّة

مع الشيخ سعيد حوى في رحاب السنة

رأيه في إيجاب التقليد :

معروف أن الشيخ سعيد حوى من الكتاب البارزين في ساحة الدعوة وتقرأ إنتاجاته في بعض الأوساط الإسلامية بكل عناية. وكتابات تنطوى على الدعوة الصارخة إلى التصوف والتمذهب، ودراسة الفقه الإسلامى على مذهب من المذاهب الأربعة. وأوجب التقليد على كل مسلم قال:

«... فلم يبق أمام أكثر الخلق إلا أن يتفقهوا على مذهب إمام مجتهد، وأن يستفتوه في المسائل والحوادث. وذلك واجب شرعى كيلا يسير الانسان على غير بصيرة. وهذا الذي جعل الأمة تستقر على المذهبية الفقهية»^(١)

شبهاته حول السنة:

إن إقرار التقليد واتخاذ ديناً ومذهباً أمر يحتاج إلى دليل^(٢) ولم يكتف بهذا، بل حاول إقناع الناس على محض التقليد، وإعطاءهم فكرة بأن أدلة المذهب كلها صحيحة، ضعيفة كانت أو موضوعة. وذلك بإيراد احتمالات بعيدة عن الأمر والواقع، فقال:

«إن الكتب التي بين أيدينا الآن ليست كل ما ألفه علماء المسلمين، فنحن نعرف كارثة بغداد والأندلس ومكتباتهما.

إن هناك أحاديث نحكم بضعفها الآن، لأن الكتب التي بين أيدينا ترويه من طريق ضعيف، بينما لو كانت كتب أخرى موجودة لاختلف الوضع.

وأكبر مثال على ذلك أن هناك أحاديث أسانيداً ضعيفة رواها الحاكم وغيره، لم تعرف هذه الأحاديث أنها صحيحة إلا بعد أن عثر على كتاب «صحيح ابن خزيمة» حيث ساق لها أسانيد صحيحة.

هذه النقطة الهامة تجعلنا لا نتسرع برّد حكم إمام مجتهد بحجة أن

(١) جولات في التفهيم الكبير والأكبر (ص ٧١)

(٢) راجع للفصل «مؤلفات سعيد حوى: دراسة وتقييم» (ص ٨٤) ط. أولى ١٩٨٣م

النصوص الصحيحة التي بين أيدينا تخالفه، إذ أنَّ هذا الإمام أقرب عهداً بالرسول ﷺ وأصحابه، وأعرف بما عليه الناس من عمل تلقنوه عن السلف الصالح رضوان الله عليهم» (٣)

أثار الأستاذ سعيد حوى هنا عدّة شبهات حول السنّة، تساعد على تنويم الناس على ما هم عليه من العمل بالضعاف والموضوعات، وعلى إقناعهم بأن أدلّة المذهب الضعيفة والموضوعة يمكن أن وردت بأسانيد صحيحة في كتب لم تصل إلينا، وضاعت في أمثال كوارث بغداد والأندلس. وكذلك الإمام الذي هو أقرب عهداً بالنبي ﷺ إذا خالف النصوص الصحيحة التي بين أيدينا، كأنه تلقّن هذا عن قبله من السلف الصالح رضوان الله عليهم.

لقد ردّ الإمام عزّ الدين بن عبد السلام على مثل هذه الاحتمالات فقال:

«من العجب العجيب أن الفقهاء المقلّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، ومع هذا يقلّده فيه، ويترك من الكتاب والسنّة والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جموداً على تقليد إمامه، بل يتحيّل لدفع ظواهر الكتاب والسنّة، ويتأولّها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلّده،

وقال: «... إذا عجز أحدهم عن تمثية مذهب إمامه. قال: لعلّ إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه. ولا يعلم المسكين أنّ هذا مقابل بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح،

فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره، حتى حمّله على مثل ما

ذكر!!

وفقنا الله تعالى لاتباع الحق أينما كان، وعلى لسان من ظهر. وأين هذا من مناظرة السلف، ومشاورتهم في الأحكام، ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم.

(٣) جند الله ثقافة وإخلافاً (ص ١٢٦) دار الكتب العلمية بيروت. ط. ثالثة.

وقد نقل عن الشافعي — رحمه الله — أنه قال: «ما ناظرْتُ أحداً إلا قلتُ: اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي اتبعني، وإن كان الحق معه اتبعته» (٤).

وقد خشي الإمام الشافعي — رحمه الله — عن هذه الظاهرة الأيمة في مخالفة الأحاديث الصحيحة تقليداً لمتبوعيهم بدعوى احتمال النسخ، أو معارضتها لما هو أقوى منها فقال: «لوجاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بأن يقولوا لعلها منسوخة!!» (٥).

إذا دققنا في احتمالات الأستاذ سعيد حوى تبين لنا ما يأتي:
«إن الاحتمال لا يصلح حجة للاستدلال. ناهيك أنه مخالف لصريح القرآن. فقد تعهد الله بحفظ دينه: قرآنا وسنة، فقال: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: ٩]

فاحتمال ضياع السنة أمر مرفوض، لأن الله تعهد بحفظ الذكر، ولا شك أن السنة ذكر لأنها وحى، لقوله تعالى (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) [النجم: ٣ — ٤]
والوحي ذكر بإجماع الأمة.

وحدث كوراث بغداد والأندلس، وهلاك جُل ما فيها من الكتب لا يستأنس به لترجيح هذا الاحتمال، إلا إذا تصورنا أنه لا يوجد من هذه الكتب إلا نسخة واحدة. وهذا تصور فاسد لأنه يعكس الحقائق التاريخية. لقد قرأنا عن مؤلفات بعض العلماء المسلمين الذين أراد خصومهم أن تخلو الأرض من علمهم، فسعوا إلى إحراق مؤلفاتهم، إلا أنهم لم يفلحوا. فكيف إذا كان الأمر يتعلق بسنة رسول الله ﷺ؟

ومن المعلوم أن ضياع ما ألفه بعض المسلمين لا يقتضي ضياع السنة أو بعضها؟

وقرب عهد الأئمة بالرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم لا يصلح

(٤) «قواعد الأنام في نصائح الأنام» للعزيز بن عبد السلام (٢/ ١٥٩ — ١٦٠) طبعة دار الجليل

(٥) «الرسالة» للشافعي (١٠٩).

أن يكون دليلاً على صحة كل ما قالوه، أو قبول ما فعلوه، لأنهم لم يحيطوا بكل السنّة علماً...

وهذا من الأعذار التي ذكرها الإمام ابن تيمية — رحمه الله — لتعليل وجود أخطاء في أقوال الأئمة ومذاهبهم. وذلك في كتابه القيم «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» جزاه الله خيراً. (٦)

مذهبه العقائى:

أما بالنسبة لعقيدته وتلوّثه بكثير من المخالفات الصريحة لأمر الإسلام فقد قال الدكتور على بن ناصر الفقيهي:

«وحين ظهرت بدعة الجهم واعتنقها كثير من الناس لجهلهم بالكتاب والسنّة هبّ علماء السنّة للردّ على هذه البدعة، وبيان المذهب الحقّ في ذلك أداء للأمانة، ووفاء بالعهد الذي أخذه الله على العلماء في بيان الحق وعدم كتمانهم.

وقد ذكر الذهبي في كتابه «العلو للعلی الغفار» عدداً من الأئمة الذين أنكروا على الجهمية آراءهم المنحرفة. وما الجهمية إلّا آراء واعتقادات يعتنقها كثير من الناس حتى الآن ... ولذا فإن نشر كتب السلف من واجب الأمة...

إن بعض الدعاة المعاصرين يقولون: إن الجهمية وفرقا أخرى كالمعتزلة وغيرها قد انقرضت فلا حاجة إلى البحث فيها، فنشر مثل هذه الكتب لا حاجة إليه لأنّها تبحث في أمور لا يوجد من يعتنقها ويؤمن بها. ثم يقولون مع ذلك أن بحثها لبعضها فيه تفريق لكلمة الأمة.

وهذا القول في حدّ ذاته دليل على أنه يوجد من يعتقد هذه الآراء بل ويدعى إليها.

ونحن نستعيد بالله من الدعوة إلى تفريق كلمة الأمة. والله يعلم أننا لا نريد إلا جمع كلمتها. ولكننا نعلم أن رسول الهدى ﷺ مكث في مكة ثلاثة عشر عاماً يبني عقيدة المسلم وينقيها من كلّ شائبة إذ أنّها الركيزة الأولى التي يقوم عليها البناء: بناء الإسلام.

فلم تبن عقائد أولئك على الخرافات التي يؤمن بها ويدعو إليها الدعاة المعاصرون من أن الذي يعطى البيعة للشيخ الرفاعي، بل أحياناً بدون بيعة، وإثماً إذا انتسب إلى هذه الطريقة فلا تؤثر فيه النار، ولا الرصاص، ولا السيوف. (٧)

سبحان الله! هل يجوز لهذا الداعية المسلم ولأصحاب هذه الطريقة أن يتركوا القدس ثالث الحرمين الشريفين، وفلسطين يحتلها اليهود وليس عند اليهود إلا النار والرصاص، وهما لا يؤثران في هذه الطائفة. ويتركون اليهود في القدس، ولا يطهرونه من رجسهم. هذا منهج السلوك خرافات الصوفية! أما في الاعتقاد فيرى هذا الداعية أن العقيدة الصحيحة السليمة المجمع عليها هي عقيدة أبي منصور الماتوريدي^(٨)، وعقيدة الأشاعرة المنسوبة لأبي الحسن الأشعري — وهو بريء منها — فعقيدته ما جاء في الإبانة والمقالات.

ونقول: مهما حاول الدعاة، ومهما سلكوا من طرق غير طريقة الرسول ﷺ في إصلاح شباب هذه الأمة فلن يفلحوا. فقد قال الإمام مالك — رحمه الله تعالى — ومن هو؟

قال: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها» وما الذي أصلح أولها؟ أليس التمسك بالكتاب والسنة اللذين قال فيهما رسول الله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله وسنتي».

فهل طريقة الرفاعية التي يدعوها هذا الداعية، ويحث الشباب على جمع المعلومات عنها هي طريقة محمد ﷺ الذي لبس درعين في غزوة أحد وهو إمام المتوكلين. وقد قال الله تعالى له: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتِهِ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا

(٧) انظر «تريتنا الروحية» لسعيد حوى (٢١٦ — ٢١٧) دار الكتب العلمية دمشق (ط الأولى)

وراجع مناظرة شيخ الإسلام ابن تيمية لدجاجة الرفاعية في دعواهم دخول النار، وأنها لا تؤثر فيهم، في (مجموعة الرسائل والمسائل ص ١٢٠) تحقيق رشيد رضا.

(٨) راجع الفقهاء الكبير والأكبر لسعيد حوى (٦٦ ، ٨١)

مأذون على الطريقة الصوفية:

هذا الذي ينتظر من الشيخ سعيد حوى لأنه نشأ (١٠) في أحضان الطرق الصوفية، ولما بلغ أشده أجازته شيوخ الصوفية. قال: «لقد تتلمذت في باب التصوف على من أظنهم أكبر علماء التصوف في عصرنا، وأكثر الناس تحقّقا به، وأذن لي بعض شيوخ الصوفية بالتربية، وتسليك المريدين» (١١)

وأضاف قائلاً في موضع آخر: «وإني بفضل الله مع أنني مأذون على الطريقة الصوفية بتلقي الأوراد عامة بتلقي الاسم المفرد» (١٢)

لذلك قسّم الاسلام: عقائد، وأحكام فقهية، ثم تصوف وبني على ذلك أوهما ما أكبر من جبال هملايا لكنّها أرفع من أعواد الخيزران وأوهن من بيوت العنكبوت (١٣)

هذا، وقد ردّ على المخالفات المبتوثة في «تربيتنا الروحية» و «جولات في الفقهاء» عديد من العلماء في كتبهم ورسائلهم ومحاضراتهم (١٤) وهذه المؤثرات بوادٍ يقظة إسلامية للوقوف في وجه الدعوات التي تريد إصلاح الشباب المسلم على غير منهاج الكتاب السنة.

(٩) مقدمة الدكتور على ناصر الفقيهى على «الردّ على الجهمية» للحافظ ابن منده

(ص ١٠ - ١٢) ط. ثانية ١٩٨٢م

(١٠) راجع «مؤلفات سعيد حوى» للهلالي (٦٠ - ٨٣)

(١١) تربيتنا الروحية (ص ١٦) وأشهر شيوخه: عبد القادر عيسى، ومحمد الحامد.

(١٢) تربيتنا الروحية (٣٠١ - ٣٠٢)

(١٣) «مؤلفات سعيد حوى» للهلالي (ص ٦٠)

(١٤) ومنهم: الأستاذ الخضر عبد الرحيم أحمد في رسالته «الولاية والأولياء في الاسلام» والدكتور على بن محمد ناصر الفقيهى في مقدمة «الردّ على الجهمية» للحافظ ابن منده؛

والدكتور عبد العزيز القاري في محاضراته على مدرج الجامعة الاسلامية

والدكتور ربيع بن هادي المدخلي في رسالته المخطوطة.

راجع «مؤلفات سعيد حوى» للهلالي (ص ١٧٢) وكتاب سليم الهلالي هذا دراسة وتقويم

لبعض مؤلفات سعيد حوى وهو مهم جداً لمن يجب أن يعرف مخالفاته في العقائد والاحكام.

تهوين العمل بالسنة

وأثره السيئ

في الأوساط الإسلامية

تهوين العمل بالسنة في الأوساط الإسلامية

لقد مُنيت السنة المشرفة في العصر الحاضر بدعاة إلى التحرر الفكري، والتشكيل الجديد للإسلام. ولايب أنهم يسعون لإحياء المفاهيم الإسلامية ولا يشك في ولائهم للإسلام والمسلمين، وتعتبر كتاباتهم تمثيلاً للإسلام. ولكنهم تأثروا في كتبهم وبحوثهم نحو الحديث بالاعتزال قديماً، وبالاستشراق حديثاً، لأن دراستهم كانت أجنبية عن السنة، أو كانوا في غفلة عما بذله المحدثون من جهود جبارة في تدوينها وجمعها، أو كانوا على جهل بما قام به أساطين الجرح والتعديل، وحفاظ الحديث من تنقيتها من وضع الواضعين، وإبطال المبطلين، وتحريف الغالين.

راجت بتأثيرهم^(١) النزعة الاعتزالية نحو السنة، في الشباب الذين

(١) قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في مقدمة «الصحيح المسند من دلائل النبوة» (ص ٩- ١١):

«أما المسلمون في عهد النبي ﷺ فإنهم يعتبرون التشريع كله دلالة على صدق نبينا محمد ﷺ لما فيه من الأسرار العجيبة، والحكم البليغة. وهكذا التابعون لهم بإحسان حتى نبغ أقوام من ذوى الاعتزال، فاعتزلوا الكتاب والسنة، إلا ماوافق أهواءهم، وهم يزعمون أنهم يعتمدون على عقولهم، وهم في الحقيقة يعتمدون على أهوائهم، لأن العقل الصحيح لا يخالف النقل الصحيح، فضافت صدورهم ببعض المعجزات النبوية. فهذه يؤولونها، وتلك يضعفونها. فأراد الله أن يحق الحق ويبطل الباطل. وكاد مذهب الاعتزال أن ينقرض.

وفي هذه الأزمنة المتأخرة نبغ أقوام من ذوى الأهواء، فأرادوا أن يأخذوا بالثار للمعتزلة، فتأهوا كما تأه أسلافهم من أولئك التائهين الحيارى. ومن أولئك التائرين للاعتزال به. ومنهم من هو نائر للإلحاد.

(١) جمال الدين الأفغانى الرافضى الإيراني.

(٢) محمد عبده المصرى.

(٣) محمد رشيد رضا، وليس كسابقيه (٤) محمود شلتوت [شيخ الأزهر]

(٥) طه حسين. (٦) أحمد أمين صاحب فجر الإسلام وضحاها وظهره.

(٧) أبورية.

(٨) محمد الغزالي. في كثير من كتاباته استخفاف بأهل السنة، وتهوين العمل بالسنة من ذلكم: (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين). وكذا كتاب (هموم الدعوة والداعية).

يعيشون على كتبهم فتجد من ينكر بعض المغيبات التي وردت بها النصوص الصريحة من الكتاب والسنة. وتجد من يستريب بالمعجزات الثابتة بالأحاديث الصحيحة، وتجد من يرفض أخبار الآحاد، أو يجعل دائرة العمل بها محصورة ببعض الأحكام دون العقائد.

أما الاستخفاف بالسنن العملية، وتهوين العمل بكثير من الأحاديث الصحيحة في أوساط بعض الجماعات الإسلامية، فحدث عنه ولا حرج. لقد قامت الصحوة الإسلامية، بفضل الله ومنه، في جميع الأقطار الإسلامية في الآونة الأخيرة. واتجهت الطبقة الذكية من الشباب إلى الإسلام عقيدة وعملاً، ومنهجاً وسلوكاً، وتمسكت بالكتاب والسنة في حياتها تمسكاً

هؤلاء في آخرين قاموا بحملة على السنة وانتصروا للاعتزال. ومنهم من انتصر للفرص. وأصبح العلم في مصر ألعوبة بين رادٍّ ومردودٍ عليه...

غالب هؤلاء متاجرون لإيمان أعداء السنة من الرافضة. ولكن يأتي الله إلاً أن ينصر سنة نبيه محمد ﷺ، ويظهر دينه ولو كره الملحدين. فقد استيقظ شباب في جميع الأقطار الإسلامية، ديدنهم: «قال الله قال رسول الله» فباء أعداء السنة بالخزي.

بالأمس كان يلقب جمال الدين، ومحمد عبده بالإمامين المجددين، واليوم عرفا بالماسونيين ﴿رَبَّنَا لَا تَزُغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [ال عمران ٣ / ٨]

هؤلاء الضالكون الناهيون منهم من تصدى للطعن في قصص القرآن، ومنهم من تصدى للطعن في معجزات الأنبياء عليهم السلام، ومنهم من تصدى للطعن في الصحابة الذين هم نقلة الدين إلينا، ومنهم من تصدى للطعن في بعض الأحكام، وستوا سنناً سيئة ترى كتبهم تشجع من قبل الرافضة، ومن قبل الملحدين.

وإني أحمد الله فقد رأيت من الإجابة على كتبهم، بل على أباطيلهم وترهاتهم ماتقر به أعين أهل السنة. فعجزى الله إخواننا الذين تصدوا لهذا أخيراً.

هؤلاء المتهاكون الحيارى من ذوى الاعتزال الأقدمون والمتأخرون قبولوا بأناس من القصاصين يحدثون الناس بالفتن والسمن، والحق والباطل. ومنهم من يدفعه التعصب الأعمى إلى وضع أحاديث باطلة.....

وهناك فريق آخر نظر في دلائل النبوة فحملها مالا تتحمل. وبين يدي الآن كتاب من كتب الضلال بعنوان (مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد النبوة) حرف كثيراً من الأدلة، وحمل أدلة أخرى مالا تتحمل. وقد ردّ عليه الشيخ حمود التويجري بكتاب أسماه: (أيضاح المحجة في الرد على صاحب طنجة). انتهى ملخصاً.

نَبَّةُ الآخرين من غفوتهم، حتى بدأ الشباب في الأوساط الإسلامية الأخرى يفاجئون كبارهم بالسؤال بنواياهم الطيبة:

لماذا عندهم ذلك الالتزام الدقيق بالسنة، وتطبيقها في كل صغير وكبير؟ ولماذا عندنا الاستخفاف بها في كثير من الأمور العقائدية والفقهية؟! هذا النوع الحساس من الشباب، الغيور على دينه وعقيدته يبحث عن الحق، ويريد الوصول إليه، ويحتاج إلى الإرشاد الهادف، والتوجيه المستقيم بهذا الصدد.

ولكن — وللأسف الشديد — يُهدأ بأسلوب خاطئ، ويوجه إلى مسار غير صحيح، ويلقن بأنه على الحق والصواب والاعتدال. وغيره معقد ومتطرف ومتشدد، لأنه يعمل بأخبار الآحاد^(٢)!!! هكذا يغسل مخه، ويُثوِّم على ما هو عليه.

وهذا الأسلوب الماكر من الإجابة من قبل «الدعاة المعتمد عليهم» عنده، يزرع أول شبهة في ذهنه نحو الحديث وأهله، لأنه بنفسه لا يميز بين الحق والباطل، فتغره لوامع الأسماء والألقاب.

طبعاً، تبدأ هذه الشبهة ضئيلة، وتتقوى في ذهنه بمرور الأيام، فتتفرع عنها شبهات أخرى. وربما تنتهي بإنكاره بعض العقائد، والمغيبات، والمعجزات فضلاً عن استخفافه بالسنة. وتهوينه العمل بالحديث.

(٢) أخبرني أحد من الشباب الثقات أن قريباً له كان رجلاً عادياً، وجلس عدة أيام مع أناس مخصوصين. فجاء بيوره. وقال له أثناء الكلام: أنتم تعملون بأخبار الآحاد، والعمل بها ظني وليس يقيني — مع أنه لا يدري من أمر دينه إلا قليلاً. هذا، وفوجئت أنا شخصياً بالسؤال من قبل طالب هو في الثالثة عشرة من عمره يقول: ما هو حكم العمل بأخبار الآحاد؟ وقال فلان: إن العمل بها لا يجوز — وهذا الطالب وأمثاله في أشد حاجة إلى أن يُعلِّموا التوحيد ونواقضه، وطريقة الضوء، وكيفية صلاة النبي ﷺ، قبل أن تُزرع في أذهانهم شبهة ضد الأحاديث الصحيحة. فإن دلت هذه التلقينات على شيء، فإنما تدل على هروب هؤلاء الدعاة عن العمل بالسنة، وإيقاعهم المد الإسلامي المتجه إلى الالتزام بالأحاديث النبوية، بصنوف من الشبهات. فنسأل الله السلامة، ونعوذ به من الخذلان.

ومن ناحية أخرى، يترتب هذا الشاب في هذا الجو الخائق على كره من يعتصم بالكتاب والسنة عقيدة ومنهجاً، ومن ينادى بتوحيد الأمة بالرجوع إليهما حكماً ودستوراً، والتحاكم إليهما في جميع شئون الأمة، مع الاحترام والتقدير والاعتبار باجتهادات الأئمة، ورواد الفقه الإسلامي. ولم ينته الأمر هنا، بل يرمى هذه النخبة المختارة من شباب الأمة بالشذوذ والتفوق، والرجعية والتقهقر، والاجتهاد واللامذهبية، وكل ذلك بإيحاء من المحيط الذي يعيش فيه. وهكذا يصبح عنده المعروف بمرور الأيام منكراً والمنكر معروفاً.

ولا قدر الله، إذا انفك هذا الشاب عن جماعته، واعتزلها لأي سبب من الأسباب فيحلولة أن يو إلى أصحاب البدع والأهواء، والانحلال والزندقة، ولكن يتعذر عليه أن يسير مع الركب الذي يشجع على العمل بالكتاب والسنة. ويتمسك بهما، ويدافع عنهما. وذلك لما نشأ عليه من كرهه إياه، من بداية عهده بالدعوة، بتوجيه الدعاة الذين وثق بهم، فخانوه. ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ. إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٠/٦]

فليتق الدعاة الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وليحترزوا من هذا الأسلوب الماكر من الدعوة والإرشاد، والتوجيه والتنبيه، لأن الشباب أمانة في أعناقهم، ويسألون عنهم يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأقول للشباب كلمة صريحة من سويداء قلبي، وهي أن يدوروا حيث دار الحق، ولا تأخذهم العزة بالإثم في قبوله بعد العلم به. لأن التمادي في الباطل من الصفات البغيضة عند الله سبحانه وتعالى وكيف بنا نحن وقد حذر عز وجل — النبي ﷺ بهذا الصدد، فقال:

﴿وَلَمَّا أَتَبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ، إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥/٢]

موقف أهل البدع والأهواء من السنّة

* الوضاعون .

* متعصبة المذاهب .

الوضع في الحديث

الوضع في الحديث

لَمَّا يَمَسُّ أَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ، وَالْإِنْخِلَالِ وَالزُّنْدَقَةَ مِنْ أَعْدَاءِ
الْإِسْلَامِ مِنَ الدُّسِّ وَالتَّحْرِيفِ حَسَبَ أَهْوَائِهِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،
الَّذِي قَالَ فِيهِ ﴿إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ١٥ / ٩].

عملوا إلى الوضع في الحديث لأسباب دنيّة، وأغراض دُنيويّة، ومطامع
شخصيّة، تنمّ عن كيدهم للإسلام والمسلمين، وطمعهم في مغنم، وحبّهم
في منصب، وسعيهم وراء شهرة جوفاء.

أسباب الوضع: تعددت أسباب الوضع في الحديث بتعدّد الوضعيين
ومصالحهم، وهم أصناف (١)
(١) — الزنادقة: حملهم على الوضع الاستخفاف بالدين، والتليس على
المسلمين.

(٢) — أصحاب الأهواء والبدع: وضعوا أحاديث نصرّة لمذاهبهم، أو ثلّبا
لمخالفهم.

(٣) — قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوّقا، جرأة على الله ورسوله.

(٤) — قوم ينسبون إلى الزهد: حملهم التدين الناشيء عن الجهل على
وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثّوا الناس بزعمهم على الخير،
ويزجرهم عن الشر. وقد جوّز ذلك الكراميّة، وكذا بعض المتصوفة.

(٥) — أصحاب الأغراض الدنيوية: كالقصاص، والشحاذين، وأصحاب
الأمراء.

(٦) — قوم حملهم الشره وحبّة الظهور على الوضع، فجعل بعضهم
للحديث ذي الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً. وجعل
بعضهم للحديث إسناداً غير إسناد المشهور ليستغرب، ويطلب.

(٧) — قوم وقع الموضوع في حديثهم، ولم يتعمّلوا الوضع، كمن يغلط

(١) راجع «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٣٧ - ٤٧)، «نزعة النظر» لابن حجر (ص ٤٥)،
«وتدريب الرواي» للسيوطي (١/ ٢٨١) و «تنزيه الشريعة» لابن عراق الكنانى
(١/ ١١ - ١٥)

فيضيف إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتلى
بمن يدس في حديثه ما ليس منه.

علامات الوضع:

قيض الله عز وجل علماء أكفاء للتمييز بين الأحاديث
الصحيحة والضعيفة، والموضوعة، نذروا أنفسهم للنود عن حيازة السنة،
وواصلوا ليلاً بنهارهم في طلب الحديث، وقطعوا الفياق والقفار في سماعه.
ووضعوا القواعد لمعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

وكذلك حصلت لهم لكثرة مزاولة أحاديث النبي ﷺ هيئة نفسانية
وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة، وما لا يجوز (٢)
وقال الربيع بن خثيم التابعي الجليل — أحد أصحاب ابن مسعود —:
«إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث
حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها.» (٣)

قال ابن الجوزي: «رويناه عن ابن المبارك أنه قيل له: «هذه الأحاديث
المصنوعة، فقال: تemiş لها الجهابذة.» (٤)

ولا شك أن هؤلاء الجهابذة حدّدوا علامات تميز الموضوع من
الصحيح بعدممارستهم لألفاظ النبوة سنداً وممتناً.
ومن هذه العلامات (٥):

- (١) — إقرار واضع الحديث بوضعه.
- (٢) — ما ينزل منزلة إقراره من قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، كأن
يكذبه التاريخ.

(٢) «تنزيه الشريعة» (١/ ٦)

(٣) المصدر السابق (١/ ٧)، و «السنة قبل التدوين» (ص ٢٤٧)

(٤) «الموضوعات» (١/ ٤٦)

(٥) راجع «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٤٤) و «تدريب الراوي» (٢٧٤/ — ٢٧٨). «تنزيه

الشريعة» (١/ ٥ — ٨)، و «السنة قبل التدوين» (ص ٢٣٩)

- (٣) — أن يصرح بتكذيب راوية جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب، أو تقليد بعضهم بعضاً.
- (٤) — قرينة في حال الراوي تدلّ على وضعه الحديث.
- (٥) — قرينة في حال المروي. كمخالفته لمقتضي العقل بحيث لا يقبل التأويل، وكمناقضاته لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الاجماع القطعي.
- (٦) — أن يكون الحديث خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بحضرة الجمل الغفير، ثم لا ينقله إلا واحد منهم.
- (٧) — أن يكون فيما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فينفرد به واحد.
- (٨) — ركاكة اللفظ في المروي، مع التنصيص من قبل الراوي بأنه من لفظ النبي ﷺ.
- (٩) — فساد المعني: كالأحاديث التي يكذبها الحسن. نحو: «الباذنجان لما أكل له». — «والباذنجان شفاء من كل داء».
- ومنها: سماجة اللفظ، وكونه مما يسخر منه كحديث: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه».
- (١٠) — أن يروى الخبر في زمن قد استقرت فيه الأخبار، ودوّنت فيفتش عنه، فلا يوجد في صدور الرجال، ولا في بطون الكتب.
- (١١) كل حديث يدعى تواطؤ الصحابة على كتمان أمر، وعدم نقله كما تزعم الشيعة.
- (١٢) موافقة الحديث لمذهب الراوي كأن يكون الراوي رافضياً، والحديث في فضائل آل البيت، أو في ذم من حاربهم.
- (١٣) اشتغال الحديث على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير وهذا كثير في حديث القصاص.
- (١٤) أن يكون في الحديث نحو: «أعطى ثواب نبيّ، أو النبيين» - ونحوهما.

هكذا قام علماء الإسلام بمقاومة الوضع في الحديث، وبكشف عوار
الوضاعين من المبتدعة والملحدين الذين أرادوا الدس على الإسلام والمسلمين
والنيل من كرامة النبي ﷺ.

قال أبو الفضل الهمداني — وهو يبين خطر المبتدعة على الإسلام — :
«مبتدعة الإسلام والواضعون للأحاديث أشد من الملحدين، لأن
الملحدين قصلوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصلوا إفساده من داخل.
فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالحاضرين من
خارج فالدخلاء يفتحون الحصن. فهو شرّ على الإسلام من غير الملبسين
به». (٦)

المؤلفات في الموضوعات

الموضوع من الحديث هو المخلوق المصنوع. وهو شرّ أنواع الضعيف، وأقبحه. وتحرم روايته به مع العلم بوضعه، في أيّ معنى كان، سواء الأحكام، والقصاص والترغيب وغيرها، إلا متيّناً مقروناً ببيان وضعه^(١)

وذلك لحديث مسلم: «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٢). واتفقوا على أن تعمّد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر. وبالع أبو محمد الجويني فكفّر من تعمّد الكذب على النبي ﷺ^(٣). وقد ورد في حديث متواتر عن جمع من الصحابة، قال النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٤).

وعلى هذا، تنبيه الناس على الموضوع من أجل الأعمال وأفضلها، ليتجنّبوا من معرّة العمل بالمكذوب على النبي ﷺ.

ولأجل هذا، تصدّي جهابذه الحديث، وأساطين الجرح والتعديل لكشف النقاب عن الكذّابين والوضّاعين. فألفوا كتباً مستقلة في بيان أحوالهم، وإثبات عوارهم، لئلا يغترّ برواياتهم من لاعلم له بالحديث. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، دوّن حفاظ الحديث العباقرة مؤلفاتٍ مستقلة في ذكر الأحاديث الموضوعة، ونصّوا فيها على أعيانها بكل كفاءة وجدارة، ليتخلّص المسلمون من العمل بها في جميع شؤون الحياة. وفي الأحاديث

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٣٧٤).

(٢) صحيح مسلم (١/ ٩ - المقدمة). وهو من حديث سمرة بن جندب..

(٣) «نزّهة النظر» (ص ٤٥)

(٤) صحيح البخاري (١/ ١١٩، ٢٠١، ٣/ ١٨٠، ١٠/ ٥٧٨)، وصحيح مسلم (رقم ١ -

المقدمة، ٣، ٤، ٢٢).

راجع تخرّج هذا الحديث في كتاب «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» لابن حجر (الحديث رقم ٣٩) بتحقيقي طبع الدار السلفية بالكويت.

الصحيحة غنية عن الأحاديث الموضوعة الواهية التي سببت تخلف الأمة، واعتقادها في الخرافات والأوهام، وتمزيقها شرّ ممزّق.

ومن هذه المؤلفات التي اقتصرت على ذكر الأحاديث الموضوعة:

- (١) — تذكرة الموضوعات لأبي الفضل بن طاهر المقدسي (— ٥٠٧ هـ)
- (٢) — الأباطيل للحسين بن إبراهيم الجورقي (— ٥٤٣ هـ)
- (٣) — الموضوعات لأبي الفرج بن الجوزي (— ٥٩٧ هـ)
- (٤) — المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (— ٦٢٣ هـ)
- (٥) — العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة. له أيضاً
- (٦) — الموضوعات لأبي الفضائل الحسن بن محمد الصغاني (— ٦٥٠ هـ)
- (٧) — الدرر الملتقط في تبيين الغلط له أيضاً.
- (٨) — الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن أحمد السفاريني (— ٦٥٦ هـ)
- (٩) — تلخيص موضوعات الجوزقاني لشمس الدين الذهبي (— ٧٤٨ هـ)
- (١٠) — المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم (— ٧٥١ هـ)
- (١١) — سفر السعادة للفيروزآبادي (— ٨٢٦ هـ)
- (١٢) — اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي (— ٩١١ هـ)
- (١٣) — ذيل اللآلئ. له أيضاً.
- (١٤) — النكت البديعيات على الموضوعات. له أيضاً.
- (١٥) — التعقبات له أيضاً. (اختصر فيها النكت البديعيات)
- (١٦) — الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن يوسف الدمشقي الصالح (— ٩٤٢ هـ)
- (١٧) — تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن بن عراق الكنتاني (— ٩٦٣ هـ)
- (١٨) — تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر الفتني الهندي (— ٩٨٦ هـ)

- (١٩) — الفوائد الموضوعة لمرعي بن يوسف الكرمي (— ١٠٢٣ هـ)
- (٢٠) — الأسرار المرفوعة لعلی القاري (— ١٠١٤ هـ)
- (٢١) — المصنوع في معرفة الحديث الموضوع. له أيضاً
- (٢٢) — الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي لمحمد بن محمد الحسيني السندروسي (— ١١٧٧ هـ)
- (٢٣) — الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني (— ١٢٥٠ هـ)
- (٢٤) — الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لأبي الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى (— ١٣٠٤ هـ)
- (٢٥) — اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له، أو بأصله موضوع، لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي (— ١٣٠٥ هـ)
- (٢٦) — تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لمحمد بن بشير ظافر المالكي (— ١٣٢٥ هـ)
- (٢٧) — سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لمحمد ناصر الدين الألباني (المعاصر العلامة المحدث).

هذا غيض من فيض، من جهود العلماء عبر القرون للدفاع عن الأحاديث النبوية الصحيحة، والذبّ عنها، بحيث يتميّز الطيب من الخبيث، ولا يختلط الحابل بالنابل، وأن لا تبقي حجة للمتشبهين بالموضوعات التي تروج الخرافات والأوهام، وتشوّه جمال الإسلام.

هكذا «ردّ الله كيد هؤلاء الوضاعين الكذابين بأخبار، أخيار فضحوهم، وكشفوا قبايحهم. وما كذب أحد قطّ إلا افتضح. ويكفي الكاذب أن القلوب تأني قبول قوله، فإن الباطل مظلم، وعلى الحق نور، وهذا في العاجل. وأما في الآخرة فخرانهم فيها متحقق»

قال سفيان: «ما ستر الله عزّ وجلّ أحدا يكذب في الحديث». وقال ابن المبارك: «لو همّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون فلان كذاب» (٥)

موقف متعصبة المذاهب
من الحديث

موقف متعصبة المذاهب من الحديث

كان أئمة الإسلام يبذلون أقصى جهودهم للوصول إلى الحق في المسائل، ومع هذا لم يكونوا يقطعون بأن تحقيقهم هو مسك الختام، والأمر الآخر الذي لا يجوز خلافه قطعاً. بل كانوا يحتاطون احتياطاً لازماً عند إبداء آرائهم، وخاصة في المسائل الاجتهادية، ويخافون أن لا يقعوا في مخالفة النصوص الصريحة من الكتاب والسنة، وذلك لكون إحاطة العلم بالشريعة كلها ممتنعة على البشر.

وقد أشار الإمام الشافعي — رحمه الله — إلى هذا المعنى بكل براعة، فقال:

«وأما ما نخالف حديث رسول الله ﷺ ثابتاً عنه، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله. وليس ذلك لأحد. ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها، لا أنه عمد خلافها. وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل». (١)

أقوال الأئمة في الرجوع إلى السنة:

وخوفاً من وقوعهم في مخالفة الأحاديث أوصوا أصحابهم وتلاميذهم بترك أقوالهم المخالفة لها، ونصّوا على الرجوع إليها من غير توقف وتردد.

وقد حفظت لنا كتب السير والتراجم شيئاً كثيراً من هذه الوصايا والأقوال التي تجدر أن تخطّ بماء الذهب.

★ قال الإمام أبو حنيفة — رحمه الله —:

«إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين» (٢) وكان إذا أفتى يقول: «هذا رأي النعمان بن ثابت — يعني نفسه — وهو أحسن ما قدرت عليه».

(١) «الرسالة» للشافعي (ص ٢١٩)

(٢) «إحياء العلوم» للغزالي (١/ ٧٩)، ومختصر المؤمل لأبي شامة (المقطع رقم ١٤٧). ومعنى

قول الإمام المطلبي للسبكي (٣/ ١٠٥ — الرسائل المنيرية).

فمن جاء بأحسن منه، فهو أولى بالصواب» (٣).

★ وقال هو وأبو يوسف وزفر:

«لا يحل لأحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه» (٤).

★ وقال الإمام مالك — رحمه الله —:

«ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك، إلا صاحب هذا القبر —

وأشار إلى قبر النبي ﷺ —» (٥).

★ وقال الإمام الشافعي — رحمه الله —:

«كل ما قلت، وكان قول رسول الله ﷺ خلاف قولي مما يصح،

فحديث النبي ﷺ أولى، ولا تقلّدوني» (٦).

★ وقال الإمام أحمد — رحمه الله —.

«لا تكتبوا عني شيئاً، ولا تقلّدوني، ولا تقلّدوا فلانا وفلانا — وفي

رواية: مالكا، والشافعي، والأوزاعي، ولا الثوري — واخلوا من حيث

أخلوا» (٧).

إن دلت هذه الوصايا والتصرّيات على شيء فإنما تدلّ على تمسكهم الشديد بالسنة، وحرصهم البالغ على تقديمها على أقوالهم التي وقعت خلافها خطأ

ومعلوم من صفات العالم أنه لا يرتضي أن يقدم قوله ولا قول غيره على قول النبي ﷺ. وإلا لم يكن عالماً متبعاً لرسول الله ﷺ.

ومن فعل ذلك عمداً فإنه أقام غير النبي ﷺ بمنزلته، وهذا كفر.

(٣) إعلام الموقعين (١/ ٧٥)، والميزان للشعراني (١/ ٥٥) «تحفة الأنام» للسندی (ص ٤٦)

وحجة الله البالغة (١/ ١٥٧) والإنصاف (ص ١٠٤) كلاهما للدهلوی.

(٤) الإعلام (٢/ ٢٠١، ٢١١)، وحجة الله (١/ ١٥٨)، والإنصاف (ص ١٠٥)، وعقد الجيد

(ص ٣٢)، وإرشاد النقاد (ص ١٤٤)، والإيقاظ (ص ٧٠)، وتحفة الأنام (ص ٤٦)

(٥) مختصر المؤمل (رقم ١٦٠) ومعنى قول الإمام (١٠٥) وحجة الله (١/ ١٥٧)

(٦) مختصر المؤمل (رقم ١٣١)، وحجة الله (١/ ١٧٥)

(٧) مختصر المؤمل (١٤٤)، والإعلام (٢/ ٢٠١)، والإنصاف (١٠٥)، والإيقاظ (١١٣)

ونعوذ بالله منه.

مدى حرية التفكير عند الأئمة، واختلاف أصحابهم معهم:

إني أعتقد وأدين بأن أئمة الإسلام كانوا أبعد من أن يتصفوا بالاستبداد بالرأي، وفرضه على الآخرين. بل كانوا يدورون مع الحق حيث دار بكل أمانة وإخلاص. لأنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن الحق ليس محصوراً في رأي أحد منهم إلا النبي المعصوم ﷺ.

وقد تقدم قول الإمام أبي حنيفة: «هذا رأى الثعمان، فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب» (٨) وقال الإمام الشافعي:

«ما ناظرْتُ أحداً إلّا قلت: اللهم أجِرِ الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي أتبعني، وإن كان الحق معه أتبعته» (٩).

انطلاقاً من هذا المبدأ العادل من حرية التفكير، وتقدير رأي الآخرين اختلفت الأئمة فيما بينهم في الأصول (*) واختلفت الأصحاب مع أئمتهم أيضاً في الأصول، كما اختلفوا معهم في الفروع.

فقد اختلف أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني مع شيخهما الإمام أبي حنيفة حتى في الأصول. قال السبكي:

«فإنهما يخالفان أصول صاحبهما» (١٠).

وقال ابن خلكان:

«كان الغالب عليه مذهب أبي حنيفة، وخالفه في مواضع كثيرة» (١١).

وقال إمام الحرمين الجويني:

(٨) الإعلام (١/ ٧٥)

(٩) قواعد الأحكام في نوائح الأنام للعز بن عبد السلام (ص ١٠٤)

(١٠) أي أصول الفقه، لا أصول الدين.

(١١) طبقات الشافعية (١/ ٢٤٣)

(١٢) وفيات الأعيان (٦/ ٣٧٩)

«استنكف محمد بن الحسن وأبو يوسف عن متابعتة في ثلثي مذهبه، ووافقا الشافعي — رحمهم الله — في أكثر المسائل.» (١٢)
وقال السيوطي:

«وكذلك ابن وهب، وابن الماجشون، والمغيرة بن أبي حازم، ومطرف بن كنانة لم يقللوا شيخهم مالكا في كل ما قال. بل خالفوه في مواضع، واختاروا غير قوله.

وكذلك القول في المزني، وأبي عبيد بن حريبه، وابن خزيمة، وابن سريج فإنّ كلاً منهم خالف إمامه في أشياء، واختار منها غير قوله» (١٣)
وكان الإمام أحمد يمنع أصحابه من كتابة آرائه، ويحثهم على الأخذ من الكتاب والسنة بالمباشرة. (١٤)

هكذا كان الأئمة الأعلام يهابون مخالفة أحاديث النبي ﷺ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٤/ ٦٣]

وهكذا كان الفقه الإسلامي في القرون المشهود لها بالخير في ازدهار مستمر، ونمو متواصل، وتقدم دائم. وكانت اجتهادات الأئمة بين الأخذ والعطاء، والرد والقبول حتى في أوساط أصحابهم، إلى أن فشا التقليد في نصف القرن الرابع، وبدأ التعصب المذهبي يبيض ويفرخ.
وصوّر الحكيم ولي الله الدهلوي ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة قائلا:

«ولم يأت قرن بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنة، وأوفر تقليداً، وأشدّ انتزاعاً للأمانة من صدور الرجال، حتى بترك الخوض في امر الدين، وبأن يقولوا:

(١٢) مغيث الخلق في ترجيح القول الحق (ص ٤٤)
(١٣) «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» للسيوطي (ص ١٣٨)
(١٤) الإعلام (٢/ ٢٠١)، والإنصاف (ص ١٠٥)

﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾
[الزخرف: ٢٣/ ٢٢] وإلى الله المشتكى وهو المستعان، وبه الثقة وعليه
التكلان» (١٥)

كل حزب بما لديهم فرحون:

نظرة عابرة في كتب المذاهب الفقهية، وسير
الأئمة المتبوعين، وكتابات علماء المذاهب لتقويم مذاهبهم وترجيحها على
المذاهب الأخرى تكشف ما بينها من أحقاد متأصلة، وإهانات متبادلة،
وحروب متطاوله، وهجمات عنيفة حتى على الأئمة، وخطأ أقدارهم
وتسفيه آرائهم، ما يجعل الإنسان المسلم المنصف العادل يتيقن أن قول مقلدة
المذاهب الشائع بينهم «إن المذاهب كلها حق وعلى الصواب» من الدعاوى
المجردة العارية عن الصحة. والواقع التاريخي يثبت ذلك منذ نشوء التعصب
الأعمى للمذاهب حتى يومنا هذا (١٦)

(١٥) الإنصاف للدهلوى (ص ٩٦)

(١٦) ولا تزال تصدر كتب وبحوث في إقناع الناس على ما هم عليه من محض التقليد. وأسو
أمثال في هذا الباب هو كتيب معاصر مستقى ب «أثر الحديث الشريف في اختلاف
الفقهاء» واسمه ينبى عن نوايا مؤلفه. كأن الذنب كل الذنب للأحاديث الشريفة، لا لمن
لا يعمل بها من المقلدة. والسبب في وقوعه في هذه الهوة أنه يستنبط الحكم الكلى من
الأحداث الجزئية لإثبات ما يراه من الالتزام بالتقليد.

فالكتاب محاولة مستميتة لإقناع الناس بمحض التقليد، وصددهم عن قبول الحق. وزد
إلى ذلك أنه يلجئ ويهزم بمن يدعو إلى العمل بالحديث وترك التقليد الأعمى، ويرميهم
بالجهل، ويدعي أن الدعوة إلى العمل بالحديث الآن يعتبر هداماً لبناء السنة فنسأل الله
السلامة.

لقد ردّ الشيخ الألباني على هذا الكتيب في مقدمة الطبعة الثالثة من كتاب «الآيات
البيّنات في عدم سماع الأموات». وهناك كتيب آخر في نفس الموضوع باسم «لزوم إتباع
مذاهب الأئمة حسماً للفوضى الدينية» للمدعو الشيخ محمد الحامد، يحاول فيه فرض
التقليد على الناس بما يندى له جبين التقليد. ونعوذ بالله من هذا الخذلان.

لعلّ الشيخ عبد الحى الكهنوى — رحمه الله — قال في أمثال هؤلاء في كتابه «الفوائد
البيهة في تراجم الجفنية» (ص ١١٦): «وإلى الله المشتكى من جهلة زماننا حيث يطعنون

وإليكم بعض الأدلة من كلام بعض المقلدة الذين يدعون أن الحق ما هم عليه، وما عليه غيرهم فباطل. (١٧)

★ قال محمد علاء الدين الحصفكي وهو من أشهر المؤلفين في الفقه الحنفي:

«فيها (أي في الأشباه): إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوباً: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب». (١٨)

* وأيضاً ذكر الحصفكي آيات في مدح الإمام أبي حنيفة. ومنها:
فَلَعَنَةُ رَبِّنَا أَعْدَادَ رَمِيلٍ عَلَى مَنْ رَدَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ (١٩)

وقال أبو الحسن الكرخي الحنفي:

«كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وحديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ». (٢٠)

★ وأنشد منذر بن سعيد عدة آيات تصوّر حالة تشبّت المالكية بقول الإمام بلون دليل فقال:

عذيري من قوم يقولون كلّما
فإن عُدْتُ قالوا هكذا قال أشهب
طلبتُ دليلاً: هكذا قال مالك
وقد كان لا تحفي عليه المسالك

= على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة لقوة دليلها، ويخرجونه عن جماعة مقلديه. ولا عجب منهم فإنهم من العوام، إنما العجب من يتشبه بالعلماء، ويمشي مشيهم كالأنعام»

(١٧) راجع مقدمة مختصر المؤمل (ص ١٣ — ١٤)، ومقدمة «إرشاد النقاد» (ص ١٧)

(١٨) الدر المختار مع رد المحتار (١/ ٤٨ — ٤٩)

(١٩) المصدر السابق (١/ ١٦٣)

لقد عرفنا مما مضى أن الأئمة الثلاثة وغيرهم من علماء الأئمة ردوا قول الإمام أبي حنيفة في كثير من الأصول والفروع، حتى أبي يوسف ومحمد اللذين هما من أخص تلاميذه خالفاه في ثلثي مذهبه. وعلى هذا، لا أدري من يسلم من هذه اللعنة!!! هذا موقف بعض متعصب المذاهب ودعاة السنة لم يلعنوا من خالف سنة محمد ﷺ

(٢٠) «ملا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين» (ص ٩٥) و «بدعة التعصب المذهبي» (ص

٣٢٧)، وتاريخ التشريع الإسلامي للخضري (٣٣٧)

فإن زدْتُ قالوا: قال سحنون مثله ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن قلت: قال الله، ضجّوا وأكثروا وقالوا جميعاً: أنت قرن مماحك
وإن قلت: قد قال الرسول فقولهم أتت مالكا في ترك ذاك المسالك (٢١)
* وقد سار مثل عند العامة من المالكية: «لوم يكن مالكا لكان الدين
هالكا».

* وقال إمام الحرمين الجويني الشافعي:

«نحن ندعى أن يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً،
بعداً وقرباً انتحال مذهب الشافعي. ويجب على العوام الطغام والجهال
الأندال أيضاً انتحال مذهبه بحيث لا يبيغون عنه حولا، ولا يريدون به بدلا» (٢٢)
* وقال أحد الحنابلة، كما وجد مكتوباً على نسخة خطية لكتاب «منار
السييل» في الفقه الحنبلي:

انا حنبلي ما حييت (*) وإن أمّت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا
وفيها أيضاً:

لئن قلّد الناس الأئمة إتنى لفي مذهب الخبر ابن حنبل راغب
أقلّد فتواه وأعشق قوله وللناس فيما يعشقون مذاهب (٢٣)
وهكذا كثير من أصحاب المذاهب يعظمون إمامه ويرجّحون مذهبه،
ويدعون إلى التقيّد به، ويسفّهون مذاهب الآخرين، ويحاولون في حطّ
أقدارهم.

(٢١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١٧١ - ١٧٢)

(٢٢) مغيث الخلق (ص - ١٦)

(٥) الانصاف يتطلب منا أن نقول: أن معظم الحنابلة على مدار التاريخ هم الدعاة إلى
الكتاب والسنة عقيدة وعملا. وقد لا قوا في سبيل ذلك شدائدو أهوالا ففرق كثير بين
الحنابلة وغيرهم. (ربيع)

(٢٣) إرواء الغليل في تخرج أحاديث «منار السيل» للألباني (١/ ٢٢ - ٢٣)

وربما بالغ بعضهم في مدح إمامه فرفعه إلى منزلة لم يبلغها أحد من أصحاب النبي ﷺ — كما قال الحصفكي الحنفي مانصه:

«والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتجار مذهبه. ما قال قولاً إلا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام. قد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام، إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام...» (٢٤)

ثناء الأئمة بعضهم على بعض: إن الأئمة الأعلام — وكذلك أصحابهم — كانوا أبعد من أن يحطّ أحدهم من أقدار الآخرين، بل تميّزوا بالإخلاص والأمانة، والصدق والنزاهة في الآراء المختلف فيها من دون النيل من كرامة المخالفين لهم.

وتحدّثنا كتب السير والتراجم شيئاً كثيراً من ثناء بعضهم على بعض ومنها:

- * قال الشافعي: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجّته. (٢٥)
- * وقال الشافعي: «من أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك، ومن أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة، ومن أراد التفسير فعليه بمقاتل بن حبان» (٢٦)
- * وقال أيضاً: «من أراد أن يتبحّر في الفقه، فهو عيال على أبي حنيفة» (٢٧)
- * وقال مالك في الشافعي: «ما يأتيني قرشي أفهم من هذا الفتى — يعني الشافعي» (٢٨)
- * وقال أحمد: «كان الفقهاء والمحدثون صيادلة، فجاء الشافعي طبيباً

(٢٤) الدر المختار (١/ ٥٥ — ٥٨ المقدمة)

(٢٥) طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ص ٨٦)

(٢٦) المصدر السابق (ص ٨٦)

(٢٧) المصدر السابق (ص ٨٦) وحاشية ردّ المختار لابن عابدين (١/ ٥٠) «ما أظنه ليصح وقد

نقل ابن أبي حاتم غتر الشافعي لفقه أبي حنيفة وكلام أحمد في أبي حنيفة في العلل مشهور. (ربيع)

(٢٨) مختصر المؤمل (رقم ١١)

صيدلانيا. ما رأت العيون مثله.» (٢٩)

* وقال الشافعي: «أحمد إمام في ثمان خصال:

إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنّة.» (٣٠)

على الباحث المنصف أن يقارن بين أدب الأئمة بعضهم مع بعض، وحبّهم المتبادل، وبين جنايات المتأخرين من مقلدة المذاهب على غيرهم، ويحكم بنفسه على ما هم عليه من عداوات وتناقضات.

*

*

*

(٢٩) المصدر السابق (رقم ١٥) قال الدكتور ربيع: «ما أظن أنّ هذا يثبت عن أحمد وقد اتخذ المتعصبون هذا الكلام سلماً للطعن في أهل الحديث وأنهم حملة أسفار دون فقه»

(٣٠) طبقات الخنابلة (١/ ٥).

جنايات المقلدين على الأحاديث النبوية

جنايات المقلدين على الأحاديث النبوية

ولقد عظمت جناية المقلدين على أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أئمة مذهبهم الذين تبرؤا عن إثبات مقال لهم يخالف نصاً نبوياً. فإن الأحاديث إذا وردت خلاف ما قرره إمامهم حرقوها عن مواضعها وحملوها على غير ما أراده النبي ﷺ.

ذكر الإمام ابن القيم جهود الأئمة الأعلام في حث الناس على العمل بالحديث والتمسك بالسنة، وأن نصوص النبي ﷺ كانت أجل في صدورهم، وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليها قول أحد من الناس، أو يعارضوها برأى أو قياس. فقال — رحمه الله —:

«ثم خلف من بعدهم خلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بالديهم فرحون. وتقطعوا أمرهم بينهم: برا وكل إلى ربهم راجعون. وجعلوا التعصب للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون، ورؤس أموالهم التي بها يتجرون. وآخرون منهم قنعوا بمحض التقليد، وقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَلُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣٤٣]

والفريقان عما ينبغي اتباعه من الصواب، ولسان الحق يتلوا عليهم: ﴿لَيْسَ بِأَمَّا نِيَّكُمْ وَلَا أَمَّا نِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٤، ١٢٣]

إن العلماء هم ورثة الأنبياء. وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما يورثوا العلم. فمن أخذه أخذ بحظ وافر. وكيف يكون من ورثة الرسول ﷺ من يجهد ويكدح في رد ما جاء به إلى قول مقلده ومتبوعه، ويضيع ساعة عمره في التعصب والهوى ولا يشعر بتضييعه. (٣١)

(٣١) مما يؤسف له أن الظروف تغيرت ولكن العقلية المتعصبة لم تتغير وحتى في زماننا هذا يرمى العامل بالحديث والداعي إليه بالشذوذ والتفوق، والرجعية والتقهقر، والاجتهاد واللامذهبية، والحرب على المذاهب، والعداوة للأئمة.

هكذا أصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً. فنسأل الله السلامة. والباحث الحميد هو الذي يحكم من هو أحرى أن يتصف بهذه الصفات، في ضوء ماضى أنفاً من الحقائق والوثائق.

تالله إنما فتنة عمت فأعمت، ورمت القلوب فأصمت، ربا عليها الصغير، وهم فيها الكبير، واتخذ لأجلها القرآن مهجوراً. وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مسطوراً.

ولما عمت بها البلية، وعظمت بسببها الرزية، بحيث لا يعرف أكثر الناس سواها، ولا يعتون العلم إلا إياها. فطالب الحق من مظانه لديهم مفتون، ومؤثره على من سواه عندهم مغبون. نصبوا لمن خالفهم في طريقهم الحبائل. وبغوا له الغوائل. ورموه عن قوس الجهل والبغي والعناد. وقالوا لإخوانهم كما قال فرعون للملأه في موسى: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦-٢٧] (٣٢)

وقال أبو شامة المقدسي — رحمه الله —:

«ومن العجب أن كثيراً منهم إذا ورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادراً بلا حياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجة» ويردّ قول أبي بكر وعمر — رضي الله عنهما — ولا يرّدّ قول أبي إسحاق والغزالي.

ومع هذا يرون مصنفات أبي إسحاق وغيره مشحونة بتخطئة المزني وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبهم. فلا تراهم ينكرون شيئاً من هذا!! فإن اتفق أنهم سمعوا أحداً يقول: أخطأ الشيخ أبو إسحاق في كذا بدليل كذا وكذا، انزعجوا وغضبوا، ويرون أنه ارتكب كبيراً من الإثم. فإن كان الأمر كما ذكروا، فالأمر الذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم. فما بالهم لا ينكرون ذلك، ولا يغضبون منه.

لولا قلة معرفتهم، وكثرة جهلهم بمراتب السلف» (٣٣)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله —:

«وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة، وآراء فاسدة، أو حكايات عن بعض العلماء

(٣٢) إعلام الموقعين (١/ ٦ - ٨)

(٣٣) مختصر المؤمل لأبي شامة (ص ٧١)

والشيوخ قد تكون صدقاً وقد تكون كذباً.

وإن كانت صدقاً فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم. وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم، ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي ﷺ.

فإن الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين. والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى. قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه. قال تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥/٤]
وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٤ ٦٣] (٣٤)

وقال الإمام ابن الجوزي — رحمه الله —:

«ومن ذلك (أي من تلبس إبليس على الفقهاء) أن أحدهم يتبين له الصواب مع خصمه ولا يرجع، ويضيق صدره كيف ظهر الحق مع خصمه؟ وربما اجتهد في رده مع علمه أنه الحق. وهذا من أقبح القبيح. لأن المناظرة إنما وضعت لبيان الحق. وقد قال الشافعي — رحمه الله —:

«ما ناظرت أحداً فأنكر الحجة إلا سقط من عيني، ولا قبلها إلا هبته وما ناظرت أحداً فباليت مع من كانت الحجة، إن كانت معه صرث إليه» (٣٥)

وقال الإمام محمد حياة السندي — رحمه الله —:

«لوتبع الإنسان من النقول لوجد أكثر مما ذُكر، ودلائل العمل على الخبر أكثر من أن تُذكر، وأشهر من أن تُشهر. ولكن كبس إبليس على كثير

(٣٤) فتاوى شيخ الإسلام (٢٢/ ٢٥٤ — ٢٥٥)

(٣٥) تلبس إبليس (ص ١٢٠)

من البشر، فحَسَّنَ لهم الأخذ بالرأى لا الأثر، وأوهمهم أن هذا هو الأولى والأخير، فجعلهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بحديث خير البشر ﷺ. وهذه بليّة من البلياء الكبر. وإنا لله وإليه راجعون

ومن أعجب العجائب أنهم إذا بلغهم عن بعض الصحابة — رضي الله عنهم — ما يخالف الصحيح من الخبر، ولم يجدوا له محملاً، وجوّزوا عدم بلوغ الحديث إليه (٣٦) ولم يثقل ذلك عليهم. وهذا هو الصواب (٣٧)

وإذا بلغهم حديث يخالف قول من يقلّدون، اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد، وسعوا في محامله النائية والدانية. وربما حرفوا الكلم عن مواضعها. وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحامل المعتبرة: لعل من تقلّدونه لم يبلغه الخبر، أقاموا على القائل القيامة، وشتّعوا عليه أشدّ الشناعة، وربما جعلوه من أهل البشاعة، وثقل ذلك عليهم. (٣٨)

(٣٦) لم يقتصر الأمر على هذا، بل قال أبو شامة الشافعي: «ومن العجب أن كثيراً منهم إذا ورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادراً بلاحياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجة». ويردّ قول أبي بكر وعمر — رضي الله عنهما — ولا يرّد قول أبي إسحاق والغزالي..» (مختصر المؤمل ص ٧١)

(٣٧) قد خفى على أكابر الصحابة ومن بعدهم شيء من السنّة، كما خفى على أبي بكر «ميراث الجذّة»، وعلى عمر بن الخطاب «توريث المرأة من دية زوجها»، وعلى عثمان بن عفّان «قيام المتوفي عنها زوجها في بيته»، وعلى علي بن أبي طالب «قتل المرتدين» فأمر بإحراقهم، وعلى عبد الله بن مسعود «وضع اليدين على الركبتين في حالة الركوع في الصلاة». حتى نبّههم على ذلك غيرهم. ولذلك أمثلة كثيرة.

راجع «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (١/ ١٣٨ — ١٤١)، ومختصر المؤمل (ص ٧٠)

(٣٨) بين الإمام الشوكاني — رحمه الله — حال المتعصّين للمذاهب في عصره فقال: «وأما في هذه الأزمنة فقد أدركنا منهم من هو أشدّ تعصّباً من غيرهم، فإنهم إذا سمعوا برجل يدعي الاجتهاد، ويأخذ دينه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قاموا عليه قياماً تبكى عليه عيون الإسلام، واستحلوا منه مالا يستحلونه من أهل الذمة من الطعن واللعن، والتفسيق والتشكير..» (القول المفيد للشوكاني ص ٢٩)

وقال أيضاً: «وبالجملة فهو عندهم ضال مضلّ، ولا ذنب له، إلا أنه عمل بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. واقتدى بعلماء الإسلام في أن الواجب على كلّ مسلم تقديم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على قول كل عالم كائناً من كان» (المصدر السابق ص ٢٢)

فانظر أيها العاقل إلى هؤلاء المساكين، يجوّزون عدم بلوغ الحديث في حق أبي بكر الصديق الأكبر وأحزابه، ولا يجوّزون ذلك في أرباب المذاهب (٣٩)، مع أن البون بين الفريقين كما بين السماء والأرض.

وتراهم يقرأون كتب الحديث، ويطالعونها، ويدرسونها لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلّده، وتأويل ما خالف قوله. ويبالغون في المحامل البعيدة. وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قلّدنا أعلّم منا بالحديث» (٤٠) أو لا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذلك، ولا يستوى العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة.

وإذا مرّ عليهم حديث يوافق قول من قلّده انبسطوا، وإذا مرّ عليهم حديث يخالف قوله، أو يوافق مذهب غيره ربما انقبضوا (٤١). أو لم يسمعوا

(٣٩) بل ويتنازلون عن قول إمامهم لقول له جديد في المسألة نفسها، ولكن لا يتنازلون عنه لقول رسول الله ﷺ الصحيح الثابت الذي خفي على إمامهم. ويؤولون الحديث بالتأويلات البعيدة من النسخ والمعارضة، وعدم الثبوت عند الإمام.

قال أبو شامة الشافعي: «فإن ذكر لذلك المتعصب الصواب في مثل ذلك، نادى وصاح وزجر وأخفى العداوة. وكان سبيله أن يفرح بوصوله إلى مالم يكن يعرفه. ولكن أعماه التقليد، وأصمّه عن سماع العلم المفيد.» (مختصر المؤمل ص ٦٨)

(٤٠) ردّ حديث رسول الله ﷺ بمثل هذا الهذيان يفتح باباً لإنكار السنّة. لأن خصمه في مثل هذا هو: «الله» و «رسوله» لأن الله تعالى افترض علينا طاعة رسوله. فقد وصلنا إلى حديثه فلا نردّه إلى قول أحد.

إن الأئمة تعصّبوا على من كان قبلهم من العلماء بمثل ذلك من دلالات الكتاب والسنّة، مما ظنّوه خفي على من سبقهم.

وكان من الممكن أن يقال لهم: «أما كان أولئك يعرفون هذا، وأولئك المتقدمون أولى بذلك من المتأخرين؟ فلو سمعوا مثل هذا الهذيان لبطلت المذاهب. بل ينبغي للطالب أن يكون أبداً في طلب ازدياد علم مالم يعلمه من أي شخص كان. وعليه الإنصاف وترك التقليد، وإتباع الدليل. فكل أحد يخطئ ويصيب إلا من شهدت له الشريعة بالعصمة، وهو النبي ﷺ. (راجع التفصيل في مختصر المؤمل ص ٦٨ — ٦٩)

(٤١) يحصل هذا حتى لكبار العلماء منهم فضلا عن العامة. وأقرب مثال لذلك هو صنيع «الشيخ حبيب الرحمان الأعظمي الحنفي الهندي» الذي نهض بخدمة السنّة النبوية منذ أكثر من ستين سنة، وأخرج من كتب السنّة ما يزيد على أربعين مجلداً. ولكن عقلية المتعصبة لم تتغيّر. فما الفائدة من هذا الجهد إلا أنه أقام على نفسه الحجة: فنسأل الله السلامة.

قول الله:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥].
وكثير من هؤلاء الطائفة المتعصبة، من يدعى عدم فهم الحديث (٤٢)،

واليكم مثلاً واحداً بهذا الصدد:

غير خاف على من اطلع على تحقیقات الشيخ الأعظمی أنه لا يزيد في أكثر الاحيان على قوله «كذا في الأصل»، «كذا في الكثر»، «كذا في الجمع» ولكن لما ذكر رواية البراء ابن عازب في ترك رفع اليدين إلا مرة واحدة، في مصنف عبد الرزاق (٢/ ٧١) علق عليها خلاف عادته بما يقارب أحد عشر سطرًا. وقال: رحم الله منهم الإمام الترمذي فإنه لم يجعله التعصب لشيخه الإمام البخاري أن يحيد عن الحق ويدهن. فقد صرح بتحسين حديث ابن مسعود أولاً، ثم أعلن قائلاً بأنه ذهب إليه، وقال به غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ....

وقد مضت قبلها عشر روايات في رفع اليدين في الصلاة، ولكن لم ينسب بها مثل ما انبسط بالتعليق على هذه الرواية، وأشار إلى حياد البخاري عن الحق.

وزد إلى ذلك أنه لما ذكر رواية الحميدى من طريق «سالم بن عبد الله عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذر منكبيه، وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فلا يرفع ولا بين السجدين». (مسند الحميدي ٢/ ٢٧٧) علق عليها بقوله: «وفي رواية الحميدى نفيه في الركوع والرفع منه، وفيما بين السجدين جميعاً. ولم يتعرض أحد من المحدثين لرواية الحميدى هذه!!!»

كيف يتعرض لها المحدثون وهي محرفة في النسخ التي اعتمد الأعظمى عليها في التحقيق. وأما في نسخة «الظاهرية» التي ادعى أنه قابل المسند عليها أيضاً، فخلاف ما في المطبوعة بلفظ:

«... إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذر منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع. ولا يرفع بين السجدين». (سياق التفصيل في هذا الموضوع قريباً) هكذا يفعل التعصبات الأفاعيل. والعجيب أنه كيف انبسط بوجود هذه الرواية المحرفة التي تؤيد ما يذهب إليه وانقبض بما يخالف رأيه. فعوذ بالله من هذا التحريف والرضابة في حديث النبي ﷺ.

(٤٢) لقد انبرى الأمير الصنعاني على من يتحايل في ترك العمل بالحديث بعذر عدم فهمه إياه فقال:

«هلا جعل هذا المقلد المجتهد أمامه «كتاب الله» و«سنة رسوله» عوضاً عن كلام إمامه، وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إمامه. والعبارات كلها ألفاظ دالة على معانيها فهلاً استبدل باللفظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارع ومعانيها، ونزل الأحكام =

إذا قيل له: لِمَ لا تعمل بالحديث، مع ادّعائه الفضيلة، وتعليمه، وتعلّمه، واستدلاله لمن قلّده؟

وهذا من أغرب الغرائب. ولو أذهب لِأذْكَرَ لك ما فيهم من العجائب لطال الكلام. وفي هذا المقدار كفاية لمن نور الله بصيرته، وأرشده إلى الصواب». (٤٣)

ولقد أحسن من قال:
قد أَسْمَعْتُ لو نَادَيْتَ حَيًّا ولكن لَحْيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي

★

*

★

*

= عليها إذا لم يجده نصّاً شرعياً، عوضاً عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم يجده منصوباً؟

تالله لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة السنة والكتاب، إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب، وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم. ومن المعلوم يقيناً أن كلام الله وكلام رسوله أقرب إلى الأفهام، وأدنى إلى إصابة بلوغ المرام. فإنه أبلغ الكلام بالإجماع، وأعذب في الأقوال والأسماع، وأقرب إلى الفهم والانتفاع، ولا ينكر هذا إلا جلمود لطباع، ومن لا حظ له في النفع والانتفاع. والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الإلهي والخطاب النبوي هي كأفهامنا، وأحلامهم كأحلامنا. إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلهية والأحاديث النبوية لَمَا كُنَّا مُكَلِّفِينَ ولا مأمورين ولا منهيين، لاجتهاداً ولا تقليداً. أما الأوّل فلا ستحالته.

وأما الثاني، فلأننا لا نقلّده حتى نفهم جوازه وأدلّته، ولا يفهم ذلك إلا من أدلة الكتاب والسنة. ولا يفهم ذلك إلا بعد فهم أدلة الكتاب والسنة على جوازه لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد. فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل، نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل....

راجع: «سبل السلام شرح بلوغ المرام» للأمير الصنعاني (٤/ ٢٣٨ - ٢٣٩)، و«إرشاد النقادة له أيضاً (ص ١٦١ - ١٦٢)

(٤٣) «تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه السلام» للسندی (ص ٦٣ - ٦٧)

أدلة

على التحريف والتأويل والإنكار
والوضع في الحديث

تحريف معاني الأحاديث في موافقة المذهب

«ولقد عظمت جنایات المقلدين على أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أئمة مذهبهم الذين تبرؤوا عن إثبات مقال لهم يخالف نصانبيها، فإنها إذا أوردت بخلاف ما قرره من قلده حرفوها عن مواضعها، وحملوها على غير ما أراده ﷺ».

وقد ذكر الأمير الصنعاني عدة أمثلة على ذلك^(١). ومنها:

(١) قال بعض المعتزلة في حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»^(٢) وقد اعتقد ذلك المعتزلي أنه لا شفاعاة للعصاة. فقال: مراده ﷺ به «أهل الكبائر» «المؤمنون أهل الصلاة»، لأن الصلاة كبيرة. قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٢/٤٥]

فانظر أي تحريف أعجب من هذا الذي قاده إليه مذهبه واعتقاده، أن لا شفاعاة لأهل الكبائر، وكونه تحريفاً لا يحتاج إلى دليل.^(٣)
(٢) ومثل قول بعض من اعتقد ندب صوم يوم الشك، لأنه مذهب إمامه في حديث عمارين ياسر — رضي الله عنه —:

«من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ»^(٤) أنه مراده بأبي القاسم «عمار» نفسه. قال: فقد عصاني. وإنما وضع الظاهر موضع المضمَر.

(١) راجع إرشاد النقاد (ص ١٦٣ — ١٦٨)

(٢) حديث صحيح رواه أبو داود (رقم ٤٧٣٩)، والترمذي (رقم ٢٤٣٧) عن أنس بن مالك؛ وابن ماجه (رقم ٤٣١٠) عن جابر.

(٣) إرشاد النقاد (ص ١٦٣)

(٤) حديث صحيح رواه أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨٦)، والنسائي (١٥٣/٤) وابن ماجه (١٦٤٥)، والدارمي (٢/٢)

قال الترمذي: «حديث عمار حديث صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين. وكرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه. ورأى أكثرهم إن صامه فكان من شهر رمضان، أن يقضى يوماً مكانه»

ولا يخفى ما في هذا الحمل من تحريف مع اتفاق الناس على كنية (٥)
«عمار» أبو اليقظان (٦)

(٣) وكقدح بعض الحنفية في أبي هريرة — رضي الله عنه — كما ذكره الحافظ
في فتح الباري لما روى حديث «المُصَرَّة» (٧) على خلاف ما يعتقدونه
مذهباً (٨)

«والحاصل أن من اعتقد مذهباً من المذاهب فإنه يؤدي ذلك إلى
الحماية عليه، وإلى إخراج الآيات والأحاديث عن معانيها التي أرادها الله
ورسوله ﷺ.

فإن من قال بتحريم أكل طعام أهل الذمة وتحريم ذبائحهم حمل
قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ
لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥/٥] على أخذ الحبوب منهم كالحنطة والشعير.

فليحذر المؤمن المؤثر للحق الخلق عن هذه الاعتقادات، وردّ
الأحاديث والآيات إلى مثل تأويل الفرقة الباطنية.

وكل هذا من قبائح الاعتقادات المذهبية. وإنى لأخاف ممن
حرّف الآيات والأحاديث ليوافق اعتقاده أن يقلب فؤاده وقلبه، فلا
يوفق لمعرفة الحق عقوبة، كما فعله الله فيمن ردّ براهين النبوة، كما
أسلفناه (٩) في قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠/٦]

ولو تتبعت ما وقع لأهل التقليد من التحريف لجاء منه مجلد

(٥) راجع «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٢٢٢)، والتقريب (٢/ ٤٨)، والرياض المستطابة
(ص ٢١١)

(٦) إرشاد النقاد (١٦٣ — ١٦٤)

(٧) فتح الباري (٤/ ٣٦١ — ٣٦٧)

(٨) راجع «إرشاد النقاد» للشوكاني (ص ١٦٥)

(٩) راجع «إرشاد النقاد» (ص ١٥٣) وقال: والمقصود أن من اتبع الرسول ﷺ بعد إقامة
البرهان زادهم هدى، وآتاهم تقواهم. ومن عانده وكابره وجحد ما أتى الله به، عاقبه الله
بتقليب فؤاده وبصره، كما قال الله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ
أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠/٦]

وسيع. ولكن مرادنا النصيحة لا التشنيع، وهي تحصل بأقل مما سقناه،
وأيسر مما رقمناه» (١٠)

*

*

*

(١٠) المصدر السابق (١٦٦ — ١٦٧)

تحريف ألفاظ الأحاديث في موافقة المذهب

وقد بلغ ببعضهم التعصب المذهبي إلى أن تجرأوا على تحريف الكلم عن مواضعه في الحديث ليوافق مذهبهم، وليحلولهم التفاخر به كذبا وزورا أمام غيرهم من المخالفين. وهم غافلون عن مغبة هذه الجريمة الشنعاء التي تبقى وصمة عارٍ لهم في الدنيا والآخرة.

وصرح القرآن الكريم أن تحريف الكلم عن مواضعه من صفات اليهود. قال عزوجل: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤ / ٤٦] وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَقْتَضَمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢ / ٧٥] ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٥ / ٤١]

هكذا قامت اليهود بتحريف كتاب الله عزوجل، فأبى الله إلا أن يكشف عن نواياهم الخبيثة، ويفضحهم أمام الناس، ويدلهم إلى يوم القيامة: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بَأْنُهُمْ كَانُوا يُكَفِّرُونَ بآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٢ / ٦١]

كذلك قبض الله عزوجل رجالاً أكفء لحفظ الحديث من الدس والتحريف حتى قال ابن المبارك: «لو هم رجلٌ في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون: فلان كذاب.»^(١)

ولا شك أن القول على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ خذلان في الدنيا والآخرة مابعد خذلان. فنعوذ بالله منه.

وليكم الآن بعض الأمثلة في تحريف ألفاظ الحديث.

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي (١ / ٤٩)

(١) تحريف في المستدرك للحاكم

روى الحاكم في مستدركه (١/ ٥٨) من طريق أبان بن يزيد، عن قتادة، عن زرار بن أوفي، عن سعد بن هشام عن عائشة قالت:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث (لايسلم) إلا في آخرهن. وهذا وتر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وعنه أخذه أهل المدينة»^(٢) وردت هذه الرواية في المطبوعة هكذا بلفظ: «... لا يسلم إلا في آخرهن». وقد حرقت كلمة «لا تقعد إلا في آخرهن» عمداً إلى كلمة «لا يسلم» كما أشير إلى ذلك في التعليق.

وإليكم بعض الأدلة على هذا التحريف:

* قال العلامة المحدث أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي (صاحب عون المعبود) في «التعليق المغني على الدارقطني» (١/ ٢):

«وليس حديث عائشة من طريق أبان في المستدرك بلفظ: «لا يسلم إلا في آخرهن».

وإنما نبهتُ على ذلك، لأني ظفرت على نسخة المستدرك التي مرّت عليها أنظار «حسن على» المحدث اللكنوي من تلامذة الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي، وكانت نسخة حسنة. ورأيت هذا الحديث — أي حديث يزيد بن العطار — فيها. فإذا كان فيها بياض على لفظ: «لا يقعد». — أو كان الكاتب سها عن كتابة هذه اللفظة من غير ترك البياض، لم يحضر لي الآن كيفيته.

وعلى كل حال، ما كان فيه لفظ: «لا يقعد» ولا لفظ: «لا يسلم» قطّ وكان واحد من علماء الحنفية ينقل نسخة المستدرك من تلك النسخة المذكورة. فأخبرتُ له أن الأصل المنقول عنه ليس فيه هذا اللفظ — أي لفظ: «لا يقعد» — فهل سها الكاتب عن كتابته أو ترك البياض. فنظر فيها فوجد كما قلتُ.

فقلت له: ههنا تكون لفظة: «لا يقعد». فقال: من أين قلتُ؟ قلتُ:

(٢) المستدرك على الصحيحين (١/ ٥٨) طبعة دارالفكر ١٩٧٨م. تصوير طبعة حيدرآباد، الهند

هكذا نقلها العلماء. وهذه الرواية بهذه اللفظة مشهورة من رواية المستدرک. فلم يقنع بقولی. ولم يكن هناك كتاب فيه هذه الرواية إلا «شرح الزرقاني على المواهب». وكان عنده. فطلبت منه «الجزء الثامن» من الشرح المذكور، وأطلعت له على هذه. وعلت: اتركوا البياض على هذا الموضوع. واكتبوا على هامش المستدرک المنقول: ان البياض وجد في الأصل المنقول عنه، لكن عبارة شرح الزرقاني هكذا.

لكن لم يفعل ما أرشدت إليه، وكتب موضعه في هامش نسخته لفظ: «لا يسلم إلا في آخرهن». فإن الله وإنا إليه راجعون» (٣)

وأشد منه وأنكى أنه زیدت لفظة «لا يسلم» في الأصل المطبوع، وكتبت لفظة «لا يقعد» في الهامش. فنسأل الله السلامة. * نقل الحافظ ابن حجر أيضاً هذه الرواية فقال:

«حديث: إنه ﷺ كان يوتر بثلاث لا يجلس إلا في آخرهن. أخرجه أحمد، والنسائي، والبيهقي، والحاكم من رواية عائشة.

ولفظ أحمد: «كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهن». ولفظ الحاكم: «لا يقعد إلا في آخرهن». (٤)

* نقل الإمام البيهقي أيضاً في «معركة السنن والآثار» هذا الحديث عن أبان بن يزيد عن قتادة، بلفظ:

«كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن»

وهو بخلاف رواية ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، ومعمّر، وهمام عن قتادة. (٥)

* وأكبر دليل على تحريفه أن الإمام الذهبي أيضاً ذكر حديث عائشة في تلخيصه على المستدرک من طريق إبان بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن. وهذا وتر عمر أخذه أهل المدينة»

(٣) «التعليق المغني على الدار قطني» لأبي الطيب همام الحق العظيم آبادي (١/ ٢٠٢) طبعة السيد عبد الله هاشم الجبالي المدني ١٣٨٦ هـ.

(٤) «التلخيص الحبير» (٢/ ١٥٠) طبعة السيد عبد الله هاشم الجبالي المدني ١٣٨٤ هـ.

و «فتح الباري» (٢/ ٤٨١) أيضاً بلفظ «لا يقعد» عن عائشة عند الحاكم.

(٥) راجع «التعليق المغني» (٢/ ٢٥٠)

وتلخيص الذهبي مطبوع مع المستدرك. فالعجب أن في الأصل
لفظة: «لا يسلم» وفي تلخيصه المطبوع تحته لفظة «لا يقعد»
ولله في خلقه شؤون. وهكذا إذا لم يكن الكاذب ذكوراً واعياً يفضح
نفسه بنفسه.

* * *

(٢) تحريف في سنن أبي داود

قال أبو داود:

حدثنا شجاع بن مخلد، حدثنا هشيم، أخبرنا يونس بن عبيد، عن الحسن: أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلّي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي.

فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلّي في بيته. فكانوا يقولون: أبقي أبي»^(١)

وقد حُرِّفَتْ كلمة «عشرين ليلة» إلى «عشرين ركعة» في بعض الطبعات الهندية لسنن أبي داود. وبناءً على هذه الكلمة المحرّفة قام بعض المتعصبين من الحنفية بتوزيع نشره يصبّ فيها اللوم على أهل الحديث لغفلتهم — على حد زعمه — عن هذه الرواية الصريحة في عشرين ركعة.

وإليكم بعض الأدلة على تحريفها انتصاراً للمذهب:

* لا توجد لفظة «ركعة» في نسخ سنن أبي داود إلا في بعض الطبعات الهندية. كما سيأتي.

* نقل العلماء عبر التاريخ هذا الحديث عن «سنن أبي داود» بلفظ «عشرين ليلة» بدون أي إشارة إلى أي اختلاف في الرواية أو في نسخ السنن لأبي داود.^(٢)

(١) سنن أبي داود (٢/ ١٣٦) رقم ١٤٢٩ — طبعة حمص

(٢) راجع على سبيل المثال:

مشكاة المصابيح (رقم ١٢٩٣) طبعة الألباني.

ونصب الرأية للزيلعي (٢/ ١٢٦) ط. ثانية. ١٩٧٣م.

والمغني لابن قدامة (٢/ ١٦٧).

(تنبيه) ذكر الشيخ محمد علي الصابوني في كتابه «الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح» (ص ٥٦) «عشرين ركعة» نقلاً عن المغني لابن قدامة. ولكنه حرّف في النقل لأن في المغني «ليلة» وأحاله ابن قدامة إلى أبي داود على الصحيح [أبو داود ٢/ ١٣٦ رقم ١٤٢٩]

معروف أن الشيخ الصابوني يعادى أهل الحديث والسنة في العقائد والاحكام، ويتنازهم بالألقاب ولأجل هذا تصدّى عديد من العلماء للردّ عليه، ومهمهم :

* ورواه البيهقي أيضاً مسنداً من طريق أبي داود فذكر «عشرين ليلة»^(٣) موافقاً لما في نسخ السنن.

تأريخ هذا التحريف:

توجد عبارة «عشرين ليلة» في جميع النسخ لسنن أبي داود التي طبعت في الهند إلى سنة ١٣١٨ هـ. ولم تكن فيها أي إشارة إلى اختلاف النسخ والرواية. ولكن لما طبع السنن بتحشية الشيخ محمود حسن قام ناشره بأنفسهم، أو بمشورة أحد بالتحريف في هذه الرواية، فأثبتوا لفظة «ليلة» في متن الكتاب على الصحيح، ولكن ذكروا لفظة «ركعة» في حاشيته تمهيداً للتحريف في ألفاظ الحديث.

وبهذه العملية الماكرة أعطوا الناس فكرة بأن هناك اختلافاً في الرواية في نسخ أبي داود. وكذا فعلوا في حاشية سنن أبي داود مع بذل الجهد أيضاً^(٤)

* علامة الجزيرة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في كتابه «تنبيهات هامة على ما

كتبه الشيخ محمد على الصابوني في صفات الله عز وجل»

«والدكتور صالح بن فوزان في مقالاته

«والشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوال في كتابه «منهج الأشاعرة في العقيدة» (تعقيب

على مقالات الصابوني ورد الشيخ الفوزان)

«والشيخ محمد بن جميل زينو في كتابه «الرد على أخطاء محمد على الصابوني في كتابيه:

صفوة التفاسير ومختصر تفسير ابن جرير»-

«والأستاذ محمد سيف العجمي في كتابه «الرد على الصابوني فيما سماه الهدى النبوي

الصحيح في صلاة التراويح»

«والدكتور محمد محمود أبو رحيم في كتابه «نظرات في كتاب النبوة والأنبياء للشيخ محمد

على الصابوني»

«والعلامة محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة الجزء الرابع من «سلسلة الأحاديث

الصحيحة»

(٣) سنن البيهقي (٢/ ٤٩٨)

(٤) أمّا الشيخ خليل أحمد السهارنفوري الحنفي صاحب «بذل المجهود» فلم يشر إلى لفظة

«ركعة». ولكن يوجد في حاشية المتن («ركعة» كذا في نسخه مقروءة على الشيخ مولانا

محمد إسحاق رحمه الله).

ثم لما طبع السنن بتحشية الشيخ فخر الحسن أثبتوا في متنه لفظة «عشرين ركعة» وأشاروا في حاشيته إلى لفظة «عشرين ليلة».

وهدف كل هذا الجهد المشبوه في التلاعب بألفاظ الحديث هو الإستدلال به على إثبات التراويح عشرين ركعة، لا غير.

يمكن أن يتساءل أحد بأنه كيف يسكت كبار العلماء على هذا التحريف، ولا يسعون لشطبه في الطبقات القادمة للسنن.

فيقال له: إنهم سكتوا على ما هو أشد منه وأنكى، وهو التحريف في الآية. من القرآن الحكيم. (٥)

فنسأل الله السلامة.

*

*

*

وهذه طامة أخرى، فإن قائلها مجهول، ولم يذكر اين رأى هذه النسخة، وأين توجد الآن

(٥) راجع التفصيل عن تحريف الآية، وهذا الحديث في رسالة «نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود» للشيخ سلطان محمود، و «جماعة التبليغ عقيدتها وأفكار مشايخها» للقائد محمد أسلم الباكستاني (ص ١٨ — ١٩) مطبوع على الآلة الكاتبة.

(٣) تحريف في مصنف ابن أبي شيبة :

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة رحمه الله :

«حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ — وضع يمينه على شماله في الصلاة» (١) * ثم ذكر بعده أثر إبراهيم فقال:

«حدثنا وكيع عن ربيع، عن أبي معشر، عن إبراهيم قال:

يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرّة» (٢)

* * *

غير خاف على القارى الكريم أن حديث وائل بن حجر رضي الله عنه لا توجد فيه زيادة «تحت السرّة». وهي توجد في أثر إبراهيم النخعي الذي يلى حديث وائل في «المصنف» لابن أبي شيبة كما تقدّم.

هكذا ورد حديث وائل بن حجر — رضي الله عنه — بدون هذه الزيادة في «المصنّف» في الطبعة الأولى بحيدرآباد سنة ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م، وفي الطبعة الثانية ببومبائى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م، والثانية مصوّرة من الطبعة الأولى.

التحريف في هذا الحديث: (٣) قامت «إدارة القرآن والعلوم الإسلامية» بكراتشى (باكستان) بطبع المصنّف لابن أبي شيبة، وامتازت هذه الطبعة على الطبعتين السابقتين لاستدراكها عليهما الأبواب الساقطة منهما.

ولكن الأسف على أن ناشره زاد عبارة «تحت السرّة» في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه متعمداً، وبخطّ جليّ. وهذا الحديث يوجد في الصفحة ذات الرقم (٣٩٠) من المجلد الأوّل في الطبعات الثلاث من المصنّف.

(١) المصنّف لابن أبي شيبة (١/ ٣٩٠) طبعة الدار السلفية ببمبائى ١٩٧٩ م .

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٩٠)

(٣) راجع التفصيل عن هذا التحريف في مقال الأستاذ إرشاد الحق الأثرى بعنوان «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث» المنشور في جريدة «الاعتصام» الأسبوعية، الصادرة من لاهور، في (٢٠/ جمادى الأخرى ١٤٠٧ هـ = ٢٠ / فبراير ١٩٨٧ م) (ص ٩ — ١٤)

وبعد تحريفه في طبعة «إدارة القرآن» ورد كمايلي:

«حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرّة» (٤) هكذا وردت زيادة «تحت السرّة» في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، في الطبعة المشار إليها، ولم يشر ناشرها إلى النسخة التي وُجِدَتْ فيها هذه الزيادة. وأين توجد هذه النسخة؟

تأريخ هذا التحريف: ذكر الحافظ قاسم بن قطلوبغا (— ٧٨٩ هـ) هذه الزيادة في «تخرّيج أحاديث الاختيار» من المصنّف لابن أبي شيبة، وبناءً على ذكره إياها ادّعى الشيخ محمد قائم السندی، والشيخ محمد هاشم السندی وغيرهما من علماء الحنفية على صحتها. (٥)

وقال الشيخ محمد أنور شاه الكاشميري الحنفي مؤيِّداً العلامة محمد حياة السندی في إنكاره هذه الزيادة في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه: «ولا عجب أن يكون كذلك، فإنّي راجعت ثلاث نسخ للمُصنّف فما وجدته في واحد منها» (٦)

وقال الشيخ ظهير أحسن النيموي الحنفي: «الإنصاف أن هذه الزيادة وإن كانت صحيحة لوجودها في أكثر النسخ من المصنّف، لكنّها مخالفة لروايات الثقات، فكانت غير محفوظة» (٧) وقال الشيخ بدر عالم الميرتهبي الحنفي:

«ولم يرتض به العلامة ظهير أحسن رحمه الله تعالى، وذهب إلى أن

(٤) المصنّف لابن أبي شيبة (١/ ٣٩٠) طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي.

(٥) ”نقل الحافظ قطلوبغا نفسه يحتاج إلى دليل فكيف يعتمد عليه بدون دليل؟ اللهم الا أنه يوافق مذهبهم وهذه بلية من البلايا العظام

(٦) فيض الباري للكاشميري (٢/ ٢٦٧)

(٧) التعليق الحسن للنيموي (ص ٧١)

أدلة أخرى على هذا التحريف: عرفنا آراء كبار علماء الحنفية في العصر الحاضر في شبه القارة الهندية، الذين نذروا حياتهم للدفاع عن المذهب الحنفي، وإثبات أنه هو المذهب الصحيح الموافق للأحاديث النبوية. وفي سبيل ترجيح المذهب لا يتأخرون عن رفض بعض أحاديث الصحيحين أو تأويلها بما لا تتحمّله اللغة العربية.

اعترف هؤلاء الفطاحل بعدم وجود هذه الزيادة في نسخ المصنّف، أو أنها — على الأقل — معلولة وغير محفوظة. وبعد هذه التصريحات من قبل كبار العلماء في شأن هذه الزيادة، إصرار تآشير المصنّف على إدخالها في الحديث المرفوع بدون دليل، لم يؤدّ إلا إلى فضيحه في الدنيا، والتشكيك في مدى أمانته في خدمة السنّة النبوية.

هذا، وقد روى الإمام ابن أبي شيبة هذا الحديث: عن وكيع عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه...» كما تقدّم.

وروى بعض المحدّثين الآخرين أيضاً من طريق وكيع، أو شيخه موسى بن عمير، أو من طريق علقمة بدون هذه الزيادة، ومنهم:

* الإمام أحمد بن حنبل عن وكيع به نحوه. (٩)

* والإمام مسلم من طريق عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل به نحوه مفصّلاً. (١٠)

* والإمام النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عمير العنبري وقيس بن سليم العنبري به نحوه (١١)

(٨) التعليق على فيض الباري (٢/ ٢٦٧) نقلاً عن «الدرة الضرة في وضع اليدين تحت السرة»

(٩) مسند أحمد (٤/ ٣١٦)

(١٠) صحيح مسلم (رقم ٤٠١)

(١١) سنن النسائي (١/ ١٠٥ رقم ٨٨٨) مع التعليقات السلفية للفوجياني.

* والإمام الدارقطني من طريق يوسف بن موسى قال: ناويع به نحوه (١٢)
 * والإمام أبو بكر بن خزيمة من طريق ابن إدريس، وابن فضيل، وسفيان
 كلهم عن عاصم بن كليب عن أبيه، عن وائل بن حجر — مطوّلًا. (١٣)
 هذه الدواوين للسنة النبوية أيضاً خلت عن زيادة «تحت السرة» في
 الحديث المرفوع عن وائل بن حجر رضي الله عنه. ولم يتجرأ أحد من ناشري
 كتب السنة حتى الآن على إدخال هذه الزيادة في متونها.
 وكذلك بالنسبة لطبعات المصنّف لابن أبي شيبة أيضاً، لم يعمل به ما
 عمل ناشروه فيه من زيادة في هذه الحديث عمداً، انتصاراً لمذهبه، وباسم
 خدمة السنة. وتحت «إدارة القرآن والعلوم الإسلامية».
 وراعى الشاة يحمى الذئب عنها فكيف إذا الرعاة لها ذئاب

*

*

*

-
- (١٢) سنن الدارقطني (١/ ٢٨٦) مع التعليق المغني للعظيم آبادي.
 (١٣) صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٤٢ — ٢٤٣). ولفظه من طريق مؤمل عن سفيان: «صليّ مع
 رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» (رقم ٤٧٩)
 وقال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: «إسناده ضعيف، لأن مؤملاً
 — وهو ابن إسماعيل — سعى الحفظ، ولكن الحديث صحيح جاء من طرق أخرى بمعناه.
 وفي الوضع على الصدر أحاديث تشهد له.»

(٤) تحريف في مسند الحميدى:

وردت رواية عبد الله بن عمر في رفع اليدين في الصلاة، في مسند الحميدى كمايلي:

«حدثنا الحميدى^(١) قال: ثنا الزهرى، قال: أخبرنى سالم بن عبد الله عن أبيه قال:

رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فلا يرفع، ولا بين السجدين^(٢)».

هكذا وردت هذه الرواية محرّفة في مسند الحميدى المطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى. ولما كان هذا التحريف في الرواية يوافق مذهب الحنفية في ترك رفع اليدين في الصلاة تناولتها عديد من الصحف والمجلات في أوساط الأحناف في شبه القارة الهندية بالنشر والدعاية في تأييد المذهب، لأنه حديث وحيد في الموضوع ورد بسند صحيح متفق عليه لدى أئمة الصنعة^(٣)

انبساط الشيخ الأعظمى لهذا التحريف:

وعلى هذا، كان طبيعياً انبساط الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى لهذه الرواية فعلق عليها خلاف عاداته^(٤) بالآتى:

«أخرج البخاري أصل الحديث من طريق يونس عن الزهرى. وأما رواية سفيان عنه فأخرجها أحمد في مسنده، وأبوداود عن أحمد في سننه. لكن رواية أحمد عن سفيان تخالف رواية المصنّف عنه. ففى مسند أحمد:

- (١) سقطت من المطبوعة هنا عبارة: «ثنا سفيان». كما هو واضح.
- (٢) مسند الحميدى (٢/ ٢٧٧)، الحديث رقم (٦١٤) بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى الحنفى (الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م) وسيطبع على تسع نسخ خطية بتحقيق حسين بن ناصر الحكمي بالرياض.
- (٣) وقد نشرت «دار الدعوة السلفية» ردّاً على هذه المشاغبة مسمّى بـ «دراسة تحقيقية للمحاولة الجديدة في مسألة رفع اليدين».
- (٤) لأنه غالباً لا يتجاوز في تحقيقه على قوله: «كذا في الأصل» و «كذا في الكنز»، و «كذا في المجمع»، كما لا يخفى على من يطلع على تحقیقاته.

«رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع — وقال سفيان مرة: وإذا رفع رأسه. وأكثر ما كان يقول: وبعد ما يرفع رأسه من الركوع — ولا يرفع بين السجدين» (ج ٢ ص ٨)

ففيه كما ترى: إثبات الرفع عند الركوع، والرفع منه. ونفيه بين السجدين.

وفي رواية الحميدي: نفيه في الركوع، والرفع منه، وفيما بين السجدين جميعاً. ولم يتعرض أحد من المحدثين لرواية الحميدي هذه» (٥)

* * *

صَدَقَ الشيخ الأعظمي. ولا شك أنه لم يسبق في الوصول إلى هذه الرواية التي تؤيد مذهبه في ترك رفع اليدين في الصلاة، وهي موجودة في النسخ الهندية المحرّفة فقط لمسند الحميدي التي اعتمد عليها في تحقيقه (٦) وعلى هذا، أني للمحدثين أن يتعرضوا لرواية الحميدي هذه المحرّفة!!! وإليكم بعض الأدلة القاطعة على تحريف هذه الرواية:

* وردت هذه الرواية على وجهها الصحيح في نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، بلفظ:

«حدثنا الحميدي، ثنا سفيان، نا الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال:

«رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع. ولا يرفع بين السجدين». هذا السياق يوافق ما رواه البخاري من طريق يونس عن الزهري، وكذا يوافق ما رواه أحمد عن سفيان عن الزهري — كما أشار إليه الأعظمي نفسه في تعليقه على مسند الحميدي.

(٥) مسند الحميدي (٢/ ٢٧٧ — = التعليق رقم ٦).

(٦) المصدر السابق (١/ ٣ — ٤ مقدمة المحقق)

وبعد هذا الإيضاح، قوله في التعليق: «لكن رواية أحمد عن سفيان تخالف رواية المصنّف [أي الحميدي] عنه —» لا ينطبق إلا على ما في النسخ الهندية. وقد عرفنا أن هذه الرواية فيها محرّفة.

والشيخ الأعظمي لا يعذر عند الباحثين في عدم الإشارة إلى التحريف في هذه الرواية بل ملابسات التحقيق تنم عن تعمده في هذا الأمر. لأنه اطلع على نسخة الظاهرية أيضاً، وقابل نسخته عليها. وهو القائل بعد التعريف بالنسخ الهندية الثلاث التي اعتمد عليها في التحقيق:

«ثم ظفرتُ بنسخة مصوّرة عن نسخة دارالكتب الظاهرية (بدمشق) في أثناء طبع هذا المسند، فعارضت بها نسختي ثانياً. فزدتُ ما استفتتُ منها في تعليقاتي على ما لم يطبع منه.

وأما الفوائد التي تتعلق بما فرغ من طبعه فأفردتها وألحقها في آخر الكتاب. ورمزُ هذه النسخة «ظ».(٧)

* * *

إن تعجب فعجب من هذا الخذلان في السكوت على هذا التحريف في الحديث النبوي، بدون الإشارة إليه، مع أنه أشار إلى نسخة «الظاهرية» عند التعليق على الحديث (رقم ٦١٣) الذي هو قبل هذه الرواية المحرفة (رقم ٦١٤)، وكذا أشار إلى ما بعدها أيضاً.(٨)

ولو ذكر ما في نسخة «الظاهرية» حتى في «الاستدراك والتعقيب على المجلد الثاني»(٩) لكفاه عذراً عند الناس، والله يتولّى السرائر — ولكن لم يفعل ذلك أيضاً، مع أنه استدرك على تعليق الحديث (رقم ٦١٥) الذي هو بعد

(٧) المصدر السابق (١/ ٤) مقدمة المحقق

(٨) راجع «مسند الحميدي» (٢/ ٢٧٧ = التعليق رقم (٥) وقال: ما بين القوسين سقط من الأصل، زدناه من ع و ظ) و (٢/ ٢٧٩ = الحديث رقم (٦٢٠) التعليق رقم (٥) قال: كذا في ع و ظ)

(٩) الملحق في آخر المجلد الثاني.

كذا لم يذكره في جدول تصحيح الأخطاء أيضاً، وذكر خطأ واقعاً في التعليق (رقم ٥) من الحديث (رقم ٦١٣)، قبل التعليق (رقم ٥) الذي يتعلق بالرواية المحرّفة.

إن دلّ هذا التفاضل عن التحريف في هذه الرواية على شيء فإنما يدلّ على أنه أعمّاه التقليد، وأصمّهُ عن سماع القول المفيد، فغفل عن معرّة الكذب في الحديث في موافقة المذهب، حتى هان عليه أن يقول بلاحياء وحشمة:

«... ولم يتعرض أحد من المحدثين لرواية الحميدى هذه»

وما هي بأول قارورة كسرت.

وهدف هذا الأسلوب الماكر التعيس في تحريف الأحاديث هو إقناع الجهلة بما هم عليه من العمل خلاف السنة الثابتة. وهذا يخالف مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم التي تنشأ من الاشتغال بعلم الحديث النبوي. فنسأل الله السلامة!

(١٠) وقال: «ص ٢٧٨، التعليق (٢) [أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (ص ٨) عن الحميدى] زد في آخره: ورواه أحمد بن حنبل عن الوليد بن مسلم، فلم يقل: «كلما خفض ورفع» كما في المحلى (٣/ ٢٣٥). وحمله ابن حزم على أن ابن عمر كان يحصب من ترك رفع اليدين عند التحريمة.

قلت: إن هذه الزيادة مما تفرد به الحميدى ولم يتابع عليها.

أوروى الأثر بالمعنى الذى فهمه، يعنى به الأعظمى حديث ابن عمر الذى رواه الحميدى (٢/ ٢٧٧ — ٢٧٨) قال: «ثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت زيد بن واقد يحدث عن نافع أن عبداً لله بن عمر كان إذا أبصر رجلاً يصلى ولا يرفع يديه كلما خفض ورفع حصبه حتى يرفع يديه». [حصبه: أى رماه بالحصباء]

رواه جماعة من المحدثين، وتابعة على زيادة «كلما خفض ورفع» عيسى بن أبي عمران، عن الوليد بن مسلم عند الدار قطنى في سننه (١/ ٢٨٩).

وعلى هذا قول الأعظمى: «إن هذه الزيادة مما تفرد به الحميدى ولم يتابع عليها... مدفوع. وأما ذكر ابن حزم الحصب على ترك رفع اليدين عند التحريمة فهو من تأويله. وهو غير مصرّح في الرواية.

علم الحديث يناسب مكارم الأخلاق: قال الإمام النووي -- رحمه الله --:

«علم الحديث شريف، يناسب مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وهو من علوم الآخرة. ومن حُرْمَةِ حُرْمٍ خيراً عظيماً، ومن رُزْقِهِ نال فضلاً جزيلاً. فعلى صاحبه تصحيح النية، وتطهير قلبه من أغراض الدنيا» (١١)

نقف وقفة تأمل. ونتساءل، هل استفاد الأعظمي من هذه الأوصاف النبيلة شيئاً خلال «نهوضه بخدمة السنة النبوية منذ أكثر من ستين سنة، وإخراجه من كتب السنة الشريفة ما يزيد على أربعين مجلداً» (١٢)

تحامل الأعظمي على الألباني:

ومن قرأ ردّه على العلامة محمد ناصر الدين الألباني يشهد على أنه بعيد من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، لأن الأعظمي لم يترك كلمة في المعاجم تدلّ على التجهيل والتضليل إلا نعت الألباني بها.

وإليك ما وقع في ثلاث صفحات فقط من كتابه، من الغمز واللمز، والتعيير والتشنيع، والتجهيل والتفسيق. بدأ كتابه فقال:

* «الشيخ ناصر الدين الألباني شديد الولوع بتخطئة الحدّاق من كبار (١٣) علماء الإسلام ولا يحاى في ذلك أحداً كائناً من كان ... ويكثر من ذلك حتى يظنّ الجهلة والسذج (١٤) من العلماء أن الألباني نبغ في هذا العصر نبوغاً يندر مثله (١٥) ...

* وهذا الذي ينمّ عنه ما يتبجّح به الألباني في كثير من المواطن. ويلفت إليه أنظار قارئيه...

(١) التقريب (١٤٣ - المنهل الزوى).

(١٢) كما ذكرنا في كتابه «الألباني شذوذه وأخطاؤه» في مقدمته (ص ٦) في الطبعة الكويتية.

(١٣) هل هناك أحد أشدّ حذقاً ومهارة في الحديث من الإمام البخاري -- رحمه الله --، ومع هذا يتحامل الأعظمي عليه تحاملاً بغيضاً لأنه يخالف رأيه في مذهبه. ويقدم على حكم البخاري حكم غيره في الحديث. ولكنه يخفي حاله أمام الناس، «أَخْشَوْهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تُخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» [التوبة: ٩ / ١٣]

(١٤) أصحاب العقول يعرفون من هم الجهلة السذج -- الذين يوافقون أمثال الأعظمي أم أمثال الألباني؟

(١٥) بلاشك. ولا يختلف في نبوغه النادر في الحديث اثنان من أصحاب العقول السليمة، ولا ينكروه إلا معاند مكابر.

* وتارة يدعى أنه خصّه الله تعالى بالوقوف على زيادات الحديث الواردة في مختلف طرقه (١٦) ...

* ولكن من كان يعرف الألباني، ومن له إلمام بتاريخه، يعرف أنه لم يتلق العلم من أفواه العلماء... فماله وللعلم، ولم يتعلّم (١٧). وقد بلغني أن مبلغ علمه مختصر القدوري، وجُلّ مهارته في تصليح الساعات. ويعترف بذلك هو ويتبجح (١٨)

ولازم ذلك أنه — والله لا يعرف ما يعرفه آحاد الطلبة الذين يشتغلون بدراسة الحديث في عامة مدارسنا (١٩) ...

* آحاد الطلبة يعرفون أن الصواب...؟
* ومنها زعمه أن المباركفوري صاحب التحفة حنفي، كما في فهرس «المسح على الجورين»

والواقع أن المباركفوري من مشاهير الشاذة المعاندين (٢٠) للأئمة الأربعة. وإن كان الألباني في شك من هذا، فليسأل تلميذه: الشيخ تقي

(١٦) هذا من متن الله عزوجل عليه، فيجب عليه شكره، وتحديثه بنعمته.
(١٧) والحمد لله على أنه لم يتعلّم، مع هذا قدّم خدمة جليلة في مجال السنة لا تنسى أبد الدهر و من تعلّم ماذا قدّم؟ قدّم بعض كتب السنة محقّقة مشبوهة، اضطرّ الباحثون إلى تحقيقها مرة ثانية.

(١٨) يا سبحان الله، يعبر الألباني على أنه باعاق، وينسى نفسه وهو عارٌّ لمن يتبعه في مثل هذه الأمور. وجاء الاسلام للقضاء عليها لأنها من أمور الجاهلية والله في خلقه شئون!!
(١٩) كذب فاضح. غير خاف على العارفين أن دراسة الحديث النبوي في مدارس الأحناف في شبه القارة الهندية للتبرك فقط.

ومع هذا، إذا جاء حديث يخالف رأى الحنفية يحاول المدرس دفعه باحتالات سخيفة، وترجيح مذهبه عليه، ومع كل هذا لا ينبغي لمثل الأعظمي أن يتسجّع ويقول بلا حياء: «لا يعرف (الألباني) ما يعرفه آحاد الطلبة...»

(٢٠) عرفنا مدى احترام كبار الحنفية للأئمة فلا يحتاج إلى تفصيل وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل الحنفية في العصر الحاضر: إن الشافعي لا ميزة له عنده سوى قرشية فيها=

الدين الهلالي المراكشي.

* ومنها قوله: هذا تحقيق استفدناه من تحقيقات الأئمة -
(الصحيحة ٣ / ١٨٨).

فإن هذا كلام من لم تتسع آفاق علمه، ولو اتسعت لعلم أن محدث الهند
الشيخ النيموي (٢١) سبقه إلى الظفر بهذا التحقيق...

* وهذا من أشنع الأغلاط وأبين الجهل، ولم يقع فيه لو أنه حضر دروس
العلماء وجلس في حلقات العلم، فإن صبيان مدارسنا يعلمون... (٢٢)

خلاف، وليس لمالك ميزة سوى سكني المدينة في وقت لا فضل في سكنائها، وليس لأحمد
بن حنبل فضل سوى كثرة الحديث من غير تمحيص فهي قليلة الجدوى (المقابلة بين
الهدى والضلال للشيخ عبد الرزاق حمزة ص ٦٩)

أما العلامة عبد الرحمان المباركفوري فهو عالم متبحر غير مقلد لأحد تقليداً أعمى فإذا
استبان عند سنة النبي ﷺ لا يقدم عليها قول أحد كائناً من كان وكتابه «تحفة
الاحوذى» أكبر شاهد عليه وطبعاً هذا لا يعجب الأعظمي، ولا يجبه أبداً. وعلى هذا لا
يضير المباركفوري بأن يرمى بالشذوذ والعناد. وأخطأ الألباني حيناً قال فيه إنه «حنفي»
وذكر الأعظمي العلامة الدكتور محمد تقي الدين الهلالي المراكشي بدون مناسبة وهذا
يدل على أنه متضايق من شخصيته الجبارة العملاقة. ومعروف أن الدكتور الهلالي من
المعروفين باتباع السنة، والدفاع عن الحديث، والتمسك به عقيدة ومنهجاً.
وأخيراً كتب الدكتور كتاباً قيماً في تنبيه جماعة التبليغ على أخطائهم. وأظن أن
الأعظمي الآن يضيق به ذرعاً أكثر مما كان عليه من قبل. والله الحمد والمثمة. وبنيته تتم
الصالحات.

(٢١) هو الشيخ محمد ظهير أحسن شوق النيموي الحنفي (١٣٢٢ هـ) قضى حياته في ارساء
قواعد الحنفية وتأبيدها، له مباحث ومناقشات حول المسائل الخلافية.

ومن مؤلفاته: «آثار السنن» جمع فيه الأحاديث المؤيدة للمذهب الحنفي.... (جهود
مخلصة في خدمة السنة المطهرة ص ١٤٨) وكتاب «آثار السنن» ألف لمضاهاة «بلوغ
المرام» للحافظ ابن حجر لأنه كتاب جمع فيه مؤلفه البارح المحدث أحاديث الأحكام
بكل دقة ومهارة. ولم يعجب النيموي هذا العمل الجاد في بيان الأحكام في ضوء الأحاديث
الصحيحة الثابتة. فألف «آثار السنن» ليقوي به مذهب الحنفية.

وقد ردّ المباركفوري على «آثار السنن» بكتابه «أبكار المنن» ففي هذه الظروف
والملاسات يمكن فهم عقلية الأعظمي في ذكر المباركفوري والهلالي بهذا الجفاء.

(٢٢) كلام في غاية السخافة. والله صبيان مدارسهم لا يعرفون الحديث إلا في صفوفهم
المتقدمة، لأجل التركيز على الكتب الفقهية. وبعد ما ترسخ في أذهانهم قواعد المذهب،
يبدؤون بتلخيص الأحاديث للتتركز عليها وترجيح الفقه الحنفي حيناً آخر

* وقد زاد الألباني نعمة في الطنبور...

* فقارنوا بين دعوى هذا الشاذ المتهور.... (٢٣)

* ولم يقع في هذا إلا لتغلغله في الجهل (٢٤)

(هكذا الكتاب كله ملئ باللعن والطعن والفحش والبذاءة. وما فيه حق وصواب أيضاً عرضه الأعظمى بأسلوب باطل سخيف، لا يليق إلا بمن هو بعيد من مكارم الأخلاق. هذا ما وقع في الصفحات الثلاث الأولى من كتابه. فهل هذا من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم التي تناسب علم الحديث الشريف، وأسلوب خادم له نهض بخدمته منذ أكثر من ستين سنة ولم يتعظ بما قال الله تعالى ﴿وَجَادِلْهُمْ يَالْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٦/١٢٥]، هذا مع غير المسلمين، فكيف بالمسلمين. ونسي قول النبي ﷺ. «ليس المؤمن باللعان، ولا الطعان، ولا الفاحش، ولا البذي» (٢٥) وقد أحسن من قال:

وما من كاتب إلا سيفنى ويبقى الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بخطك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه
وأني للشيخ الأعظمى أن ينتبه لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم، وقد نشأ منذ نعومة أظفاره على كره «أهل الحديث»، الذين ينادون بالعودة بالأمة إلى الكتاب والسنة عملاً ومنهجاً، وهدياً وسلوكاً.

قال الدكتور عبد الرحمن الفيرواني وهو يذكر تلا مذة الشيخ محمد أنور

(٢٣) قال أحد الفضلاء في الشيخ الألباني:

فما عسى أن يقول الشعر في رجل يدعو حتى عداه ناصر الدين
وأني خير إذا فرد تجاهله وقد فشا فضله بين الملايين

(٢٤) طلبة العلم هم الذين يحكمون أيهما المتغفل في الجهل؟

٢٥ رواه أحمد في مسنده (١/٤٠٥، ٤١٦) عن عبد الله بن مسعود.

«والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي أحد مشاهير الحنفية في هذا

(٢٦) الكشميري أحد كبار الحنفية الأذكياء، المفلحين في علوم العقول والمنقول تخرج على الشيخ محمود الحسن الديوندي. وكان عارفاً بعلوم الحديث والفقه مولعاً بتأييد الفقه الحنفي طول حياته... (جهود مخرصة ص ١٣٤) هذا الذي يقول في كتابه «فيض الباري على صحيح البخاري» (١/ ١٧٠):

«أما محمد بن عبد الوهاب النجدي، فإنه كان رجلاً بليداً قليل العلم، فكان يتسارع إلى الحكم بالكفر، ولا ينبغي أن يقتحم في هذا الوادي إلا من يكون متيقظاً متقناً عارفاً بوجه الكفر وأسبابه». انتهى.

وقال الشيخ حسين أحمد المدني تلميذ الشيخ محمود الحسن الديوندي، وزميل الكشميري في كتابه «الشهاب الثاقب» (ص ٤٦):

«اعلموا أن محمد بن عبد الوهاب ظهر أمره في أوائل القرن الثالث عشر في نجد، وكانت له عقائد فاسدة ونظريات باطلة فلذلك قُتل وقُتِلَ أهل السنة، وأجبرهم أن يذعنوا لعقائده، ونظرياته، وكان يستحل نهب أموالهم...»

والحاصل أنه ظالم باغ سفاك فاسق. ولذلك أبغضته العرب أشد من اليهود والنصارى... هكذا كلما يذكر الشيخ حسين أحمد المدني أهل التوحيد والسنة إلا ويصفهم بالوهابية الخبيثة (راجع التفصيل في مقدمة شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص ١١ - ١٥) بقلم الشيخ محمد إسماعيل السلفي)

ملخص القول أننا عرفنا أن الأعظمي ليس وحيداً في النيل من كرامة أنصار السنة والحديث، بل شيخه وزميله أيضاً وتلامذته كلهم يحقدون عليهم - رحمهم الله تعالى رحمة واسعة -.

(فائدة): جاء الشيخ منظور أحمد النعماني (تلميذ الكشميري) أحد العلماء الأحناف المشهورين في الهند يبرر موقف الشيخ حسين أحمد المدني في شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - ويقول: إن المدني لم يكن يعرف الحقيقة، واعتمد في كتاباته على كتابات الآخرين، فكتب ما كتب.

وهذا العذر أقبح من الذنب، لأن الشيخ حسين أحمد المدني أقام في المدينة عدة سنين، وكانت كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب عامة، حتى وزعت بعضها في الهند مجاناً في ذلك الوقت. وبعد هذا كله، تبرير موقفه بأنه كان جاهلاً بالحقيقة لأمر عجيب وتبرير سخيف.

وأثبت الأخ الفاضل الشيخ / محفوظ الرحمن الفيضي كذب دعواه بالأدلة القاطعة في رسالة مستقلة بالأردية.

العصر، تخرّج في الدار (٢٧) على الكشميري. وهو شديد التمسك بالمذهب الحنفي الذي يتعصب له. لما تدلّ عليه مؤلفاته الأردية في المسائل الخلافية، والمناقشات الجدلية مع علماء أهل الحديث...» (٢٨)
تحامله على الإمام البخاري:

ويظهر من تحقيقاته، وتعليقاته على المسائل الخلافية بين أهل الحديث وأهل الرأي أنه يبحث عن أدلة تقوى مذهبه وترسى قواعده وبهذا الصدد لا يتأخر عن الوقعة في أهل الحديث، ولمزهم وغمزهم — وهو يدلّ على خذلان فاعله إن لم يرد به إلا الانتصار لمذهبه — حتى قال:

«... رحم الله منهم الإمام الترمذي، فإنّه لم يحمله التعصب لشيخه الإمام البخاري أن يحيد عن الحق ويدهن، فقد صرح بتحسين حديث ابن مسعود (٢٩) أولاً، ثم أعلن قائلاً بأنّه ذهب إليه وقال به غير واحد من أهل العلم...» (٣٠)

هذا التعليق ينبىء عن تحامله البغيض على الإمام البخاري — رحمه الله — انتصاراً للمذهب الحنفي. وإعجابه بقول الإمام الترمذي في موافقة مذهبه مع ضعفه. وصدق العلامة محمد حياة السندی حيث قال:

«وتراهم يقرؤون كتب الحديث، ويطالعونها ويدرسونها، لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلّده، وتأويل ما خالف قوله، ويبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قلّدنا أعلم منا بالحديث»

أو لا يعلمون أنهم يقيمون حجّة الله تعالى عليهم بذلك، ولا يستوى العالم والجاهل في ترك العمل بالحجّة.» (٣١)

(٢٧) أي «دار العلوم» بديوبند، الهند.

(٢٨) جهود مخرصة (ص ١٣٩)

(٢٩) حديث ابن مسعود هو قوله: «ألا أصلى بكم صلاة رسول الله تعالى عليه وسلم، فصلّى ولم يرفع يديه إلا مرة» ذهب البخاري وأحمد وأبو حاتم وغيرهم إلى عدم ثبوت هذه الزيادة، مع العلل الأخرى «(جزء رفع اليدين للبخاري مع جلاء العينين للراشدي (ص ٨٦ — ٩٠). وقال النووي في الخلاصة: اتفقوا على تضعيف هذا الحديث، وأنكروا على

الترمذي تحسينه» (المصدر السابق ص ٨٨ — التعليق)

(٣٠) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٧١) التعليق رقم (١)

(٣١) تحفة الأنام (ص ٦٥)

يظهر من كتابات الشيخ الأعظمى لمن لا يعرف حقيقة أمره بأنه يدافع عن السنة حتى لا يحابى الإمام البخاري قديماً في حكمه على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، ولا الألباني حديثاً حتى لا يترك العمل بالصحيح الذي يضعفه البخاري أو الألباني أو العمل بالضعيف الذي صحّحه.

إذا كان هذا الاختلاف مع المحدثين ينبني على الغيرة على السنة، والدفاع عنها حتى لا يتعبد الله سبحانه وتعالى إلا بالصحيح، فلماذا شلت يده من الرد على «تبليغى نصاب» [المقرر التبليغى] (٣٢) للشيخ محمد زكريا الحنفى، الذي يحتوى على سبيل من الخرافات والواهيات، وانتشر الكتاب بصورة هيبية في الأوساط الدينية بواسطة جماعة التبليغ. وبدأ آثاره السيئة في المجتمع حيث أبعد كثيراً من الناس السذج من المنهل الصافي للكتاب والسنة، ونزع من قلوبهم العقيدة الصحيحة النقية من أدران الشرك والوثنية، والتصوف والرهبانية.

حصل هذا ولا يزال على مرأى ومسمع من الشيخ الأعظمى، وفي أوساط الحنفية، ولكن لم يحرك ساكنه. ولعله التزم بالصمت في هذا الأمر — والله أعلم — لئلا يفقد ثقته عند جماعة التبليغ وقوادها أيضاً، كما فضح نفسه لدى طلبة العلم في العالم الإسلامي. والذين يوافقونه على تطاوله على الحديث والمحدثين لا يوافقونه حباً له بل بغضاً لهم. وكما يقال: «لا حباً لعلى بل بغضاً لمعاوية» (٣٣)

(٣٢) سياتى شيء من التفصيل عن هذا الكتاب ومحتوياته.

(٣٣) إن الذين طبعوا كتاب الأعظمى في الرد على الألباني، وقاموا بنشره وتوزيعه معروفون باتجاهاتهم المعادية للحديث وأهله، ومن الدكاترة الذين اهتموا بطبعه من يحقد على الإمام أي حنيفة تعصباً لمذهبه. فهل يمكن أن يحقد الإنسان على الإمام ويحب مقلده. لا، وألف لا.

بل اتفقوا في هذا الأمر على قدر مشترك بينهم، وهو عداوة الألباني، الذي قدم خدمة جليلة إلى الأمة الإسلامية. ودعا شبابها إلى العمل بالأحاديث الصحيحة، وبهذا الضعيفة والموضوعة. فلماذا يرضى عنه من يقوم مذهبه على الأخير؟

الفرق بين صاحب سنة وصاحب بدعة:

إن الذين يدافعون عن الآراء الفقهية المخالفة للسنة الصحيحة بالتأويلات السخيفة، ويبدلون أقصى جهودهم لإثبات ما ذهب إليه إمامهم هو الصحيح لا غير. فهم ينسون أن خلافهم في هذه الحالة مع إمام الثقلين الموحى إليه المختص بالاتباع الكامل النبي المعصوم ﷺ الذي قال: «لو كان موسى حيًا لما وسعه إلا اتباعي» (٣٤)

فكيف برجل من أمته ﷺ يترك قوله لقول إمامه انتصاراً لمذهبه، وهذا أمر لا يرضى عنه إمامه أبداً. وكيف وأن إمامه نصّ على رجوعه إلى الحديث إذا صحّ، وترك قوله فيما يخالف السنة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — بعد إيراد الآيات في وجوب طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ:

«والمقصود بهذا الأصل أن من نصب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً: اعتقاداً أو حالاً، فقد ضلّ في ذلك، كأئمة الضلال الرافضة الإمامية، حيث جعلوا في كل وقت إماماً معصوماً تجب طاعته. فإنه لا معصوم بعد الرسول، ولا تجب طاعة أحد بعده في كل شيء...»

«وكذلك من دعا لإثبات شيخ من مشايخ الدين في كل طريق من غير تخصيص ولا استثناء، وأفرده عن نظرائه...»

«وكذلك من دعا إلى اتباع إمام من أئمة العلم في كل ما قاله، وأمر به، ونهى عنه مطلقاً، كالأئمة الأربعة» (٣٥)

ملخص القول أنه لا يجب على أحد من المسلمين اتباع شخص معين في كل ما يأمر وينهى غير النبي المعصوم ﷺ.

وعلى هذا، على الإنسان المؤمن بالله ورسوله أن يبحث عن الحق،

(٣٤) هذا حديث حسن بمجموع طرقه، رواه أحمد في مسنده (٣/ ٣٣٨، ٣٨٧)

(٣٥) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/ ٦٩ — ٧٠)

ويدور معه حيث دار. ولا يحاول دفعه انتصاراً لمذهبه، لأنه من طريقة أصحاب البدع والأهواء وليس من طريقة أهل السنة والحديث.

قال وكيع: «من طلب الحديث كما جاء، فهو صاحب سنة. ومن طلب الحديث ليقوى هواه فهو صاحب بدعة» (٣٦)

قال البخاري: «يعني أن الإنسان ينبغي أن يلغى رأيه لحديث النبي ﷺ حيث ثبت الحديث، ولا يعلل بعلل لا يصح ليقوى هواه.» (٣٧)

وقال وكيع أيضاً: «لو أن الرجل لم يصب في الحديث شيئاً إلا أنه يمنعه من الهوى كان قد أصاب فيه.» (٣٨)

وقال أيضاً: «أهل السنة يروون ما لهم وما عليهم وأهل البدعة لا يروون إلا ما لهم.» (٣٩)

وفي ضوء ما تقدم من بعض الأمثلة على التحريف في ألفاظ الحديث يسهل التفريق بين صاحب سنة وصاحب بدعة ولم ينته الأمر إلى هنا، بل تجرأ أصحاب البدع على ما هو أشد من هذا وأشنع هو: الوضع في الحديث لموافقة أهوائهم، كما مضى في مبحث «أسباب الوضع» وستأتي الأمثلة على ذلك قريباً إن شاء الله.

تنبيه هام:

أوجه نداء حاراً إلى المسؤولين في الدول الإسلامية، والعلماء القائمين بالدفاع عن الكتاب والسنة، والطلاب الباحثين عن الحق في أي مكان أن يتخذوا قراراً حاسماً ضد أولئك الذين يحرفون في ألفاظ الحديث في كتبهم المغرضة وتحقيقاتهم المشبوهة انتصاراً لمذهبهم، وأن يقاطعوا تلك المكتبات التي تقوم بطبعها وتوزيعها.

وليس العجب من تحريف من يُعرف بمعاداته للسنة من أصحاب

(٣٦) جزء رفع اليدين للبخاري مع جلاء العينين (ص ١٢٠ - ١٢١)

(٣٧) المصدر السابق (ص ١٢١)

(٣٨) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص ٦٠)

(٣٩) أخبار أصبهان (٢/ ١٨)، والتحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزي (١/ ٥)

البدع والأهواء والزندقة والإلحاد، وأولى المصالح الشخصية والأغراض الدنيوية، لأن المسلمين يكونون على حذر منهم. ولكن إن تعجب فعجب من صنيع أولئك «الخدّام» للسنة، الذين لا يشكّ أحد في حبّهم لها، ودفاعهم عنها في الظاهر، ولكن يدسّون فيها مالميس منها. ويقوّن هواهم بالتحريف في ألفاظ الحديث بكلّ دقة ومهارة. ولا يخافون من الله العزيز الجبار، ولا يستحيون من الناس في جرأتهم على القيام بالدس والتحريف في الحديث، والكذب على النبي ﷺ غافلين عن معرفته في الدنيا، ومغبّته في الآخرة.

ولكن من حفظ الله عزّ وجل لهذا الدين أنه قيّض الجهابذة من علماء الحديث للدفاع عن السنة، والدود عن حياضها. فلا يمكن لأحد الآن أن يتلاعب بها حسب هواه، ولا يكشف الله عزّ وجل عواره، ويفضحه في الدنيا قبل الآخرة.

قال سفيان: «ما ستر الله عزّ وجل أحداً يكذب في الحديث.» (٤٠)

وقال ابن المبارك: «لوهمّ رجل في اسحر أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس يقولون: فلان كذاب.» (٤١)

فعلى المسلمين الغياري على سنّة النبي ﷺ أن يبذلوا قصاري جهودهم للقضاء على هذه الظاهرة الأليمة في كتب الأحاديث، وينقذوها من تلاعب هؤلاء المغرضين من أصحاب البدع والأهواء بألفاظها، ويكشفوا عوارهم، وينبّهوا الخاصة والعامة على خطرهم على عقيدة المسلمين وتشويههم جمال الإسلام تأديباً لهم، ودفاعاً عن السنّة النبوية المشرفة، اقتداءً بسلف هذه الأمة، واستبشاراً بحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

(٤٠) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٤٨)

(٤١) المصدر السابق (١/ ٤٨ — ٤٩)

(٤٢) رواه البيهقي مرسلًا. (راجع مشكاة المصابيح، الحديث رقم ٢٤٨ — تعليق الألباني)

وضع الأحاديث في موافقة المذهب

إن أصحاب الأهواء والبدع وضعوا أحاديث نصرَةً لمذاهبهم وثلباً لمخالفهم. وقد اعترف بعضهم بعد رجوعهم عن بدعتهم.

* قال رجل من أهل البدع بغد ماتاب: «انظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هوينا أمراً صيرنا له حديثاً»^(١)

* كان محمد بن القاسم الطالقاني من رؤساء المرجئة يضع الحديث على مذهبه.^(٢)

* كان محمد بن شجاع الثلجي يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم، وينسبها إلى أهل الحديث يقصد الشناعة عليهم لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية.^(٣)

* قال حماد بن سلمة: أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث.^(٤)

هذه النصوص تدلّ على أن أصحاب الأهواء والبدع من الفرق الضالّة كانوا يضعون الأحاديث في تأييد أهوائهم، وموافقة مذاهبهم، حتى قال محمد بن سعيد المصلوب الكذاب الوضعاء: «لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسناداً»^(٥)

هذه الظاهرة الأليمة في وضع الحديث لم تكن تستبعد من أصحاب الزندقة والإلحاد، والرفض والتشيع. ولهذا كان علماء الحديث يفحصون رواياتهم بكل يقظة وحذر على ميزان القواعد الحديثية الدقيقة، ويفضحونهم

(١) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٨ - ٣٩)، وتنزيه الشريعة (١١/ ١)، وتدريب الراوى (٢٨٥/ ١)

(٢) تنزيه الشريعة (١١/ ١)، وتدريب الراوى (١/ ٢٨٥)

(٣) تنزيه الشريعة (١١/ ١)

(٤) تدريب الراوى (١/ ٢٨٥)

(٥) الموضوعات (١/ ٤٢)، وتدريب الراوى (١/ ٢٨٤)

في وضعهم الأحاديث، وكذبهم على النبي ﷺ. ولكن زاد الطين بلة، والقلب علة استحسان بعض أهل الرأي نسبة القول إلى النبي ﷺ زوراً وبهتاناً حسب أهوائهم. فوقعوا في معرة الكذب على النبي ﷺ متعمدين، وزين لهم الشيطان هذا الفعل الشنيع. حتى قال بعض أهل الرأي فيما حكاه القرطبي: «ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى إلى النبي ﷺ» (٦)

وقال أبو العباس القرطبي — كما نقل عنه ابن عراق —: «استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية، فيقول في ذلك: قال رسول الله ﷺ كذا. ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة، لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً» (٧). هذا، وفريق آخر كذب على النبي ﷺ بدون أي تأويل، ووضع الأحاديث في تأييد مذهبه، وإرساء قواعده، ليقنع مقلديه أن ما هم عليه هو الصحيح الموافق لحديث النبي ﷺ. وهذا يدل على خذلان فاعله في الدنيا والآخرة.

واليكُم بعض الأمثلة على وضع الأحاديث في موافقة المذهب:

(١) أصبغ بن خليل أبو القاسم كان حافظاً للرأى على مذهب مالك وأصحابه، فقيهاً في الشروط، بصيراً بالعقود. دارت عليه الفتيا بالأندلس خمسين عاماً...

ولم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه، بل كان يباعد ويطعن على أصحابه. وكان متعصباً لرأى أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم. وبالغ في التعصب لأصحابه أن افتعل حديثاً في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام. وقف الناس على كذبه فيه:

(٦) تدريب الروای (١/ ٢٨٤)

(٧) تنزيه الشريعة (١/ ١١)

قال عبد الله بن عمر، قال أحمد، حدثني أحمد بن خليل، عن
الغازي بن قيس، عن سلمة بن وردان، عن ابن شهاب، عن الربيع بن خثيم،
عن ابن مسعود قال:

«صليْتُ وراء رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر،
وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثنتي عشرة سنة. وخلف على
بالكوفة خمس سنين، فما رفع واحد منهم يديه إلَّا في تكبيرة الإحرام وحدها»
قال أحمد: فوق الشيخ في حفرة عظيمة.

منها أن الإسناد غير متصل لأن سلمة بن وردان لم يرو عن ابن
شهاب. وابن شهاب لم يرو عن الربيع بن خثيم حرفاً قط ولا رآه.
وقال: إن ابن مسعود صلى خلف على بالكوفة خمس سنين، وابن
مسعود مات في خلافة عثمان بن عفان^(٨)
وزاد الذهبي فقال:

«منها أنه ما صلى خلف عمر وعثمان إلَّا قليلاً لأنه كان في غالب
دولتهما بالكوفة. فهذا من وضع أصبغ»^(٩)

إذا لم يكن الكاذب ذكوراً واعياً ينكشف أمره في أسرع وقت ممكن
ويفتضح أمام الناس هذا في الأمور العامة. فكيف به في الحديث وقد قام
أهله برّد كيد هؤلاء الوضاعين الدجالين بقواعد موضوعية دقيقة. واستعانوا
بكشف قبائحهم بالتأريخ. قال حسّان بن زيد:

* لم يستعن على الكذابين بمثل التأريخ. يقال للشيخ: سنة كم ولدت؟
فإذا أقرّ بمولده عرفنا صدقه من كذبه»^(١٠)

(٨) تأريخ العلماء والرواة للعلم لابن الفرضي (١/ ٩٣)، وترتيب المدارك للقاضي عياض

(٣/ ١٤٣)، وميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٢٦٩ - ٢٧٠)، ولسان الميزان لابن حجر

(١/ ٤٥٨ - ٤٥٩)

(٩) الميزان (١/ ٢٧٠)

(١٠) الموضوعات (١/ ٤٩)

هكذا ظهر كذب أصبغ في هذه الرواية المفتعلة بالتأريخ. ولم يمنعه
تصدّره للفتيا من وضع الحديث في موافقة مذهبه، وهذا من القدماء، فكيف
بالمحدثين.

«فإذا كان من كان إليه المرجع في الفتيا إلى خمسين سنة قد بلغ إلى
هذا الحدّ من التعصب في إلهي الله المشتكى، وأعوذ بالله من هذا التعصب
الشديد بحيث لا يستحي من الله، فيجتري على الكذب على النبي ﷺ
حميةً لمذهبه. نسأل الله العافية.» (١١)

*

*

*

*

(١١) «جلاء العينين» للراشدي (ص ١٤)

(٢) قال محمد بن حبان البستي (— ٣٥٤ هـ):

روى مأمون بن أحمد السلمى، عن أحمد بن عبد الله الجويبارى، عن عبد الله بن معدان الأزدي، عن أنس، عن النبي—عليه الصلاة والسلام—: «يكون في أمتي رجل، يقال له: محمد بن إدريس أضُرُّ على أمتي من إبليس. ويكون في أمتي رجل يُقال له: أبو حنيفة هو سراج أمتي»^(١)

لقد تناول هذه الفرية الدجاجلة من الأعاجم فاختلقوا لها ألفاظاً مختلفة من عدة طرق إلى عدة من أصحاب النبي ﷺ، ومنهم أنس، وأبو هريرة، وعلى بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين.

أقوال العلماء في هذه الفرية وما في معناها:

* قال ابن حبان: «مأمون بن أحمد السلمى كان دجّالاً من الدجاجلة، ظاهر أحواله مذهب الكرامية وباطنها مالا يوقف على حقيقته. وبعد ما ذكر بعض الأحاديث التي وضعها مأمون قال: فمن حدّث بهذه الأحاديث أو ببعضها يجب أن لا يذكر في جملة أهل العلم. وإنما ذكرته لأن الأحداث بخراسان كتبوا عنه ليعرف كذبه في الحديث وتعمده في الإفك على أهل العلم...»^(٢)

* قال الحاكم أبو عبد الله: «مأمون خبيث كذاب، يروى عن الثقات أحاديث موضوعة. ثم ذكر هذا الحديث.»^(٣)

وقال أيضاً: «ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة على رسول الله ﷺ.»^(٤)

(١) المجروحون لابن حبان (٣/ ٤٦)، والمدخل إلى الصحيح للحاكم (ص ٢١٦) وتاريخ بغداد (١٣/ ٣٣٥ — عن أبي هريرة)، والموضوعات (٢/ ٤٨ — ٤٩ — عن أبي هريرة أيضاً) وميزان الاعتدال (٣/ ٤٣)، ولسان الميزان (٥/ ٧).

(٢) المجروحين (٣/ ٤٥ — ٤٦)

(٣) المدخل إلى الصحيح (ص ٢١٥)

(٤) اللسان (٥/ ٨)

* وقال ابن الجوزي بعدما أورد حديث أنس: هذا حديث موضوع، لعن الله واضعه. (٥)

* قال الذهبي: «مأمون عن هشام. وعنه الجوباري. أتى بطائعات وفضائح — وذكر منها هذا الحديث —» (٦)

* وقال أبو نعيم الأصبهاني: «مأمون من أهل هراة، خبيث وضاع.... مثله يستحق من الله تعالى ومن الرسول، ومن المسلمين اللعنة» (٧)

* وذكره الخطيب من طريق محمد بن سعيد البورقي عن أبي هريرة فقال:

«هو حديث موضوع تفرد بروايته البورقي» (٨)

* وقال على القاري: «موضوع باتفاق المحذّين» (٩)

وزد إلى ذلك أن ملابسات هذه الرواية تدلّ على أن واضعها المتعصب كان يغيظ بانتشار مذهب الإمام الشافعي في خراسان. فأراد باختلاق هذه الفرية صرف وجوه الناس عن مذهبه إلى مذهب الإمام أبي حنيفة. وقد نصّ عليه الحاكم أبو عبد الله فقال:

«إنّ مأموناً قيل له: ألا ترى إلى الشافعي، ومن تبعه بخراسان. فقال: حدثنا أحمد... إلخ

فبان بهذا أنّه الواضع له. فعليه من الله ما يستحقّه» (١٠)

حقيقة طرق هذه الفرية:

ولا يستبعد أن الأعاجم من الجهلة المتعصبين أن يتقربوا إلى الله عزّوجل بتكثير طرق هذه الفرية، تأييداً لمذهبهم، وثلباً لمذهب غيرهم. حتى «استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دلّ عليه القياس إلى

-
- | | |
|------|---|
| (٥) | الموضوعات (٢/ ٤٨) |
| (٦) | الميزان (٣/ ٤٢٩ — ٤٣٠) |
| (٧) | اللسان (٥/ ٨) |
| (٨) | تاريخ بغداد (١٣/ ٣٣٥) |
| (٩) | الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص ٧٦) |
| (١٠) | تنزيه الشريعة (٢/ ٣٠)، وكشف الخفاء للعجلوني (١/ ٣٤) |

رسول الله ﷺ...» (١١)

وقد اختلقت لهذه الفرية عدة طرق إلى عدّة من أصحاب النبي ﷺ. بين عللها العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني، ثم قال:

«هذا، ومن شأن الدجالين أن يركّب أحدهم للحديث الواحد عدّة أسانيد تغريراً للجهال، وأن يضع أحدهم فيسرق الآخر ويركّب سنداً من عنده. ومن شأن الجهال المتعصّيين أن يتقرّبوا بالوضع والسرقة وتركيب الأسانيد...» (١٢)

وقال أيضاً:

«والذي تفنّن في طرق هذه الفرية هو: يونس بن طاهر النضرى الملقب بشيخ الإسلام.

ومن جملة رواياته ما ذكر الموفق في مناقبه (ج ١ ص ١٦) من طريق النضرى بسنده:

رأى أبو حنيفة في المنام.... فارتحل إلى البصرة فسأل محمد بن سيرين عن هذه الرؤيا. فقال: لست بصاحب هذه الرؤيا. صاحب هذه الرؤيا أبو حنيفة.

فقال: أنا أبو حنيفة. فقال: اكشف عن ظهرك، فكشف فرأى بين كتفيه خالاً.

فقال له محمد بن سيرين: أنت أبو حنيفة الذي قال رسول الله ﷺ: «يخرج في أمّتي رجل يقال له أبو حنيفة، بين كتفيه خال، يحيى الله على يديه السنّة.»

ولا يخفي ما في ذكر الخال بين الكتفين من المضارعة لخاتم النبوة» (١٣)

(١١) تنزيه الشريعة (١/ ١١)

(١٢) التكميل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل (١/ ٤٤٩)

(١٣) المصدر السابق (١/ ٢٠)

دفاع مستميت عن هذه الفرية:

من كانت عنده أدنى معرفة بأحاديث النبي ﷺ وزاوَل أَلْفَاظ النبوة ومارسَهَا، يحكم على أنه مختلق موضوع على رسول الله ﷺ فضلاً عن أن يدرس أسانيده.

قال عبد الرحمن المعلمي:

«وتناول الأعاجم هذه الفرية فاختلقوا لها عدّة طرق، وقبلها علماء الحنفية واحتجّوا بها. حتى أن البدر العيني شارح صحيح البخاري ذكر تلك الطرق كما نقل الأستاذ [محمد زاهد الكوثري] في تأنيب الخطيب (ص ٣٠): «استوفى طرقه البدر العيني في (تاريخه الكبير) واستصعب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة. وقد قال:

«... فهذا الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة [بل مختلفة]، ومتون متباينة، ورواة متعددة عن النبي عليه الصلاة والسلام. فهذا يدلّ على أن له أصلاً. وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم ينكرونه. وبعضهم يدعون أنه موضوع، وربما كان هذا من أثر التعصّب ورواة الحديث أكثرهم علماء. وهم من خير الأمم، فلا يليق بحالهم الاختلاق على النبي عليه الصلاة والسلام متعمداً.»

ثم ذيل عليه الكوثري بقوله: «وعالم مضطهد طول حياته يموت وهو محبوس، ثم يعمّ علمه البلاد من أقصاها إلى أقصاها شرقاً وغرباً، ويتابعه في فقهه شطر الأمة المحمدية بل ثلثاها على توالى القرون (١٤)، رغم مواصلة

(١٤) لقد تفتّن المستشرق اليهودي (غولتسبير) مواطن الضعف في المتعصّين للمذاهب بأنهم لا يتأخرون عن وضع الأحاديث في الأمور المختلف فيها، فقال:

«إن الواضعين كانوا يدخلون النبي نفسه كحكم أعلى في الخلاف الذي يفصل بين علماء العراق وعلماء الحجاز. فللبرهنة أن أبا حنيفة هو أفضل فقيه من فقهاء الشريعة الدينية، اخترع تلامذته الحديث التالي: «يكون في أمّتي رجل يقال له: أبو حنيفة، وسيكون سراج الأمة.»

وقد وجب أن يكون أبو هريرة، هو الصحابي الذي قد سمع هذا الحديث بشكل مباشر من فم النبي، ولم يجهلوا مطلقاً في أن يجعلوا الناس يصدّقون بأن النبي قد ذكر فعلاً اسم العالم العراقي.»

الخصوم من فقيه ومحدث ومؤرخ مناصبة العداء له، نبأ جليل لا يستبعد أن
ينخر به النبي ﷺ....»

أقول: لا أدري أعلم هؤلاء القوم أخرى أن يوسف عليه أم دينهم أم
عقولهم؟ قد تأملت روايات هذا الحديث في مناقب أبي حنيفة وغيرها فرأيت
يدور على جماعة — ثم ذكر علله وقال:

«فتدبر ما شرحناه، ثم تأمل ما تقدّم عن العيني، ثم راجع الطرق
الكثيرة بالأسانيد الصحيحة لقصة استتابة أبي حنيفة.... مرتين. وأكثر تلك
الطرق مسلسلّة بالرجال المعروفين ما بين محدث ثقة، وحافظ ثقة، وإمام
شهير. انظر ما يقول فيها العيني والكوثري حتى كأن أئمة الحديث ورجالهم
وفقهاء المذاهب الأخرى أهل عندهما لكل كذب، وإن اشتهروا بالإمامة
والثقة والصدق والتقوى، بخلاف أصحابهما أهل الرأي كأنه لا يكون منهم
ولا من حرمهم وكلاهم إلا الصدق.

ومع ذلك يرمى هؤلاء القوم مخالفهم بالتعصب واتباع الهوى. ويكثر
الأستاذ [الكوثري] من قوله: «وقانا الله اتباع الهوى، نسأل الله الصون،

== (راجع: «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر (ص ٤٤٥ — ٤٤٦)
نقلاً عن «دراسات في الشريعة الإسلامية» لغولتسيهر).
ولنا على كلامه ملاحظتان:

الأولى: تجنيه على راية الإسلام أبي هريرة رضي الله عنه. وطعنه «بان كثيراً من الأحاديث
التي نسبها الرواة إليه قد نخلت عليه في عصر متأخر» — يريد بذلك التشكيك في مروياته
كلها كما صرح به فقال — كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف
الحذر والشك «دائرة المعارف الإسلامية: ١ / ٤١٨ — ٤١٩. مادة «أبو هريرة» وطعنه في أبي
هريرة في غير محله بل ينسبها إلى أبي هريرة فهذا لا يخص به فقط، بل نسبت الموضوعات إلى غيره من
الأحاديث ونسبتها إلى أبي هريرة فهذا لا يخص به فقط، بل نسبت الموضوعات إلى غيره من
الصحابة أيضاً فما ذنبه أو ذنب هؤلاء فيه؟

الثانية: قوله «لم يجهدوا مطلقاً في أن يجعلوا الناس يصدقون بان النبي قد ذكر — فعلاً — اسم
العالم العراقي» يمكن أن ينطبق على أمثال العيني والكوثري لدفاعهما عن هذه الفرية ولكنه
عند التحقيق — كما تقدم آنفاً مناقض للحقيقة والواقع والتجرد والموضوعية وقد أحسن
علماء الأمة الرد عليها وعلى أمثالها وبدون هوادة وغولتسيهر يعلم ذلك ولكن اعماه الحقد على
الاسلام والمسلمين.

ونسأل الله السلامة.» وأشباه ذلك. ويتحرى بهذه الكلمات مواضع ارتكابه الموبقات! والله المستعان.» (١٥) —

ألد أعداء أهل السنة والحديث في العصر الحاضر: الشيخ محمد زاهد بن حسن بن علي الكوثري الجركسي الحنفي (١٢٩٦ — ١٣٧١ هـ) كان عارفاً باللغات: العربية والتركية والفارسية والجركسية فجمع في شخصه بدع هذه البلاد وخرافاتها وساعده على ذلك تعلقه في بعض البلاد، واحتلاله بعض المناصب هناك فوقع في أهل السنة من المحدثين والفقهاء ما لم يقع فيهم القدامي من أصحاب البدع والأهواء. وذلك مع غزارة علمه، وسعة اطلاعه على المصادر الإسلامية. فنسأل الله السلامة.

ووصفه الشيخ الألباني بماله وما عليه فقال:

«... الذي كان — والحق يقال — على حظ وافر من العلم بالحديث ورجاله، ولكنه — مع الأسف — كان علمه حجة عليه ووبالاً. لأنه لم يزد به هدى ونوراً، لا في الفروع ولا في الأصول. فهو جهمي معطل، حنفي هالك في التعصب، شديد الطعن والتحامل على أهل الحديث قاطبة، المتقدمين منهم والمتأخرين.

فهو في العقيدة يتهمهم بالتشبيه والتجسيم، ويلقبهم في مقدمة «السيف الصقيل» (ص ٥) بالحشوية السخفاء. ويقول في كتاب «التوحيد» للإمام ابن خزيمة: «إنه كتاب الشرك!» ويرمي نفس الإمام بأنه مجسم جاهل بأصول الدين! (١٦)

(١٥) راجع التفصيل في «التكيل» (١/ ٢٠ — ٢١، ٤٤٦ — ٤٤٩).

(١٦) هذا مع علمه بأن الإمام ابن خزيمة إمام الأئمة. «وكان رحمه الله سلفي العقيدة على طريق أهل الحديث يقول بما قال أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم من علماء التابعين وتابعيهم. ويمر صفات الباري تعالى ذكره وعلت أسماؤه على ظاهرها بدون تأويل لمتشابهها، ولا تحريف لظاهرها، وينزه الخالق جل ذكره عن الشبهة والنظير والمثل. ومن اطلع على كتابه [التوحيد] هذا يجد معتقده وما ينحو إليه في صفات المولى عز وجل. وما يردّ به على

وفي الفقه يرميهم بالجمود وقلة الفهم، وأنهم حملة أسفلر (١٧)!

وفي الحديث طعن في نحو ثلاثمائة (١٨) من الرواة أكثرهم ثقات (١٩) وفيهم نحو تسعين حافظاً، وجماعة من الأئمة الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد (٢٠) ويصرّح بأنه لا يثق بأبي الشيخ ابن حبان، ولا بالخطيب البغدادي ونحوهما (٢١)! ويكذب الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل المتفرد برواية «المسند» عن أبيه، وكأنه لذلك لا يعتبره من المسانيد التي — ينبغي الرجوع إليها، والاعتماد عليها. فيقول في كتابه «الاشفاق على أحكام الطلاق» (ص ٢٣ طبع حمص):

«مسند أحمد على انفراد من انفرد به ليس من دواوين الصحة أصلاً»
ثم قال (ص ٢٤):

الجهمية والمعتلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه مع إيراد الحجج الشرعية والبراهين العقلية على مذهبه في العقيدة، وبيان أن هذا ما ذهب إليه السلف الصالح والرعيل الأول، وترى الحق بين دفتان سطور هذا الكتاب المبارك... (تقديم كتاب «التوحيد» بقلم محمد خليل هراس ص: «ح»).

قال الدكتور ربيع: نصوص الصفات ليست من المتشابهة قانتبه فان المتدعة هم الذي يصونها بهذا اللفظ ليتمكنوا من تاويلها وتحريفها

(١٧) وذلك لأنهم يعملون بالحديث، وقد يخالفون في المسائل مع الحنفية. ولا يخافون في الله لومة لائم. وهذا جريمة عند المتعصب للمذهب. فيرميهم بما يشاء. وهذا لا يضيرهم أبداً.

(١٨) راجع «طليعة التنكيل» (ص ١٧)

(١٩) وفيهم الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه خادم النبي ﷺ.

(٢٠) وقد لخص الشيخ عبد الرزاق حمزة كلام الكوثري في الأئمة الثلاثة بقوله:

«... فليس للشافعي عنده منزلة من علم ولا فضل ولا فهم ولا عربة ولا معرفة بالكتاب والسنة سوى قرشية فيها اختلاف. وليس لمالك منزلة سوى سكنى المدينة في وقت لا فضل في سكنائها. وليس لأحمد بن حنبل فضل سوى كثر الحديث من غير تمحيص ولا غوص، فهي قليلة الجدوى» (المقابلة بين الهدى والضلال حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه: ص ٦٩ — مكتبة العلوم ١٩٧٣م)

وراجع للرد على هراءه في الأئمة «التنكيل» للمعلمي (تراجم الأئمة الثلاثة في المجلد الأول) وقد جار على الخطيب البغدادي في كتابه «تأنيب الخطيب» لروايته ما سجله الخطيب من حال أبي حنيفة ولم يزد على التاريخ حرفاً واحداً. فيزيده الكوثري بوسام يخصه به هو: «أنه سخييف من سخفاء الرواة». (المقابلة بين الهدى والضلال ص ٧٩)

«ومثل مسند أحمد لا يسلم من إقامة السماع والتحديث مقام العنينة، لقلة ضبط من انفرد برواية مثل هذا المسند الضخم»!

ثم هو يصف الحافظ العقيلي بقوله: «المتعصب الخاسر». وبالجملة فقل من ينجو من الحفاظ المشهورين وكتبهم من «غمره وولمه» (٢٢) هذا المتعصب الخاسر حقاً، مثل ابن عدى في «كامله»، والآجري في «شريعته»، وغيرهما. وهو إلى ذلك يضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه، ولو كان مما أخرجه البخاري (٢٣) ومسلم في «صحيحيهما» دون علة قاذحة فيه. وقد

(٢٢) وهذا منهج أصحاب البدع والأهواء قديماً وحديثاً، فكيف يمكن له أن يحيد عنه.

(٢٣) تكلم الكوثري في البخاري فقال في «تأنيبه» (ص ٤٨):

«وأما قوله في (تاريخه الكبير) كان مرجحاً سكتوا عنه، وعن رأيه وعن حديثه... فيبان لسبب إعراض من أعرض عنه على أن إرجاءه محض السنة رغم تقولات جهلة النقلة... فالمعرض عنه إما خارجي يزكى مثل عمران بن حطان وحريز بن عثمان، أو معتزلي قائل بالمنزلة بين المنزلتين».

قال المعلمي: «... أما عمران وحريز فقد اتفق أهل العلم على أنهما من أصدق الناس في الرواية وقد جاء أنهما رجعا عن يدعنيهما. وذكر البخاري رجوع حريز في ترجمته من التاريخ. ولم يحتج البخاري بعمران، إنما ذكره في المتابعات في حديث واحد. لعمري أن محاولة الأستاذ في دفاعه عن أبي حنيفة بالطعن في أئمة الإسلام — كسفيان الثوري، وأبي إسحاق الفزاري، والحميدي، وأحمد، والبخاري وغيرهم من الأئمة — لأضر على أبي حنيفة من كلام هؤلاء الأئمة فيه. ولو قال قائل: لا يتأني تبييت أبي حنيفة إلا بإزالة الجبال الرواسي لكان أخف على أبي حنيفة ممن يقول: لا يتأني محاولة ذلك إلا بالطعن في هؤلاء الأئمة. وإن صيغ الكوثري لأضر على أبي حنيفة من هذا كله...»

هذا وفضائل البخاري معروفة حتى قال أبو عمرو الخفاف — وهو من الحفاظ كما في (أنساب ابن السمعاني): «حدثني التقي النقي» العالم الذي لم أر مثله: محمد بن إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من إسحاق وأحمد وغيرهما بعشرين درجة. من قال فيه شيئاً، فعليه منى ألف ألف لعنة» (التنكيل: ١ / ٤٢٧ — ٤٢٨) وراجع «هدى الساري» (ص ٤٨٥)، وتهذيب التهذيب (٩ / ٥٤).

وقال الإمام مسلم للبخاري: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك» (تهذيب الأسماء واللغات (١ / ٧٠).

وقال القسطلاني: «وأما تأليفه فإنها سارت مسير الشمس، ودارت في الدنيا فما جحد فضلها إلا الذي يتخبطه الشيطان من المس، وأجلها وأعظمها الجامع الصحيح». (إرشاد =

سبق ذكر بعض ما ضعفه منهما. (٢٤)

وعلى العكس من ذلك فهو يصحح انتصاراً لعصبيته المذهبية ما يشهد كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع. مثل حديث: «أبو حنيفة سراج أمتي»! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لسردها وبسط القول فيها الآن.

وقد ردّ عليه وفصل الأول فيها بطريقة علمية سامية، وبحث منطقي نزيه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه «طلیعة التّكلیل» ثم في كتابه الفذّ العظيم «التّكلیل بما في تأنيب الكوثری من الأباطیل»، فليراجعهما (٢٥) من شاء الوقوف على حقيقة ما ذكرنا فإنه سيجد الأمر فوق ما وصفنا. والله المستعان. (٢٦)

== الساري: ١ / ٣٦

وقال الشاه ولی الله الدهلوی: «وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين (حجة الله البالغة: ١ / ١٣٤) وكذا قال النواب صديق حسن خان البوفالي أيضا في

«السراج الوهاج» (ص ٤)

(٢٤) راجع مقدمة الألباني على شرح الطحاوية (ص ٣٢ — ٣٣) ومن الأحاديث المتفق عليها التي ضَعَفَهَا الكوثری:

* حديث مراجعة موسى للنبي ﷺ في الخمسين صلاة، التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسماء (في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي ص: ١٨٩)
* وحديث الرؤية يوم القيامة. وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته.

أخرجه الشيخان (ص ٢٩٢ منه)

* وحديث: تكون الأرض يوم انقيامة خبزة... أخرجه الشيخان. (ص ٣٢٠ منه)

* وحديث ضحكك ﷺ تصديقا لليهودى... أخرجه الشيخان (ص ٣٣٦ منه)

* وحديث الحشر والساق أخرجه الشيخان (ص ٣٤٤ منه)

* وحديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. أخرجه الشيخان

(ص ٨٣ — تأنيب الخطيب)

* وحديث أنس في رضخ رأس اليهودى لرضحه رأس الجارية. رواه الشيخان (ص ٢٣

منه)

(٢٥) وكذلك: «المقابلة بين الهدى والضلال» للشيخ عبد الرزاق حمزة.

(٢٦) مقدمة الألباني على شرح الطحاوية (ص ٤٥ — ٤٦).

ابن تيمية شيخ الإسلام رغم أنوف الحاقدين:

لم ينته الكوثري من تحامله البغيض على علماء الإسلام والأئمة الأعلام، حتى قال في شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله —:

ولو قلنا لم يبل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضرّ من ابن تيمية في تفريق كلغة المسلمين لما كنّا مبالغين في ذلك، وهو سهل متساهل مع اليهود والنصارى...» (الإشفاق على أحكام الطلاق ص ٨٦) (٢٧)

وقال أيضاً:

«إن كان ابن تيمية لا يزال يعدّ شيخ الإسلام. فعلى الإسلام السلام..» (الإشفاق ص ٨٩) (٢٨)

لعلّه يتّبع في هذا الأمر أحد أسلافه الشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخاري الحنفي (— ٨٤١ هـ) الذي نسب شيخ الإسلام إلى الكفر، ونسب معه أيضاً من سمّاه شيخ الإسلام.

وقد ردّ على علاء البخاري، العلامة محمد بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي (— ٨٤٢ هـ) مؤرخ الديار الشامية ومحدثها في كتابه «الردّ الوافر على من زعم أنّ من سمّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافراً». (٢٩)

قال الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (— ١٠٣٣ هـ) في كتابه: «الشهادة الزكية»:

«فقد كتب جماعة من الأئمة الأمثال، والعلماء الأمثال تقاريظ (٣٠) على كتاب «الردّ الوافر» تصنيف ابن ناصر الدين الذي ألفه في الردّ على من يطعن في ابن تيمية. ولقد بالغ هذا الطاعن [أي علاء البخاري] المتهاون

(٢٧) مقدمة الألباني على شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٩)

(٢٨) المصدر السابق (ص ٤٧)

(٢٩) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش — المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٣ هـ

(٣٠) وهم سبعة وثمانون عالماً من أفاضل علماء الأئمة، رتبهم على حروف المعجم، ولم يشترط استيعاب من أثنى على ابن تيمية، بل ذكر من حضر ذكره.

بذنبه، والمتجرىء على ربه. فنسب الشيخ إلى الكفر، بل نسب معه أيضاً من أطلق عليه «شيخ الإسلام».

فانظر إلى ما يقع من سفهاء الأنام، ورعاع اللثام وغوغاء العوام، ومن يعد نفسه بشراً، وهو من الأنعام. وما هو إلا على حد قول الأعشى (٣١) كناطح صخرة يوماً ليوهنها : فلم يضرها، وأوهي قرنه الوعل ثم ذكر الشيخ مرعى بن يوسف صور تقاريط بعض العلماء. ومنهم: *الحافظ ابن حجر (— ٨٥٢ هـ) فقد قال:

«... وشهرة إمامة الشيخ تقي الدين ابن تيمية أشهر من الشمس، وتلقيبه «بشيخ الإسلام» في عصره باقٍ إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمرّ غداً كما كان بالأمس. ولا ينكر ذلك إلّا من جهل مقداره، وتجنّب الإنصاف...» واستطرد الحافظ قائلاً:

«... حتى كان أشدّ المتعصبين عليه والقائمين في إيصال الشر إليه، وهو الشيخ كال الدين «الزملكاني» شهد له بذلك، وكذلك الشيخ صدر الدين «ابن الوكيل» الذي لم يثبت لمناظرته غيره.

ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان أعظم الناس قياماً على أهل البدع من الروافض، والحوالية، والاتحادية. وتصانيفه كثيرة شهيرة، وفتاويه في ذلك لا تدخل تحت الحصر.

فياقرة أعينهم إذا سمعوا بكفره، وبأ سرورهم إذا رأوا من يكفر من لا يكفره» (٣٢)

* وقال الشيخ بدرالدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (— ٨٥٥ هـ): «وبعد فإن مؤلف كتاب «الردّ الوافر» قد جدّ في هذا التصنيف البديع الزاهر، وجلب بمنطقه السحّار الردّ على من تفوّه بالإكفار لعلماء الإسلام...»

(٣١) ديوان الأعشى (ص ٢٠). وفيه «ليفلقها» بدل «ليوهنها».

(٣٢) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية (ص ٧١ — ٧٤) بتحقيق نجم عبد الرحمن

خلف. طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣ م.

فمن قال إنه كافر فهو كافر حقيق، ومن نسبته إلى الزندقة فهو زنديق... وقد كتب على بعض مصنفاته قاضي القضاة «ابن الزملكاني» — رحمه الله —:

ماذا يقول الواصفون له وصفاته جَلَّتْ عن الحصر هو حَجَّةُ اللَّهِ قَاهِرَةٌ هو بيننا أعجوبة الدهر أفلا تكفى شهادة هذا الخبر لهذا الإمام، حيث أطلق عليه حجة الله في الاسلام ودعواه أن صفاته الحميدة لا يمكن حصرها، ويعجز الواصف عن عدّها وسبرها. فإذا كان كذلك كيف لا يجوز إطلاق «شيخ الإسلام» عليه أو التوجّه بذكره إليه؟ وكيف يسوغ إنكار المعاند الماكر الحاسد؟ وليت شعري ما متمسّك هذا المكابر الجاهل المجاهر؟» (٣٣)

* * *

بما تقدّم من رمى الكوثري علماء الإسلام، والأئمة الأعلام، والحفاظ المحدثين والفقهاء الكرام بماليس فيهم حقداً عليهم، وتعصباً لمذهبه بل جهميته «يدلّ على أنه ألدّ أعداء أهل السنّة والحديث اطلاقاً في العصر الحاضر» (٣٤)

تلامذة الكوثري: وما يؤسف له أن تلامذة الكوثري، ومن لفّ لفّه اعتقاداً ومذهباً في جميع أنحاء العالم يتبنّون أفكاره المسمومة، وآراءه المدسوسة في علماء الأمة من أهل الحديث، ويثّونها في محيطهم بكلّ دقة ومهارة.

«... حتى في البلاد التي كانت حراماً على أفكارهم وضلالاتهم!! وعلى من عندهم من تعصب. نعم: لقد قام في هذه السنوات الأخيرة تلامذة الكوثري بحملات ظاهرة في بعض البلاد، ومبطنية في البعض الآخر. وحيناً بأسمائهم الصريحة كما يفعل عبد الفتاح أبو غدة (٣٥) في دسّ أقوال شيخه

(٣٣) المصدر السابق (ص ٧٤ — ٧٧)

(٣٤) مقدمة الألباني على شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٨)

(٣٥) لقد ردّ عليه عديد من العلماء، ومنهم:

الشيخ الألباني في «مقدمته على شرح العقيدة الطحاوية» وفي «كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من الأباطيل والافتراءات» والأستاذ محمد فهر في «التصوف بين الحق =

الكوثري في كتب علماء الأمة.... وأحياناً تحت أسماء مستعارة مثل (أبي حامد) و (أرشد^(٣٦)) و (الدكتور) أو من غير اسم أصلاً. كما فعل أبو غده نفسه فيما سَمَّاه «التعقيب المفيد» و «براءة الأشعرين»^(٣٧) وغير ذلك من نشرات ورسائل وتقارير إلى مختلف الجهات»^(٣٨)

إن تلامذة الكوثري — اعتقاداً ومذهباً — قاموا بنفث سموم أفكاره في قلوب الشباب المسلم بواسطة المحاضرات والدروس في المعاهد والمدارس أحياناً، وبواسطة كتبهم ورسائلهم حيناً آخر وعلى هذا يتحتم الواجب على علماء الأمة أن يتولوا بكشف عوارهم، ونخبايا مقاصدهم، ويقوموا بنصح الشباب وتنبيههم على خطر كتاباتهم، وعلى الابتعاد عنها، لئلا يقعوا فريسة في حبالهم مخدوعين بلوامع الأسماء والألقاب.

* * *

-
- == والخلق» (ص ٢٢٠)
- والشيخ عبد العزيز الريعان في «السيف الصقيل العبقري على أباطيل تلميذ الكوثري» والأستاذ زهير الشاويش في «التوضيح» المنشور مع شرح العقيدة الطحاوية.
- والشيخ عبد الله بن صالح المدني في مقدمته على «المقابلة بين الهدى والضلال» للشيخ العلامة عبد الرزاق حمزة.
- (٣٦) تبين أخيراً أنه «حبيب الرحمان الأعظمي». وقد ردّ على افتراءه على الألباني: سليم الهلالي وعلى عبد الحميد.
- (٣٧) وقد ردّ على هاتين الرسالتين العلامة محمد بهجة البيطار.
- (٣٨) راجع مقدمة الشيخ عبد الله المدني على «المقابلة بين الهدى والضلال» (ص ٤ — ٥)

مخالفة جزء من الحديث وقبول الجزء الآخر منه في موافقة المذهب

من العجب العجائب أنهم إذا أخذوا بالحديث مسنداً كان أو مرسلاً لموافقة رأيهم، ثم وجدوا فيه حكماً يخالف رأيهم لم يأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد. وكأن الحديث حجة فيما وافق رأى من قلدوه، وليس بحجة فيما خالف رأيه.

وقد ذكر الإمام ابن القيم — رحمه الله — أمثلة كثيرة على هذا. (١)
ومنها:

(١) احتجوا على أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيام بحديث «المصرة» (٢)، وهذا من إحدى العجائب، فإنهم من أشد الناس إنكاراً له، ولا يقولون به. فإن كان حقاً وجب اتباعه، وإن لم يكن صحيحاً لم يجز الاحتجاج به في تقدير الثلاث، مع أنه ليس في الحديث تعرض لخيار الشرط.

فالذي أريد بالحديث ودل عليه خالفوه، والذي احتجوا عليه به لم يدل عليه (٣)

(٢) واحتجوا على وجوب القضاء على من تعمد القسئ بحديث أبي هريرة (٤) ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا:

إن تقياً أقل من ملاً فيه فلا قضاء عليه. (٥)

(١) راجع «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٢/ ٢١٤ — ٢٢٦) طبعة دارالجيل.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري (٤/ ٣٦١)

(٣) الإعلام (٢/ ٢١٦) وإرشاد النقاد للأمير الصنعاني (ص ١٦٥)

(٤) سنن أبي داود (رقم ٢٣٨٠)، وجامع الترمذي (رقم ٧٢٠)

(٥) الإعلام (٢/ ٢١٧)

(٣) واحتجوا على أن الفاتحة لا تتعين في الصلاة بحديث المسني في صلاته حيث قال له: «اقرأ ما تيسر معك من القرآن».

وخالفوه فيما دَلَّ عليه صريحاً في قوله: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» وقوله: «ارجع فصل فإنك لم تصل»^(٦)

فقالوا: من ترك الطمانينة فقد صلى، وليس الأمر بها فرضاً لازماً، مع أن الأمر بها وبالقراءة سواء في الحديث^(٧)

(٤) واحتجوا على إسقاط جلسة الاستراحة بحديث أبي حميد^(٨) حيث لم يذكرها فيه. وخالفوه في نفس ما دَلَّ عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه^(٩)

(٥) واحتجوا على عدم شرط الصوم في الاعتكاف بالحديث الصحيح عن عمر أنه نذر في الجاهلية أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فأمره رسول الله ﷺ أن يوفي بنذره^(١٠)

وهم لا يقولون بالحديث فإن عندهم نذر الكافر لا ينعقد، ولا يلزم الوفاء به بعد الإسلام^(١١)

(٦) واحتجوا على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء بصلاة النبي ﷺ حاملاً أمامة بنت أبي العاص بن الربيع. إذا قام حملها وإذا ركع أو سجد وضعها^(١٢)

(٦) صحيح البخاري (٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧)، وصحيح مسلم (رقم ٣٩٧)

(٧) الإعلام (٢ / ٢١٩)

(٨) البخاري (٢ / ٣٥٥)، وأبو داود (٧٤٤)، قال أبو داود: «في حديث أبي حميد الساعدي حسين وصف صلاة النبي ﷺ: إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة»

(٩) الإعلام (٢ / ٢٢٠)

(١٠) البخاري (٤ / ٢٨٤)

(١١) الإعلام (٢ / ٢٢١)

(١٢) البخاري (١ / ٥٩٠)

ثم قالوا: من صلى كذلك بطلت صلاته وصلاة من ائتم به.
قال بعض أهل العلم: من العجب لإبطا لهم هذه الصلاة، وتصحيحهم
الصلاة بقراءة (مُذْهَبَانِ) بالفارسية [أي دو برگ سبز]، ثم يركع
قدر نفسٍ. ثم يرفع قدر حدّ السيف، أو لا يرفع بل يختر كما هو
ساجداً، ولا يضع على الأرض يديه ولا رجله، وإن أمكن أن لا يضع
ركبته صحّ ذلك، ولا جبهته، بل يكفيه وضع رأس أنفه كقدر نفس
واحد، ثم يجلس مقدار التشهد، ثم يفعل فعلاً ينا في الصلاة من
فساء، أو ضراط، أو ضحك أو نحو ذلك (١٣)

(٧) ومن العجائب أنهم احتجوا على جواز صوم رمضان بنية ينشئها من
النهار قبل الزوال بحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يدخل عليها
فيقول: هل من غداء؟ فتقول: لا، فيقول: فإني صائم (١٤)

ثم قالوا: لو فعل ذلك في صوم التطوع لم يصح صومه.

والحديث إنما هو في التطوع نفسه. (١٥)

* * * *

هذا غيض من فيض وقليل من كثير ذكره الإمام ابن القيم ثم قال:
«فإن هذه الأحاديث إن كانت حقاً وجب الانقياد لها، والأخذ بما
فيها وإن لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشيء مما فيها فأما أن تصحح ويؤخذ بها
فيما وافق قول المتبوع، وتضعف أو تردّ إذا خالف قول، أو تؤوّل، فهذا من
أعظم الخطأ والتناقض.

فإن قلتم: عارض ما خالفناه منها ما هو أقوى منه، ولم يعارض ما
وافقناه منها ما يوجب العدول عنه واطراحه.

(١٣) الإعلام (٢/ ٢٢٢)

(١٤) مسلم (رقم ١١٥٤)

(١٥) الإعلام (٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦)

قيل: لا تخلو هذه الأحاديث وأمثالها أن تكون منسوخة أو مُحْكَمَةً، فإن كانت منسوخة لم يحتج بمنسوخ البتة. وإن كانت مُحْكَمَةً لم يَجُزْ مخالفة شيء منها ألبتة.

فإن قيل: هي منسوخة فيما خالفناها فيه، ومحْكَمَةٌ فيما وافقناها فيه. قيل: هذا مع أنه ظاهر البطلان يتضمّن ما لا علم لمدعيه به، فهو قائل ما لا دليل له عليه. فأقل ما فيه أن معارضا لو قلب عليه هذه الدعوى بمثلها سواء لكانت دعواه من جنس دعواه، ولم يكن بينهما فرق، ولا فرق، وكلاهما مدع ما لا يمكنه إثباته.

فالواجب اتباع سنن رسول الله ﷺ، وتحكيمها والتحاكم إليها حتى يقوم الدليل القاطع على نسخ المنسوخ منها. أو تجمع الأمة على العمل بخلاف شيء منها. وهذا الثاني محال قطعا فإن الأمة — والله الحمد — لم تجمع على ترك العمل بسنة واحدة، إلا سنة ظاهرة النسخ، معلوم للأمة ناسخها. وحينئذ يتعيّن العمل بالناسخ دون المنسوخ. وأما أن تترك السنة لقول أحد من الناس فلا، كائناً من كان، وبالله التوفيق.» (١٦)

* * *

ظاهرة إنكار الحديث أو تأويله بعد الاعتراف بصحته ليُجعل موافقاً للمذهب

توجد هذه الظاهرة المؤسفة في كتب المتعصبة من أهل المذاهب الفقهية. وهي تؤدي إلى تقديم الرأي الفقهي على الحديث، أو تؤدي إلى إنكاره أحياناً. وما تقتضيه أمانة الرجل وديانته أن لا يقدم شيء على أحاديث النبي ﷺ لأنه لا ينطق عن الهوى، وكل يؤخذ من قوله أو يترك إلا النبي ﷺ.

إن كتب علماء الحنفية في شبه القارة الهندية مليئة بمثل هذه المخالفات والمهااتكات، وهي لا تحتاج إلى مراجعة.

وإليك مثلاً لأسلوب ردّ الحديث بكل استغناء:

قال الشيخ محمود الحسن الديوبندي في «التقرير للترمذي» (ص ٤٠

— طبعة الهند):

قوله: «باب في المصرة»

ذهب الإمام الشافعي إلى ظاهر الحديث.

وقلنا برجوع النقصان، والحديث بظاهره يخالفنا.

فأجيب عنه بوجه ... (ثم قال) فبسبب ما ذكرناه من الوجه تركنا

حديث المصرة، والله أعلم،

كيف تصان مكانة حديث النبي ﷺ من أيدي العابثين الأغوار إذا

كان «شيخ الهند» لا يتأخر في تحكيم عقله ضد الصحيح الثابت من أحاديث النبي ﷺ؟ فإلى الله المشتكى:

شكوت وما الشكوى لمثل عادة ولكن تفيض الكأس عند امتلائها

*

*

*

بعض الكتب المليئة بالأحاديث

الضعيفة والموضوعة

بعض الكتب المتداولة التي هي مليئة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة

لقد راجت في كثير من الأوساط الإسلامية بعض الكتب المشحونة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، والأخبار الملفقة، والشطحات الصوفية، التي تشوّه جمال الإسلام، وتشغل المسلمين عن الاعتراف من منله الصافي، وترتيبهم على الأفكار السقيمة، والتخيّلات المريضة، وتدفع بهم إلى حضيض من الاعتقادات الفاسدة، وتسبب إلحادهم، وتحول دون تقدّمهم، وتلهيهم عن الجهاد في سبيل الله تعالى.

رحم الله سلفنا الصالح فقد كانوا يحذّرون المسلمين عن مخالطة أصحاب الأهواء والبدع، ومطالعة كتبهم، حتى لا يقعوا فريسة في حبالهم. وذلك عملاً بحديث النبي ﷺ: «الدين النصيحة..» ولم يكونوا يخافون في ذلك لومة لائم.

قال العلامة أبو الفرج بن الجوزي رحمه الله تعالى:

«وروينا عن أحمد بن حنبل أنه سمع كلام الحارث المحاسبي^(١)، فقبال لصاحب له: لا أرى لك أن تجالسهم.

وعن سعيد بن عمرو البردعي قال: شهدت أبا زرعة وسئل عن الحارث المحاسبي وكتبه. فقال للسائل: إياك وهذه الكتب. هذه كتب بدع

(١) هو الحارث بن أسد المحاسبي صاحب التوايف. قال أبو القاسم النصريّ آبادي: بلغني أن الحارث تكلم في شيء من الكلام، فهجرو أحمد بن حنبل، فاختلفي، فلمّا مات لم يصل عليه إلا أربعة نفر — وهذه حكاية منقطعة (ميزان الاعتدال للذهبي: ١/ ٤٢٣) وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٢/ ١٣٥) والمحاسبي من المتصوفة الذين خلطوا التصوف بالحديث والكلام (فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٠/ ٣٦١) ومن مؤلفاته: الرعاية، ورسالة المستر شدين في التصوف، مع أنّه يوجد فيها مغالطات كثيرة للعقيدة الصحيحة يوصي بتداولهما بعض الدعاة في كتبه. (مؤلفات سعيد حوى: دراسة وتقويم للأستاذ سليم الهلالي ص ٤٠ — ط. أولى ١٩٨٣م)

وضلالات. عليك بالأثر فإنك تجد فيه ما يغنيك عن هذه الكتب. (٢)

قبل له: في هذه الكتب عبرة.

قال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب

عبرة (٣)

(٢) قال الإمام الذهبي: «مات الحارث سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وأين مثل الحارث؟ فكيف لورأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين كالقوت لأبي طالب. وأين مثل القوت؟ كيف لو رأي «بهجة الأسرار» لابن جهضم، و «حقائق التفسير» للسلمي لطائريه. كيف لو رأي تصانيف أبي حامد الطوسي [الغزالي] في ذلك على كده ما في «الإحياء» من الموضوعات. كيف لو رأي «الغنية» للشيخ عبد القادر؟ كيف لو رأي «فصوص الحكم» و «الفتوحات المكيّة»؟»

بلى لما كان الحارث لسان القوم في ذلك العصر كان معاصرو ألف إمام في الحديث فيهم مثل أحمد بن حنبل، وابن راهويه.

ولما صار أئمة الحديث مثل ابن الدخيمسي وابن شحاته، كان قطب العارفين كصاحب «الفصوص» وابن سبعين. نسأل الله العفو والمسامحة. آمين» (الميزان: ١ / ٤٣١) (٣) «رحم الله سلفنا الصالح فقد كانوا ذوى أبصار ثاقبة، وأقوال صائبة، رضعوها ممن تلقوا الإسلام غصّاً طريّاً. وهذه الكلمة من فقه هذا الإمام، وعلو كعبه في الاستنباط وقد نبتت ناشئة في هذه العصور سرث على مسرى قدامى المتصوفة، ونسجت على منوالهم، تذكر المسلمين بالقصص المختلفة، وتضرب لهم الأمثال المكنوبة مدعية أنها ذات تأثير على القلوب فترققها وتحييها، وزعموا أن من ذاق عرف. ذلك قولهم بأفواههم. إن هذه الأمانى التي ينقصها الدليل سرعان ما تنوب وتغشى أمام قوة القرآن الذي يدفع الباطل فإذا هو زاهق. فمن المعلوم ضرورة أن الدعوة إلى الإسلام واجبة — قدر الاستطاعة — ضمن قواعد فقه الدعوة المستنبط من الأدلة الشرعية، لا من مجرد التجارب الشخصية، والنزعات العقلية. وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ عَلَّمَ ابْنُ مَرْيَمَ نَبِيَّ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَعَلْنَاهُمْ نَارِيَّةً يَوْمَ أُخُسْرَى، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٦ / ١٢٥] والحكمة هي السنة لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنَّا مَائِثِلَى فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٣ / ٣٤]

ولا يجوز الترغيب والترهيب إلا بالقرآن وما صح من السنة المطهرة لقوله عز وجل: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مِنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٥٠ / ٤٥] أما اختلاق القصص والمواظ فلا تجدى نفعاً في تحقيق الإصلاح لأن النفس البشرية إن لم تستجب لكلام فاطرها فهل تستجيب لأكاذيب البشر، قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجنانية ٤٥ / ٦] وفي سورة أخرى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٧٧ / ٥٠] إن الدعوة الإسلامية توقيفية لم يترها الله هملاً مرتعاً لكل ناعق لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق. (مؤلفات سعيد حوى للهلالي: ٤١ تعليق)

بلغكم أن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والأئمة المتقدمة صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس. وهذه الأشياء هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم، يأتوننا مرةً بالحارث المحاسبي، ومرةً بعبد الرحيم الديلمي، ومرةً بحاتم الأصم، ومرةً بشقيق، ثم قال: ما أسرع الناس إلى البدع.» (٤)

«وجاء في كتاب «أخبار البشر» للملك المؤيد إسماعيل أبي الفداء (٧٩/ ٤) مايلي:

لما دخلت سنة سبعة وأربع وأربعين. وفيها مرّنا كتاب «فصوص الحكم» بالمدرسة العصفورية بحلب، عقب الدرس وغسلناه. وهو من تصانيف محيي الدين ابن عربي تنبئها على تحريم قنينه وسطالته. وقلت فيه:

هذه فصوص لم تكن بنفسية في نفسها
أنا قد قرأت نقوشها فتوابها في عكسها» (٥)

وجاء في كتاب حاشية ابن عابدين (الجزء الرابع) فتوى من قبل أحد ملوك بني عثمان بتحريم قراءة كتب ابن عربي بحجة أن اليهود قد دسّوا فيها ما يخالف الشريعة الإسلامية. فتأمل.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسمح الدوائر الإسلامية المستولة بطبع كتب ابن عربي، وتشجّع على قراءتها؟ (٦)

تلقت الأوساط الإسلامية بالقبول ولا تزال، كتباً عديدة للمؤلفين القدامى والمحدثين، تحمل في فصولها مخالفات كثيرة في العقائد والأحكام. وقد نبّه عليها العلماء بالكتاب والسنة الذين لا يخافون في الله لومة لائم في

(٤) «تليس إبليس» لابن الجوزي (١٦٦ - ١٦٧ دار الكتب العلمية بيروت)، والميزان للسبهي (١/ ٤٣١)

(٥) «كتب ليست من الإسلام» للأستاذ محمود مهدي الإستانبولي (ص ١٠) المكتب الإسلامي ط ثانية ١٩٨٣م.

(٦) المصدر السابق (ص ١٠)

جميع العصور، نظراً إلى تأثيراتها الخطيرة في مستقبل الأمة. وذلك لأنّ الحق كان أعلى عندهم من أن يلودوا بالسكوت على مخالفات المؤلفين، مهما كانوا معروفين بالعلم والصلاح.

ومن هذه الكتب التي تحتوى على موضوعات كثيرة، ومخالفات ظاهرة في كثير من أمور الإسلام:

* * *

إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي

إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي

كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي (— ٥٠٥ هـ)، من الكتب السائرة بين الناس، المعتمدة لدى المائلين إلى التصوّف، مع ما فيها من مخالقات صريحة لأُمور التوحيد والنبوة والمعاد حتى قيل: «من لم يقرأ الإحياء ليس من الأحياء».

استفاد الغزالي في «الإحياء» من كتب المتصوّفة، حتى تبطن «قوت القلوب» لأبي طالب المكي، و «الرعاية» للحارث المحاسبي.

وقد تقدّم آنفاً: أنّ الإمام أحمد ترك المحاسبي، وكذا حذّر منه، ومن كتبه أبو زرعة — رحمهم الله تعالى —.

أما «قوت القلوب» فقد وصفه ابن الجوزي بما فيه الكفاية حيث قال:

«وصنّف لهم أبو طالب المكي «قوت القلوب»، فذكر فيه الأحاديث الباطلة ومالا يستند فيه إلى أصل من صلوات الليل والليالي وغير ذلك من الموضوع، وذكر فيه الاعتقاد الفاسد»^(١)

لقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — عن «إحياء علوم الدين» و «قوت القلوب» الخ.

فأجاب: أمّا (كتاب قوت القلوب) فكتاب الإحياء تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب: مثل الصبر والشكر، والحبّ والتوكّل، والتوحيد ونحو ذلك. وأبو طالب أعلم بالحديث والأثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي. وكلامه أسدّ وأجود تحقيقاً، وأبعد عن البدعة، مع أنّ في «قوت القلوب» أحاديث ضعيفة وموضوعة، وأشياء كثيرة مردودة.

(١) تلييس إبليس (ص ١٦٤).

أما في «الإحياء» من الكلام في «المهلكات» مثل الكلام على الكبر، والعجب، والرياء والحسد ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في «الرعاية» ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه. و «الإحياء» فيه فوائد كثيرة، لكن فيه موادّ مذمومة. فإنه فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد. فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدواً للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين. وقد أنكر أئمة الدين على «أبي حامد» هذا في كتبه، وقالوا: مرضه «الشفاء» — يعنى شفاء ابن سينا في الفلسفة.

وفيه أحاديث وآثار ضعيفة بل موضوعة كثيرة. وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاتهم. وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة، ومن غير ذلك من العبادات والأدب. ما هو موافق للكتاب والسنة، ما هو أكثر مما يردّ منه. فلهذا اختلف فيه اجتهد الناس وتنازعوا فيه»^(٢)

هذا وصف دقيق للإحياء ومحتوياته، يشمل ماله وما عليه بكل أمانة وإنصاف.

إذا تدبرنا في «الإحياء» نجد سلبات تتلخص في النقاط التالية: (٣)
* ملئ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد قام الحافظ العراقي بتخريج أحاديثه في كتابه «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»

وقد اعترف الغزالي — رحمه الله — في بعض كتبه بأنه قليل الزاد في الحديث فقال: «وبضاعتي في الحديث مزجة»^(٤)

(٢) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ٥٥١ — ٥٥٢)

(٣) راجع «مؤلفات سعيد حوى» للهلالي (ص ٣٢ — ٣٩)

(٤) قانون التأويل للغزالي (ص ١٦، ونقض المنطق لابن تيمية (ص ٥٢)

وقد أدرك — رحمه الله — في أواخر حياته أهمية الحديث فشدد المنزر،
وشتر عن ساعده ليتدارك ما فاتة، إلا أن المنيّة اخترمته قبل أن يحقق ما
عزم عليه، فمات وهو يشتغل في «صحيح البخاري»^(٥)

* بين عديد من العلماء أن الغزالي تأثر بالفلاسفة والمتكلمين، ثم بالتصوفة
بشكل عجيب، وحاول أن يتخلص من روايتهم ولكنه لم يستطع.

قال أبو بكر بن العربي معاصر الغزالي: «شيخنا أبو حامد دخل في
بطون الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر»^(٦)

وقال ابن الجوزي: «وجاء أبو حامد فصنف لهم كتاب «الإحياء» على
طريقة القوم، وملاه بالأحاديث الباطلة، وهو لا يعلم بطلانها. وتكلم في علم
المكاشفة، وخرج عن قانون الفقه، وقال: المراد بالكوكب والشمس والقمر
اللواتي رآهن إبراهيم — صلوات الله عليه — أنوار هي حجب الله عز وجل،
ولم يرد هذه المعروفات — وهذا من جنس كلام الباطنية»^(٧)

وقال أيضاً: «قال في كتابه المفتح بالأحوال: إن الصوفية في يقظتهم
يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء ويسمعون منهم أصواتاً، ويقتبسون منهم
فوائد، ثم يترقى الحال من مشاهدة الصورة إلى درجات يضيق عنها نطاق
النطق.

وكان السبب في تصنيف هؤلاء مثل هذه الأشياء قلة علمهم بالسنن
والإسلام والآثار، وإقبالهم على ما استحسّنوه من طريقة القوم»^(٨)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «علم أبو حامد بدكائه وصدق طلبه،
ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب، وآتاه الله إيماناً بجملاً، كما
أخبر به عن نفسه، وصار يتشوّف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام
المشايخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق، وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة
والمتكلمين لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصّة

(٥) «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لابن تيمية (١/ ٩٤) ط. القاهرة

(٦) المصدر السابق (١/ ٢)

(٧) راجع مفصلاً في المصدر السابق (١/ ١٩٦ — ١٩٨)

(٨) تليس إبليس (ص ١٦٦)

الأمّة، وما وصل إليه السابقون من العلم والعبادة فصار يعتقد أن تفصيل الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق، لانسداده الطريقة السنيّة النبوية عنه، بما كان عنده من قلة العلم بها، ومن الشبهات تقلدها عن المتفلسفة والمتكلمين» (٩)

* والإحياء ملئى بانحرافات وزلات لا يقرّها شرع ولا يقبلها عقل. منها زعم مؤلفه أن هناك علماً أخفاه الرسول ﷺ عن الناس، وتوصّل إليه المتصوفة، وهو علم المكاشفة (١٠) يتعرّف فيه الإنسان على حقائق الأمور وتكشف له حجب الغيب، ويطلع على خفايا الناس (١١). ويتم ذلك دون حاجة إلى طلب العلم الشرعى، وإنما يحصل بالرياضيات الروحيّة كالخلوة، قال:

«والخلوة لا تكون إلا في بيت مظلم، فإن لم يكن له مكان مظلم فيلف رأسه بجيبه، أو يتدنثر بكساء أو إزار، ففي هذه الحالة يسمع نداء الحق، ويشاهد جلال الحضرة الربوية» (١٢)

* وتكثر في الإحياء الدعوة إلى التربية الصوفية، ويضرب عليها الأمثال، والتي قوامها استسلام المريد الكامل للشيخ في كلّ ما يدع ويأتي، وجعل نفسه كالميت بيد المغسل لا إرادة ولا اختيار. (١٣)

* يدندن الغزالي في الإحياء وغيره من الكتب حول وحدة الوجود، ويمجد الحلاج غيره من الزنادقة.

لقد ذكر الشيخ عبد الرحمن الوكيل بعض المتصوّفة، وعقائدهم في الإله، ثم بين تحت عنوان «إله الغزالي» عقيدته في التوحيد، فقال: «لعلّ ما يقلق دهشتك ويثير ثائرتك أن يُقرَن بأولئك هذا الذي

(٩) نقض المنطق (ص ٥٤)

(١٠) «إحياء العلوم الدين» للغزالي (١/ ١٩ — ٢٠) مطبعة الاستقامة — القاهرة.

(١١) المصدر السابق (٣/ ١٨ — ٢٦)

(١٢) المصدر السابق (٣/ ٦٦)

(١٣) المصدر السابق (١/ ٥٠، ٥١، ٣/ ٧٥، ٧٦)

راجع تفصيل ما يتعلق بالإحياء في «مؤلفات سعيد» للهِلال (٣٢ — ٣٥)

افترى له الصوفية أضخم لقب في التاريخ، وهو «حجة الإسلام»، ليفتكوا بهذا اللقب الخادع بما بقي من ومضات النور الشاحبة في قلوب المسلمين. فاسمع إلى كاهن الصوفية — لا حجة الإسلام — يتحدث عن التوحيد ومراتبه.

«للتوحيد أربع مراتب...

والثانية: أن يصدق بمعنى اللفظ قلبه، كما صدق به عموم المسلمين.

وهو اعتقاد العوام^(١٤)

والثالثة: أن يشاهد ذلك بطريق الكشف بواسطة نور الحق، وهو مقام المقرّين وذلك بأن يرى أشياء كثيرة، ولكن يراها على كثرتها صادرة عن الواحد القهار^(١٥).

الرابعة: ألا يرى في الوجود إلا واحداً^(١٦). وهى مشاهدة الصديقين، وتسميه الصوفية: الفناء في التوحيد، لأنه من حيث لا يرى إلا واحداً، فلا يرى نفسه أيضاً. وإذا لم يرفضه لكونه مستغرقاً بالتوحيد، كان فانياً عن نفسه في توحيده، بمعنى أنه فنى عن رؤية نفسه والخلق.

ثم يحدثنا الغزالي عن مقامات الموحّدين في كلّ مرتبة، فيصف صاحب المرتبة الرابعة من التوحيد بقوله:

«والرابع موحّد بمعنى أنه لم يحضر في شهوده غير الواحد، فلا يرى الكل من حيث إنه كثير، بل من حيث إنه واحد، وهذه هى الغاية القصوى في التوحيد.

فإن قلت: كيف يتصوّر ألا يشاهد إلا واحداً، وهو يشاهد السماء والأرض وسائر الأجسام المحسوسة وهى كثيرة؟ فكيف يكون الكثير واحداً؟

(١٤) تدبّر وصفه لعموم المسلمين بأنهم عوام في الاعتقاد. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١٥) في هذه المرتبة يقرّر وحدة الفاعل بدليل ما سيقرّره بعد، وهو أنه لا يشاهد إلا فاعلاً واحداً، فيلزمه نسبة فعل المجرم إلى ذلك الفاعل الواحد.

(١٦) قرّر فيما سبق وحدة الفاعل، ولكن لم ينف وجود غيره. أما في هذه فيقرّر وحدة الموجود أى وحدة الوجود، يقرّر أن النوات على كثرتها هى في الحقيقة ذات واحدة.

فاعلم أن هذه غاية علوم المكاشفات^(١٧)، وأسرار هذا العلم لا يجوز أن تسطر في كتاب^(١٨). فقد قال العارفون: إفشاء سرّ الربوبية كفر^(١٩).

ثم يضرب لنا مثلاً عن شهود الوحدة في الكثرة بقوله:
«كما أن الإنسان كثير إن التفّت إلى روحه وجسده وأطرافه وعروقه وعظامه وأحشائه، وهو باعتبار آخر ومشاهدة أخرى واحد.... فكذلك كل ما في الوجود من الخالق والمخلوق له اعتبارات ومشاهدات كثيرة مختلفة، فهو باعتبار من الاعتبارات واحد، وباعتبارات أخرى سواه كثير، ومثاله الإنسان، وإن كان لا يطابق الغرض ولكنّه في الجملة على كيفية مصير الكثرة في حكم المشاهدة واحداً.

ويستبين بهذا الكلام ترك الإنكار والجحود لمقام لم تبلغه، وتؤمن إيمان صدق^(٢٠). وإلى هذا أشار الحسين بن منصور الحلاج^(٢١) حيث رأى الخواص يدور في الأسفار. فقال: فيما ذا أنت؟ فقال: أدور في الأسفار، لأصّحّ حالتي في التوكل.

(١٧) بكل المعرفة بأسمى مراتب التوحيد إلى علوم المكاشفات، فما تلك العلوم؟ إنها قطعاً شئ آخر غير الكتاب والسنة. إنها أساطير الصوفية التي استمدوها من «أذواقهم ومواجيدهم» ثم سجّلوها في كتبهم. فكأن القرآن وسنة الرسول ليس فيهما ما يصل بالقلب إلى قدس الحق من التوحيد الخالص...

(١٨) اقرأ بعد هذا قول الله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شئ﴾، وأهم شئ هو توحيد الله في إلهيته وربوبيته، ولكنّه يزعم أن حقيقة التوحيد الحق لا يجوز أن تسطر في كتاب، وهذا معناه أنّها ليست في كتاب الله، وأنّه لا يعرفها أحد إلا الصوفية أرباب الكشف!!

(١٩) هذا معناه أنّه هو وأمثاله من الصوفية يعرفون أسرار الربوبية غير أنهم يرضون بها على الكتب، وأن المسلمين جميعاً لا يعرفون حقيقة التوحيد، ومعناه مرة أخرى: ان كتاب الله ليس فيه الحق من التوحيد!!

(٢٠) بهذا يستدل الغزالي على الوحدة بين الخلق والخالق، ويحتم علينا الإيمان به !! كنا نحب أن يأتيها بآية من كتاب الله، أو أثارة من فكر صحيح وبرهان عقلي. بيد أنّه لجأ إلى الخيال السقيم يشبه الوحدة بين الله وعباده بالوحدة بين الإنسان وأعضائه!!

(٢١) عجيب أن يمجّد الغزالي صوفياً يزعم أن الله آكل شارب، يحبّ الحياة، ويخاف الموت، ويمحقه العلم، ويقتله الحزن وتنزل به الشهوات لأنّه عين خلقه!!

فقال الحسين: فقد أفنيتَ عمرك في عمران باطنك، فأين الفناء في التوحيد؟ فكانَّ الخواص كان في تصحيح المقام الثالث، فطالبه بالمقام الرابع.»

وقال: لقد فضح الغزالي سرّه حين تمثّل في إعجابٍ بتوحيد الحلاج. وهذا وحده كافٍ في إدانة الغزالي بالحلاجية، ولقد علمت ما هي؟ (٢٢)

هذا وما أثبتته الغزالي في «مشكاة الأنوار» من عقيدة وحدة الوجود فهو أشدّ وأنكى بكثير مما في «الإحياء». (٢٣)

قال محمد فهر شقفه:

إن عقيدة التوحيد النقيّة الواضحة التي جاء بها الإسلام لم ترض عقول كثير من المتصوّفة المتأثرين بالثقافات الصوفية، فراحوا يفهمون التوحيد فهماً بعيداً عن الإسلام.

ثم نقل عن أنى حامد الغزالي ماتقدّم في مراتب التوحيد وقال: «ولا أدري من أين أتانا الغزالي بهذه المراتب للتوحيد ممّا ينكرو الكتاب والسنة،

وقال الحلاج في الطواسين (ص ١٣٠، ١٣٢):

سبحان من أظهرنا سوته سرّنا لاهوته الشاقب
ثمّ بدا في خلقه ظاهراً في صورة الآكل الشارب
حتى لقد عاينه خلقه كلحظة الحاجب بالحاجب

مزجت روحك في روحى كما تمزج الخمرة بالماء الزلال
فإذا مسك شئى مسنى فإذا أنت أنا في كل حال

ألم يجد الغزالي من المؤمنين من يتمثل به في بلوغ أسمى مراتب التوحيد، ألم يعطفه توحيد أنى بكر وعمر، فينصرف عنهما إلى تمجيد زندقة الحلاج. وقتل سنة ٣٠٩ هـ لثبوت زندقته، وسعيه لهدم دولة الإسلام!!

(٢٢) إحياء علوم الدين للغزالي (٤/ ٢١٢ — وما بعدها) طبعة دارالكتب العربية. وراجع التفصيل في «هذه هي الصوفية» للشيخ عبدالرحمن الوكيل (٤٧ — ٤٩) طبعة دارالكتب العلمية ١٩٧٩ م.

(٢٣) انظر شيفاً عن «مشكاة الأنوار» في «هذه هي الصوفية».

حتى جعل التوحيد الأوّل، وهو التوحيد المكلف به الأنبياء، هو توحيد العوام، وقد نهج المتصوّفة نهجه من بعده، فبعدوا عن صفاء التوحيد الذي جاء به الإسلام!

ولسنا وحدنا القائلين بذلك فقد سبقنا إليه الدكتور أبو العلاء العفيفي فقال بعد أن تحدّث مفصّلاً في الموضوع:

«فلا عجب إذن أن نقول أن نظرة المتصوّفة في معنى «التوحيد» ومبالغتهم في تحليل دقائقه، أدّى ببعضهم إلى القول بوحدة الوجود، وأننا لسنا بحاجة إلى البحث عن أصل هذه النظرية عند المسلمين في مصدر خارج عن التفكير الإسلامي كالفيدانكا الهندية أو نحوها...» (٢٤)

ولم يكتف الغزالي بذلك بل راح يشبه الوحدة بين الله وعباده بالوحدة بين الإنسان وأعضائه مما هو تمهيد لنظرية وحدة الوجود.

ومن عجيب أمر الغزالي أنّه يشئى على الحلاج. وذكر بعض شعرو في غير هذا الموضع، مع العلم بأنّ أكثر علماء عصره من القضاة والمفتاى أفتوا بكفره، وسعيه لهدم الدولة الإسلامية، وقُتِلَ بسبب ذلك» (٢٥)

عرفنا مما تقدّم أن الغزالي جمع في «إحياء علوم الدين» بين الغث والسمين حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدواً للمسلمين وألبسه ثياب المسلمين.» (٢٦)

وعلى هذا، نشكّ في ولاء «بعض الدعاة» للعقيدة الإسلامية الصافية، الذين يدعون إلى العضّ بالنواجذ على «إحياء علوم الدين»، ويعتبرونه من مظان علم الأخلاق الإسلامية. ومنهم الشيخ سعيد حوى فقد قال:

«والإسلام جاء فيه تفصيل لكلّ شيء، من جملة ذلك آفاق القلب والنفس، ومعالجة أمور النفس والقلب وطريق العلاج، وموازن الصحة والمرض.

(٢٤) التصوّف: الثورة الروحية في الإسلام (ص ١٥٠)

(٢٥) «التصوّف بين الحق والخلق» للأستاذ محمد فهرشقفة. الدارالسلفية ١٩٨٣ م.

(٢٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ٥٥٢)

وذلك شئ لا يمكن أن يكون في هذا العالم جواب صحيح عليه إلا في الإسلام، ولا تفسير كامل إلا في الإسلام. وأن الذين كتبوا في هذه الشئون من أمثال حجة الإسلام الغزالي كتبوا في الحقيقة في أرق الأمور وأعلاها على الإطلاق، وأنه لخسارة للبشرية كلها أن لا تقرأ ما كتب أمثال هؤلاء.» (٢٧)

وينصح مريديه بمراجعته والاعتماد عليه إذا استعجم عليهم أمر في شئون التصوف فقال:

«إن الذين تكلموا عن أركان المجاهدة ذكروا أركاناً أربعة، هي: العزلة، والصمت، والسهر، والجوع. وستكلم عن إجمال ليعود الأخ إذا أراد تفصيلاً إلى الكتب الموسعة كالإحياء وغيره.» (٢٨)

ويلبس الغزالي حلة فضفاضة، ويضعه في قبة سامقة لا يرق إليها العلماء وهو يستدل بقول العقاد: «إن العالم كله شره وغربه لم يعرف قبله مفكراً» (٢٩) ويعتبره حجة في كل ما يقول، موثقاً في كل ما ينقله: «من قرأ سيرة الغزالي وما كتبه وهو إنسان موثق رأى الكثير من هذا [أي الكشف]، فإن فيما وقع للغزالي، أو فيما نقله عن أمثاله حجة كافية في حق المنصف، إذ أن الغزالي رجل صدق عند جماهير الأمة.» (٣٠)

كنّا نحب أن يفتن إلى خطر كتابات الغزالي، بعض من يمجّدونه في هذا العصر باسم الدعوة والإرشاد كما فطن إليه المستشرق المسيحي «نيكلسون» فقال:

«إن الغزالي أوسع المجال لبعض صوفية وحدة الوجود أمثال ابن عربي وغير هؤلاء من طوائف الصوفية الذين كانوا إخواناً في ذلك الدين الحر بكل ما لكلمة الدين الحر من معنى.» (٣١)

(٢٧) تربيّتنا الروحية لسعيد حوى (ص ١١٣)

(٢٨) المصدر السابق (ص ١٤٨)

(٢٩) المصدر السابق (١٨٠)، وجند الله ثقافة وأخلاقاً لسعيد حوى أيضاً (١١٥)

(٣٠) تربيّتنا الروحية (ص ١٩٧)

(٣١) التصوف الإسلامي — ترجمة الدكتور العفيقى (ص ١٠٤)

وقال كارل بكر: «ولقد سادت روح الغنوص فرق صدر الإسلام كلها، ثم سادت التصوّف الذي كان يعدّ في البدء بدعة خارجة عن الدين، ولكنه أصبح بفضل الغزالي خالياً من السّم معترفاً به من أهل السنّة» (٣٢)
هذا هو خطر الغزالي!! صوّر التصوّف للمسلمين رحيقاً خالياً من السّم، فترشفوه، ففتك بهم.» (٣٣)

وما قاله شيخ الإسلام في الغزالي قبل المستشرقين بعدة قرون أحسن وصف وأعدل نقد فيما أراه لكتابات في التصوّف:
«إذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ علواً للمسلمين وألبسه ثياب المسلمين.» (٣٤)
فاعتبروا يا أولى الأبصار!!

-
- (٣٢) «التراث اليوناني» ترجمة الدكتور بدوي (ص ١٠)
(٣٣) راجع للتفصيل «هذه هي الصوفية» للشيخ عبدالرحمن الوكيل (ص ٥٠ — ٥١)
(٣٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٠/ ٥٥٢)
(فائدة): لقد حلّل الشيخ عبدالرحمن الوكيل كتابات الغزالي المتناقضة فقال — والمهدة عليه —: «لا تعجب حين ترى الغزالي ينجح في دهاء إلى السلفية في بعض ما كتب. فللغزالي وجوه عدّة يرائي بها صنوف الناس في عصره. فهو أشعري لأن نظام الملك صاحب المدرسة النظامية أراد على ذلك. وهو عدوّ للفلسفة لأن الجماهير على تلك العداوة، وهو متكلم، ولكنه يتراعى بعداوته للكلاميين اتقاء غضب الحنابلة.
أما هو في كتبه «المضنون بها على غير أهلها» فصوفي إشرافي من قمّة رأسه إلى أخمص قدميه.
وفي كتبه الأخرى تجده أشعرياً تارةً، وسلفياً مشوباً بأشعرية تارةً أخرى. هكذا كان يلقي كل فريق بالوجه الذي يعرف أنهم يحبّونه. لا يهمه أكان وجه حقّ أم وجه باطل.»
(هذه هي الصوفية: ٥٦ — ٥٧ — تعليقاً)
وقال أيضاً: يحاول السبكي في كتابه «طبقات الشافعية» تبرئة ساحة الغزالي بزعمه أنه اشتغل في أخريات أيامه بالكتاب والسنّة، ونحن نسأل الله أن يكون ذلك حقاً. ولكن لا بدّ من تحذير المسلمين جميعاً من تراث الغزالي. فكل ما له من كتب في أيديهم تراث صوفي. ولم يتّرك لنا في أخريات أيامه كتاباً يدلّ على أنه اشتغل بالكتاب والسنّة»
(المصدر السابق: ٥٢ — تعليقاً)

تبليغي نصاب [المقرّر التبليغي]

للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى

تبليغي نصاب [المقرّر التبليغي]

كتاب «تبليغي نصاب»^(١) [المقرّر التبليغي] للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى^(٢) (— ١٤٠٢ هـ)، وهو باللغة الأردية. وتلقته «جماعة التبليغ» في شبه القارة الهندية الباكستانية بالقبول، لأن مؤلفه كان من أقرباء مؤسس الجماعة، ومن علماء الحنفية المعروفين في الهند وخارجها.

وبما أن المؤلف — له اطلاع واسع على دواوين السنة. وقد شرح بعض كتب الحديث أيضاً. أتعجب حشوه هذا الكتاب، بعد ذكر الآيات والأحاديث، بكثير من شطحات الصوفية التي ما أنزل الله بها من سلطان. والأسف على أنه من أكثر الكتب رواجاً في شبه القارة الهندية الباكستانية، وجماعة التبليغ تتبناه بدون أى تحقيق لمحتواه ثقة بمؤلفه المعروف. حتى قال الأستاذ تابش مهدي — والعهد عليه —:

«... ولا يتلى بعد الصلوات إلا «تبليغي نصاب» حتى في مسجد جامعة دينية عظيمة مثل دارالعلوم بديوبند، ولا تجد أثراً ولا دثراً لدرس القرآن

(١) لم تكن الحاجة إلى أن يذكر هذا الكتاب ههنا، لكونه في الأردية، لغة المسلمين في شبه القارة الهندية. ولكن أمره الآن أشهر من أن يذكر حتى لدى العارفين باللغة العربية. وذلك لأمرين:

أولاً: لكثرة ترداد اسم هذا الكتاب في أوساط جماعة التبليغ، وبيان محتوياته حتى للعارفين بالعربية.

ثانياً: لقد تناول بعض الإخوة بكشف مافيه من الشطحات والخرافات، في اللغة العربية، ومنهم الأخ الأستاذ محمد أسلم الباكستاني في بحثه «جماعة التبليغ: عقيدتها وأفكار مشايخها» الذي قدّمه لنيل الشهادة العالية في الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة. ومنهم الأخ الأستاذ سعد الحصين الملحق الديني بالأردن، في خطابه الموجه إلى سماحه الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز — حفظه الله — كما سيأتى إن شاء الله.

(٢) راجع ترجمته في «جماعة التبليغ» للأستاذ محمد أسلم (ص ٣٢)

والحديث، وإذا طالب به أحد من المقهورين يتصور أنه ضالّ ملحد.» (٣)
وقال السيّد أنور على في تقديمه لكتاب «تبليغي نصاب دراسة نقدية»:

«لقد أعدَّ الشيخ محمد إلياس [مؤسس جماعة التبليغ] رحمه الله،
خطّة أوليّة للإصلاح نظراً إلى أحوال العامّة من الناس، وظروفهم الخاصة،
ولكنه — ولسوء الحظ — توفّي قبل عرضه الخطّة الكاملة أمام الناس. ومن
قام بعده بمسؤولية جماعة التبليغ من العلماء لم يستطيعوا أن يعيروا اهتمامهم
إلى هذه الناحية.

وأسوأ من هذا أن المقرّر الذي أُعدَّ لقليل العلم هؤلاء، لم تُلقَ أى
نظرة نقدية على محتوياته، وهو خليط من الرطب واليابس.

وبما أن الملتزمين بجماعة التبليغ يؤكّد عليهم بأن لا يقرؤا كتب
الآخرين، يصعب عليهم أن يدركوا لسذاجتهم وحسن ظنهم بمشايخهم خطر
ما يمارسونه بعد مطالعته من أمور مجانبة عن الصدق، وغير ملائمة مع
طبيعة الإسلام أيضاً» (٤)

وقال الأستاذ تابش مهدي:

«ومن العجب العجائب أن الكتاب لا يحظى في نظر مؤلفه بالأهمية
التي يحظى بها في نظر قرائه، لأنّ مؤلفه بعد إيراد الروايات فيه يذكر الحكم
عليها بالعربية فيقول: صحيحة، أو ضعيفة، أو منكورة، أو موضوعة، أو باطلة،
أو ساقطة الاعتبار، أو في سندها كذاب.

ولكن مع هذا لا نحمل الخطأ على القراء، لأنّ أغليبتهم لا يعرفون العربية
والمؤلف يترجم نصوص الروايات فقط إلى الأردية، ويسكت عن نقل الحكم
عليها إلى الأردية تماماً.» (٥)

(٣) «تبليغي نصاب: دراسة نقدية» للأستاذ تابش مهدي (١٥) مكتبة الإيمان بديوبند.
ط. ثالثه.

(٤) المصدر السابق (ص ١٠)

(٥) المصدر السابق (ص ٩٩ — ١٠٠) باختصار.

وعلى هذا يفهم العامة من الناس بأن الروايات كلها صحيحة، ويحسنون الظنّ بالمؤلف المحدث أيضاً بحيث أنه لا يمكن أن يكتب كتاباً لإفادة الآلاف المؤلفة من الناس يحتوى على سيل من البدع والخرافات. ويزيد حسن ظنهم بالكتاب أيضاً سكوت كبار علماء ديونند من الردّ عليه، حتى أصبح منهجاً مقرراً لجماعة التبليغ.

واليكّم بعض الأمثلة من هذا الكتاب، التى تدلّ على أنّ المؤلّف لم يوفّق في انتخاب مواده:

(١) — «عن عمر قال، قال رسول الله ﷺ لما أذنب آدم الذنب الذى أذنبه رفع رأسه إلى السماء، فقال: أسألك بحق محمد إلا غفرت لى. فأوحى الله إليه من محمد. فقال: تبارك اسمك لما خلقتنى رفعت رأسى إلى محمد، فإذا فيه مكتوب: «لا إله إلا الله محمد رسول الله» فعلمت أنه ليس أحد أعظم عندك قدراً عمّن جعلت اسمه مع اسمك فأوحى الله إليه: يا آدم إنه آخر النبيين من ذريتك، ولولا هو ما خلقتك.» (فضائل الذكر: ٩٥ — ٩٦)

* أخرجه الطبرانى في الصغير، والحاكم، وأبو نعيم والبيهقى كلاهما في الدلائل، وابن عساكر في الدر. وفي مجمع الزوائد: رواه الطبرانى في الأوسط والصغير وفيه من لم أعرفهم.

قلت: ويؤيد الحديث الآخر المشهور: «لولاك لما خلقت الأفلاك» قال القارى في الموضوعات الكبير «موضوع». (فضائل الذكر ص ٩٦)

(٢) — عن أنس أنّ أبا بكر دخل على النبي ﷺ، وهو كهيّب. فقال له النبي ﷺ: مالى أراك كهيّياً. قال: يا رسول الله كنت عند ابن عم لى البارحة فلان، وهو يكيد بنفسه. قال: فهل لقنته لا إله إلا الله. قال: قد فعلت يا رسول الله. قال: فقالها. قال نعم. قال: وجب له الجنة. قال أبو بكر: يا رسول الله كيف هى للأحياء؟ قال: هى أهدم لذنوبهم، هى أهدم لذنوبهم. (فضائل الذكر ص ١٠٢)

رواه الديلمي في تاريخ همدان، والرافعي، وابن النجار كذا في منتخب كنز العمال لكن روى نحوه السيوطي في ذيل اللآلئ. وتكلم على سنده. وقال: الإسناد كله ظلمات. رمى رجاله بالكذب... قلت: وروى بمعناه مرفوعاً لكنهم حكموا عليه بالوضع كما في اللآلئ». (فضائل الذكر ص ١٠٢ — ١٠٣)

(٣) — عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: ليس من عبد يقول: لا إله إلا الله مائة مرة إلا بعثه الله يوم القيامة. ووجهه كالقمر ليلة البدر. ولم يرفع لأحد يومئذ عمل أفضل من عمله إلا من قال مثله أوزاده. (فضائل الذكر ص ١٠٧)

* رواه الطبراني، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك متروك كذا في مجمع الزوائد.

قلت: هو من رواية ابن ماجه، ولاشك أنهم ضعفوه جداً (فضائل الذكر ص ١٠٧) (٦)

هذا غيض من فيض، وقليل من كثير مما يحتوي عليه هذا الكتاب. وينشأ ههنا سؤال يجول في خاطر كل من عنده مسحة من العقل والفهم. هو أنه ما الذي دعاه إلى إيراد هذه الروايات الموضوعة والباطلة في الكتاب، التي ردّ عليها المحدثون وأنكروها؟

وإن كان لا بدّ من إيرادها فلماذا لم ينقل الحكم عليها إلى الأردية حتى يعرفه قراءه.

وأشدّ من هذا وأنكى ما حصل به «مدينة بك دبو» (مكتبة المدينة) بدلهي، حين طبعت «تبليغي نصاب» بتعليق أحد من العلماء. وأشار فيه إلى بعض مواطن الضعف في الكتاب.

ولم يكن بعد هذا إلا أن جند مركز التبليغ جنوده للمؤامرة ضدّ هذه

المكتبة. فصمّموا على إكسادها، والدعاية على صاحبها، وعلى من علّق عليه،
وهما منهم. ووزّعوا نشرة ما معناها:

«نداء إلى المسلمين في أنحاء العالم».

«طالعتُ «تبليغي نصاب» المطبوع في (مدينه بك دبو) بدلهي، مع
التعليق عليه حرفاً حرفاً: لقد أثبت هذا المعلق المتعصب أن حجّة الإسلام
الغزالي لم يكن عالماً بالحديث، وكذلك مؤلّف «تبليغي نصاب» حضرة الحاج
مولانا الحافظ المحدث محمد زكريا شيخ الحديث دامت بركاته، لم يكن يفهم
الحديث، وأن أحاديث هذا الكتاب موضوعة».

لهذا نرجو من المسلمين في العالم أن لا يقرؤا «تبليغي نصاب» المطبوع
في (مدينه بك دبو) بدلهي، ولا يتركوا الآخرين يقرؤن، لأن في قراءة تعليقاته
خطراً يقينياً للضلال، وخوف سوء الظن بعلماء الإسلام، وبالأحاديث، لأن
معلقه طفل الكتاب، وجاهل بالعربية والحديث، وقد أضّر بمكتبة المدينة من
الداخل للحصول على قيمة التعليق فقط.

نرجو من المسلمين في العالم أن يستجيبوا بهذا النداء، ويرموا بهذه
الطبعة في البحر، ويحتزروا منها. فقط.

مولوى دين محمد خطيب ميواقي. مولوى جميل أحمد إلياسي خطيب
مسجد كرزن رود نيو دلهي. (٧)

* * * * *

وبعدما أورد الأستاذ تابش الروايات مع نقل الحكم عليها، أشار إلى
هذا النداء الذي وجّه إلى المسلمين في أنحاء العالم وقال:

«لم يكن غير مناسب لوقيل أنّه حوّل في هذا الكتاب لتضليل القراء
وتركهم في الظلمات قصداً» (٨)

(٧) المصدر السابق (ص ٢٢)

(٨) المصدر السابق (ص ١١٥)

ولأجل هذا وذاك أصاب الأستاذ سعد الحصين الملحق الديني بالأردن حيث قال: «... وكتاب «تبليغي نصاب» الذي أرسلتُ لكم ترجمةً لبعض فقراته قامت بها الجامعة الإسلامية في المدينة، ومكتب الدعوة التابع للرئاسة في لاهور، يشتمل على سيل من الخرافات والبدع والشركيات. وعند ما انتشر نقده أعادوا طباعته بعنوان: «فضائل الأعمال»^(٩)، ويقال: إنهم أزالوا الفصل الخاص بالصلاة على النبي ﷺ لأنَّ فيه بعض الشركيات. ولكن هذا — على فرض صحته — غير كافٍ فالمخالفات منتشرة بين مختلف فصوله»^(١٠) ثم ذكر بعض سليات جماعة التبليغ وقال:

«....القضية تحتاج إلى مواجهة جادة ومباشرة. فلأوّل مرّة منذ قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب — رحمه الله — تهّد الجزيرة العربية بالصوفية الهندية عن طريق السكوت، ثمّ القبول، ثم الممارسة في أجيال لاحقة.

أنا لم أنكر مرّة واحدة تأثيرهم في الغافل والعاصي، ولم أتهمهم ولا غيرهم من المبتدعة بسوء القصد، ولم أطالبهم بعدم الخروج لأن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى ما قبل (٥٠) سنة لم يفعلوه لأنّي اعتبره وسيلة ناجحة لعبادة مشروعة. ولكنّي أرى فيهم من الخطر على مستقبل الأمة أكثر من خطر الغفلة وارتكاب المعاصي دون الشرك بالله.

والخطر قد بدأ يظهر ثماره الشريرة اليوم قبل الغد، فأوّل مبايعة صوفية سمعت عنها في الجزيرة العربية حدثت على أيديهم...»^(١١)

(٩) هذه حيلة أخرى لترويج هذا الكتاب بإعطاء قرائه فكرة بأن العمل بالضعيف جائز في فضائل الأعمال. وأنّي لهم هذا، والكتاب ملئ بالموضوعات والأباطيل. وراجع «الحكم بالعمل بالضعيف في فضائل الأعمال» في مقدمتي على «الأربعين لابن حجر» طبع الكويت

(١٠) رسالة الأستاذ سعد الحصين إلى فضيلة الشيخ /عبد العزيز بن باز — حفظه الله (ص ٢)

(١١) الرسالة السابقة (ص ٣ — ٤)

ونقل الأستاذ فالح بن نافع الحرى في رسالته «الدين النصيحة» فتوى في جماعة التبليغ صادرة من «لجنة الفتوى في إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد مانصها:

«جماعة التبليغ فيهم حسن سمّت، ووداعة نفس، ومداومة على الصلوات في المسجد، ولكن هذا جانب من الدين الإسلامى. وقد تركوا جوانب أخرى من الإسلام كالدعوة إلى التوحيد، وتعليم الناس تفاصيل أركانه وعقائده الثابتة الصحيحة، وإرشادهم إلى أحكام العبادات، والمعاملات، والدعوة إلى تطبيق أحكام شريعة الإسلام في السفر والإقامة، وليس مجرد الخروج جهاداً في سبيل الله، ولم يفعله النبي ﷺ.

وإنما الجهاد في سبيل الله الذى حققه ﷺ هو الجهاد باللسان بلاغاً وإرشاداً وتعليماً ودفعاً للشبهة ودحضاً للشرك والإلحاد، والجهاد بالمال والسلاح قتالاً للكفار وإذلالاً لهم وإضعافاً لشوكتهم وتذليلاً للعقبات التى تعتبر عائقاً وعقبة في سبيل نشر الإسلام فبلغ ﷺ وأرشد وعلم وجاهد هو وأصحابه رضى الله عنهم بالنفس والمال والسلاح، حتى صارت كلمة الله هى العليا وكلمة الكفر هى السفلى، وعزّ المؤمنون وذلّ الكافرون إلى غير ذلك من أنواع الجهاد الذى زانت به سيرته وسيرة أصحابه وسار على نهجها الرعيل الأول من سلف هذه الأمة وسادتها، وليس في خروج جماعة التبليغ شىء من ذلك. فخروجهم على النحو المعروف عنهم بدع في القول والعمل، وتحديد مدّة له بدعة، وتركهم للأهل والأعمال من أجله بدعة، ودعواهم أنه جهاد في سبيل الله كذب وتحريف لنصوص الإسلام وأعمال الرسول ﷺ ومن تبعه عن مواضعها.»

ثم أحالت لجنة الفتوى على فتوى سابقة عن اللجنة أكثر تفصيلاً. وهى نحو نصّ هذه الفتوى ومما فيها قولهم:

«... غلت في السلبية والإجمال ... ولم يعرف عن جماعة التبليغ أنهم وقفوا مواقف الرسل عليهم الصلاة والسلام في الدعوة إلى تفاصيل الشريعة:

أصولها وفروعها. وإتّما لديهم مجرد خروج، وإجمال في الدعوة. لا يصل من يخرج معهم إلى وعى إسلامي، أو معرفة بتفاصيل دينه، وليس في هذه اتباع لسنة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وما ذكر فهو على سبيل المثال ...»
 «أقول [أى فالح]: إن كل من عرف دعوة جماعة التبليغ واطلع على هذه الفتوى يعلم يقيناً أنها حق لا يجوز العدول عنه.» (١٢)

* * * * *

هناك كتب أخرى مشحونة بالضعاف والموضوعات، لها أهمية كبيرة بين العوام من المسلمين. فعلى العلماء أن ينبهوهم من خطورتها على عقائد المسلمين، لأنها تسبّب تشويه جمال الإسلام. ويكفيها كتاب الله عز وجل وما صحّ من أحاديث النبي ﷺ في العقائد والأحكام والعبادات والمعاملات، والأخلاق والفضائل وأمور المعاش والمعاد.

ومن لم يتعظ بكتاب الله تعالى وبما صحّ عن النبي ﷺ لا اتّعظ.

«قيل لأنى زرة: في هذه الكتب عبرة.

قال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة، فليس له في هذه الكتب

عبرة» (١٣)

* * * * *

(١٢) الدين النصيحة: للأستاذ فالح بن نافع الحرفي (ص ١٧ — ١٨ تعليقاً)

(ملاحظة): ولزهد من التفصيل في هذا الموضوع تراجع كتاب «حقيقة الدعوة

إلى الله تعالى وما اختصت به جزيرة العرب وتقديم مناهج الدعوة الإسلامية الوافدة

إليها» للأستاذ سعد بن عبدالرحمن الحصين (٦٢ — ٧٤) الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

(١٣) الميزان للذهبي (١/ ٤٣١)

اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه،
واجعلنا ممن يسمعون القول فيتبعون أحسنه. فإنك ولى التوفيق، وبنعمتك تتم
الصالحات.

سبحانك اللهم أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.
والحمد لله أولا وآخرا. وصلى الله تعالى على نبيّنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

الراجى إلى عفو الله الصمد
صلاح الدين مقبول أحمد
غفر الله له ولوالديه وإخوانه ومشايخه.

* * *

الفهارس

فهرس الآيات

(على ترتيب السور في القرآن الكريم)

٩٣	(البقرة : ٤٦)	الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم
١٧٨	(البقرة: ٦١)	أستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير
٢٤٤	(البقرة: ٦١)	وضربت عليهم الذلة والمسكنة
٢٤٤	(البقرة: ٧٥)	أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم
١٦٦ ، ١٥٤	(البقرة: ٨٥)	أفتؤمنون ببعض الكتب وتكفرون ببعض
٨٦	(البقرة: ٢٠٣)	فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه
٨	(آل عمران: ٣٢)	قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا
٩	(آل عمران: ١٣٢)	وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون
٨٦	(النساء: ١١)	فإن كنّ نساء فوق اثنتين فلهن
٢٤٤	(النساء: ٤٦)	من الذين هادوا يحرّفون الكلم عن مواضعه
٨	(النساء: ٥٩)	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٩	(النساء: ٦٥)	فلا وربك لا يؤمنون
٩	(النساء: ٨٠)	من يطع الرسول فقد أطاع الله
١٥٧	(النساء: ٨٢)	لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
٢٣١	(النساء: ١٢٣)	ليس بآمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب
٢٤٢	(المائدة: ٥)	وطعام الذين أوتوا الكتاب
٢٤٤	(المائدة: ٤١)	يحرّفون الكلم من بعد مواضعه
٣٠٤	(الانعام: ٣٨)	ما فرطنا في الكتاب من شئ
٢٤٢	(الانعام: ١١٠)	ونقلب أقدسهم وأبصارهم
١٥٤	(الانفال: ٤٢)	ليهلك من هلك عن بينة
٤٦	(الانفال: ٦٥)	إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين
٢٥٩	(التوبة: ١٣)	أخشونهم فالله أحق أن تخشوه

٩٣	(يونس: ٢٤)	وظن أهلها أنهم قادرون عليها
١٣٧	(يوسف: ٤٦)	يوسف أيها الصديق افتتاف سبع بقرات
١٣٧	(يوسف: ٧٠)	أيها العير انكم لسارقون
١٣٧	(يوسف: ٧٦)	كذلك كدنا ليوسف
٢٣٩ ، ٧	(يوسف: ٧٦)	وفوق كل ذي علم عليم
٢١	(إبراهيم: ١)	آلر كتاب أنزلناه إليك
٢٤ ، ٧	(الحجر: ٩)	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
٧	(النحل: ٤٤)	وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس
٢٩٤	(النحل: ١٢٥)	أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
٢٦٢	(النحل: ١٢٥)	وجادلهم بالتى هى أحسن
٢٤	(الاسراء: ٨١)	وقل جاء الحق وزهق الباطل
١٦٢	(الكهف: ٥)	كبرت كلمة تخرج من أفواههم
١٣٨	(مريم: ٤١)	واذكر في الكتاب ابراهيم إنه كان صديقاً نبياً
٨٧	(الانبياء: ٧٩)	وسخرنا مع داود الجبال والطير
٨	(النور: ٥١)	إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله
٢٣٣ ، ٢٢٣ ، ٦٣	(النور: ٦٣)	فليحذر الذين يخالفون عن أمره
١٦٢	(القل: ٨٢)	أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم
٨	(الاحزاب: ٣٦)	وماكان لمؤمن ولا مؤمنة إذا اقضى الله
٢٧	(الأحزاب: ٣٨)	وكان امر الله قدرا مقدورا
١٣١	(الصافات: ٨٩)	إنى سقيم
٢٤	(الصافات: ١٧١)	ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين
١٣٩	(ص: ٣٠)	ووهبنا لداود سليمان
١٤٢	(ص: ٣٥)	قال رب اغفرلى وهب لى ملكاً لايتبغى لأحد
٢٣٢	(غافر: ٢٦)	إنى أخاف أن يبدل دينكم
٢٣١ ، ٢٢٣	(الزخرف: ٢٢)	إنا وجدنا آباءنا على أمة
٢٩٤	(ق: ٤٥)	فلتكر بالقرآن من يخاف وعيد
١٦٧ ، ١٥٨ ، ٨	(النجم: ٣)	وما ينطق عن الهوى
٢٨٨	(الرحمن: ٦٤)	مدهامتان
٨ ، ٧	(الحشر: ٧)	وما آتاكم الرسول فخذوه

١٩	(الحشر: ١٠)	ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا
٩٣	(الجن: ١٢)	وأنا طمنا أن لن نعجز الله في الأرض
٢٩٤	(المرسلات: ٥٠)	فبأى حديث بعده يؤمنون
٩٣	(المطففين: ٤)	ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون

فهرس الأحاديث

٢٨١	أبوحنيفة سراج أمتى (موضوع)
١٦٨	إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به
٩٠	إذا جلس بين شعبها الأربع
٢٨٧	إذا قام من الركعتين كبر (أبوحميد الساعدي)
١٨٣	إذا وقع الذباب في شراب احذكم...
١٦١	أربعون يوما (لبث الدجال)
٢٨٧	اقرأ ما تيسر معك من القرآن (حديث المسفي صلاته)
١٥٨ ، ١٥٧	أقرب الناس به شبا ابن قطن
٢٦٤	ألا أصلى بكم صلاة رسول الله (عبدالله بن مسعود)
٩	ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه (معدى كرب)
١٤٨	ألاهل كنت حدثتكم ذلك
١٦٨	أنتم أعلم بأمور دنياكم
٢٢	إن ابني هذا سيد
١٦٠ ، ١٥٣	إن الله ليس بأعور
١٨٦ ، ٩٠	إنما الأعمال بالنيات (عمر بن الخطاب)
١٥٧	إن معه ماء ونارا فناه ماء بارد وماءه نار
١٥٩	إنه خارج خلة بين الشام والعراق
١٦٦	إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم
١٦٦	إن يكن الذي ترى فلن تستطيع قتله (عمر بن الخطاب)

ت

٩٠٧	تركتم فيكم شيعين لن تضلوا (أبو هريرة)
-----	---------------------------------------

ح

١٨٦

حتى تذوق عسيلته (عائشة)

٩٦

حديث الكذبات الثلاث

٢٨٦

حديث "المصرّة"

خ

١٨٠

خطب أصحابه وأعلمهم بالفتن (عبدالله بن عمر)

د

٢٩٣

الدين النصيحة

ر

٢٥٦

رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه (سفيان وسالم)

٢٥٢

رأيت رسول الله ﷺ وضع يمينه على شماله (علقمة بن وائل عن أبيه)

ش

٢٤١

شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي (أنس بن مالك وجابر)

ص

١٤٥

الصلاة جامعة

ط

١٤٥

طلقني بعل ثلثا (فاطمة بنت قيس)

ف

٩٠ فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر (ابن عمر)

ق

١٣٩ قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة

ك

١٥٩ ، ١٥٣ كأنها عنبه طافية
٢٤٦ ، ٢٤٥ كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث (عائشة، أبان، قتادة)
كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أوى (أبو هريرة)

ل

١٠ لا تزال طائفة من أمتي (معاوية بن أبي سفيان)
١٨٦ لا تنكح امرأة على عمتها (أبو هريرة)
٣١٣ لما أذنب آدم (موضوع) (عمر بن الخطاب)
٢٦٦ لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي
٣١٣ لولاك لما خلقت الأفلاك (موضوع)
٢٦٢ ليس المؤمن باللعان ولا الطعان (عبدالله بن مسعود)
٣١٤ ليس من عبد يقول لا إله إلا الله (ضعيف جداً) (أبو الدرداء)

١٦٨ ما أظن يغنى ذلك (التأبير) شيئاً فخرج شيئاً
٣١٣ مالى أراك ككيباً (قال لأبي بكر) (موضوع)
١٥١ مامن بنى إلا وقد أنثر أمته الأعور الكذاب

- مكتوب بين عينيه كافر
 ١٥٨ ، ١٥٣
 ٢٤١ من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم (عمار بن ياسر)
 ١٦١ من قرأ ثلاث آيات من أول الكهف
 ١٤٤ من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار
 ١٨٠ منهم ثلاث لا يكذبن هن شيعا (حذيفة بن اليمان)

هـ

- هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين
 ١٥٧
 ٢٨٨ هل من غداء؟ (قوله لعائشة)

و

- وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج
 ١٣١

ي

- يجمع الدجال من يهود (أصبهان) سبعون ألفا
 ١٥٩
 ١٨٦ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (عائشة)
 ٢٦٨ ، ١٠ يجعل هذا العلم من كل خلف عدوله
 ٢٧٣ يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن ادريس (موضوع عن أنس)

* * *

فهرس

الفرق والقبائل والجماعات

(أ)

٤١	الإباضية
٢٨٣	الاتحادية
١٦٢ ، ٥٧	الأزهر
١٩٧	الأشاعرة
١٧	الاشتراكية
٢٦٩	أصحاب البدع
١٨٧ ، ٩١	الأصوليون
٩١	الأطباء
٢٦٦	الإمامية
٩٦ ، ٨٨	أنصار الحديث
٨٦ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٨٧ ، ٢٢٧ ، ٢٦٣	أهل الحديث
٢٨٤ ، ٢٦٤	
٢٧٠ ، ٢٦٤	أهل الرأي
١٥٢ ، ١٥٠ ، ٥٢ ، ٤١	أهل السنة
٧٦	أهل القرآن = منكرو الحديث
١١	الأوس

(ب)

٣٠١ ، ٢٤٢	الباطنية
٤٦	بنو أزد
١٣٢ ، ١٣١	بنو إسرائيل

٢٢	بنو أمية
٤٥	بنو تميم
٢٢	بنو العباس
٢٩٥	بنو عثمان
١٧٩ ، ١٧٨	بنو المصطلق
١٦٠	بيت المقدس

(ث)

٤٧	الثنوية
----	---------

(ج)

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٩٩ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٣	الجماعة الإسلامية
٣١٦ ، ٣١١	
٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨	جماعة التبليغ
٧٥	جمعية أهل القرآن (منكرى الحديث)
١٠ ، ١١ ، ١٥٢ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٥٣	الجهمية
٢٧٩	

(ح)

٢٨٣	الحلولية
٥١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٧٠ ، ١٨٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧	الحنابلة
٥١ ، ٥٢ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠	الحنفية
١٧١ ، ١٨٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢	
٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤	
٢٦٥ ، ٢٧٩	

(خ)

١٥٧	خزاعة
١١٧	الخزرج
١٠، ٣٣، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥١	الخوارج
١٥٢، ١٥٣، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩	

(د)

٣١١	دارالعلوم بديوبند
-----	-------------------

(ر)

١٠، ٤٠، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٦٦	الرافضة
٢٦٩، ٢٨٣	
٢٦٥	الرهبانية

(ز)

٢٦٨	الزندقة
٤٢	الزهدية

(س)

٤٧	السمتية
----	---------

(ش)

٩٠، ١٢٥، ١٢٨، ١٧٠، ١٨٧	الشافعية
١٧، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٥١، ٦٠	الشيعة
٧٩، ١٨٢، ١٨٩	

(ص)

٥٥	الصليبية
٣١٦ ، ١٩٨ ، ١٩٧	الصوفية

(ظ)

٢٥٧	الظاهرة
-----	---------

(ع)

١٧	العلمانية
٤٥	العمية

(غ)

٥٧ ، ٥٦	الغريون
---------	---------

(ف)

١٠	الفلاسفة
----	----------

(ق)

٧٢	القاديانية، والأحمدية، والمرزائية
١٨٢ ، ٥١ ، ٤٧	القدسية

(ك)

٢٠٩	الكرامية
-----	----------

(م)

٢٤	الماسونيون
٢٢٤ ، ١٨٧ ، ٩٠	المالكية
٢٠٩	المتصوفة
١٧٨ ، ٩١ ، ١٠	المتكلمون
٢٢	المجوسية
٢٩٥	المدرسة العصفورية
٢٠٨	المدرسة النظامية
٢٦٩	المرجئة
١٢ ، ٢٤ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٣٠٨	المستشرقون
٥٧ ، ٢٤	المستعمرون
٥٨	المسيحية
١٠ ، ١١ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٤١	المعتزلة
٢٧٩	المعظلة
٨٨ ، ٩٤ ، ٩٦	منكروا الحديث

(ن)

٩١	النحاة
١٢ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٥٨ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ١٨٩ ،	النصرانية، النصارى
٢٦٣ ، ٢٨٢	
٤٣ ، ٤٧	النظامية

(٥)

٤٦

الهذيلية

(٦)

١٨٨ ، ٢٢

الوثنية

(٧)

٢٢ ، ٤١ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٧

اليهود

٢٨٢ ، ٢٦٣ ، ٢٤٤

• • •

المدن والبلاد والبقاع

(أ)

١٩٧	أحد (الجيل)
٣١٦	الأردن
١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،	أصبهان
٦٢	ألمانيا
١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٧٠	الأندلس

(ب)

١٥ ، ٨٥ ، ١٧٣ ، ٢٥١	الباكستان
١٦٥	بحر الروم
١٦٥	بحر الشام
١٦٥	بحر العرب
١٦٥	بحر اليمن
١٤٧	بحرية الطبقة
٧١	البيطانية
٣٧	البصرة
١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٧٣	بغداد
٢٥١	بومباي
٥٢ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،	بيروت
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٩٤	
١٤٧	بيسان

(ج)

٣١٦

الجنزة العربية

(ح)

٦٧	الحجاز
٢٩٥	حلب
٢٧٩	حمص
٢٥١ ، ٢٤٥	حيدرآباد

(خ)

٢٧٤ ، ١٦٥ ، ١٥٩ ، ١٥٨	خراسان
٦٠	خوير

(د)

٢٠ ، ٨٦ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ٣١٤	دهلي
٣١٥	
٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ١٩٧ ، ٥٠	دمشق
٣١٢ ، ٣١١ ، ٢٦٤ ، ١٧١	ديوبند

(ش)

٦٧ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٥	الشام
١٣ ، ٥٣ ، ٢٩٠ ، ٣١١	شبه القارة الهندية
١٥	الشرق الأوسط
٢٢	الصين

(ع)

١٢ ، ١٣ ، ٥٣ ، ٥٦	العالم العربي
٣٧ ، ٩٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٥	العراق

٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٥٨

١٤٨

عليكو

عين زغر

(غ)

٨٦

غوجرانواله

(ف)

١٩٧ ، ١٦٥ ، ١٤٧ ، ١٣٣

فلسطين

(ق)

١٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ١٧١

القارة الهندية

٢٦٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣

٣٠٢ ، ٧٠ ، ٦٦ ، ٥٧

القاهرة

١٥٩

القسطنطينية

٨٠

القطر

(ك)

١٧٢

الكاظمير

٢٥١ ، ١٥٢

كراتشي

٢٧١ ، ٤٨

الكوفة

١٧٢ ، ١٧١ ، ١١٨ ، ١٠٣ ، ٨٦ ، ٨٠ ، ٢٧

الكويت

٢١٣

(ل)

٢٥١ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٣٢ ، ١٠٩ ، ٨٦ ، ٨٥

لامور

٣١٦

١٦٢

لبنان

١٦٠

لذ

(م)

١٥

ماليزيا

٢٢

البحر المتوسط

١٦٠ ، ١٥٠ ، ١٣٩ ، ٤٨ ، ٢٥

المدينة الطبية

١٣١ ، ١١٨ ، ٨١ ، ٧٤ ، ٧٢ ، ٦٧ ، ٦٣ ، ٥٨

مصر

٢٠٢ ، ١٣٣

١٥

المغرب

١٦٠ ، ١٥٠ ، ١٤٨

مكة المكرمة

٨٥

المنصورة

(ن)

٢٦٣

نجد

١٤

نيو دلهي

٨٥

نيويورك

(هـ)

١٥ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ١٢٤ ، ١٧٣ ، ٢٤٩ ، ٢٦١

الهند

٣١١ ، ٢٩٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣

(و)

٨٥

الولايات الامم المتحدة

(٥)

١٤٨
٤٣ ، ٣٤

باب
اليونان

• • •

فهرس الأعلام

(١)

٢٨٠	الآجرى أبو عبدالله محمد بن الحسين
٣١٣	آدم عليه السلام
١٧	الآلوسى محمود شكرى
١٨٧ ، ٩١ ، ٤٣	الآمدى سيف الدين
١٢	أصف الفيضى
٢٤٦ ، ٢٤٥	أهان بن يزيد
٩٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١	إبراهيم عليه السلام
١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠	
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨	
٢٥١	إبراهيم (عنه أبو معشر)
٢٢٦	ابن أبى حاتم الرازى
١٤٠ ، ١٣٩	ابن أبى الزناد
٢٤٦	ابن أبى عروبة
٩٠	ابن أبى موسى
٢٥٤	ابن إدريس
١٨٧	ابن الباقلاوى
١٠ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢	ابن تيمية شيخ الاسلام
٩٩ ، ١٠٣ ، ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٧٠ ، ١٨٧ ، ١٩٦	
١٩٧ ، ٢٣٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢	
٣٠٨	
٢٩٤	ابن جهضم على بن عبدالله الحمدانى
١٣٦ ، ١٤١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ ، ٢٦٧	ابن الجوزى أبو الفرج
٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠١	
٩١	ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو المالكى

ابن حجر العسقلاني

١٥، ١٠٤، ١١١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨،
١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٩،
١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦،
١٦٩، ١٨٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢٤٢، ٢٤٦،
٢٦١، ٢٨٣، ٣١٦

ابن حريويه، أبو عبيد

٢٢٢
١٠، ١٥، ٤١، ٤٣، ٥١، ٥٢، ٨٩، ٩٢

ابن حزم الظاهري

١٨٢، ١٨٤، ٢٥٨

ابن خزيمة أبو بكر

٦٥، ١٩٣، ٢٢٢، ٢٥٤

ابن خلكان، أحمد بن محمد

٢٢١

ابن خويز منداد

٢٩٤

ابن الدخيمسي

٢٩٤

ابن دقيق العيد

١٥٥

ابن راهويه، اسحاق

١٨٣، ١٨٤، ٢٤٩، ٢٨٠

ابن سبعين

٢٩٤

ابن سريج، أبو العباس، أحمد ابن عمر الشافعي

٢٢٢

ابن السمعاني (صاحب الأنساب)

٢٨٠

ابن سينا

٣٠٠

ابن شحاتة

٢٩٤

ابن الصلاح أبو عمرو

٨٩، ٩٠، ١١١

ابن صياد

١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦

ابن طاهر المقدسي

١٠٣، ٢١٤

ابن عابدين الحنفى

٢٢٦، ٢٩٥

ابن عبد البر القرطبي

٢٢٥

ابن عدي (صاحب التاريخ)

٢٨٠

ابن عراق الكنانى

٦١، ٢٠٩، ٣٧٠

ابن العربي أبو بكر

٨٨، ٣٠١

ابن عريحي الدين الصوفي

٢٩٥، ٣٠٧

ابن عساكر الدمشقي

٣١٣

ابن فضيل

٢٥٤

٩١	ابن فورك، محمد بن الحسن
١٢٧، ١٢٢	ابن عقيل
٢٧٠	ابن القاسم
٢٤، ١٥، ١٠	ابن قتيبة الدينوري
٢٤٨	ابن قدامة المقدسي
١٥٧	ابن قطن
١٠، ١٦، ٢٤، ٤٣، ٥٢، ٦١، ٩٠، ٩٢	ابن قيم الجوزية الإمام
١٠٤، ١٢١، ١٦٤، ١٨٣، ١٨٧، ٢١٤	
٢٢٧، ٢٨٦، ٢٨٨	
١٠، ١١، ٩٠، ١١١، ١٢٢، ١٣٧، ١٥٢	ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء اسماعيل
١٥٣، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢	
٢٢٢	ابن الماجشون
١٤٥، ١٥٠، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠	ابن ماجة القزويني
٢٤١، ٣١٤	
٤١، ١٩٨	ابن منده
١٥٥	ابن المنكر محمد
٣١٤	ابن النجار
٢٨٣	ابن الوكيل، صدرالدين
٢٢٢	ابن وهب
٩٠، ٩١، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٤	أبو اسحاق
٤٤	أبوأيوب الأنصاري رضى الله عنه
١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤	أبو بكر ابن أبى شيبة
٣٣، ٤٢، ١٢١، ١٨٥، ٢٧١، ٢٣٢	أبو بكر الصديق رضى الله عنه
٢٣٤، ٢٣٥، ٣٠٥، ٣١٣	
١٧	أبو تراب الظاهري
١٤٠، ٢٨٥	أبو حامد
١٩٧	أبو الحسن الأشعري
١٥١	أبو الحسن الطنافسي
٢٢٤	أبو الحسن الكرخي الحنفي
٥٠	أبو الحسين المعتزلي

١٤٥	أبو حفص بن عمرو بن المغيرة
١٨٠	أبو الحقيق
٢٨٧	أبو حميد الساعدي
٥٠، ٩١، ١٠٣، ١٠٤، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٦	أبو حنيفة الإمام
٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩	
٢٨٠	
٩٠	أبو الخطاب
٩، ١١٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١	أبو داود السجستاني
١٦٣، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٨٦	
١٨٠	أبو الدرداء رضى الله عنه
١٥٧	أبو ذر رضى الله عنه
١٢، ١٦، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٤، ٦٧	أبو ربة محمود
٢٠١	
٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣١٨	أبو زرعة الرازي
١٥٠	أبو الزناد
١٤٥، ١٥٠	أبو سلمة بن عبدالرحمن
٢١٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥	أبو شامة المقدسي الشافعي
٦٧	أبو شعبة محمد محمد
٢٩٤، ٢٩٩	أبو طالب المكي
٩٠	أبو الطيب
١٧	أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري
١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧	أبو عبيدة محمد فهم
٣٦، ٣٧	أبو العلاء الفيضى
١٣، ٢٨٤، ٢٨٥	أبو غنم عبدالفتاح
١١، ١٦	أبو القاسم البزارى
١٤، ١٨، ٢٧	أبو الكلام آزاد
١٨٧	أبو المعالي
٤٦، ٤٧، ٤٩	أبو الهذيل، محمد بن الهذيل. المعروف بالعلاف

أبو هريرة رضى الله عنه

٧، ٩، ٤٨، ٥٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧،
٦٨، ١١٦، ١١٧، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣،
١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٦، ١٦٩،
٢٤٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٦،
٩٠، ١١٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨،

٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤،
٢٤٨

٧٢

١٢

١٢، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٢،
٨١، ١٠٨، ٢٠١

٨٠

٩، ١٠، ٢٤، ٤٩، ٩٢، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٩،
١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧،
٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤،
٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩

١٢

٢٦٤، ٢٧١

٧٤

٨٠

١١، ١٦، ١٨، ٥١، ٨١، ١٠٨،

٢٥١

٢٨٥

٢٧٣

١٨، ٢٥٥

١٨٢

٨٥

٢٩٥

٦٣، ٦٤، ١١٧

٤٧

أبو يعلى القاضى

أبو يوسف القاضى

أبى بن كعب رضى الله عنه

إحسان إلهى ظهور

أحمد أبو المجد

أحمد أمين

أحمد بهاء الدين

أحمد بن حنبل

أحمد خالد

أحمد بن خليل

أحمد دين الأمرسى

أحمد عز الدين

أحمد محمد شاكر

إرشاد الحق الأثرى

أرشد السلفى

الأردى عبدالله بن معدان

الاستا نبولى محمود مهدى

أسرار احمد

أسعد جيلانى

إسماعيل أبو الفداء الملك

إسماعيل أدهم

الإسكافى

٢٧١ ، ٢٧٠
 ٣١٣ ، ٢٧٤
 ٩٩ ، ٣٢
 ١١٦
 ٢٨٣
 ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٨٥
 ٦٨
 ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،
 ٢٣٦
 ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ،
 ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ،
 ٢٢٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ،
 ١٨ ، ٧٢ ، ١٧٢
 ٢٥٤
 ٢٨٧
 ٢٢٠ ، ٢٩٥
 ١٢
 ١٧
 ٣٦
 ٥٢ ، ١١٦ ، ١٥١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ،
 ١٤٢
 ١٧
 ٣١٢
 ٣٧

أصبغ بن خليل أبو القاسم
 الأصباني أبو نعيم أحمد بن عبدالله
 الإصلاحى، أمين أحسن
 الأعرج
 الأعشى الشاعر
 الأعظمى حبيب الرحمن

الأعظمى محمد ضياء الرحمن
 الأعظمى محمد مصطفى

الألباني، محمد ناصر الدين محدث الشام



الأمرتسرى، أبو الوفاء ثناء الله

العظيم أبادى فمس الحق (صاحب عون المعبود)

أمامة بنت ألى العاص بن الربيع

الأوزاعى، عبدالرحمن بن عمرو

أمير على

أمين المصرى الدكتور

أمية بن خالد

أنس بن مالك رضى الله عنه

أنس بن النضر

أنور الجندى

أنور على

أبوب السختيانى

(ب)

١١	البتالوى أبو سعيد محمد حسين
١٢٥	البجاوى على محمد
١٣	البيجنورى أحمد رضا
	البخارى أبو عبدالله محمد بن إسماعيل أمير المؤمنين
	في الحديث
٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٢ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٣ ،	
٦٨ ، ٦٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ،	
١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ،	
١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،	
١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،	
١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢١٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥٦ ،	
٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ ، ٣١	
٢٥٢	بدر عالم الميرزى الحنفى
٣٨	بلوى الدكتور
٢٣٦	البراء بن عازب رضى الله عنه
٢٩٣	البزعى سعيد بن عمرو
١٠٩	بركت على
١٨٧ ، ٥٢	اليزدوى فخر الاسلام على بن محمد الحنفى
١٠ ، ١٥ ، ٢٣ ، ٣٧ ، ١١٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٩	البيستى محمد بن حبان
١٩	بسطامى محمد سعيد
٥١ ، ١٥	بشر المهسى
١٢٠	البغدادى علاء الدين على بن محمد
١٦٣ ، ١١٩	البغوى أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء
١٧	بكر بن عبدالله أبو زهد (الدكتور)
٥٢ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٨٩ ، ٩٢	البهنساوى سالم
١٦ ، ١٠٩ ، ٢٥٣	البهوجيانى محمد عطاء الله حنيف
٢٧٤	البورقى محمد بن سعيد
١٣	البوطى سعيد رمضان
١١ ، ١٦ ، ٢٨٥	البيطار محمد بهجة
١ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٦٨ ، ٣١٣	البيهقى أحمد بن الحسين الشافعى

(ث)

٣١٥ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣١١	تابش مهدي
	الترابي حسن
١٦ ، ١١٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠	الترمذي أبو عيسى صاحب الجامع
١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩	تميم الدارمي رضي الله عنه
١٣	التهانوي ظفر أحمد العثماني
٥٩	توفيق صدق

(ث)

١١٦	ثابت عن أنس رضي الله عنه
٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩٥	الثوري سفيان بن سعيد

(ج)

١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٦٩	جابر بن عبدالله رضي الله عنه
٤٥	الحافظ عمرو بن بحر الأديب المعتزلي
٤٨ ، ١٥٢	الجبائي محمد بن عبدالوهاب المعتزلي
٥٨ ، ٧٤	جب المستشرق
١٢ ، ٧٤	جراغ على
١٤٠	جعفر بن حرب
١٢ ، ٧٤	الجكرالوي عبدالله
١٢	جمال الدين عطية
١٤ ، ٧٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٢	جمال الدين الأفغاني الرافضي

٢٥١	جميل أحمد الياسى
٣٣	جهم بن صفوان (رأس الجهسية)
١٧٩	جويمة (أم المؤمنين) رضى الله عنها
٢٧٤ ، ٢٧٣	الجويبارى أحمد بن عبدالله
٢٢٥ ، ٢٢١ ، ٢١٣ ، ٩١	الجوينى الشافعى إما الحرمين
١٢	الجواجفورى أسلم
٢٩٤	الجيلانى عبدالقادر الشيخ

(ح)

٢٩٥	حاتم الأصم
٣٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣	الحارث المحاسبى
١٧	حافظ الحكيمى
٣١٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٣٦ ، ٦٥ ، ٩ ، ٧	الحاكم أبو عبدالله
١٤٥	حجاج بن الشاعر
١٨٠ ، ١٥٧	حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما
٢٨٠	حرز بن عثمان
٢٧١	حسان بن زهد
٨٧	حسن البنا
٢٤٨	الحسن (البصرى)
١٢	حسن حنفى
٤٤ ، ٣٦ ، ٢٢	الحسن بن على بن أبى طالب
٢١٤	الحسين بن إبراهيم الجورق
٨٠ ، ٧٠ ، ٦٤ ، ١٢	حسين أحمد أمين
٢٦٣ ، ١٧١	حسين أحمد المدنى
١٤٥	حسين بن ذكوان
٢٥٥	حسين بن ناصر الحكيمى
١٢	حسين هيكلى
٢٢٦ ، ٢٢٤	الحصفكى محمد علاء الدين
١٥٩	حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنهما

٤٨	حكم بن العاص
٣١، ٣٥، ٣٤	الحلاج الحسين بن منصور
١٢٤، ٦١	الحلبى مصطفى
٢٦٩	حماد بن سلمة
٧٠	حمد السعيدان
٢٠٢	حمود التويمى
٢٣٦، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٠	الحميدى عبدالله بن الزبير
٤٥	حوشب بن طخمة الأمانى

(خ)

١٢	خالد محمد خالد
١٢، ٤٣، ٢٢٤	الخضرمى محمد
٢٣٤، ٢٤٩، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٩	الخطيب البغدادى، أبوبكر احمد بن على
١٨، ١٧	الخطيب عب الدين
٢٨٠	الخفاف أبو عمرو
١٧	خليل هراس (الدكتور)
٣٠٤	الخواص إبراهيم بن أحمد

(د)

٢٤٦، ٢٥٤، ٢٥٨	الدارقطنى على بن عمر
١٥، ١٤١	الدارمى عبدالله بن عبدالرحمن
١٥٠	داود بن هند
٨٧	داود عليه السلام
٢٣	الدجال
٣١٤	الدلمى (صاحب «تاريخ همدان»)
٣١٥	دين محمد ميوانى

(د)

الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد الحافظ
١٠، ١٨، ١٣٥، ١٩٦، ٢١٤، ٢٤٦، ٢٤٧،
٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٤

(ر)

الرازي فخر الدين محمد بن عمر
٩٠، ١٠١، ١٢٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،
١٣٩، ١٣٥، ١٣٧، ٢٦٤
١٦، ٢٦٤، ٢٧٤
٩٣
١٨، ٣١٤
٤٢
٢٥١
٢١٠، ٢٧١
١١، ١٤، ٢١، ٢٥، ٢٧، ١٩٨، ٢٢٧،
٢٧٩
٢٠، ٢٧
١٩٧
١٨
الراشدي أبو محمد بديع الدين شاه
الراغب الأصبهاني
الرافعي الفقيه الشافعي
ربيع بن حبيب القراهيدي
ربيع عن أبي معشر
الربيع بن خثيم
ربيع بن هادي المدخل
الرحماني عبد الحميد بن عبد الجبار
الرفاعي الصوفي
رفيع الدين الذكثور

(ز)

الزبير بن العوام رضى الله عنه
٤٤، ٤٥
٢٤٥
٢٢٠
٦٧
١٢
٢٨٣، ٢٨٤
٦٢، ١٥٠، ١٥٥، ٢٥٦، ٢٧١
الزهرى ابن شهاب
زراعة بن أوفى
زفر بن الهذيل
زكريا محمد يوسف
زكى نجيب محمود
الزملكاني صدر الدين
الزهرى ابن شهاب

٢٨٥	زهير الشاويش
٢٥٨	زهد بن واقد
٢٤٨	الزهلعي فخر الدين عثمان بن علي الخنفي
٨٠	زهب بنت جمحش أم المؤمنين رضى الله عنها

(س)

١١٦، ١١٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣،	سارة عليها السلام
١٣٦	
٢٣٦، ٢٥٦	سالم بن عبدالله
٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٩، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢،	السباعي محمد مصطفى
٦٣، ٦٧	
١٢٥، ١٢٨، ٢١٩، ٢٢١، ٣٠٨	السبكي تاج الدين
٩٠	السرخسي
٣١١، ٣١٦، ٣١٨	سعد بن عبدالرحمن الحصين
١٧	سعد بن عتيق (علامة نجد)
٢٤٥	سعد بن هشام
١٨٧	سعيد بن زهد رضى الله عنه
٧٧، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨،	سعيد حوى
٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٧	
٢١٤	السفارنى محمد بن أحمد
٢٤٩	سفر بن عبدالرحمن الحوالى
٢٥٠	سلطان عمود
٩١	السلفى أبو طاهر
١١، ١٤	سلمان فهد العورة
٢٧١	سلمة بن وردان
١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣	سليمان عليه السلام
٢١٣	سمرة بن جندب رضى الله عنه
٢١٥	السندروسى محمد بن محمد الحسينى
٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٥٢	السندى محمد حياة

٢٥٢	السندی محمد قائم
١٦	السندی محمد معین الدین
٢٥٢	السندی محمد هاشم
٢٤٩	السهارنفوری خلیل أحمد
١٦	السہسوانی محمد بشیر
١٢	سہر لطفی
١٥٠	سیار أبو الحکم
١٢، ٥٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥	سید أحمد خان (موسس جامعة علی کزو)
١٨	سید قطب
٣١٤، ٢٢٢، ٢١٤، ٢٠٩، ١٢٣، ١١١، ٨٩	السیوطی جلال الدین

(ش)

٥٢	الشاطبی
١، ١٥، ٢٤، ٤٣، ٥٢، ٩٢، ١٠٤، ١٤٠	الشافعی محمد بن إدريس الإمام
١٩٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥	
٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٦٠، ٢٧٣	
٢٧٤، ٢٧٩، ٢٩٠	
١٣	شہل النعمانی
١٢	الشرقاوی محمود
١٤٩، ١٥٠	الشعبی عامر
٢٢٠	الشمرازی عبدالوہاب الصوفی
١٣٩، ١٤٠، ١٤٥	شعیب
٢٩٥	شقیق
٤١، ٤٢	الشہر ستانی محمد بن عبدالکرم
١٦، ١٢٤، ١٨٤، ٢١٥، ٢٣٤، ٢٤٢	الشوکانی محمد بن علی
٢٢١	الشیبانی محمد بن الحسن

(ص)

٤٩ ، ٤٨	الصابوني محمد علي
١٣٦ ، ١٣١ ، ٦٨	صالح أبو بكر
١٤	صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ
٢٤٩ ، ١١	صالح بن فوزان
٦٦	صدرالدين شرف الدين الرافضي
٢٨١ ، ١٠٢ ، ١٦	صديق حسن خان الأمير البوقالي
٢١٤	الصغاني الحسن بن محمد
١٧٣	صفي الرحمن الأعظمي
٦١	صلاح الدين الأدلبي
١٣ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣١٩ ،	صلاح الدين مقبول أحمد
٢٤١ ، ٢٣٦ ، ١٨٦	الصغاني الأمير
١٨ ، ١٦ ، ١٠	الصنعاني محمد بن إبراهيم الوزير

(ض)

١٤٥	ضحاك بن قيس
-----	-------------

(ط)

٢٦٩	الطالقاني محمد بن القاسم
٧٠	طاليس الجميلي
٣١٤ ، ٣١٣	الطبراني سليمان بن أحمد
١١٩ ، ١١٨	الطبري أبو جعفر محمد بن جرير
٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤	طلحة
٢٠١ ، ٨٠	طه حسين
١٥٠ ، ١٤٩	الطيالسي أبو داود

(ظ)

٢٥٢ ، ٢٦١

ظهر أحسن النيموى

(ع)

٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٨

عائشة رضى الله عنها

١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٨٦ ، ٢٤٥

٢٥٤

عاصم بن كليب عن أبيه

١٤٥ ، ١٥٠

عامر بن شراحيل الشعبي

١١٧

عامر بن عمرو

١٦

العباد عبدالمحسن حمد

٢٥٣

عبدالجبار بن وائل

٦٦

عبدالحسين شرف الدين الآملى

١٠٩

عبدالحق الهاشمى القرينى

١٢

عبدالحكيم، خليفة

٦٧

عبدالحليم محمود

٧٠

عبدالحميد متولى

١٧

عبدالحميد باديس

١٨٧

عبدالرحمن بن عوف

١٧

عبدالرحمن السعدى علامة القصيم

٢٦٢

عبدالرحمن الفهواوى

١٥١

عبدالرحمن المحارى

١٧

عبدالرحمن عبدالحالق

١٧ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٨

عبدالرحمن الوكيل

١٩٨

عبدالرحيم أحمد

٢٩٥

عبدالرحيم الديبل

٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٨٥

عبدالرزاق حمزة

٢٣٦ ، ٢٦٤ ، ٢٧٩

عبدالرزاق الصنعانى

١٧٢	عبدالروف الرحمانى
١٨٧ ، ٥٢	عبدالعزیز البخارى
٥٢ ، ١٧	عبدالعزیز بن راشد
٣١٦ ، ٣١١ ، ٢٤٩ ، ١٧	عبدالعزیز بن عبدالله بن باز علامة الجزيرة
٢٨٥	عبدالعزیز الربيعان
١٦ ، ١١	عبدالعزیز الرحيم آبادى
١٩٨	عبدالعزیز القارى
٢٤٥ ، ١٨	عبدالعزیز المحدث الدهلوى
١٢	عبدالقادر جفلول
١٩٨	عبدالقادر عيسى
٤٩ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤١	عبدالقاهر، أبو منصور البغدادى
٤٦	عبدالقيس
١٧٢ ، ١٠٩	عبدالله الأمرسى الروبرى
١٥٠ ، ١٤٥	عبدالله بن بريدة
١٧	عبدالله بن جبين
١٧	عبدالله بن حمد الشيخ
١٢١	عبدالله بن زواحة
٣٣	عبدالله بن سبا اليهودى
٢٧٣ ، ٤٤	عبدالله بن عباس
٢٨٥	عبدالله بن صالح المدنى
٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ١٨٠ ، ١٥٩ ، ١٥٧ ، ٣٦	عبدالله بن عمر رضى الله عنه
٢٧٣ ، ٢٧١	
٢٦٨ ، ٢٥٣ ، ٢٤٤ ، ٢١٥ ، ٢١٠ ، ١٠٧ ، ١٠٣	عبدالله بن المبارك
٢٧١ ، ٢٦٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٤ ، ٢١٠	عبدالله بن مسعود رضى الله عنه
١٧٩	عبدالله بن عون
١٢	عبدالله العروى
٢٤٦	عبدالله هاشم الجمانى المدنى
٦٧	عبدالمنعم صالح العزى
١٤٥	عبدالوارث بن عبدالصمد
٣١٤ ، ١١١ ، ١٠٢	عبدالوهاب بن الضحاک

٢٢، ٣٣، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٨، ١٨٥،	عثمان بن عفان رضى الله عنه
٢٣٤، ٢٧١	
٢٧٤	العجلوني، إسماعيل بن محمد
٣٠	العراق، أبو الفضل الحافظ
١٠، ١٩٥، ٢٢١	العز بن عبد السلام
١٦، ٢٤٥، ٢٤٦	العظيم آبادى شمس الحق
٣٧	العقاد عباس محمود
٢٨٠	العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو الحافظ
٢٨٢	العلاء البخارى الحنفى
١٢	العلايلى عبدالله
١٨٠	علقمة
٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣	علقمة بن وائل بن حجر
٢٢، ٣٣، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٨،	على بن أبى طالب رضى الله عنه
٦٠، ٢٣٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣	
٦٢، ٦٣، ٧٠	على حسن عبدالقادر
٨٠	على السالوس الدكتور
٢٨٥	على عبدالحميد
١٢، ٧٠	على عبدالرزاق
٨٦	على النقوى الرافضى
٤٤، ٢٤١، ٢٤٢	عمار بن ياسر رضى الله عنه
١٥٧	عمارة بن عبدالله
٣٦، ٣٧، ١٥٤	عمران بن الحصين
٢٨٠	عمران بن حطّان
٢١٤	عمر بن بدر الموصلى أبو حفص
٣٣، ٤٨، ١٤٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٦،	عمر بن الخطاب رضى الله عنه
١٨٥، ١٨٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٤٨،	
٢٧١، ٢٨٧، ٣٥، ٣١٣،	
٥٢	عمر سليمان الأشقر
١٣	عمر كرم البتنوى
٤٥	عمرو بن حرمون

٤٥ ، ٤٩	عمرو بن عبيد
١١٩ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٨٠	عياض القاضي
١٨	عيد العباسي
٢٣ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٣	عيسى عليه السلام
٢٦٦	
٥١ ، ٥٢	عيسى بن أبان
٢٥٨	عيسى بن أبي عمران
١٢٣ ، ١٣٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣	العيني بدرالدين الحنفى

(غ)

٢٧١	الغازي بن قيس
٦٢ ، ١٠٨	غاستون ويت المستشرق
١٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٨٧ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤	الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي
٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥	
٣٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥	
١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٧٧ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٤	الغزالي محمد (المعاصر)
١٨٥ ، ٢٠١	
١٢ ، ٧٥ ، ٨٨	غلام أحمد برويز
١٨	غلام رسول مهر
٦٢ ، ٦٣ ، ٢٧٦	غولتسهر المستشرق اليهودي
٣٣ ، ٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠	غيلان الدمشقي

(ف)

٢٢	فاطمة بنت رسول الله ﷺ
٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٦٩	فاطمة بنت قيس
٣١٨ ، ٣١٧	فالخ بن نافع الحرلي
٢٥٠	فخر الحسن (الديوبندي)
١٣	الفراهي، حميد الدين

٢٨٠	الفزاري أبو اسحاق
١٧	الفقي محمد حامد
١٩٨	الفقهى على ناصر
١٦ ، ١٠	الفلاني صالح بن محمد
١٥ ، ١٢	فهمى هويدى
	الفروزآبادى، محمد بن يعقوب (صاحب
٢١٤	القاموس)
١٥	فيلب جلّاب

(ق)

١٠٩ ، ١٦٦	القادياني المرزا غلام أحمد
١٢	قاسم أمين
٢٥٢	قاسم بن قطلوبغا
١٥٠	القاسم بن محمد
١١١ ، ٦١	القاسمى، جمال الدين بن محمد
	القاقوجى، أبو المحاسن محمد بن خليل قتادة
٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ١٥٠	السلوسى
١٣	القرضاوى، يوسف
٢٧٠	القرطبي، أبو العباس
١٦٠ ، ١٥٢	القرطبي، أبو عبدالله
٢٨٠ ، ١٣٥ ، ١٢٧ ، ١٢٣	القسطلاني أحمد بن محمد
١٨	القصورى، محمد على
١١٨	القنّى، نظام الدين حسن بن محمد
٢٥٣	قيس بن سليم العنبرى

(ك)

٣٠٨	كارل بكر المستشرق
١٧٢	الكاشميرى، عبيدالله

٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤
 ١٠٥ ، ١٧١ ، ٢٦٥ ، ٣١١ ، ٣١٥
 ١٨٠
 ١٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

الكاشميري، محمد أنور شاه
 الكاندهلوي، محمد زكريا
 كعب بن أشرف
 الكناني أبو الحسن ابن عراق
 الكوثري، محمد زاهد

(ل)

٢٤٥
 ٢٢٣ ، ٢١٥
 ١٥

اللكنوي، حسن علي
 اللكنوي، أبو الحسنات عبدالحق
 لويس جريس

(م)

١٩٧
 ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٨٠
 ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦١
 ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٩٤
 ١٧ ، ١٨
 ٢٥٤
 ٤٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤
 ١٢٣ ، ١٤٠
 ١٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١
 ١١ ، ١٦
 ٤٩
 ١٥٠
 ١٥٠
 ١٢
 ٢٦٣

الماتهدى أبو منصور
 المازري محمد بن علي
 مالك بن أنس الإمام
 مالك بن نبي الجزائري
 مومل بن إسماعيل
 مامون بن أحمد السلمي
 الماوردى أبو الحسن علي بن محمد
 المباركفوري عبدالرحمن (صاحب التحفة)
 المباركفوري عبدالسلام
 المتوكل بالله الخليفة العباسي
 مجالد بن سعيد الهمداني
 المحرز بن أبي هريرة
 محسن عبدالحميد
 محفوظ الرحمن الفيضى

١٢	محمد أحمد العزب
١٢	محمد أركون
٢٤٩	محمد اسحاق
٣١١ ، ٢٥٠	محمد أسلم الباكستاني
١١ ، ٥٢ ، ٧٦ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٧٢	محمد اسماعيل السلفي
١٨٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣	
١٣	محمد إقبال الشاعر
٣١٢	محمد إلياس الكاندهلوي
١٧	محمد بن إبراهيم آل الشيخ
٢١٥	محمد بن بشير ظافر المالكي
٢٤٩	محمد بن جميل زينو
١٩٨ ، ٢٢٣	محمد الحامد
٢٢٢	محمد بن الحسن الشيباني
٥٠	محمد حميد الله
١٢	محمد خلف الله
٢٧٩	محمد خليل هراس
١٧ ، ١٨	محمد رشاد سالم
١٧ ، ٥٩ ، ١٩٧	محمد رشيد رضا المصري
١١ ، ١٧	محمد سرور زين العابدين
٢٦٩	محمد بن سعيد المصلوب
٢٧٥	محمد بن سيرين
٢٤٩	محمد بن سيف العجمي
٢٦٩	محمد بن شجاع الثلجي
١٧	محمد صالح العثيمين
٢١٤	محمد طاهر الفتني الهندي
١٢	محمد عابد الجابري
١١ ، ١٦ ، ٦٧	محمد عبدالرزاق حمزة
٢٦٣ ، ٣١٦	محمد بن عبد الوهاب (إمام الدعوة)
١٢ ، ١٧ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ٧٤	محمد عبده المصري
٢٠١ ، ٢٠٣	

٦١	محمد عجاج الخطيب
٥٠	محمد بن علي المعتزلي أبو الحسن
٧٠ ، ٥٧ ، ١٥	محمد عمارة
١٢	محمد العوا
١٦	محمد الغوندلوي الحافظ
٦٢	محمد فؤاد عبدالباق
١٢	محمد فتحى عثمان
٣٦ ، ٣٠٥	محمد فهر شقفه
١٨	محمد محمد حسين
٢٤٩	محمد محمود أبو رحيم
١٢	محمد النويهي
٢١٤	محمد بن يوسف الصالحى الدمشقى
١٦٩ ، ١٦٦	محمد يوسف المفتى
١٠٩	محمد يونس الدهلوى
٢٩٠ ، ٢٦٣ ، ٢٤٩	عمود الحسن الديوبندى
٢٠١ ، ٧٠	عمود شلتوت
٦١	عمود الطحان
١٨ ، ١٧	عمود محمد شاكر
٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢١٥	مرعى بن يوسف الكرمى
١٥	المروزي
٢٢٢	المنزى إسماعيل بن يحيى
١١ ، ١٥ ، ٦٣ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩	مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح
١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦	
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤	
١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠	
١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ، ١٧٩	
١٨٢ ، ١٨٦ ، ٢١٣ ، ٢٥٣ ، ٢٨٠	
٢٢٢	مطرف بن كنانة
٢٦٥ ، ٤٤ ، ٣٥ ، ٣٣ ، ٢٢	معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما
٤٤ ، ٣٣	معيد الجهنى

٩	معدى كرب
١١، ١٦، ٢٥، ٦٧، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩	المعلمى عبدالرحمن بن يحيى اليماني
٢٨٠، ٢٨١	
٤٥، ٢٤٦	معمر بن راشد
١٧	المغراوى أحمد محمد
٢٢٢	المغيرة بن أبى حازم
١٥٢	مغيرة بن شعبة رضى الله عنه
٢٢٦	مقاتل بن حيان
١٦، ٢٠١	مقبل بن هادى الوادعى
١٥، ١٢٤، ٢٧٤، ٣١٣	ملا على القارى
٢٢٤	منذر بن سعيد
١٣٦	المنزرى عبدالعظيم بن عبدالقوى
١٨	المنصور فورى محمد سليمان القاضى
٢٣	المهدى عليه السلام
١٧٢	مهدى حسن (مفتى ديويند)
١٣، ٣٤، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٨٥، ٨٦	المودودى، السيد أبو الأعلى
٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧	
٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥	
١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٤	
١١٥، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢	
١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٣، ١٦٢، ١٦٣	
١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢	
٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣	موسى بن عمر
١٧١	ميان محمد الدهلوى
١٨	الميمنى عبدالعزيز (الأديب)

(ن)

١٧، ١٨	ناصر الدين الأسد
٢٥٨	نافع مولى ابن عمر

٢٨٣	نجم عبدالرحمن خلف
١٧٢	النسوى أبو الحسن على
١٨	النسوى محمد حنيف
١٦	النسوى محمد رئيس
١٦	نذير أحمد الرحمانى
١٦	نذير حشّين المحدث الدهلوى
٢٥٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤١ ، ١٣٩ ، ١٣٤	النسائى أبو عبدالرحمن أحمد بن على
٩١ ، ٥٠ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٥	النظام إبراهيم بن سيار
٢٦٣ ، ١٧٢	النعمانى منظور أحمد
١٢	نوال السعداوى
٢٧٧ ، ١١١	نورالدين عتر الدكتور
١٦١	نواس بن سمعان
١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٥٢ ،	النوى محى الدين أبو زكها يحيى بن شرف
١٨٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤	
٣٠٧	نيكلسون المستشرق المسيحى

(٥)

١١٧	هاجر عليها السلام
٢٧٤ ، ٤٥٠	هاشم الأوقص
٤٧	هشام بن الحكم الرافضى
٢٤٦	هشام الدستوائى
٢٤٨	هشيم
١٧ ، ١٨ ، ١٩٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١	الهلالى محمد تقى الدين الدكتور
٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢	الهلالى سليم
٢٤٦	همام بن منبه
٢١٢	الهمدانى أبو الفضل

(و)

٢٥٤ ، ٢٥١	وائل بن حجر
٤٩ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٤	واصل بن عطاء المعتزل
١٧٢	وحيد الدين خان
٢٦٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١	وكيع بن الجراح
١٥٠	الوليد بن جميع
٤٨	وليد بن عقبة
٢٥٨	الوليد بن مسلم
٢٨١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٠	ولى الله الدهلوى أحمد بن إبراهيم المحدث

(ى)

٢٤٥	يزيد بن العطار
٢٥٤	يوسف بن موسى
١٣٧ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٦	يوسف بن يعقوب عليهما السلام
٢٥٦ ، ٢٥٥	يونس عن الزهرى
٢٧٥	يونس بن ظاهر النضرى
٢٤٨	يونس بن عبيد

• • •

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- * الآيات الينات في علم سماع الأموات للآلوسى، تحقيق الألبانى طبة ثالثة
- * أبوالأعلى المودودى فكره ودعوته لأسعد جيلانى، طبة المنصورة بلاهور ١٩٨٣م.
- * أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء لمحمد عوامة.
- * الإحكام في اصول الأحكام لابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبة العاصمة بالقاهرة.
- * الإحكام في اصول الأحكام للآمدى، طبة دار الفكر،
- * إحياء علوم الدين للغزالى، طبة الاستقامة بالقاهرة.
- * أخبار أصبهان لأبى نعيم، طبة إيران (مصور).
- * اختصار علوم الحديث لابن كثير (مع الباعث الحثيث) تحقيق أحمد محمد شاكر.
- * إرشاد السارى في شرح صحيح البخارى للقسطلانى. طبة دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- * إرشاد الفحول إلى علم الاصول للشوكانى، طبة دارالمعرفة بيروت.
- * إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعانى. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. طبة الدارالسلفية بالكويت، ١٩٨٥م.
- * إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألبانى. طبة المكتب الاسلامى. بيروت.
- * الأستاذ المودودى في نظر علماء أهل الحديث. طبة غوجرانواله،
- * الأستاذ المودودى ونتائج بحوثه وأفكاره لمحمد زكريا الكاندهلوى، طبة

باكستان ١٩٧٧م.

- * الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا على القارى. تحقيق محمد الصباغ، طبعة المكتب الاسلامى بيروت.
- * الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى. طبعة القاهرة ١٩٣٩م.
- * أصول البزدوى لفخر الاسلام على بن محمد البزدوى. طبعة دارالكتب. بيروت ١٩٧٤م.
- * إضاحه الحق لعبدالحق الهاشمى.
- * اضواء على السنة المحمدية لمحمود أبورية. طبعة ثالثة، دارالمعارف القاهرة.
- * إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم. طبعة دارالجيل، بيروت.
- * إغاثة اللفهان من مصاديد الشيطان، لأبن القيم. دارالمعرفة. بيروت.
- * الأم للشافعى. طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ.
- * الإمتاع بأربعين المتباينة بشرط السماع لابن حجر، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. طبعة دارالسلفية. الكويت. ١٤٠٨هـ.
- * الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولى الله احمد بن عبدالرحيم الدهلوى. تحقيق عبدالفتاح أبو غده، دارالتفائس.
- * الإيقاظ للفلاانى، طبعة دارالمعرفة للطباعة والنشر ١٩٧٨م.
- * الإيمان لابن مندة، تحقيق على ناصر الفقيهى. طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة ١٩٨١م.

(ب)

- * بدعة التعصب المذهبى لعبد العباسى. طبعة السلفية.

(ت)

- * تأريخ بغداد لأبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى، طبعة دارالكتاب

العربى بيروت.

- * تأريخ التشريع الإسلامى للخضرى.
- * تاويل مختلف الحديث لابن قتيبه. طبعة مصر ١٩٦٦ م.
- * تحفة الأنام محمد حياة السندى. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، طبعة المعلا بالكويت ١٤٠٦ هـ.
- * التحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزى.
- * تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى للسيوطى. طبعة عبدالوهاب بالمدينة الطيبة.
- * التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبى.
- * تربيتنا الروحية لسعيد حوى، دارالكتب العلمية بدمشق طبعة أولى.
- * ترجمان القرآن (مجلة) للمودودى.
- * التعليقات السلفية للفوجياني. طبعة الدار السلفية بلاهور.
- * التعليق المغنى على الدارقطنى للعظيم آبادى. طبعة السيد عبدالله ١٣٨٦ هـ.
- * تفسير الخازن = لباب التأويل.
- * تفسير الطبرى = جامع البيان. طبعة الحلبي مصر.
- * تفسير غرائب القرآن المطبوع على هامش تفسير الطبرى لنظام الدين حسن بن محمد القمى.
- * تفسير القرآن العظيم لأبى الفداء إسماعيل بن كثير. طبعة دارالمعرفة بيروت.
- * التفسير الكبير للرازى الطبعة الاولى.
- * التفهيمات للمودودى الطبعة الرابعة عشرة ١٩٨٢ م.
- * تفهيم القرآن للمودودى (طبعة أولى).
- * تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى، دارالمعرفة بيروت، طبعة ثانية ١٩٧٥ م.
- * تليس إبليس لابن الجوزى، دارالكتب العلمية بيروت. (مصورة).
- * التلخيص الحبير لابن حجر العسقلانى طبعة السلفية بالمدينة الطيبة.

- * تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الضعيفة والموضوعة لابن عراق الكنانى.
- * التشكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل لعبدالرحمن المعلمى اليمانى.

(ج)

- * جامع الأصول لابن الأثير الجزرى تحقيق عبدالقادر الانزاووط. طبعة دارالإفتاء. رياض.
- * جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالله، طبعة السلفية وأيضاً المنيرية ١٩٧٨ م
- * جامع البيان في تفسير القرآن للطبرى، طبعة دار الفكر.
- * جزء رفع اليدى للبخارى مع جلاء العينين للراشدى.
- * جندالله ثقافة وأخلاقاً لسعيدحوى، دارالكتب العلمية بيروت، طبعة ثالثة.
- * الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح للإمام ابن تيمية — مطبعة المجد التجارية.
- * جولات في الفقهاء: الكبير والاكبر لسعيد حوى.
- * جهود مخلصه في خدمة السنة المطهرة لعبدالرحمن الفريوائى. طبعة الجامعة السلفية بنارس بالهند.

(ح)

- * حجة الله البالغة للشاه ولى الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوى. طبعة دارالمعرفة بيروت.
- * حديث الأحاد حجة في العقائد والأحكام للألبانى، طبعة السلفية بالكويت.

* حصول المأمول من علم الأصول للنواب صديق حسن. طبعة السلفية.

(د)

* دراسات في الحديث النبوى للدكتور محمد مصطفى الأعظمى، طبعة
ثانية ١٩٨١ م بالرياض.

* دراسة علمية للاعتراضات على الشيخ المودودى. للمفتى محمد يوسف.
طبعة ثالثة ١٩٧١. بـلاهور

* الدر المختار مع رد المختار لابن عابدين.

* الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطى. طبعة دارالفكر بيروت
١٩٨٣ م

* الدفاع عن الحديث النبوى وتفنيد شبهات خصومه لمحمد ابو شهبه.
مطبعة الإمام بالقاهرة.

(ر)

* الرد على الجهمية لابن منده. تحقيق الفقيهى. طبعة ثانية ١٩٨٢ م.

* الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطى.

* الرد الوافر لابن ناصر الدمشقى. تحقيق زهير الشاويش. طبعة المكتب
الاسلامى ١٣٩٣هـ.

* رسائل ومسائل للمودودى. طبعة رابعة ١٩٨١ م. دلهى.

* الرسالة للشافعى. طبعة أحمد محمد شاكر.

(ز)

* زعماء الإصلاح لأحمد أمين. طبعة النهضة المصرية ١٩٤٨ م.

(س)

- * سبل السلام شرح بلوغ المرام للأمير الصنعاني. طبعة جامعة الامام. الرياض.
- * سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني. طبعة المكتب الاسلامي.
- * سنن ابن ماجة طبعة محمد فؤاد عبدالباقى.
- * سنن ألى داود طبعة الدعاس.
- * سنن الترمذى طبعة أحمد شاكى.
- * سنن النسائى طبعة دارالكتب العلمية بيروت.
- * السنة قبل التلوين. لمحمد عجاج الخطيب طبعة ثالثة ١٩٨٠ م.
- * السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى لمصطفى السباعى — المكتب الإسلامى — طبعة ثانية ١٩٧٨ م.

(ش)

- * شرح العقيدة الطحاوية. طبعة المكتب الإسلامى.
- * شرف أصحاب الحديث للخطيب طبعة أوغلى.
- * شرح النووى على صحيح مسلم، المطبعة المصرية.
- * الشهادة الزكية فى ثناء الائمة على ابن تيمية لمرعى بن يوسف الحنبلى.
- * تحقيق نجم عبدالرحمن خلف. طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣ م.
- * شيخ المضيرة لمحمود أبورية، طبعة ثالثة.

(ص)

- * الصحيح المسند من دلائل النبوة لمقبل بن هادى الوادعى.
- * صحيح الإمام البخارى (مع فتح البارى) طبعة السلفية بالقاهرة.

* صحيح الإمام مسلم، طبعة محمد فؤاد عبدالباقى.

(ط)

* طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي. طبعة الحلو والطناحي.
دار إحياء الكتب العربية.

* طبقات الفقهاء لأبى إسحاق الشيرازى. طبعة إحسان عباس. دارالرائد
العرنى ١٩٨١ م.

(ع)

* عقد الجيد في الاجتهاد والتقليد لولى الله الدهلوى. طبعة السلفية بالقاهرة
١٣٨٥ هـ.

* علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف. طبعة دارالقلم ١٩٧٨ م.
بالكويت.

* علوم الحديث لابن الصلاح، طبعة نورالدين عتر. المكتبة العلمية بالمدينة.
١٩٨١ م.

* عمدة القارى شرح صحيح البخارى لبدرالدين العينى. طبعة الإدارة
المنيرية.

* عناية المحدثين بمتن الحديث لمحمود الطحان. طبعة الكويت.

(ف)

* فتاوى شيخ الإسلام، تصوير الطبعة الأولى. الرياض.

* فتح القدير للشوكانى. طبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٤ م.

* فجر الإسلام لأحمد أمين. طبعة النهضة المصرية ١٩٧٥ م.

- * الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي. طبعة ثانية ١٩٧٧ م. دارالأفاق الحديثة.
- * الفصل في الملل والنحل لابن حزم. طبعة مصر.
- * فقه السيرة لمحمد الغزالي.
- * الفقيه والمتفقه لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. طبعة دارإحياء السنة النبوية ١٩٧٥ م.
- * الفوائد البيهقي في تراجم الحنفية لأبي الحسنات اللكنوي. مطبعة السعادة. ١٣٢٤ هـ.

(ق)

- * قذائف الحق لمحمد الغزالي.
- * قواعد الأنام في نصائح الأنام لأبي محمد عزالدين بن عبدالسلام السلمي. تحقيق عبدالرؤف سعد. طبعة دارالجيل. بيروت.
- * قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي. طبعة دار إحياء الكتاب العربية
- * القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد لمحمد بن علي الشوكاني. ضمن الرسائل السلفية. طبعة ابن تيمية.

(ك)

- * كتب ليست من الإسلام، لمحمود مهدي استامبولي. المكتب الإسلامي. طبعة ثانية ١٩٨٣ م.
- * كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري، طبعة دارالكتاب بيروت. ١٩٧٤ م.
- * كشف الخفاء للعجلوني.
- * الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة.
- * كنز العمال لعلي المتقي الهندي.

(ل)

- * لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد الخازن. طبعة دارالفكر بيروت ١٩٧٩ م.
- * لسان الميزان لابن حجر العسقلاني طبعة الهند. ١٣٣٠ هـ.
- *

(م)

- * مؤلفات سعيد حوى: دراسة وتقويم لسليم الهلالى. طبعة أولى ١٩٨٣ م
- * المتعة والإسلام للسيد على النقوى. طبعة المكتبة الإمامية بـلاهور.
- * المجروحين لابن حبان.
- * مختصر الصواعق المرسلة لابن عبد الهادى.
- * مختصر المؤمل في الردّ إلى الأمر الأول لأبى شامة. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. طبعة مكتبة الصحوة بالكويت.
- * المدخل إلى الصحيح للحاكم.
- * مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا على القارى. طبعة داراحياء التراث العربى. بيروت.
- * المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى. طبعة دائرة المعارف. حيدرآباد. ١٩٧٨ م.
- * مشاهير علماء الأمصار لابن حبان. طبعة ألمانيا. ١٩٥٩ م.
- * مشكاة المصابيح للخطيب التبريزى. تحقيق الشيخ الألبانى. طبعة المكتب الإسلامى.
- * المصنف لابن أبى شيبه. طبعة السلفية بمبائى (مصور) ١٩٧٩ م.
- * معالم التنزيل المطبوع على هامش تفسير الخازن للحسين بن مسعود الفراء البغوى. طبعة دارالفكر بيروت ١٩٧٩ م.
- * المعتمد لأبى الحسين المعتزلى. طبعة محمد حميدالله بدمشق ١٩٦٥ م.

- * معرفة علوم الحديث للحاكم. طبعة دائرة المعارف. حيدرآباد، بالهند.
- * معنى قول الإمام المطلبى لتقى الدين على السبكي. مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرة.
- * المغنى لابن قدامة المقدسى. مكتبة الرياض الحديثة.
- * مغيث الخلق في ترجيح القول الحق للجوينى.
- * المقابلة بين الهدى والضلال لعبد الرزاق حمزة. مكتبة العلوم ١٩٧٣ م
- * الملل والنحل للشهرستانى. طبعة الحلبي ١٩٦٨ م.
- * المنار (مجلة) محمد رشيد رضا.
- * المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم. طبعة أبو غده.
- * منزلة السنة ويان أنه لا يستغنى بالقرآن للألبانى. طبعة السلفية ١٣٢١ هـ.
- * منهاج السنة النبوية في الردّ على الشيعة والقدرية. لابن تيمية. طبعة الأميرية ببولاق.
- * منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى لصلاح الدين الأدلبى.
- * المودودية والاحاديث النبوية للشيخ عبدالله الأمرتسى (طبعة ثانية).
- * الموضوعات لابن الجوزى. طبعة السلفية بالمدينة الطيبة.
- * موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوى لمحمد اسماعيل السلفى.
- * تعريب: صلاح الدين مقبول أحمد. طبعة السلفية بالكويت.
- * ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق البجاوى. طبعة دارالمعرفة بيروت.

(ن)

- * نزهة النظر لابن حجر. المكتبة العلمية بالمدينة، طبعة ثالثة.
- * نصب الراية لأحاديث الهداية لعبدالله بن يوسف الزيلعى. طبعة ثانية ١٩٧٣ م

- * نظرة عامة في الفقه الإسلامى لعلى حسن. طبعة ثانية، مصر ١٩٥٦ م.
- نهاية البداية لابن كثير. تعليق ألى عيبة.

(٥)

- * هموم الدعوة والداعية (طبعة أولى) دارالاعتصام ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

(٦)

- وفيات الأعيان لابن خلكان.

فهرس محتويات الكتاب

- ٧ * كلمة الناشر.
- ٢١ * تقديم الدكتور ربيع بن هادى المدخلى.
- ٢٦ * كلمة المؤلف.

(فتنة إنكار السنة)

- ٣٣ * نشأة الفتن في تاريخ الأمة.
- ٣٦ * بعض الفرق المحسوبة على الإسلام وموقفها من السنة.
- ٤١ * السنة ومنكروها قديماً:
- ٤١ — الخوارج.
- ٤٢ — الشيعة.
- ٤٣ — المعتزلة وفرقها:
- ٤٤ * الواصلية.
- ٤٥ * العمريّة.
- ٤٦ * الهذليّة.
- ٤٧ * النظامية.
- ٤٩ * ملخص آراء المعتزلة في الصحابة والسنة.
- ٥١ * خبر الواحد وموقف المتأخرين منه.
- ٥٥ * السنة ومنكروها حديثاً:
- ٥٦ * فتنة إنكار السنة في العالم العربى الحديث
- ٥٦ — الأستاذ محمد عبده.

- ٥٩ — الدكتور أحمد أمين.
- ٦٣ — إسماعيل أدهم.
- ٦٤ — محمود أبو ريّه.
- ٦٨ — السيد صالح أبو بكر.
- ٦٩ — أدعياء العلم الآخرون.
- ٧١ * فتنه إنكار السنّة في شبه القارة الهندية
- ٧٢ — المرزا غلام أحمد القادياني.
- ٧٢ — السيد أحمد خان.
- ٧٥ — غلام أحمد برويز.
- ٧٩ (مع الكتاب المعاصرين في رحاب السنّة)
- ٨٥ * لحظات مع السيّد أنى الأعلى المودودي.
- ٨٦ — كل يخطيء ويصيب.
- ٨٧ — موقفه من الحديث النبوي.
- ٨٩ — ظنيّة خبر الآحاد.
- ٩٥ — الشيخ المودودي يدافع عن الحديث.
- ٩٦ — يشيد بجهود المحدثين.
- ٩٦ — يردّ على أنصار الحديث.
- ٩٨ — يستردّ من المحدثين ما أعطاهم.
- ١٠٠ — يثير الشبهات حول الإسناد.
- ١٠٢ — يمجّد الدراية ويقلّل أهمية الرواية.
- ١٠٤ — يعتبر الذوق معياراً على صحة الحديث.
- ١٠٥ — لا يحتاج إلى الإسناد كثيراً بعد الذوق.
- ١٠٨ — رأيه في صحيح البخاري.
- ١١١ — أصول المحدثين في نقد الأحاديث.
- ١١٣ — مدى حرية نقد الأحاديث عند المودودي.

١١٦ * حديث (الكذبات الثلاث)

١١٨ — آراء العلماء في تأويل هذا الحديث.

١٢٤ — شبهات الرازي حول هذا الحديث.

— شبهات المودودي أقوى من شبهات الرازي في ردّ هذا الحديث. ١٢٨

* حديث سليمان عليه السلام (لأطوفن الليلة على نساء). ١٣٩

— موقف المحدثين من الاختلاف في الروايات الصحيحة. ١٣٩

— الاختلاف في عدد نساء سليمان عليه السلام. ١٤٠

— ملخص القول. ١٤١

— موقف الشيخ المودودي من هذا الحديث. ١٤٣

* حديث (الجساسة) ١٤٥

— متابعاته وشواهده ١٤٩

— عقيدة أهل السنة والجماعة في الدجال. ١٥١

— مذهب أهل الحق. ١٥٢

— نبذة عن الدجال. ١٥٥

— تحقيق حديث الدجال عند المودودي. ١٦٢

— التمثيل الشرعي للدفاع عن المودودي. ١٦٩

— إصرار المودودي على هذا الموقف العام من الحديث وردّ العلماء

عليه. ١٧١

١٧٧ * مع الأستاذ محمد الغزالي في رحاب السنّة.

— مقدمة «فقه السيرة». ١٧٧

— «قذائف الحق». ١٨٢

— «هموم داعية». ١٨٥

— «السنّة بين أهل الفقه وأهل الحديث» أخيراً. ١٩٠

١٩٣ * مع الشيخ سعيد حوى في رحاب السنة

١٩٣ — رأيه في إيجاب التقليد.

١٩٣ — شبهاته حول السنة.

١٩٦ — مذهبه العقدى.

١٩٨ — مآذون على الطريقة الصوفية.

٢٠١ * تهوين العمل بالسنة في الأوساط الإسلامية

٢٠٥ (موقف أهل البدع والأهواء من السنة)

٢٠٩ * الوضع في الحديث.

٢٠٩ — أسباب الوضع.

٢١٠ — علامات الوضع.

٢١٣ — المؤلفات في الموضوعات.

٢١٩ * موقف متعصبة المذاهب من الحديث

٢١٩ — أقوال الأئمة في الرجوع إلى السنة.

٢٢١ — مدى حرية التفكير عند الأئمة واختلاف أصحابهم معهم.

٢٢٣ — كل حزب بما لديهم فرحون.

٢٢٦ — ثناء الأئمة بعضهم على بعض.

٢٣١ — جنايات المقلّدين على الأحاديث النبوية.

٢٤١ * تحريف معاني الأحاديث في موافقة المذهب.

٢٤٤ * تحريف ألفاظ الأحاديث في موافقة المذهب.

٢٤٥ ١ — تحريف في المستدرك على الصحيحين للحاكم.

٢٤٨ ٢ — تحريف في سنن أبى داود.

٢٥١ ٣ — تحريف في المصنف لابن أبى شيبة.

٢٥٥ ٤ — تحريف في مسند الحميدى.

— انبساط الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى وسكوته على هذا

التحريف

- ٢٥٩ — علم الحديث يناسب مكارم الأخلاق
- ٢٥٩ — تحامل الأعظمى على الألبانى
- ٢٦٤ — تحامل الأعظمى على الإمام البخارى
- ٢٦٦ — الفرق بين صاحب سنة وصاحب بدعة.
- ٢٦٧ — تنبيه هام
- ٢٦٩ * وضع الأحاديث في موافقة المذهب

- ٢٧٠ ١ — حديث أصبغ في ترك رفع اليدين في الصلاة
- ٢٧٣ ٢ — حديث «يكون في أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس...»
- ٢٧٣ — أقوال العلماء في هذه الفرية وما في معناها.
- ٢٧٤ — حقيقة طرق هذه الفريقة.
- ٢٧٦ — دفاع مستميت عن هذه الفرية.
- ٢٧٨ — ألد أعداء أهل السنة في العصر الحاضر.
- ٢٨٢ — ابن تيمية شيخ الإسلام رغم أنوف الحاقدين.
- ٢٨٤ — تلامذة الكوثرى

- * مخالفة جزء من الحديث وقبول الجزء الآخر منه
- في موافقة المذهب.
- ٢٨٦ ١ — حديث الخيار.
- ٢٨٦ ٢ — حديث القضاء في الصيام عند القىء.
- ٢٨٧ ٣ — حديث المسىء صلاته.
- ٢٨٧ ٤ — حديث أوى حميد في عدم ذكر جلسة الاستراحة.
- ٢٨٧ ٥ — عدم شرط الصوم في الاعتكاف
- ٢٨٧ ٦ — حديث مس المرأة في عدم نقض الوضوء.
- ٢٨٨ ٧ — النية في صوم رمضان.

* ظاهرة إنكار الحديث أوتأويله بعد الاعتراف بصحته ليجعل موافقاً للمذهب.

- ٢٩٠
- (بعض الكتب المتداولة التى ملئت بالأحاديث الضعيفة والموضوعة) ٢٩٣
- * إحياء علوم الدين لأبى حامد الغزالى ماله وما عليه. ٢٩٩

* تبليغي نصاب (المقرر التبليغي) للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى ٣١١

* * *

٣٢٣	* فهرس الآيات
٣٢٦	* فهرس الأحاديث.
٣٣٠	* فهرس الفرق والجماعات والحركات.
٣٣٦	* فهرس البلاد والمدن والبقاع.
٣٤١	* فهرس الأعلام.
٣٦٦	* ثبت المصادر والمراجع.
٣٧٧	* محتويات الكتاب.

* * * *

مَجْمَعُ البَحْثِ الْعَالَمِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

تحت إشراف

مركز "أبوالكلام آزاد"

للتوعية الإسلامية

٨/١ جوغاباني - نيودلهي ١١٠٠٣٥ (الهند)

مجمع البحوث العلمية الإسلامية.

في سطور

كان من أهداف مركز "أبوالكلام آزاد" ، للتوعية الإسلامية من أول يوم من تأسيسه، أن يكون له قسم خاص يعتنى بإحياء التراث الإسلامى، ونشر إنتاجات الباحثين الثقات في علوم الكتاب والسنة وغيرها من شتى مجالات العلم والمعرفة والخبرة.

لتحقيق هذا الهدف السامى أنشئ "مجمع البحوث العلمية الإسلامية" ، تحت إشراف "المركز" .

أهداف المجمع :

- إحياء نفائس تراث السلف الصالح.
- إبراز إنتاجات الكتاب المعروفين بدينهم وعقيدتهم في مختلف العلوم والمعارف والخبرات.
- نشر الثقافة الأصيلة المستقاة من الكتاب والسنة.
- تنشئة الجيل الجديد على الاعتصام بالمصدرين الأساسيين للإسلام والاعتزاز بالدين، وقيمة العليا.
- الدعوة إلى العودة بالأمة، على اختلاف بلادها وأجناسها ولغاتها، إلى التوحيد الخالص من شوائب الشرك والوثنية والكفر والإلحاد.
- معالجة القضايا المستحدثة في ضوء الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.
- محاربة البدع والأهواء والعادات والتقاليد التى تسود الأوساط الإسلامية، وتبصر أهلها بالحق أسوة بسلف هذه الأمة.
- مواجهة التحديات المعاصرة ضد أصول الإسلام باسم الإسلام، من قبل أصحاب الأفكار المستنيرة المزعومة من المسلمين.
- تحذير الشباب المسلم من مبادئ الحركات الهدامة والمذاهب المعاصرة، وكتابات المستشرقين من اليهود والنصارى، وأتباعهم من أدياء العلم من المسلمين.
- السعى الجاد إلى توحيد صفوف الأمة، وجمع كلمتها على أساس الكتاب والسنة، والاجتساب الكامل من دواعى الفرقة والاختلاف.

تطلعا إلى هذه الأهداف النبيلة، بدأ "المجمع" — متوكلاً على الله — مسيره حثيثاً ليواكب نشر بعض الأعمال التراثية والعلمية والدعوية في لغات مختلفة، وفي فترة قصيرة من الوقت.

ومنها:

- * الزهر النضر في حال الخضر لابن حجر العسقلاني.
- * زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً.
- * دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة.

الأردية:

- * زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم (طبعة أردية)
- * التصور القرآني في التوحيد للاستاذ الطاف أحمد الأعظمي (تحت الطبع)
- * تقوية الإيمان للعلامة إسماعيل الدهلوي (تحت الطبع)
- * الخمر وسائر المسكرات: تحريمها وأضرارها، للقاضي بن حجر آل بوطامي (طبعة أردية)
- * هل تسمع الأموات؟ (مطبوع).
- * النبأ العظيم للدكتور عبدالله دراز (طبعة أردية)

الإنجليزية:

- * الخطوط العريضة للعلامة محب الدين الخطيب (طبعة إنجليزية)
- * الدين الصحيح (The True Religion.)
- * الإسلام (What is Islam.)

* * * *

هذا، ويقوم "المجمع" بمواصلة أعماله بمجد ونشاط إن شاء الله. ويحاول المسئولون لتوسيع نطاق النشر والتوزيع في مختلف المواضيع واللغات، لتعم الفائدة، ويستفيد منها القاصي والداني، وتنتشر الثقافة المستقاة من الكتاب والسنة، ويتضح منهج السلف الصالح في العقيدة والعمل والسيره

والسلوك لدى الأوساط المسلمة.

هذا ما يتطلّع إليه "المجمع" ، والأمر بيد الله. وهو الموفق الهادى إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

كتب للمؤلف

— التحقيقات :

- مسألة العلو والنزول لابن طاهر، مكتبة ابن تيمية بالكويت
- مختصر المؤمل في الردّ إلى الأمر الأوّل، لابن شامة، مكتبة الصحوة
- وإرشاد النقّاد للأمير الصنعاني، الدار السلفية
- تحفة الأنام لمحمد حياة السندی مكتبة المعلّ
- المتواری لابن المنیر الإسكندرانی مكتبة المعلّ
- الإمتناع بالأربعين، لابن حجر العسقلانی، الدار السلفية
- الزهر النضر في حال الخضر، له أيضا. مجمع البحوث الإسلامية نيو دہی
- الحمیة الإسلامية للسرّ مرّی (قصيدة) (لم يطبع)

— التعيّنات :

- موقف الجماعة الإسلامية من الحديث لمحمد إسماعيل السلفی الدار السلفية بالكويت
- نظرة في مذهب أهل الحديث لأبي القاسم البنارسی (لم يطبع)

— التآلیفات :

- دعوة شيخ الإسلام وأثرها في الحركات المعاصرة.
 - زوايع في وجه السنّة
 - تأريخ أهل الحديث في شبه القارة الهندية.
 - الدفاع عن الحديث وردّ شبهات المستشرقين.
 - عوامل وحدة الأمة الإسلامية.
 - مدارسنا مهتدة من داخلها.
- مجمع البحوث العلمية الإسلامية
"
(لم يطبع)
"
"
"

وآخر دعواهم
أن
الحمد لله
رب العالمين

جدول الخطأ والصواب
(زوابع في وجه السنة)

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
١١	٢١	فجرهم	فجرهم	١٨٧	٢٥	أضعفت	ضعفت
١٥	٧	العاصر	العاصر	١٩٥	٨	دَقَقْنَا	دَقَقْنَا
١٨	١٦	منهاج ...	المنتقى من	٢٠٣	٥	الغيور	الغيور
			منهاج ...	٢١٠	٥	حيازة	حوزة
٤٣	٤	نبت	بَنَتْ	٢١٤	٥	الجورقي	الجورقي
٥٨	٢٨	الدينية	الدينية	٢٢٣	٢	[٢٢]	[٢٣]
٦١	٢٣	فجر	فجر (٦٥)	٢٢٥	١٦	إمامه	إمامهم
		الإسلام	الإسلام	٢٣١	١١	برا	زبرا
٧٢	٢٩	زعماء	زعماء (٩٣)	٢٣١	١٤	٢٣ / ٤٣	٢٣ / ٤٣
		الإصلاح	الإصلاح	٢٣١	١٥	عَمَّا	بمعزل عَمَّا
٨٠	١٨	الجرح	الجرح	٢٣٧	١٤	لطبائع	الطبائع
٨٧	٨	بتنبيه	بتنبيه	٢٥٤	٨	هذه	هذا
٩٤	١٧	الذى	الذى	٢٦٨	٢١	الجاهلين	الجاهلين (٤٢)
٩٩	٦	أى يسلم	أن يسلم	٢٨١	٢٦	لرضحه	لرضحه
١٠١	٣٤	التوضيح	التوضيح	٢٨٧	٢٢	حسين	حين
١٠٧	١٥	لمخالفة	لمخالفة	٢٩٤	٣٢	لم يتركها	لم يتركها
١٠٨	١٣	وصلت	وصلت	٢٩٤	٣٣	لم يلجأوا	لم يلجأوا
١١٨	١٥	رجاء	رجاء	٣٠٠	١٨	ملى	ملى
١٣٠	٣	عمياناً	عمى	٣٥٢	٨	عمدمصطفى	مصطفى
١٣٦	٢٦	لعمر	العمر	٣٨١	١٠	الفريقة	الفريقة
١٥٥	٢٠	التصر	التصریح				
١٥٧	٧	غمارة	عمارة				
١٦٨	١	...	حديث (٣٢٦)				
			تأبير النخل، (٣٢٧)				

(تنبيه): هناك أخطاء أخرى يعرفها القارئ من غير الإشارة إليها.